المجلد التاسع
العدد الأول ٢٠٠٦

علوم اللغة

٣٣

في هذا العدد :

علوم اللغة

دراسات علمية مُحَكّمة تصدر أربع مرات فى السنة

كتاب دورى

المجلد التاسع	العدد الأول	٢٠٠٦

دار غريب

للطباعة والنشر والتوزيع

القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

علـوم اللغـة

دراسات علمية مُحَكّمة تصدر أربع مرات فى السنة

كتـاب دورى

مج٩ ، ع١ ٢٠٠٦

قيمة الاشتراك السنوى :

٨٠ جنيهًا مصريا (داخل جمهورية مصر العربية)

٨٠ دولارا أمريكيا (خارج جمهورية مصر العربية شاملا البريد)

سعر العدد :

٢٠ جنيهًا مصريا (داخل جمهورية مصر العربية)

٢٠ دولارا أمريكيا (خارج جمهورية مصر العربية شاملا البريد)

أسعار خاصة للطلبة :

المراسلات :

توجه جميع المراسلات الخاصة إلى :

دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع

ص . ب (٥٨) الدواوين – القاهرة ١١٤٦١ القاهرة – جمهورية مصر العربية

تليفون ٧٩٤٢٠٧٩ فاكس ٧٩٥٤٣٢٤

المحتويات

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

تشرَّف المجلة وأسرتها أن يصدر هذا العدد من سلسلة علوم اللغة بإشراف أ٠د٠ / حسن حمزة الأستاذ بجامعة ليون بفرنسا وأحد مستشارى المجلة ٠ فقد عُنِى بإخراج عدد مستقل عن المصطلح وأرسل مجموعة من المقالات لعدد من فطاحل الباحثين العرب ٠ ونظرا لظروف خاصة ظلت هذه البحوث فى انتظار النشر ، إلى أن عهَد إلى د٠ محمود حجازى فى صيف العام الماضى بنشر هذه المقالات التى سبق أن تحدث د٠ حسن حمزة معى عنها فى أثناء إلقائه إحدى المحاضرات فى مركز اللغة العربية التابع لجامعة القاهرة ٠

وكان من المأمول أن يظهر هذا العدد ضمن مجلد (٢٠٠٥ م) ، غير أن بعض الباحثين كانوا فى أمس الحاجة إلى نشر بحوثهم ، لتأخر النشر فى بعض المجلات التى تصدر ها الكليات ٠ فرأيت إرجاء النشر لبعض الوقت ، وحتى تكتب البحوث مرة أخرى لعدم صلاحية نشرها على الهيئة التى تسلمتها عليها ، وحتى أراجعها مراجعة دقيقة قدر المستطاع ٠

وهكذا فقد نشرت جميع البحوث التى تسلمتها من د٠ محمود حجازى كاملة بعد أن أرسل إلى د٠ حسن حمزة البحث الأخير الذى كان مفقوداً ، وأرجأت نشر العدد إلى أن يصل إلىّ رد منه ٠ وحتى أتمم العدد أضفت إليه بعض المقالات التى تتعلق بالمصطلح بوجه من الوجوه ٠ وآمل أن يخرج هذا العمل على النحو الذى أراده د٠ حمزة ٠

وفى الختام يسعد المجلة أن تستمر فى نشر أعداد خاصة ضمن سلسلة أعدادها ، تدعيما لسياستها فى دعم البحوث العلمية الجادة بكل قوة ، وأن تساند كل الطرق التى تدفع بالبحث اللغوى إلى الأمام ، وتتطلع أسرة المجلة إلى أن يكلل الله عز وجل جهودها بالتوفيق والسداد ٠

والله الموفق والهادى إلى سواء السبيل

أسرة التحريـــــر

شروط النشر

- يقبل هذا الكتاب نشر الدراسات والأبحاث فى علوم اللغة ، ونتائج البحوث الاستكشافية ، والمراجعات العلمية ، وتقارير الممارسات والمشروعات والأنشطة العلمية، وعروض الكتب اللغوية المتخصصة العربية أو الأجنبية .
- يفضل أن تكون الدراسة في حدود ١٥٠٠٠ كلمة ، والمراجعة العلمية فى حدود ٦٠٠٠ كلمة ، والتقرير فى حدود ٢٠٠٠ كلمة ، وعرض الكتاب فى حدود ١٥٠٠ كلمة .
- يشترط ألا يكون العمل قد سبق نشره أو قدم للنشر فى أى مكان آخر .
- تخضع الأعمال المقدمة للتحكيم ، ويخطر صاحب العمل بقبوله أو بملاحظات التحكيم أو الحاجة إلى المراجعة .
- تقدم الأعمال بخط واضح ، أو مطبوعة على الحاسوب .
- تقدم الرسومات بشكل جاهز للاستنساخ المباشر .
- يراعى فى الاستشهادات المرجعية الدقة فى التوثيق واكتمال بيانات الوصف ، والاطراد فى ترتيب عناصر البيانات .
- يعبر ما ينشر فى هذا الكتاب عن رأي كاتبه ولا يمثل بالضرورة رأي المحرر أو الناشر.
- لا يعاد نشر أى عمل مما ينشر فى هذا الكتاب الدوري إلا بإذن كتابى من الناشر .
- يخضع ترتيب المواد فى النشر لاعتبارات فنية ولا علاقة له بمكانة المؤلف أو قيمة العمل .

المصطلح النحوى العربي

عدد خاص بإشراف

أ.د. حسن حمزة
مدير مركز اللسانيات العربية
مركز البحث فى المصطلح والترجمة
جامعة ليون ٢ ـ فرنسا

المقدمة:

ولدت فكرة هذا العدد الخاص من دورية علوم اللغة فى أثناء زيارة أكاديمية للأستاذ الدكتور محمود فهمى حجازى لجامعة «لوميار ـ ليون٢» بفرنسا، ومشاركته فى مناقشة رسالة دكتوراه عن المصطلح النحوى عند الفراء بإشراف كاتب هذه السطور. ويطمح هذا العدد، كما كان طموح تلك الرسالة وطموح رسائل أخرى عن المصطلح عند سيبويه وعند الأخفش وغيرهما، إلى أن يكون خطوة متواضعة فى طريق شائك طويل يتوخى الدراسة التاريخية للمصطلح النحوى العربى. ولا يهدف هذا العدد، بأى حال من الأحوال، إلى تناول المصطلح النحوى العربى من جميع جوانبه، فذلك أمر يتجاوز أهداف هذا العمل وإمكاناته.

ليس فى العربية معجم تاريخى عام يدرس ألفاظها دراسة تاريخية فيلاحق تطورها عبر العصور متوقفاً عند دلالاتها المكتسبة فى كل مرحلة من مراحلها. وما أشد حاجة العربية إلى هذا المعجم، وما أغرب غيابه. وأغرب من غياب المعجم التاريخى العام غياب معاجم تاريخية

متخصصة فى مجال محدد من مجالات العلم تتناول مصطلحات علم من العلوم، أو فن من الفنون، فتلاحق نشأتها وتطورها حتى أيامنا.

النحو العربى واحد من هذه العلوم التى ما تزال محرومة من هذه النعمة على كثرة ما كتب فى الموضوع؛ فالدراسات تنوء بحملها رفوف المكتبات، وتفيض بها المعاهد والمدارس والجامعات. غير أنه ليس فيها جميعاً كتاب واحد فيما نحن فيه لأن أكثر ما كُتب فى هذا المجال عمل فردى لم تتصد له المؤسسات، وهو فى الأعم الأغلب عمل سريع لا يسير على خطة مضبوطة ولا يتبع سننا واضح المعالم. بل إنه، فى الأعم الأغلب، لا يقيم للزمان حساباً، ولا يتجه وجهة تاريخية محددة. فإن وجدت فيه التفاتة إلى تاريخ المصطلح فهى التفاتة عابرة لا تأتى فى سياق منهج واضح محدد يمضى من أول الكتاب إلى آخره.

ولا يظنن أحد أن المعجميين يمكن أن يقوموا بهذا العمل، وأن كل من رمى فى مجال النحو بسهم فقد صار قادراً على القيام به. إن تضافر الجهود والكفاءات هو الذى يكفل عملاً يمكن أن يؤتى أُكُله، وأن ينتج ثمراً يستفيد الدارسون منه. ولابد من أن يكون لأهل الاختصاص، أهل النحو المتمرسين، دور أساسى فى إنجازه.

لست لأزعم أن العمل المتواضع الذى فى هذا العدد الخاص من دورية علوم اللغة يرسم الطريق الذى على الباحثين أن يسلكوه، فليس له من فضل إلا التحريض على القيام به، وتقديم نتف يمكن أن يستعان بها فيما بعد. فإن زعم أن ما قام به هو العمل الذى يقتدى به فلم نصل بعد إلى أول الطريق.

فى هذا العدد الخاص مجموعة من المقالات، كل كاتبيها من المشتغلين بالنحو، فهو همهم اليومى وشغلهم الشاغل.

في الباب الأول يتناول حسن حمزة في مقالة تمهيدية لهذا العدد، مسألة «تطور المصطلح النحوى العربى»، فيشير إلى الصعوبات النظرية التى تعترض سبيل الباحث فى نشأة المصطلح فى مراحله الأولى قبل كتاب سيبويه نظراً لغياب أثر مكتوب سابق مقطوع بصحته فى مجال النحو. ومع اعتقاد الباحث الجازم بوجود نشاط نحوى كبير قبل سيبويه بزمان طويل فإنه يحذر من التسرع فى نسبة المصطلحات إلى النحويين القدامى بالاعتماد على الأخبار والروايات ـ وإن صحت ـ لأن الناقل حين يكون ضبطاً عادلاً، قد لا ينقل مصطلحات السابقين إلا إن كان المصطلح غايته. ويقدم الباحث أمثلة على هذا الواقع بين الخليل وسيبويه. ويقوده هذا الأمر إلى الوقوف أمام بعض الثغرات التى فى كتب الباحثين المعاصرين عن التأريخ للمصطلح النحوى العربى فى عدم استقصائها، وغياب البعد التاريخى فيها، وعدم التزامها منهجاً محدداً واضح المعالم. ويرى الباحث أنه لابد فى دراسة المصطلح النحوى من بناء شجرة المفاهيم التى لا يُنظر فيها إلى المصطلح إلا من خلال علاقته بالمصطلحات الأخرى التى تشكل معه مجالاً واحداً، ولابد من أن يؤخذ البعد التاريخى فى الحسبان، فلا يُنظر إلى المصطلح على أنه واحد رغم العصور، حتى لا تلقى مفاهيم المتأخرين على المتقدمين، ويقدم عدداً من الأمثلة كالمسند والمسند إليه والاشتغال والعمل والبناء والإسناد لإثبات ضرورة اعتماد البعد التاريخى فى الدراسة.

* * * *

فى الباب الثانى بعد هذه المقدمة النظرية ثلاث مقالات عن المصطلح النحوى فى مراحله الأولى قبل سيبويه، ثم فى كتاب سيبويه، وفى كتب معاصريه:

يتناول عصام نور الدين فى المقالة الأولى «تطور المصطلح النحوى حتى الخليل بن أحمد الفراهيدى» ، فيرى أن هذا المصطلح أصيل النشأة فى المجتمع العربى الإسلامى للتعبير عن حركة تطور هذا المجتمع بجميع أبعاده السياسية والاجتماعية والثقافية. وقد حدد نشأة المصطلح فى أربع مراحل: مرحلة انبثاق المصطلحات الأولى فى الصحيفة التى ألقاها الإمام على بن أبى طالب إلى أبى الأسود، ثم مرحلة نشأة عدد من المصطلحات فى العمل الذى قام به أبو الأسود فى ضبط النص القرآنى ـ وهو ما عُرف بنقط الإعراب ـ وما نتج عنه من مصطلحات مثل الضم والفتح والكسر والغُنّة، ثم مرحلة تلاميذ أبى الأسود، مع ابنه عطاء ونصر ابن عاصم ويحى بن يعمر فى نقط الإعجام، ثم أخيراً مرحلة تلاميذ أبى الأسود كابن أبى إسحاق الحضرمى وعيسى بن عمر وأبى عمرو بن العلاء. وقد نما المصطلح كثيراً على أيدى هذه الطبقة من العلماء فى كثير من المصطلحات التى أطلقوها أو حاموا حولها كالمفعول به والمفعول معه والمفعول المطلق والحال والتمييز والاستثناء والمنادى وغيرها. وقد مهد هذا العمل لمرحلة الخليل بن أحمد الذى تخلص المصطلح معه من غموضه، واتخذ بُعده المتخصص.

أما فى المقالة الثانية: «قراءة فى مصطلح سيبويه، تحليل ونقد» ، فيتابع على الحمد ما آل إليه المصطلح فى كتاب سيبويه؛ فيرى أن عدداً من المفاهيم فى الكتاب تُمثل مرحلة سابقة لمرحلة النضج والتمثُّل، وهى تلك التى تَشرح فيها المفاهيم قبل أن يعبَّر عنها بالمصطلح، كالمفاهيم التى عُبِّر عنها ـ فيما بعد ـ باسم الآلة، والاسم المركب تركيباً مزجياً، ويرى أن هذا الأمر يدل على عدم وضوح المصطلح وضوحاً تاماً فى الدلالة على المفهوم. وقد جمع الباحث أمثلة من مصطلحات سيبويه تناولها

بالدرس والتحليل، وجعلها أصنافاً منها المصطلح المفرد المستقر الذى تلقته الجماعة بالقبول له. ومنها المصطلح القلق الذى يدل على عدم الاستقرار كتلك المصطلحات التى عاد سيبويه فعبر عن مفاهيمها بمرادفات اصطلاحية، أو كتلك التى أطلقها على مفهوم معين، ثم عاد فأطلقها فى موضع آخر على مفهوم آخر. ومنها اللفظ الذى ورد بمعناه اللغوى كالطرح والتَّرك ونون النساء، والعبارة التى هى أقرب إلى التوضيح والتعريف منها إلى المصطلح الفنى. وقد جعل الباحث هذا الصنف الثالث دليلاً على بدائية المفهوم قبل نضج صورته واختمارها فى ذهن المتخصص.

أما المقالة الثالثة والأخيرة فى هذا الباب: «المصطلح النحوى، النشأة والخلاف والجوهر» لعبدالحسين المبارك، فتهتم بالخلاف المصطلحى بين البصريين والكوفيين. بعد عرض ما هو مألوف فى نشأة النحو العربى ومصطلحاته بدءاً بالإمام على بن أبى طالب، ثم تلميذه أبى الأسود الدؤلى، ثم تلاميذ أبى الأسود وصولاً إلى كتاب سيبويه. يتناول الباحث عدداً من المصطلحات كالنحو والصرف واللحن وحركات الإعراب والعامل وهمزة بين بين وفعلت وأفعلت والترخيم فيتوقف عند مدلولات كل مصطلح منها قبل أن ينتقل إلى مسألة الخلاف بين مصطلحات البصريين والكوفيين ليقدم جدولاً بهذه المصطلحات. ويرى الباحث أن الخلاف بين ما سمى بمدرستى البصرة والكوفة ليس خلافاً عميقاً فى هذه المسألة، وأن كثيراً من المصطلحات الخلافية تعود إلى استعمال مصطلحين كان يستعملهما الخليل بن أحمد، فأخذ البصريون واحداً منهما، وأخذ الكوفيون الآخر.

* * * *

في الباب الثالث نموذجان لدراسة المصطلح النحوي العربي:

الأول دراسة تفصيلية لفخر الدين قباوة في «مصطلح الإعراب في معانيه المختلفة» يعيب فيها على المعاصرين قَصْرهم هذا المصطلح على مفهوم واحد ودلالة واحدة. يرى الباحث أن هذا المصطلح كان يعبر عن عدد من المفاهيم المتميزة في التراث النحوي واللغوي وفي علوم القرآن والحديث، غير أن هذه المفاهيم المتميزة ضاعت على الدارسين، فاقتضى الأمر العودة لإيضاح هذه المفاهيم. وبعد أن يرد الباحث معاني الإعراب اللغوية إلى معنى واحد هو «التحسين والإجادة» تنتظم فيه جميع المعاني التي حاول القدماء تفصيلها. ينتقل إلى شرح المعاني الاصطلاحية للإعراب فيجعلها سبعة معانٍ أولها: الاستعداد الإعرابي، أي تهيُّؤ الكلمة لتغيُّر آخرها باختلاف العوامل الداخلة عليها، وآخرها: الإبانة عن المعاني بالألفاظ، أي تلوين أواخر الكلمات المعربة بما يناسب التركيب، مروراً بدلالة المصطلح على التعبير، أي الأداء الدقيق كما تقتضي لغة العرب الفصحاء، والدلالة على العلم الذي يدرس الإعراب وهو علم النحو، وعلى الوظائف التركيبية للمفردات، وعلى ظواهر التعبير في أواخر الكلم، وعلى دلالة الصيغة، وعلى تمييز العناصر اللفظية للعبارة.

أما النموذج الثاني فيدرس فيه يحي عبابنه «مصطلح الفعل في كتاب دقائق التصريف لابن المؤدِّب». يلح الباحث على صعوبة البحث في هذا الكتاب لأنه لم يتابع النحويين السابقين في ما اعتمدوه من مصطلحات، ولم يتابعه اللاحقون فيما اعتمده؛ ولذلك يكاد يكون منقطعاً عن السياق العام لمصطلحات النحو العربي فتصعب دراسته من الناحية التاريخية. غير أن مصطلحاته تبدو ـ برغم هذا الانقطاع ـ ناضجة بعيدة

عن الوصف الذى يميز بداية المصطلح. ويستعرض الباحث تصنيف مصطلحات الفعل فى دقائق التصريف اعتماداً على الدلالة الزمانية من جهة، وعلى الصحة والاعتلال من جهة ثانية، معللاً مصطلحات ابن المؤدب اعتماداً على الرابط الوثيق بين المعنى المعجمى والدلالة الاصطلاحية، ومبرزاً اختلافها عن مصطلحات النحويين الآخرين، سابقين ولاحقين.

* * * *

أما الباب الأخير فى هذا العدد ففيه مقالة لعبدالحميد التاغوتى «فى تطور المصطلح النحوى العربى: بين كتب التراث والكتاب المدرسى». يرى الباحث فى مقابلة الكتاب المدرسى بكتب التراث أن هذا الكتاب لم يبتدع من المصطلحات إلا أقل القليل كمصطلح «المركَّب الذى اعتمده الكتاب المدرسى التونسى متأثراً بالنظريات اللسانية الحديثة. أما فى ما عدا ذلك فينحصر التجديد فى اعتماد بعض المصطلحات المختصرة للمتأخرين كمصطلح «نائب الفاعل» فى مقابل «المفعول الذى لم يتعدَّ إلى فعل فاعل» أو «ما لم يُسمَّ فاعله» أو «المفعول الذى جُعل الفعل حديثاً عنه»، إلخ، أو فى عملية إعادة تصنيف لعدد من المصطلحات القديمة، كتصنيف «لا النافية للجنس» فى باب «إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ...». أما فيما عدا ذلك فقد احتفظ الكتاب المدرسى بأكثر مصطلحات النحو القديم برغم ما فى بعض هذه المصطلحات من التباس وتعدد فى الدلالة، كما هو حال مصطلحات التوكيد والتمييز والمستثنى، بل ربما كانت كتب التراث أكثر منه دقة وإحكاماً فى كثير من الأحيان.

الباب الأول

فى الأصول النظرية لتأريخ تطور المصطلح النحوي العربي

في تطور المصطلح النحوي العربي

د. حسن حمزة

جامعة لوميار - ليون ٢

(أ) في نشأة المصطلح النحوي العربي:

على غلاف كتاب «معجم اللسانيات» لجورج مونان صورة شمسية له كُتب تحتها: «المصطلح المثالى يفترض اكتمال العلم»(١).

تقرر هذه العبارة مبدأ مهماً من مبادىء علم المصطلح، وهو أن المصطلح فى تطور دائم ما دام العلم فى تطور، ولا يكون هذا المصطلح ثابتاً ونهائياً إلا حين يتوقف العلم عن التطور، أى حين يجمد ويموت؛ ذلك أن تطور العلم لا يكون بتكرار المعارف السابقة، بل بتجاوزها، ولا يكون تجاوز القديم إلا بالبناء عليه وتجديده، أو بالقطيعة معه، فلابد للتطور إذن من أن ينتج مفاهيم جديدة تحتاج إلى مصطلحات جديدة للتعبير عنها.

لم تعرف البشرية قبل العصور الحديثة سوى ثلاث حضارات كبرى فى مجال التفكير اللغوى هى حضارات الهنود والإغريق والعرب. وقد امتد التراث النحوى العربى قروناً طويلة منذ القرن الأول للهجرة - أى

1- "Une terminlolgie idéale supposerait une science achevée".

قبل كتاب سيبويه المتوفى عام ١٨٠ للهجرة ـ حتى القرون الأخيرة، قبل أن يتجمد ويدور على نفسه، فتتجمد مصطلحاته وتستقر استقراراً نهائياً لا رجعة فيه. لم يكن الكتاب إذن، برغم أنه أول كتاب فى النحو العربى بين أيدينا، بداية التفكير النحوى العربى، لأنه يمثل مرحلة ناضجة فى هذا التراث، ولا يمكن لعلم من العلوم أن يصل إلى درجة التجريد التى وصل إليها الكتاب دون أن يكون قد مر بفترة مخاض طويلة. وليس النحو بدعا بين غيره من العلوم. وإنما يزعم ذلك من يزعم أن النحو العربى قد أخذ مفاهيمه الأساسية عن الإغريق، فإذا به بين ليلة وضحاها يخرج من عدم. وليس ذلك ممكناً إلا أن يكون قد نقل عن الآخرين.

غير أن هذا الزعم لا يجد له سنداً قوياً، فالنظر فى التراث العربى يكذِّبه، والنظر فى الكتاب نفسه يكذِّبه. وقد يكون دراسة المصطلح النحوى العربى وتتبع نشأته وتطوره من أهم المفاتيح لدراسة علم النحو؛ فمفاتيح العلوم مصطلحاتها، والمصطلحات التى استخدمها نقلة التراث اليونانى إلى العربية لا توافق مصطلحات الكتاب(٢).

غير أنه لا سبيل إلى معرفة المصطلحات الأولى لهذا العلم معرفة يقينية ثابتة، فلا ريب فى أن هذه المصطلحات، وعددها يربو على ألف مصطلح، لم تنشأ دفعة واحدة، بل مرت بفترة مخاض قبل أن يسجلها الكتاب. يشهد على ذلك ظهور مصطلحات كل العلوم، وتطور مصطلحات النحو العربى بعد سيبويه؛ فهذه المصطلحات لم تكتمل فى الكتاب، ولم تستقر على صورتها الراهنة إلا بعد فترة طويلة.

تطوَّر المصطلح النحوى منذ زمن النشأة إلى أيام الخليل، وتطور من

---

(٢) انظر Hassan Hamzé, "Les parties du discours dans la tradition grammaticale arabe"

الخليل إلى سيبويه(٣)، وتطور كثيراً من كتاب سيبويه إلى كتب النحويين المتأخرين. وقد أخذ هذا التطور أشكالاً ثلاثة:

١ ـ مصطلحات استخدمها صاحب الكتاب ولم تُكتب لها الحياة فماتت كمصطلح «بنات الثلاثة» لما بُنِى على ثلاثة أحرف، و«اسم ما عالجْتَ به» لاسم الآلة، وغير ذلك.

٢ ـ مصطلحات استخدمها النحويون العرب المتأخرون وليس لها وجود فى كتاب سيبويه، وهى مصطلحات كثيرة لا ينبغى الاستهانة بها. وقد يدهش الباحث حين يقارن مصطلحات كتاب سيبويه فى الثبت الذى أعده جيرار ترويو(٤) بالمصطلحات التى جمعها غوغويّهْ(٥) لبعض النحاة المتأخرين ونشرها مع ترجمته لـ ألفية ابن مالك؛ ففى الثبت الذى أعده غوغويّه زهاء مائة وخمسين مصطلحاً ليس لها وجود فى كتاب سيبويه، وهى مصطلحات تتناول جميع المجالات فى الصرف، والنحو، والأصوات، وأصول الدرس النحوى، كمصطلحات الحقيقة، والمجاز، والحد، والتأويل، والحُكم، والجملة، والرابط، والتنازع، والجحْد، والإغراء، والمستتر، والمعلوم، والمجهول، والمجرد، والجامد، والأسَلة، والجوف، والحنجرة، والشجْر، والنِطع، والمترادف، والأصل، وغير ذلك(٦).

---

(٣) لن أتوقف أمام هذه المسألة هنا لأننى تناولتها فى دراسة عنوانها: «من قضايا التأصيل فى المعجم العربى التاريخى المختص: مصطلحات النحو العربى فى مرحلة النشأة»، تصدرها قريباً جمعية المعجمية العربية بتونس فى العدد ٢٠ من مجلتها عن أشغال اللقاء العلمى حول «قضايا المعجم العربى التاريخى النظرية والتطبيقية».

4- TROUPEAU Gérard, Lexique-index du Kitâb de Sibawayhi, Klincksieck, Paris, 1976.

5 - GOGUYER A., La Alfiyyah d'Ibnu Mâlik, Librairie du Liban, 2ème éd., 1995.

(٦) انظر جيرار ترويو، ص ص. ١٩ ـ ٢٤.

٣ ـ مصطلحات وردت فى كتاب سيبويه واحتفظ بها النحاة اللاحقون كمصطلحات «الفاعل»، و«المفعول»، و«العامل»، وغيرها. وهى مصطلحات كثيرة ربما تشكل السواد الأعظم فى مصطلحات النحو العربى.

(ب) المصطلح النحوي العربي في كتب المعاصرين:

يبدو للوهلة الأولى أن دراسة تطور المصطلح النحوى العربى تنصب على البابين الأولين اللذين ذكرتهما، وهما مصطلحات الكتاب التى تخلى عنها اللاحقون، والمصطلحات التى ابتدعوها والتى لم يكن لها وجود فى الكتاب. وغالباً ما ينصرف الهمّ إلى هذين البابين حين يجرى الحديث عن تطور المصطلح. غير أننى أظن أن الباب الثالث الذى يتناول مصطلحات الكتاب التى احتفظ بها اللاحقون يكتسى أهمية بالغة فى مسألة دراسة تطور المصطلح؛ فوجود مصطلحات واحدة فى كتاب سيبويه وفى كتب النحويين بعده لا ينهض دليلاً على وحدة المفاهيم التى تعبر هذه المصطلحات عنها، بل إننى أمضى إلى أبعد من هذا، فأقول إن تطور المصطلح فى هذا النوع أكبر خطراً منه فى النوعين السابقين، لأنه أدقُّ وأخفى، ولأن الباحث قد تزل به قدمه، ولا يفطن إليه، فيمر عليه مرور الكرام. وسوف أتوقف فى الفصل الأخير من هذا البحث أمام عدد من الأمثلة التى تنتمى إلى هذا الباب.

ما كُتب عن المصطلح النحوى العربى فى الشرق والغرب يتوزع، حسب علمى، فى نوعين اثنين(٧):

(٧) لا أتناول فى هذا البحث إلا الأعمال المعجمية التى تناولت المصطلح النحوى. أما الدراسات والبحوث فلها شأن آخر. ومن هذه الدراسات ما يقع بين بين مثل الكتاب الذى أصدره فاروق مهنى: المصطلحات فى معانى القرآن للفراء.

* النوعِ الأول يقدم نفسه على أنه معجم نحوى عربى شامل. ويمكن أن يُمثل لهذا الصنف من المعاجم بمعجم الخليل لجورج عبدالمسيح وهانى تابرى، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية لمحمد سمير اللبدى، ومعجم النحو لعبد الغنى الدقر، وموسوعة النحو والصرف والإعراب لأميل بديع يعقوب، إلخ، وقد يبدو للمرء أحياناً أن هذه المعاجم أشبه بكتب النحو منها بكتب المصطلحات، ولكنها رُتِّبت على حروف المعجم[٨]. وقد يبدو له أحياناً أخرى أن بعضها ليس كتاباً فى المصطلح، وليس كتاباً فى النحو على النمط المتوارث المألوف، وإنما هو بين بين؛ فليس لهذه المعاجم خط واحد واضح تتبعه من الألف إلى الياء، ومنهج تطبقه على المصطلحات جميعها، من أولها إلى آخرها؛ فقد تَحُدّ المصطلح، وقد تشرحه، وقد تتناول جانباً من جوانب تطوره، وقد لا تفعل ذلك، بل قد تغيب عنها مصطلحات كثيرة وردت فى كتب النحاة القدامى. ولئن شكلت هذه المعاجم محاولة للتصدى لقضية المصطلح النحوى فإن فيها عيوباً كثيرة أبرزها عيبان:

- أول عيب فيها غياب مصادرها، فلا يُنسب المصطلح إلى صاحبه، ولا يعرف الدارس أين يجده، فليس أمامه إلا ما تسعفه به الذاكرة - «وكثيراً ما تخون الذاكرة» - فيصبح الحُكم تخمينا لا يقينا. وغياب المصطلح يلزمه غياب تاريخ ظهور المصطلح وكأن مصطلحات النحو العربى أزلية غير مخلوقة، أو أنها قد وُضعت جميعاً دفعة واحدة فى زمان لا تعيه الذاكرة، فلا يُدرى متى وُضع المصطلح، ولا مَن وضعه، ولا كيف تطور عبر العصور. متى ظهر مصطلح الجملة على سبيل المثال؟ ومتى ظهر مصطلح الجملة الاسمية والجملة الفعلية؟ ومتى

(٨) غير أن هذا الترتيب قد لا يتبع الحروف الأصول فتُمزق المادة الواحدة شر ممزَّق.

ظهرت مصطلحات شبه الجملة ونائب الفاعل والمعلوم والمجهول وغير هذا كثير؟ وهى جميعاً غائبة عن كتاب سيبويه. ليس فى كتب المصطلح النحوى العربى على أهميتها وضرورتها ما يشفى غليلِ الباحث، فالبعد التاريخى غائب تماماً فى هذه المصنفات، والزمان لا يُحسب حسابه، والتطور التاريخى لا يُعتد به مع أن بعض هذه الكتب يعتبر عمله «مساهمة أساسية لإرساء معجم تاريخى يلاحق نشوء وتطور مصطلحات النحو العربى» (عبدالمسيح وتابرى: الخليل، ص١٤) . ولا يوازى غياب المعجم التاريخى لمصطلحات النحو العربى فى فظاعته إلا غياب المعجم التاريخى العام للغة العربية.

ـ والعيب الكبير الثانى من عيوب هذه الكتب أنها لا تقدم كشفاً كاملاً بالمصطلحات: لا بالمصطلح المركب ولا بالمصطلح البسيط؛ فأنت قد تبحث عن مصطلحات مثل الحسن والقبح والجواز والمنزلة والموقع والموضع والعدل والتحويل وغير ذلك فلا تجدها. وقد تجد المصطلح ولا تجد حده، وقد يختلط حده بخصائصه وأحكامه فيصبح المعجم كتاباً فى النحو، وقد يضطرب حده فينصح الطالب بالحذر فى استخدامه، لا بالركون إلى مرجعاً وثيقاً. هذه المعاجم تحتاج إلى باحث متمرس يمحص ما فيها، ويسعى فى نسبة كل رأى إلى صاحبه، ولا يتأتى هذا لمن ليس طول باع فى هذا الفن. يقال مثلاً عن مصطلح القطع:

«القطع اصطلاحاً: ١ـ قطع النعت ٢ـ الحال» (عبدالمسيح وتابرى: الخليل، ٣١٩) أو:

«القطع: هو الوقف ـ وهو أن يقطع المتكلمُ نُطقَه عند آخر الكلمة. ويعبر به الفراء عن الحال كما ورد فى تخريجه لكلمة هُدى من قوله تعالى: ﴿هُدى للمتقين﴾ (اللبدى: معجم المصطلحات، ١٨٨) .

والأمر أعقد من هذا عند الفراء، فهو يستخدم مصطلح القطع في الصرف (معاني القرآن، ٢/٧١)، وفي الاستثناء (معاني القرآن، ١/٤٧٩)، وقبل الاستئناف (معاني القرآن، ٢٢٤)، وفي الحال (معاني القرآن، ١/٣٤٨)، وفي التمييز (معاني القرآن، ٢/٦).

وقد تبحث عن مصطلح «الصرف» الذي يقول به الكوفيون في تعليل نصب الفعل المضارع فلا تجد له مدخلاً في المعجم، ولكنك تجد مصطلح «الخلاف» أو «المخالفة» يقال فيه:

«والانتصاب بالمخالفة كما يرى الفراء مسبب عن مخالفة الثاني للأول» (اللبدي، معجم المصطلحات، ٧٨).

أو يقال:

«الخلاف اصطلاحاً: عامل النصب في المفعول معه [...] والظرف الواقع خبراً [...] والمضارع المنصوب بعد الواو والفاء وأو المسبوقة بنفي أو طلب [...]. تسميات أخرى: الصرف ـ المخالفة [...]» (عبدالمسيح وتابري: الخليل، ٢٢٠).

والمصطلح عند الفراء إنما هو «الصرف». ويبدو أنه واضع هذا المصطلح لأنه يحده في موضعين من كتابه (معاني القرآن، ١/٣٣ـ٣٤؛ ٢٣٦) ولا يحد الخلاف ولا المخالفة[٩].

* النوع الثاني نوع خاص من الفهارس الفردية بدأ يشيع في تحقيق

---

(٩) انظر حسن حمزة وسلام بزي ـ حمزة: «الصرف بين سيبويه والفراء»، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عمان، العدد ٥٣، ١٤١٨/١٩٩٧، صص ٦٥ـ٨٣. (يشار إلى أن خطأ قد حصل في نشر هذه المقالة، فقد نشرت مجلة المجمع نسخة غير النسخة الأخيرة المعدلة منها).

بعض كتب التراث النحوى؛ فإلى جانب الفهارس الخاصة بالآيات القرآنية والحديث والشعر بدأت تظهر فهارس تتناول مسائل الصرف والنحو والأصوات. غير أن هذه الفهارس لا تقدم ثبتاً بالمصطلحات فى حقيقة الأمر، وإنما تتيح للقارىء ملاحقة مسألة نحوية معينة فى الكتاب المحقق وذلك بجمع ما تفرّق مما له صلة بهذه المسألة، وبالإحالة على مواضع وروده. ويمكن أن يُمثَّل لهذا النوع بما جاء فى الجزء الخامس من كتاب سيبويه بتحقيق عبدالسلام هارون. غير أن فى هذه الفهارس من الاضطراب ما يجعل الاعتماد عليها فى مسائل المصطلح محفوفاً بالمخاطر، لأنها فى حقيقة الأمر، لا تسعى إلى تقديم المصطلحات بقدر ما تسعى إلى عرض آراء النحوى، ومساعدة القارىء للوصول بيُسر إلى معرفة هذه الآراء. ففى فهرس كتاب سيبويه على سبيل المثال، كثير من المصطلحات لم يستخدمها سيبويه قط، وإنما هى ما استقر فى الدرس النحوى بعدة قرون عديدة كالتمييز، والتنازع، ونائب الفاعل، وغير ذلك من المصطلحات الواردة فى فهرس الكتاب لعبدالسلام هارون. وفى هذا العمل من اللَّبس ما ليس يخفى، لأنه يُسقط على الكتاب المصطلحات التى تواضع عليها المتأخرون، فيختلط الأمر على الدارسين، فيؤدى ذلك بهم إلى نسبة المصطلح إلى غير صاحبه. وليس كتاب محمد عبدالخالق عضيمة: فهارس كتاب سيبويه ببعيد عن هذا النوع الذى هو ترتيب للموضوعات لا فهرس للمصطلحات؛ ولهذا يسمى المحققون غالباً هذا النوع من الفهارس ــ كما سماه هارون ــ بفهرس «مسائل» النحو والصرف.

أما الفهارس التى صنعها فائز فارس لـ معانى القرآن للأخفش، وهى فهارس الأصوات والصرف والنحو، فأقرب إلى فهارس المصطلحات

من غـيـرها، فـهـو لا يتناول فـيـهـا شـرح المسـائل، بل يكتـفـى بسـرد المصطلحـات، ويحـيل على أمـاكن ورودها. غـيـر أن هذا العـمل قـد يكون أحـيـاناً أدعى للبس، لأنه قـد يوهم القـارىء أن المـصطلحـات الواردة فى فـهارسه إنما هى مـصطلحـات الأخـفش، وليس الأمـر كذلك؛ فعلى طالب المصطلح إذن أن يعود فى كل مرة إلى الكتاب صفحـة صفحة للتثبت من نسـبـة المصطلح إلى الأخـفش، مـثله فى هذا مـثل مـصطلحـات الكتـاب لهارون، ومـثل مـصطلحـات المبـرد لعضـيـمـة، فيكتـشف أن مـصطلحـات «الحركة المركبة»، و«الاسم المنقوص»، و«نائب الفاعل» الواردة فى الكشف على سبيل المثال لا الحصر، ليست من مصطلحات الأخفش فى شىء.

ربما يكون الفـهـرس الذى صنعـه جـيـرار تروبو لـ كـتـاب سيـبـويه معتمداً فيه على طبعة ديرنبـورغ أول فهرس علمى خاص بكتاب معين. غير أنـه لا يتناول فى هذا الفـهرس مصطلحـات سيـبويه، بل جميع ألفاظ الكتاب، باستثناء المفردات التى وردت فى ما استشهد بـه سيبويه من آيات وأبيـات وأمـثـال وأقـوال، وباستـثنـاء الضـمـائر والحـروف وأسـمـاء الإشـارة وأسماء الموصول و(كان)، و(قال)، و(قول)، فيصنفها فى خمسة أصناف هى المفاهيم العامـة، والمنهج، والنحو، والصرف، والأصوات، ثم يترجـمها إلى الفرنسيـة، ويحيل على الصفحة والسطر الذى وردت فيه كل مفردة. هذا الفهرس علمى دقيق يمكن الركون إليه. غير أنه على أهميتـه وفائدته لا يلبى حاجة العامل فى مجال المصطلح لأسباب كثيرة:

ـ أولها أنه ليس مـخصصاً للمصطلحات؛ فهو كشف كامل بمفردات الكتاب، مـصطلحـات نـحويةً وألفاظاً من مجال المفردات العامة المشتركة. ولأن الفـهـرس لا يـهدف إلا إلى تقديم كشف بـالمفردات يغيب عنه كـثـير

من المصطلحات المركبة. وليس من نافلة القول أن يشار إلى أنها تشكل قسماً كبيراً من مصطلحات الكتاب.

ـ ثانيها أن الكلمات التي يكثر ورودها فيزيد على أربعين مرة لا يحال على أماكن ورودها رغبة في الاختصار، وذلك يعني أن مصطلحات كثيرة مثل الفعل، والفاعل، والمفعول لا يمكن البحث عنها.

ـ ثالثها أن هذا الكشف لا يُحدُّ المصطلح لأنه لا يهدف إلى ذلك، بل يترجمه وفي ترجمته لكثير من مصطلحات الكتاب عودةٌ إلى المعنى المعجمي للفظ لا إلى معناه الاصطلاحي. وحين فعل المؤلف ذلك فإنه رمى إلى الابتعاد عن مصطلحات النحو اللاتيني، وعن مصطلحات اللسانيات الحديثة، في ترجمة مصطلحات النحو العربي خشية أن يشوهها، وذلك بأن يُسقط عليها مفاهيم غريبة عنها. وهو على حق في ذلك؛ غير أنه بعمله هذا لا يترجم المصطلح بل يترجم اللفظة في استعمالها العام قبل أن تتخصص، ويصبح لها مدلول اصطلاحي، وليس هذا ما يهدف إلى عالم المصطلح.

ربما كان خير ممثل لفهارس المصطلحات «معجم مصطلحات الفراء في كتاب معاني القرآن» الذي نشره نَفْتالي كينْبِرغ(١٠)؛ وهو ثبت عربي انكليزي للمصطلح البسيط والمركب «مشفوع بشواهد كثيرة وتعريفات وملاحظات بالانكليزية». غير أن في عرض تواتر المصطلحات خللاً، وقد تتعدد المعاني في المصطلح الواحد، وتتكدس الشواهد عليها دون تمييز بين

10 - Kinberg, Naphtali: A lexicon of al-Farrâ's terminology in his Qur'ân commentary with full definitions english summaries, éd. E. J. Brill, 1996.

هذه المعانى، فلا تنسب إلى كل واحد من المعانى شواهد[١١]، وقد تطغى الشواهد طغياناً مخلاً دون حاجة إليها، فتتجاوز الحدود حتى يغدو الثبت أكبر حجماً من الكتاب نفسه[١٢].

(ج) الدراسة التاريخية للمصطلح:

إن دراسة تاريخية للمصطلح النحوى العربى لابد لها من أن تبدأ من نقطة البداية فى أعمال النحاة العرب الأوائل الذين تركوا لنا أثراً نحوياً مقطوعاً بصحته. ولذلك فمن الطبيعى أن يتجه البحث إلى كتاب سيبويه، ثم إلى معانى القرآن للفراء، ومعانى القرآن للأخفش، وغيرها. ويمكن للدارس اعتماداً على ما تركه هؤلاء الأئمة أن ينطلق صعوداً ونزولاً ليتلمَّس المصطلح النحوى عند من سبقهم، وليدرس تطوره فى كتب من تلاهم.

ولابد للباحث فى تاريخ المصطلح من سلوك سبيل غير سبيل المعاجم العربية المتخصصة. لابد له أولاً، وقبل كل شىء، من إعداد فهارس المصطلحات عند كل واحد من النحويين. ولابد له من إعادة النظر فى الفهرس الذى أعده جيرار تروبو لـ كتاب سيبويه ـ أو من إعداد فهرس آخر ـ لفرز مصطلحاته وتمييزها من الألفاظ العامة، وإكمالها بإعداد ثبت بالمصطلحات المركبة، وتطويرها بحد المصطلح دون الاكتفاء

---

(١١) انظر مثلاً شواهد، مصطلح الأداة التى قد تطلق على حرف من حروف المعانى، أو على كلمة لا تتغير بنيتها، أو على كلمة لا تلحقها حركات الإعراب، أو على كلمة غير واضحة الاشتقاق (ص ٨).

(١٢) انظر مثلاً شواهد مصطلح الفعل؛ فقد خصص له ٢٤ صفحة، وجعل له أربعة معان حد الأول منها بقوله: «فعل ١: ج أفعال، أفاعيل a finite verb»، ثم أتبع هذا الحد بأربع عشرة صفحة من القطع الكبير لشواهده (٥٧٧ ـ ٥٩١).

بترجمته، وتدارك نواقصها بذكر الإحالات مهما كانت درجة تواتر المصطلح. ولابد من تدارك هفوات الفهرس الذى أعده نفتالى كينبرغ لمصطلحات الفراء بفصل المعانى المختلفة للمصطلح الواحد، وبحذف الشواهد الكثيرة التى لا تقدم جديداً، وبتخصيص كل معنى بشواهده.

لابد للباحث من كل هذا من أجل تكوين المادة الأولى لعمل معجمى تاريخى(١٣).

حين يُستخدم الحاسب فى إعداد الفهارس فإن ذلك يفترض أن يسمح للدارس الذى يبحث عن مصطلح ما، نحوياً كان أم مترجماً، أن يجد هذا المصطلح ومجموع الخصائص التى تميزه، وأماكن وروده، وسياقاته، والعلاقات التى تربطه بغيره من المصطلحات التى تنتمى إلى شجرة واحدة، فيستطيع أن يفتح ـ إن شاء ـ على شاشة الحاسب نافذة أو عدداً من النوافذ، فى كل واحدة منها نوع معين من المعلومات، وأن ينتقل من نافذة إلى نافذة، أو أن يفتح النوافذ فى وقت واحد فيرى ما يحتاج إليه من حد المصطلح أو من سياقه أو من خصائصه أو من علاقاته بغيره من المصطلحات.

يرى فرديناند دى سوسير(١٤) أن عناصر النظام لا تتميز بذاتها، بل بالعلاقة التى تربط كل واحد منها بغيره، فتكون العلاقة هذه أهم وأجدى

---

(١٣) يقوم عدد من طلبة الدكتوراه بجامعة ليون ٢ بالعمل على تحقيق بداية هذا المشروع بإشراف كاتب هذا المقال، وقد أنجز جزء منه فى رسالتى دكتوراه عن الأخفش والفراء لأحمد التيجانى جالو ومحمد بدوى، وتناقش رسالة ثالثة عن المصطلح المركب فى كتاب سيبويه فى الأشهر القليلة القادمة.

14 - Cours de linguistique générale, 162, 164, 166; Fuchs et Le Goffic: Les linguistiques contemporaines, 19 - 20.

فى تمييزه من خصائصه الذاتية. لابد من أن تكون هذه الفكرة حاضرة فى دراسة المصطلح. وسوف أقدم مثالاً واحداً عليها فى دراسة تطور التراث النحوى العربى، هو مصطلح «التمييز».

فى التراث النحوى العربى مصطلحان راسخان باقيان إلى أيامنا هما مصطلحا «الحال» و«التمييز». غير أنه تكفى العودة إلى الثبت الذى أعده جيرار تروبو لكتاب سيبويه لملاحظة وجود مصطلح «الحال» فيه وغياب مصطلح «التمييز» الذى يبدو أنه ابتُدِع بعد سيبويه(١٥)؛ فيمكن لمن يلاحق تطور المصطلح إذن أن يقرر مطمئناً ثبات مصطلح «الحال» وابتداع مصطلح جديد هو مصطلح «التمييز»، وأن يبحث عن المفهوم الذى يعبر عنه هذا المصطلح الجديد. غير أن النظر التاريخى إلى المسألة من هذه الزاوية ينطوى على خلل منهجى فاضح؛ فمصطلح «التمييز» الجديد لا يأتى ليسد فراغاً، وليملأ مكاناً شاغراً فى شجرة المفاهيم فتبقى المفاهيم الأخرى ـ ومنها مفهوم «الحال» ـ على حالها، بل لابد لهذا الوافد الجديد من أن يخلخل مواقع العناصر الأخرى التى كانت موجودة قبله فى البناء، وأن يعيد تشكيل العناصر التى ترتبط به، فلا يمكن حينذاك أن يكون «الحال» عند سيبويه مساوياً «للحال» عند النحويين اللاحقيين لأن دخول «التمييز» فى البناء لا يمكن له أن يترك «الحال» على حاله.

ويمكن لهذا الأمر أن يطبق على مصطلحات كثيرة أخرى فيرى الباحث أن ملاحقة تطور مصطلحات النحو العربى لا تكون برصد

---

(١٥) لم يرد مصطلح «التمييز» فى معانى القرآن للفراء، ولا فى معانى القرآن للأخفش، وإنما ورد مرة واحدة بالمعنى المعجمى فى معانى القرآن للفراء (١، ٣٨٩). وقد ورد مصطلح «التمييز» صريحاً بعد سيبويه بنحو قرن من الزمان فى «باب التبيين والتمييز» فى المقتضب للمبرد المتوفى سنة ٢٨٥ للهجرة (المقتضب، ٣، ٣٢).

المصطلحات التى ماتت، والمصطلحات التى ولدت فحسب، بل تكون برصد أثر هذا الموت وتلك الولادة على المصطلحات الباقية التى تبدو فى ظاهرها، كأنها ثابتة لا تغيير فيها. وفى هذه المسألة بالذات، لا فى المسألتين الأوليين، تكمن صعوبة التأريخ للمصطلح.

ثمة أمر تعوَّد عليه القراء والباحثون فى معاجم المصطلحات النحوية العربية: إنها تأخذ المصطلح ثابتاً قائماً بمرور الزمان. لا أعنى بهذا القول أن المعاجم العربية لا تهتم بالتأريخ لموت بعض المصطلحات القديمة ولوضع بعض المصطلحات الجديدة فحسب، وإنما أعنى أيضاً ـ وربما أعنى قبل ذلك ـ أنها لا تهتم بتأريخ المصطلحات التى ما زالت حية متوارثة منذ القديم، فهذه المصطلحات فى المعاجم العربية الحديثة جامدة باقية على حالها، قل أن تتغير مفاهيمها. يمر الزمان فلا يترك بصماته عليها، ولا تفطن المعاجم العربية فى العادة، إلى أن المصطلح نفسه قد يتغير معناه بين المتقدمين والمتأخرين، وغالباً ما تغرى وحدة المصطلح بالقطع بوحدة المفهوم، فـ «المسند» عموماً فى معاجم المصطلحات هو المسند من سيبويه إلى أيامنا هذه، لا يتغير مفهومه، و«المسند إليه» هو المسند إليه عند سيبويه وعند النحاة المتأخرين، و«الاشتغال» عند سيبويه نفس الاشتغال الذى فى كتب النحاة المتأخرين، فكأنه لا يمكن أن يكون بداهةً إلا واحداً عند جميع النحويين العرب من نشأة النحو إلى أيامنا هذه لأن اللفظ واحد.

وليس هذا من سداد المنهج فى شىء؛ فوجود مصطلح ما فى التراث النحوى العربى عند متقدمى النحاة ومتأخريهم لا يعنى بالضرورة، أن المفهوم الذى جاء هذا المصطلح تعبيراً عنه واحد عندهم. وسوف أتوقف قليلاً أمام هذين المثالين:

ـ المسند والمسند إليه: ليس المسند في كتاب سيبويه «المُتحدَّث به، أو المحكوم به، أو المحمول، أو الخبر»، وليس المسند إليه في كتاب سيبويه «موضوع الكلام، أو المتحدَّث عنه، أو المحكوم عليه»؛ فهذان صورةٌ للمحمول والموضوع في القضية المنطقية، وهما بعيدان كل البعد عما في كتاب سيبويه، وإنْ زعم المتأثرون بالمنطق اليوناني أنهم إنما يعودون إليه في هذا المفهوم. هذه التعريفات هي ما تقدمه معاجم المصطلحات بعبارات متفاوتة(١٦)، فإنْ ذَكَر المعجم حد سيبويه للمسند والمسند إليه عاد فأدخل في روع القارئ أن المفهوم واحد عند النحويين العرب؛ فالمسند «هو اللفظ الذي لا يستغني عن المسند إليه، ولا يجد المتكلم منه بدا كما يقول سيبويه، وهو في عرف النحاة: الحُكم المراد إسناده إلى المحكوم عليه، فالمسند في الجملة الفعلية هو الفعل، وفي الجملة الاسمية هو الخبر» (معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ١٠٧) . أما في كتاب سيبويه فليست العلاقة بين المسند والمسند إليه علاقة حديث وإخبار، وليس المسند محدَّثاً به، والمسند إليه محدَّثاً عنه، وإنما المسند الركن الأول مبتدأ كان أو فعلاً، والمسند إليه الركن الثاني خبراً كان أو فاعلاً؛ فهو يجمع إذن بين المبتدأ والفعل من جهة والخبر والفاعل من جهة ثانية، وليست العلاقة بين الركنين علاقة قائمة على الإخبار، بل علاقة نحوية قائمة على الاقتضاء المتبادل(١٧) .

---

(١٦) إميل يعقوب: موسوعة الصرف والنحو والإعراب، ٨٢؛ وفي معجم الخليل لعبد المسيح وتابري أن المسند هو الشيء المثْبت، أو المنفيُّ، أو المطلوب حصوله «وأنه يسمى المحكوم به، والأول، والعمدة، والمحدَّث به، والمحدَّث»، وأن المسند إليه «اللفظ الذي نسب إلى صاحبه فعل شيء أو عدمه، أو طُلب منه ذلك «وأنه يسمى أيضاً المحكوم عليه، والثاني، والمعمول له، والعمدة، والمحدَّث عنه (٣٨٤ ـ ٣٨٥) .

(١٧) حسن حمزة: «عودة إلى المسند والمسند إليه في كتاب سيبويه»، صص ٢٥ـ ٣٢ .

ـ «الاشتغال»: يقال عن الاشتغال في معاجم المصطلحات ما يلي: «هو أن يتقدم اسمٌ ويتأخر عنه فعلٌ منشغلٌ بضميره، أو بملابسه بحيث لو تفرَّغ هذا الفعل أو ما فى قوته لذلك الاسم لنَصبه لفظاً أو محلاً»[18]. وليس هذا المعنى إلا واحداً من معان كثيرة للاشتغال فى كتب المتقدمين؛ فالاشتغال عند سيبويه أوسع بكثير من الاشتغال عند الذين لا يرون فيه إلا اشتغال الفعل عن الاسم بضميره المتقدم عليه[19] لأنه يشمل عنده إلى جانب ذلك (الكتاب، ١/٨١) اشتغال الفعل بفاعله سواء فيما سُمّى بالفعل التام أو فى ما سُمّى بالفعل الناقص (٢/٢٦٧؛ ١/٤٧)، واشتغال الحرف مثل (إنّ) بالاسم (٣/٧٢)، وفى مثال: رُبَّ رجلٍ وأخيه (٢/٥٦)[20]. وهذا شبيه بما يمكن أن نراه عند الفراء فى معانيه من استخدام الاشتغال لاشتغال الفعل بفاعله (١، ١٣).

هذه الأمثلة، وغيرها كثير، مما ينبه إلى ضرورة إنشاء المعجم التاريخى للمصطلحات، وهو المعجم الذى يسمح بمعرفة نشوء المصطلح النحوى وتطوره واختلاف المفاهيم التى يعبر عنها باختلاف الأزمنة.

---

(١٨) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ١١٧؛ وانظر تعريفات مشابهة فى معجم النحو: ٢٨، وفى الخليل: ٧٧، وفى موسوعة النحو والصرف والإعراب: ٨٦.

(١٩) تحد معاجم المصطلحات الاشتغال كما حده ابن عصفور بقوله: «الاشتغال أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف أو ما جرى مجراه يعمل فى ضميره أو فى سببه. ولو لم يعمل فيهما لعَمِل فى الاسم أو فى موضعه» (شرح الجمل. ١/٣٦١).

(٢٠) انظر: Hassan Hamzé: "Le syntagme prépositionnel en arbe", á paraitre dans les travaux de l'équipe Rhema, Université Lyon 2

المصادر والمراجع

بالعربية:

* إبراهيم مصطفى: «فى أصول النحو»، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، العدد الثامن، السنة ١٩٥٥، صص ١٣٦ ـ ١٤٦.

* ابن عصفور الاشبيلى: شرح جمل الزجاجى، الجزء الأول، تحقيق صاحب أبو جناح، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سلسلة إحياء التراث الإسلامى، العدد ٤٢، السنة ١٤٠٠/١٩٨٠.

* الأخفش الأوسط، معانى القرآن، تحقيق فائز فارس، الطبعة الثانية، ١٤٠١/١٩٨١.

* إميل يعقوب: موسوعة الصرف والنحو والإعراب، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩١.

* جورج عبدالمسيح وهانى تابرى: الخليل، معجم مصطلحات النحو العربى، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠/١٩٩٠.

* حسن حمزة: «عودة إلى المسند والمسند إليه فى كتاب سيبويه»، مجادلة السائد فى اللغة والأدب والفكر، أعمال ندوة «مجادلة السائد» لعام ١٩٩٦ بإشراف توفيق بن عامر، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، السلسلة ٧، المجلد ١٢، ٢٠٠٢، صص ٢١ ـ ٤٧.

* حسن حمزة وسلام بزى ـ حمزة: «الصرف بين سيبويه والفراء»، مجلة مجمع اللغة العربية الأردنى، العدد ٥٣، السنة الحادية والعشرون ١٤١٨/١٩٩٧، صص ٦٥ ـ ٨٣.

* الخليل بن أحمد: كتاب العين، تحقيق مهدى المخزومى وإبراهيم السامرائى، مؤسسة الأعلمى للمطبوعات، بيروت، ط١، ١٤٠٨ هج/ ١٩٨٨م.

* الخوارزمى (محمد بن أحمد بن يوسف): مفاتيح العلوم، إدارة الطباعة المنيرية مطبعة الشرق، صورة عن الطبعة الأولى سنة ١٣٤٢للهجرة.

* الزبيدى (أبو بكر): طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٤.

* الزجاجى: الإيضاح فى علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٩/١٣٩٩.

* سيبويه (أبو بِشر): الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧١ ـ ١٩٧٩.

* السيرافى (أبو سعيد): أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض، تحقيق محمد البنا، دار الاعتصام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٥/١٤٠٥.

* الشافعى، محمد بن إدريس: الرسالة، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٥٨هج/١٩٣٩م.

* الشيبانى، محمد بن الحسن: كتاب الأصل المعروف بالمبسوط،

تحـــقـــيق أبو الوفـــاء الأفـــغـــانى، عـــالـم ا لكتب، ط١، ١٤١٠هج/١٩٩٠م.

* عبدالسلام هارون: فهارس كتاب سيبويه. انظر سيبويه: الكتاب.

* عبدالغنى الدقر: معجم النحو، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٨/١٩٨٨.

* عبدالقادر المهيرى: «على هامش المصطلح النحوى»، حوليات الجامعة التونسية، عدد ٢٧، سنة ١٩٨٨، صص ٢٤ ـ ٣٠.

* عبدالقادر المهيرى: أعلام وآثار من التراث اللغوى، دار الجنوب للنشر، تونس، ١٩٩٣.

* فاروق مهنى: المصطلحات فى الكتاب، كتاب سيبويه، دار حراء، المنيا، ١٩٩٣.

* فاروق مهنى: المصطلحات فى معانى القرآن للفراء، دار حراء، المنيا، ١٩٩٣.

* الفراء: معانى القرآن، تحقيق محمد على النجار وأحمد يوسف نجاتى، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هج/١٩٨٣م.

* مالك بن أنس: الموطأ، منشورات دار الآفاق الجديدة، المغرب، ط٣، ١٤١٦هج/١٩٩٦م.

* المبرد: المقتضب، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د. ت.

* محمد خير الحلوانى: المفصل فى تاريخ النحو، الجزء الأول، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٩/١٣٩٩.

* محمد عبدالخالق عضيمة: فهارس كتاب سيبويه، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٧٥/١٣٩٥.

* محمد سمير نجيب اللبدى: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة ـ دار الفرقان، بيروت ـ عمان، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨/١٤٠٩.

بغير اللغة العربية:

* Badawi, Mohamed: La terminologie d' al-Farra', thèse de doctorat de l' Université Lumière-Lyon 2, sous la direction de M. H.Hamzé, 1999.

* Goguyer, A.: La Alflyyah d'Ibnu Malik, Librairie du Liban, 2ème éd., 1995.

* Diallo, Amadou Tidiany : La théorisation et la terminologie grammaticales d' al Akhfash al-ʾawsat, thèse de doctorat de l'Université Lumière-Lyon 2, sous la direction de M. H.Hanzé, 1997.

* Fuchs, Catherine et Le Goffic, Pierre: Les linguistiques contemporaines, Hachette, 1992.

* Hamzé, Hassan: "Les parties du discours dans la tradition grammaticale arabe", in: L.Basset et M. Perennec: Les classes des mots, Traditions et perspectives, PUL, 1994, pp. 93-115.

* Hamzé, Hassan: "La transitivité et le syntagme prépositionnel

dans l'analyse des grammairiens arabes anciens", à paraître dans les travaux de l'équipe Rhêma, Université Lyon 2.

* Kinberg, Naphtali: A lexicon of al-Farrâ's terminology in his Qur'ân commentary with full definitions english summaries, éd. E. J. Brill, 1996.

* Pellat, Charles: Le milieu basrien et la formation de Jâhiż, Librairie d'Amérique et d' Orient, Adrien Maisonneuve, Paris, 1973.

* Saussure, Ferdinand de: Cours de linguistique générale, édition préparée par Tullio de Mauro, Payot, Paris, 1985.

* Troupeau, Gérard: Lexique-index du Kitâb de Sîbawayhi, Klincksieck, Paris, 1976.

الباب الثاني

المصطلح النحوي في مرحلة النشأة

أ.د/ عصام نور الدين

أستاذ العلوم اللغوية بالجامعة اللبنانية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية ـ الفرع الأول

تطور المصطلح النحوي حتى الخليل بن أحمد الفراهيدي

لا تنشأ مصطلحات أى علم من العلوم مرة واحدة، ولا تولد «ناضجة» أو «محترقة» كما ظن بعض الذين كتبوا فى النحو العربى وتاريخه؛ لأننا نذهب إلى أن النحو العربى «قد نشأ، فى أول الأمر، نشأة عربية خالصةً، تلبيةً لحاجات المجتمع العربى الإسلامى، وتعبيراً عن حركة تطوره الفكرية، والثقافية، والحضارية، والدينية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية... إلخ، فكان طبيعياً أن ينبثق منهج الدرس اللغوى العربى من مادة الدرس العربية؛ من أصواتها، وكلماتها، وتراكيبها، وأساليبها، الحاملة نظرة العرب إلى أنفسهم، وإلى الآخرين، وإلى الطبيعة والكون كله... وأن يعبِّرَ، فى الوقت نفسه، عن حالة العرب الحضارية والثقافية، والدينية، والعقلية... إلخ، فجاء هذا المنهج، فى البداية، وصفياً حسياً... وكانت مصطلحاتهم اللغوية من بيئتهم الطبيعية

والإنسانية والفكرية،[٢٠] على الرغم من أن هذه المصطلحات قد وضعت، في البداية، وضعاً اعتباطياً arbitraire[٢١]، أو عفوياً، أو غير مصمَّمٍ سلفاً، وإن كان يصدر عن منهج ضمنيٍّ كامن في عقول الذين كتبوا في النحو وعنه، وذلك كمصطلح «**النحو**» نفسه، الذي أطلق على هذا العلم، عندما قال الإمام علي بن أبي طالب، عليه السلام، لتلميذه أبي الأسود الدؤلي «انحُ هذا النحو[٢٢]، وأضف إليه ما وقع إليك»، ثم أثنى على جهده بقوله: «ما أحسن هذا النحو الذي قد نحوت، فلذلك سمي النحو نحواً»، ما جعل ابن جني يعرِّف النحو، بعد ذلك، بأنه: «انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره؛ كالتثنية والجمع، والتحقير، والتكسير،

---

(٢٠) عصام نور الدين: أزمة المصطلح اللغوي بين الأصالة والمعاصرة، بحث ألقي في جامعة تشرين ـ اللاذقية، في مؤتمر «قضايا المصطلح: اللغة العربية في مواكبة العلوم الحديثة»، من ٢٨ ـ ٣٠ نيسان ١٩٩٨، ونشر في كتاب صدر عن جامعة تشرين، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بعنوان: قضايا المصطلح: اللغة العربية في مواكبة العلوم الحديثة: أبحاث المؤتمر (٢٨ ـ ٣٠ نيسان ١٩٩٨)، ص: ١١٩ ـ ١٢٧.

21- F. de Saussure, Cours de linguistique générale, Paris; Paythèque (1980) L,arbitraire de signe linguistique" ص : ١٠٠ وما بعدها حيث تكلم على «اعتباطية الدليل اللغوي»، وص: ١٠٦ وما بعدها حيث تكلم على «اعتباطية الدلائل» عند «وتني» Whitney، وص: ١١٠، حيث تكلم على الاعتباطية المطلقة والاعتباطية النسبية، وص: ١٨٠ وما بعدها حيث تكلم على الصيغ القياسية، وص: ٢٢١ وما بعدها.

(٢٢) ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، بغداد: مكتبة الأندلس، الطبعة الثانية (١٩٧٢م)، ص: ١٨. وانظر كتاب أبي الطيب اللغوي: عبدالواحد بن علي، مراتب النحويين، تحقيق الدكتور محمد أبو الفضل إبراهيم، الكويت: دار الفكر العربي، الطبعة الثانية (١٩٧٢م)، ص: ٢٦، حيث يقول إن أبا الأسود الدؤلي قال بعدما سمع رجلاً يلحن في قراءة القرآن: «لا أظن يسعني إلا أن أضع شيئاً أصلح به نحو هذا؛ أو كلام هذا معناه. فوضع النحو».

وانظر كتابنا: تاريخ النحو العربي: المدخل ـ النشأة والتأسيس، بيروت: دار الفكر اللبناني، الطبعة الأولى (١٩٩٥)، ص: ٢٨ ٢٧٠.

والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق مَنْ ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم؛ وإن شذَّ بعضهم عنها رُدَّ به إليها. وهو في الأصل مصدر شائع؛ أي: نحوت نحواً، كقولك: قصدت قصداً، ثم خص به ا نتحاء هذا القبيل من العلم»[٢٣]. فابن جني لم يستطيع التخلص من المعنى اللغوى لمصطلح النحو، فجعله «انتحاء سمت كلام العرب»، وقال إنه «مصدر شائع: أي نحوت نحواً»، وقارنه بالقصد، «كقولك: قصدت قصداً»، ثم التفت إلى معناه ووظيفته في الاصطلاح فقال: «ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم».

وقد أضاف ابن السِّكِّيت استنتاجاً آخر لتسمية علم النحو بهذا الاسم، فقال: «نحا نحوه ينحوه: إذا قصده، «ونحا الشيء ينحاه وينحوه: إذا حرَّفه، ومنه سمي النحويُّ؛ لأنه يحرِّف الكلام إلى وجوه الإعراب»[٢٤]، فهو، كما يلاحظ القارئ، لم يعتمد «النحو» بمعنى القصد، إنما اعتمد «النحو» بمعنى التحريف، وقد يأتي باحث آخر ويقول إن «النحو» أُخِذَ، أيضاً، من معنى: «المثل» أو «المقدار»، أو «النوع»... إلخ؛ لأن المعنى اللغوى لكلمة «نحو» يتفرع إلى سبعة معان، جمعها بعضهم بقوله[٢٥]:

---

(٢٣) ابن جني: الخصائص، تحقيق محمد على النجار، بيروت: دار الهدى للطباعة والنشر، الطبعة الثانية (د. ت)، ص: ١/ ٣٤.

(٢٤) الأزهرى (أبو منصور محمد بن أحمد)، تهذيب اللغة، تحقيق الدكتور عبدالله درويش، ومراجعة محمد على النجار، مصر: الدار المصرية للتأليف والترجمة ص: ٥/٢٥٢.

(٢٥) الخضرى (محمد الدمياطى)، حاشية ا لخضرى على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مصر: المطبعة الأزهرية، الطبعة السادسة (١٣٤٥هـ - ١٩٢٦م)، ص: ١٠/١، والذى جمعها هو الإمام الداودى.

للنحو سبعُ معانٍ قد أتتْ لغةً جمعتُها ضمنَ بيتٍ مفردٍ كمُلا
قصدٌ، ومِثْلٌ، ومقدارٌ، وناحيةٌ، نوعٌ، وبعضٌ، وحرفٌ، فاحفظ المثلا

ومع ذلك لا يمكن أن يفهم هذا المصطلح إلا بتقابله مع بقية مصطلحات العلوم العربية والإسلامية التى نشأت يومذاك، أو بتعارضه معها(٢٦).

* * * *

إن المصطلحات النحوية التى نستعملها اليوم قد لا تكون هى الأولى فى الوضع، ولذلك نرى أن اعتماد منهج مركبٍ من ثلاثة محاور أساسية متداغمة ومتتامة من أجل دراستها، قد يقرب الباحث من مقاربة قضية نشوء المصطلحات النحوية وتطورها، وهذه المحاور هى:

١ـ رصد المصطلحات اللغوية فى مظانها التاريخية أو العلمية، مع الالتزام بتسلسلها التاريخى ما أمكن الباحث ذلك.

٢ـ دراسة المصطلح دراسة لغوية بغية التأكيد على اعتباطية المصطلحات النحوية فى مرحلة النشأة الأولى.

٣ـ وضع المصطلح فى مقابلة مع بقية مصطلحات هذا العلم على شبكة المصطلحات زمن الوضع الأول، ما قد يسم مثل هذا العمل

(٢٦) Cours de linguistique générale، ص: ١٢٥ ـ ١٢٦ حيث يشبه ما يقدمه اللسان langue بلعبة الشطرنج؛ ويقول إن كل قطعة من قطع الشطرنج، بالنسبة إلى بقية القطع، هى رهينة موقعها من رقعة الشطرنج، كما أن كل عنصر من عناصر اللسان تتحدد قيمته بتقابله مع جميع العناصر الأُخر.
(٢٧) المصدر نفسه، ص: ١١٧.

بالوصفى» السانكرونى» synchronique(٢٧) حسب تعبير «فردينان دى سوسير» Ferdinand de Saussure، ثم دراسة تطور هذا المصطلح دراسة تطورية «دياكرونية» diachronique(٢٨)؛ لأننا نظن، مثلاً، أن مصطلحات الماضى والمضارع والأمر قد لا تكون هى الأول فى الوضع، بل جاءت متأخرة بعدما رسَّخ الدرس اللغوىُّ مناهجه، وبعدما سار المصطلح النحوى سيراً تطورياً، انطلاقاً من اللغوى / الحسى، إلى المتخصص/ المجرد، كما يفهم من نص للخليل بن أحمد الفراهيدى، يؤكد فيه أن الأفعال(٢٩):

«فعل له

معهود،

ومشهود،

وموعود،

قال:

مشهود: هو الساعة،

والمعهود: ما كان أمسِ،

والموعود: ما يكون غداً».

ويقرر الأزهرى أن النحاة يقولون للفعل المستقبل: مضارع، لمشاكلته الأسماء، فيما يلحقه من الإعراب (...) وهو «الفعل الآتى» والحاضر»(٣٠).

---

(٢٨) المصدر نفسه، ص: ١١٧.

(٢٩) ابن منظور: لسان العرب، بيروت: دار صادر، مادة «عهد»، ص: ٣/٣١٤.

(٣٠) لسان العرب، مادة «ضرع»، ص: ٢٢٣/٨.

إن دراسة تاريخ النحو العربى تشير إلى أن وضع المصطلحات النحوية لم يحدث مرة واحدة، كما ذكرنا، بل حدث ذلك متتابعاً تتابعاً يسيراً، ما يمكّن الباحث من «تقسيم» هذه المصطلحات على واضعيها تقسيماً أولياً، ينسب إلى كل من النحاة بعض المصطلحات؛ لأن ما أصَّلَه الأولون قد وصل إلى التالين، فأخذوه عنهم؛ «فكان لكل واحد منهم من الفضل بحسب ما بسط من القول، ومدّ القياس، وفتق من المعانى، وأوضح من الدلائل، وبين من العلل»[٣١]. ويستطيع الباحث تقسيم هذه البدايات إلى مراحل، يأخذ بعضها برقاب بعض، أو تتداعم فينبثق التالى من رحم السابق فى ولادة طبيعية، تجعل قراءة بعض المصطلحات المنسوبة إلى مرحلتين متتاليتن كأنهما مرحلة واحدة، فتشترك المرحلة الثانية مع الأولى، والثالثة مع الثانية، والرابعة مع الثالثة... إلخ، وهذه المراحل هى:

١ ـ المرحلة الأولى، وهى المرحلة التى تصدى فيها الإمام على ابن أبى طالب، عليه السلام، إلى هذه القضية، بعدما سمع لحناً كما يقول المؤرخون، وبعدما أدرك أهمية النحو فى دراسة النص القرآنى، وفى استخراج الأحكام الشرعية التى تنتظم حياة المسلمين، فوضع أصولاً، وكتبها فى صحيفة، وألقاها إلى أبى الأسود الدولى ليحتذى بها، فكان الإمام بذلك أوّل من تكلم على «النحو»، والعربية، واللحن، والكلمة، والاسم، والفعل، والحرف، والظاهر، والمضمر، وما ليس بظاهر ولا مضمر، وحروف النصب (إنّ، وأَنّ، وليت، ولعل، وكأن، ولكن)، كما

---

(٣١) الزبيدى (أبو بكر محمد بن الحسن)، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر: دار المعارف، الطبعة الثانية، ص: ١١ ـ ١٢.

تكلم على الرفع والجر(٣٢)، كما رسم لأبى الأسود الدؤلى ـ بالإضافة إلى

---

(٣٢) راجع كتابنا: تاريخ النحو، ص: ١٩ وما بعدها، حيث ناقشنا كل الروايات، ورددنا على الذين شككوا بوضع الإمام على بن أبى طالب النحو ومصطلحاته الأول، وتقسيمه الكلمة إلى اسم وفعل وحرف... حسب رواية ابن قتيبة، (المتوفى سنة ٢٧٦هـ، فى كتابه: الشعر والشعراء، القسطنطينية (١٢٨٢هـ)، ص: ١٧١) الذى قال: «إن أبا الأسود أول من عمل كتاباً فى النحو بعد على بن أبى طالب»، وحسب رواية أبى العباس المبرد، (المتوفى سنة ٢٨٥هـ، فى كتابه: ا لفاضل، تحقيق عبدالعزيز الميمنى، مصر: دار الكتب المصرية (١٩٥٦م). فإن أبا الأسود أجاب من سأله عمن فتح له الطريق إلى الوضع فى النحو وأرشده، فقال: تلقيته عن على بن أبى طالب» وفى حديث آخر قال: ألقى على أصولاً احتذيت عليها»، وحسب رواية الزجاجى، المتوفى سنة ٣٣٧هـ، فى كتابه: الأمالى، (تحقيق عبدالسلام هارون، المؤسسة العربية الحديثة)، ص ٢٣٨ـ٢٣٩، حيث يقول إن أبا الأسود قال: «دخلت على أمير المؤمنين على بن أبى طالب، فرأيته مطرقاً مفكراً، فقلت له، فيم تفكر يا أمير المؤمنين؟ قال: إنى سمعت ببلدكم هذا لحناً، فأردت أن أضع كتاباً فى أصول العربية. فقلت: إن فعلت هذا أحييتنا، وبقيت فينا هذه اللغة. ثم أتيته بعد ثلاث، فألقى إلىّ صحيفة، فيها: بسم الله الرحمن الرحيم، الكلمة: اسم وفعل وحرف، فالاسم: ما أنبأ عن المسمى، والفعل: ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف: ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل. ثم قال: تتبعه، وزد فيه ما وقع لك، واعلم، يا أبا الأسود، أن الأشياء ثلاثة: ظاهر، ومضمر، وشىء ليس بظاهر ولا مضمر، وإنما يتفاضل العلماء فى معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر. قال أبو الأسود: فجمعت منه أشياء، وعرضتها عليه، فكان من ذلك حروف النصب، فذكرت منها: إن، وأن، وليت، ولعل، وكأن، ولم أذكر «لكن»، فقال لى: لم تركتها؟ فقلت: لم أحسبها منها. فقال: بل هى منها، فزدها فيها»، وحسب رواية أبى الطيب اللغوى (المتوفى سنة ٣٥١هـ، فى كتاب: مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر: دار النهضة، ص: ٢٤)، الذى يقول إن أبا الأسود أخذ ذلك عن أمير المؤمنين على، عليه السلام، لأنه سمع لحناً، فقال لأبى الأسود: اجعل للناس حروفاً، وأشار له إلى الرفع، والنصب، والجر»، وحسب رواية أبى الفرة الأصفهانى (المتوفى سنة ٣٥٦هـ، فى كتابه: الأغانى، مصر: دار الكتب المصرية، ص ٢٩٨/١٢ـ٢٩٩)، وحسب رواية أبى سعيد السيرافى (المتوفى سنة ٣٦٨هـ، فى كتابه أخبار النحويين البصريين، ص: ١٥)... إلخ.

(باب إنّ) ـ (باب الإضافة) و(باب الإمالة)[٣٣]، بعدما بلغته قصة بنت خويلد الأسدى، التى دخلت على معاوية، وقالت له: «إن أبوى مات وترك مالاً، بإمالة (مال) فاستقبح منها معاوية ذلك»[٣٤].

٢ـ المرحلة الثانية وتتمثل بتلميذه أبى الأسود الدؤلى، الذى وصفه ابن سلام الجُمحى، المتوفى سنة ٢٣٢ للهجرة، بأنه: «أول من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها»[٣٥]، فوضع «أبواباً» من النحو، و«أصَّلَ» له «أصولاً»، وأثبت عدداً من المصطلحات التى اخترعها ـ أو أخذها عن الإمام على بن أبى طالب ـ،» فوضع باب الفاعل، والمفعول به، والمضاف، وحروف الرفع والنصب والجر والجزم»[٣٦] وباب التعجب[٣٧] الذى قال فيه ابنه: أبو حرب: «أول باب رسم أبى من النحو باب التعجب»[٣٨] وأكده السيرافى فى إيراد قصته مع ابنته حين أرادت أن

---

(٣٣) السيوطى (جلال الدين عبدالرحمن بن أبى بكر): كتاب الإقتراح فى علم أصول النحو، قدم له وضبطه وصححه وشرحه وعلق حواشيه وفهرسه الدكتور أحمد سليم الحمصى والدكتور محمد أحمد قاسم، لبنان، طرابلس: جروس برس، الطبعة الأولى (١٩٨٨)، ص: ١٣٠.

(٣٤) زاده (طاش كبرى المولى أحمد بن مصطفى): مفتاح السعادة ومصباح السيادة، الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد دكن، الطبعة الأولى (١٣٢٨هـ)، ص: ١/١٢٤ـ١٢٥.

(٣٥) طبقات فحول الشعراء، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، القاهرة: مطبعة المدنى (د. ت)، ص: ١/١٢.

(٣٦) المصدر نفسه، ص: ١/١٢، والزبيدى، طبقات النحويين واللغويين، ص: ١١ـ١٢.

(٣٧) الزبيدى، طبقات النحويين واللغويين، ص: ١٢، مع ملاحظة أن الزبيدى قد جعل هذا العمل من إنتاج أبى الأسود وتلميذيه: نصر بن عاصم، وعبدالرحمن بن هرمز، ولكنه أثبت فضل السبق وشرف التقدم لأبى الأسود.

(٣٨) القفطى: إنباه الرواة، ص: ١/١٦.

تتعجب من حسن السماء، فقال لها قولى: «ما أحسنَ السماءَ[39]، وافتحى فمك»[40]، أو من شدة الحر[41]، فقال لها قولى: «ما أشدَّ الحرَّ، بالنصب»[42]، وباب الإمالة، وباب الجر بـ «لولا»[43].

---

(39) السيرافى أخبار النحويين البصريين، ص: 19، فى قولها لأبيها: «يا أبت ما أحسنُ السماء؟ قال: أى بنية نجومها، قالت: إنى لم أرد أى شىء منها أحسن، إنما تعجبت من حسنها، قال: إذن قولى: ما أحسنَ السماء، فحينئذ وضع كتاباً.

(40) مفتاح السعادة ومصباح السيادة، ص: 1/125.

(41) السيرافى: أخبار النحويين البصريين، ص: 19، وأبو الفرج الأصفهانى، الأغانى، مصر: دار الكتب المصرية، ص: 12/299، فى قولها لأبيها: «ما أشدُّ الحرِّ»؟ ـ ورفعت أشدّ ـ فظنها تسأله، وتستفهم منه: أى زمان الحر أشد؟ فقال لها: إذا كانت الصقعاء من فوقك والرمضاء من تحتك» أو قال لها: «شهر ناجر ـ يريد شهر صفر ـ فقالت: يا أبت: إنما أخبرتك ولم أسألك، أو قالت: إنما أردت أن الحرّ شديد، فقال لها: فقولى: ما أشدَّ الحرَّ.

(42) مفتاح السعادة ومصباح السيادة، ص: 1/125.

(43) ابن عبدربه (أبو عمر أحمد بن محمد): العقد الفريد، شرحه وضبطه أحمد أمين وآخرون، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، الطبعة الثانية (1956م)، ص: 2/285، حيث قال: إن أبا الأسود الدؤلى قال: من العرب من يقول: لولاى لكان كذا وكذا، وقال الشاعر:

وكم موطنٍ لولاى طحْتَ كما هوى   بأجْرامه من قُلَّة النِّيقِ مُنْهوى

وقال سيبويه: «لولاك ولولاى إذا أضمرت الاسم فيه جُرَّ، وإذا أظهرت رُفع (...) والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع قال الشاعر يزيد ابن الحكم:

وكم موطن لولاى طحت كما هوى   بأجرامه من قلة النيق منهوى

وهذا قول الخليل رحمه الله ويونس»، وانظر الكتاب، ص: 2/373ـ2/374، فنسب القول بجر الضميرين الياء والكاف بعد لولا إلى الخليل ويونس ولم ينسبه إلى أبى الأسود، ثم يقول (ص: 2/376) وزعم ناس أن الياء فى لولاى وعسانى فى موضع رفع، جعلوا لولاى موافقة للجر، ونى موافقة للنصب، كما اتفق الجر والنصب فى الهاء والكاف. وهذا وجه ردى لما ذكرت لك.

وكان أبو الأسود أول من ضبط النص القرآنى كله ضبطاً إعرابياً فيما عرف بنقط أبى الأسود أو بنقط الإعراب، ما يمكن أن يعد

ـ الخطوة الأولى فى حفظ النص القرآن إعرابياً من جهة،

ـ وفى تكريس قراءته وفاقاً لقراءة الإمام على بن أبى طالب التى تلقاها أبو الأسود عنه على الأرجح من جهة ثانية.

وقد أجمع الرواة على أن أبا الأسود هو الذى وضع نقط الإعراب، عندما أتى له بكاتب من عبدالقيس فلم يرضه، فأتى بآخر، وكان كاتباً لقناً، فقال له أبو الأسود:

ـ إذا رأيتنى قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه.

ـ إن ضممت فمىَ فانقط نُقطةً بين يدى الحرف،

ـ وإن كسرت فاجعل النُقطةَ تحت الحرف،

ـ فإن أتبعت شيئاً من ذلك غُنَّة فاجعل مكان النُقطة نقطتين»[٤٤]، ويعنى بالغُنَّة، هنا، التنوين[٤٥].

فنقط أبى الأسود ليست إلا ضبطاً للنص القرآنى، أو لقراءته قراءة نحوية على القراءة القرآنية التى تلقاها أبو الأسود عن الإمام على، وهو بذلك قد تكلم على الضم والفتح والكسر والغنة، كما تكلم على علامات الإعراب التى هى نقطة فوق الحرف، أو تحته، أو بين يديه، أو نقطتان، وحدد موقع الكلمة فى التركيب اللغوى ووظيفتها فى هذا التركيب، انطلاقاً من منهج حسى وصفى «سانكرونى»، أى أنه درس النص القرآنى

---

(٤٤) السيرافى، أخبار النحويين البصريين، ص: ١٦.

(٤٥) تاريخ النحو: المدخل ـ النشأة والتأسيس، ص: ٢٨.

المنطوق كما هو لحظة ضبطه، فأسهم فى حفظ هذا النص المنطوق وفهمه... وهذا المنهج الوصفى يشير إلى أصالة الدرس النحوى عند العرب؛ لأنه انبثق من المادة العربية، وبمنهج عربى، وعلى أيدى العرب أنفسهم، ثم انتقل من الإمام على بن أبى طالب إلى أبى الأسود الدؤلى، ومنه إلى تلاميذه ومعاصريه، فإلى التابعين.

٣ ـ المرحلة الثالثة، وتتمثل فى جهود تلاميذ أبى الأسود الدؤلى، وأهمهم: عطاء بن أبى الأسود الدؤلى، ونصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر العدوانى. وقد استطاع هذا الرعيل من الدارسين إضافة مصطلحاته عدة إلى الدرس اللغوى العربى، أهمها:

ـ «نَقْط الإعجام» لإزالة العجمة عن الحروف المشتبهة، ويقال إن نصر بن عاصم و/أو يحيى بن يعمر العدوانى أول من نقطا المصاحف للناس، فوضعا النقط أفراداً وأزواجاً، وخالفا بين أماكنها بتوقيع بعضها فوق الحروف وبعضها تحت الحروف»(٤٦)، وجعلاها بلون الكتابة نفسها، بينما بقيت نقط أبى الأسود الإعرابية باللون الأحمر(٤٧)، وكان هذا النقط على هيئة نقط مدورة، وقد يكون أول ما أحدثوا فيه النقط على الياء والتاء(٤٨).

ولم يقف إسهام هذه الفئة من الدارسين عند حدود نقط الإعجام؛

---

(٤٦) العسكرى (أبو أحمد) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، تحقيق الدكتور عزة حسن، دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومى (١٣٧٩هـ ـ ١٩٦٠م)، ص:٢.

(٤٧) المحكم فى نقط المصاحف للدانى، ص: ٥ ـ ٦.

(٤٨) المصدر نفسه، ص: ٥ ـ ٦.

لأننا نقرأ أن نصر بن عاصم ـ الذى كان يفلّق بالعربية تفليقاً ـ استعمل مصطلح «التنوين» بدل مصطلح أستاذه «الغُنَّة»(٤٩).

وهذا يحيى بن يعمر العدوانى قد استعمل مصطلحى الرفع والنصب أو الوضع، فى قصته مع الحجاج بن يوسف الثقفى، عندما قال له: «فترفع» أحبّ «وهو منصوب»(٥٠)، أو: «أحبّ» فتقرؤها «أحبُّ» بالرفع، والوجه أن تقرأ بالنصب على خبر «كان»(٥١)، أو: «فإنك ترفع ما يوضع، وتضع ما يُرفع»(٥٢)... فيحيى بن يعمر العدوانى يتابع استعمال مصطلحات أستاذه أبى الأسود، مثل الرفع والنصب، ولكننا نقرأ له مصطلحاً جديداً هو «الوضع» ويعنى به «النصب» وهو ما يشير إلى أن المصطلح النحوى لم يستقر حتى ذلك الوقت(٥٣)، كما نقرأ له مصطلحاً جديداً آخر هو «النصب على خبر كان»، وطبيعى أن يتكلم من يقرر «النصب على خبر كان» على «الرفع على اسم كان» وعلى «كان وأخواتها»... وهذا يعنى أن رحلة بناء النحو وانبثاق مصطلحاته قد سارت سيراً حثيثاً منذ أن وضع لبناتها الأول الإمام على بن أبى طالب، فتطورت على أيدى التلاميذ والمريدين أولاً، وشهدت مصطلحات جديدة

---

(٤٩) السيرافى، أخبار النحويين البصريين، ص: ٢٠ ـ ٢١، والزبيدى، طبقات النحويين واللغويين، ص: ٢٧.

(٥٠) السيرافى، أخبار النحويين البصريين، ص: ٢٣.

(٥١) الزبيدى، طبقات النحويين واللغويين، ص: ٢٨.

(٥٢) القفطى، إنباه الرواة، ص: ٢٠/٤.

(٥٣) انظر فى عدم استقرار المصطلح النحوى استقراراً نهائياً حتى عند سيبويه دراسة حسن حمزة وسلام بزى حمزة: «الصرف بين سيبويه والفراء»، الأردن: مجلة مجمع اللغة العربية الأردنى، السنة (٢١، ذو القعدة ١٤١٧هـ وربيع الآخر ١٤١٨هـ) (تموز ـ كانون الأول ١٩٩٧م)، العدد (٥٣)، ص: ٥٦ ـ ٨١.

زادها التلاميذ وأضافوها إلى المصطلحات الأول ثانياً، ما يعنى أن حركة ولادة المصطلحات النحوية، وحركة موت بعضها، وثبات بعضها الآخر، وتوسع حقل بعض المصطلحات دلالياً أو حصره، قد استمرت من دون توقف.

٤ ـ المرحلة الرابعة وتتمثل بتلاميذ تلاميذ أبى الأسود الدؤلى، وأهمهم: عبدالله بن أبى إسحاق، وعيسى بن عمر الثقفى، وأبو عمر بن العلاء.

فعبدالله بن أبى إسحاق الحضرمى أسهم إسهاماً كبيراً فى تثبيت ما أخذه عن الأولين، وفى تطويره، وفى استنباط مصطلحات جديدة، ومناهج جديدة، حتى قال ابن سلام إنه «كان أول من بعج النحو، ومدّ القياس والعلل»(٥٤)، وحتى قال فيه يونس بن حبيب بعدما سأله والد ابن سلام عن علمه: «هو والنحو سواء»، وعندما سأله المقارنة بين علمه وعلم معاصريه (أى بعد خمس وستين سنة؛ لأن ابن أبى إسحاق توفى سنة ١١٧ هجرية، وتوفى يونس سنة ١٨٢هـ) قال: «لو كان فى الناس اليوم من لا يعلم إلا علمه يومئذ لضحك به، ولو كان فيهم من له ذهنه ونفاذه، ونظر نظرهم، كان أعلم الناس»(٥٥). وواضح أن هذا النصّ يشير إلى التطور الكبير فى الدراسات اللغوية والنحوية مادةً (ولو كان فيهم من لا يعلم إلا علمه يومئذ)، ومنهجاً وأسلوب بحث (ولو كان فيهم من له ذهنه ونفاذه، ونظر نظرهم) يركز على «باب من النحو يطرد وينقاس»(٥٦)، ما يعنى أن مصطلح «النحو» أصبح من المسلمات المستعملة من غير تردد،

(٥٤) طبقات فحول الشعراء، ص: ١٤.
(٥٥) المصدر نفسه، ص: ١٥.
(٥٦) المصدر نفسه، ص: ١٥.

كما يعنى أن منهج الدرس قد تجاوز جمع المعلومات فى القضايا المتناثرة، التى لا يجمعها جامع منهجى، إلى اعتماد منهج درس لغوى يركز على الاطراد والقياس، ويتجاوز ملاحظة الظواهر اللغوية الأولية المتناثرة كالرفع والنصب والجر والجزم والتنوين إلى البحث عن أسباب الرفع والنصب والجر والجزم والتنوين والحذف، كما يفهم من الحوارات التى كانت تدور بين ابن أبى إسحاق والفرزدق.

فهو يقول للفرزدق، بعدما سمعه ينشد:

مستقبلين شمال الشام ـ تضربنا بحاصبٍ كنديف القطن منثورِ

على عمائمنا يلقى وأرحلنا ـ على زواحف تُزجى مُخها رِيرِ

يقول له: أسأت ! إنما هى «مخُها رِيرٌ»، وكذلك القياس فى هذا الموضع !»[٥٧].

أو أنه قاله له: أسأت ! موضعها رفعٌ، وإن رفعت أقويت»[٥٨].

ثم عاد وقاله له: «الخفض فى (ريرِ) جيد، وتقديره: «على زواحف ريرٍ مخها تزجى»[٥٩].

فهجاه الفرزدق قائلاً:

فلو كان عبد الله مولًى هجوتُه ولكنَّ عبدَ الله مولَى مواليا

---

(٥٧) طبقات فحول الشعراء، ص: ١/١٧.

(٥٨) خزانة الأدب، ص: ١/٢٣٨. لكن يونس بن حبيب ـ وهو تلميذ ابن أبى إسحاق ـ قد رد على أستاذه قائلاً: «والذى قال الفرزدق حسن جائز»، كما جاء فى طبقات فحول الشعراء، ص: ١/١٧.

(٥٩) خزانة الأدب، ص: ١/٢٣٩. ولعله قال ذلك بعدما قالِ الفرزدق: «أما وجد هذا المنتفخ الخصيين لبيتى مخرجاً فى العربية»، أو: «أين الذى يجرُّ خصْيَيه فى المسجد؟ ألا يصلحه ! ـ يعنى ابن أبى إسحاق». الزبيدى، طبقات النحويين واللغويين، ص:٣٣.

فقال له ابن أبى إسحاق بعدما سمع البيت: «لحنتَ فى هذا البيت، حيث حركتَ «مواليا» فى الخفض»[٦٠].

وقال للفرزدق: «بمَ رفعتَ: «أو مجلّفُ؟» عندما سمعه ينشد:

وعضُّ زمانٍ، يا ابن مروان، لم يدع من المال إلاّ مُسحتاً أو مُجلّفُ[٦١]

ونحن لن نصدر، هنا، حكماً على آراء ابن أبى إسحاق النحوية فى أشعار الفرزدق؛ لأننا فرغنا من مناقشة هذه القضايا فى كتابنا: «تاريخ النحو»[٦٢]، ولكن الذى يلفتنا هو عبارات ابن أبى إسحاق ومصطلحاته التى

---

(٦٠) المصدر نفسه، ص: ١/٢٣٨ . ذهب ابن أبى إسحاق إلى أن الفرزدق قد أخطأ فى إجرائه كلمة «موالٍ» المضافة مجرى الممنوع من الصرف، إذ جعل الشاعر الفتحة علامة الجر، وكان ينبغى له، فى رأى ابن أبى إسحاق، أن يصرفها قياساً على ما نطقت به العرب، فى مثل: «جوارْ»، و«غواشٍ»، إذ يحذفون الياء منونين فى الجر والرفع، كما قال سيبويه (الكتاب، ص: ٣/٣١٢ وما بعدها»... وقد فات ابن أبى إسحاق أن الفرزدق قد جاء بكلمة «مواليا» على الأصل ضرورة (الكتاب، ص: ١/٣١٢ أو ١/٣١٥)، أو على لغة بعض العرب الذين لم تصل لغتهم إليه». «خزانة الأدب، ص: ١/٢٣٥ .

(٦١) الفراء، معانى القرآن، ص: ٢/١٨٢ ، وخزانة الأدب، ص: ٥/١٤٥ يرى عدد من أهل العربية أن الفرزدق قد رفع آخر البيت ضرورة، وأنه قد أتعب أهل الإعراب فى طلب العلة أو الحيلة، فقالوا وأكثروا، ولم يأتوا فيه بشىء يرتضى، ومن ذا يخفى عليه من أهل النظر أن كل ما أتوا به احتيال وتمويه، كما قال ابن قتيبة (الشعر والشعراء، ص: ١١ ـ ١٢)، وينشد ابن جنى البيتِ بقوله:

وعض زمان، يا ابن مروان لم يدِع من المالِ إلا مسحتٌ أو مجلَف

فقال: لم يدع ـ بكسر الدال ـ بمعنى: لم يثبت، وجعل: أو مجلف «المرفوعة معطوفة على: «مسحت» المرفوعة، أيضاً، على أنها فاعل للفعل: لم يثبت، والجملة بعد «زمان» فى موضع جر، لكونها صفة له، والعائد منها محذوف للعلم بموضعه، وتقديره: لم يدفع فيه أو لأجله من المال إلا مسحت أو مجلف (الخصائص، ص: ١/٩٩ ـ ١٠٠)، كما أن بعضهم قال: التقدير فى قول الفرزدق: أو هو مجلف»، أو «أو مجلف هو» .

(٦٢) ص: ١٢٦ وما بعدها.

جابه الفرزدق بها، كقوله: «قياس النحو»، و«موضعها رفعٌ»، و«الخفض»، و«لحنتَ»، و«بمَ رفعت أو مجلفُ؟»، ما يعنى أن عباراته كانت تشير إلى ثبات المصطلح النحوى، أو إلى ثبات عدد من المصطلحات فى استعمال العلماء، وفهم المثقفين العاديين والأدباء والشعراء هذه المصطلحات المتخصصة، بدليل هذه الحوارات الساخنة بين ابن أبى إسحاق والفرزدق... ويلفتنا سؤال ابن أبى إسحاق الفرزدق: «بمَ رفعت أو مجلَّفُ؟»، وهو ما يعنى انتقال الدرس اللغوى مادةً ومنهجاً ومصطلحاتٍ من الملاحظة البسيطة للقضايا المتناثرة، ومن محاولة جمع المتشابهات، ومن بعج النحو، وإطلاق القياس ومده، إلى قضية جديدة، ومعقدة نسبياً، على الدرس النحوى، أَلاَ وهى نظرية «العامل»؛ لأن ابن أبى إسحاق لم يكتف بالملاحظة والوصف وقوله للفرزدق: أسأت، أو لحنت، أو موضعها رفع، أو نصب، أو خفض، إنما خرج عن هذا المستوى ليفاجئ الفرزدق ـ ومعه الدرس اللغوى كله ـ بسؤاله: بم رفعت؟ أو بأى شىء رفعت؟ أى: بأى «عامل» لفظى أو معنوى رفعت «أو مجلف؟»، ولكنه لم يصرح بلفظ «العامل»، بل استعمله، أو استعمل معناه وحقله الدلالى المصطلحى.

وطبيعى أن لا يستطيع الفرزدق إجابته إجابة علمية نحوية قاطعة، فرد عليه بقوله: «على ما يسوءك وينوءك. علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا»(٦٣)، أو: «على أن أقول وعليكم أن تحتجوا»(٦٤)، وهو ما دفع النحاة إلى تأول تراكيب الفرزدق، والاحتجاج له، والحكم بصحة هذه التراكيب

---

(٦٣) الفراء، معانى القرآن، ص: ٢/١٨٢ وما بعدها، وخزانة الأدب، ص: ٥/١٤٥.

(٦٤) ابن قتيبة، الشعر والشعراء، قسطنطينية، الطبعة الأولى (١٢٨٢هـ)، ص: ١١ـ١٢، وكأنه يقول له ـ كما جاء فى حاشية الخضرى، ص: ١/١١ـ: «إن العرب لفطرتهم على الفصاحة كان النطق بالإعراب سجية فيهم من غير تطبع، كما قال:

ولست بنحوى يلوك لسانه ... ولكن سليقى أقول فأعرب

التى لم يستطع قياس ابن أبى إسحاق الإحاطة بها[٦٥]، ولكنه استطاع أن يطلق شرارة نظرية «العامل»، الذى يعمل الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم، غير ملتفت إلى أن الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو من عمل المتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا «عامل» لفظى أو معنوى لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ، حسب تعبير ابن جنى[٦٦]، ولكن انطلاقاً من قواعد اللغة الضمنية الكامنة فيها، ومن سليقة ابن اللغة، وحسه اللغوى، وقدرته، التى تمكن ابن اللغة من الحكم على صحة التراكيب أو خطئها، والتى تسمح له بفهم ما لا حصر له من التراكيب التى لم يسمعها من قبل، كما تمكنه من التلفظ بتراكيب لا حصر لها، ولم يسبق له أن تكلَّم بها أو سمعها من أحد من قبل، حسب نظرية تشومسكى[٦٧].

إن سؤال ابن أبى إسحاق الفرزدق: «بمَ رفعت أو مجلف»؟ أو «على أى شيء رفعت أو مجلف»؟ كان شرارةً مجنحة؛

---

(٦٥) كتابنا: تاريخ النحو، ص: ١٣١ وما بعدها.

(٦٦) الخصائص، تحقيق محمد على النجار، مصر: الهيئة المصرية العامة، الطبعة الثالثة (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)، ص: ١/١١٠-١١١.

67- Noam Chomsky (1957):

- Structures syntaxiques, traduction de Michel Braudeau. Paris, Editions du Seuil 1969.

- Aspects de la théorie syntaxique (1965) traduction de Jean - Claude Milner, Paris, Editions du Seuil 1971.

- La linguistique cartésienne suivi de La nature formelle du langage (1966), traduction de E. Delannoe et D. Sperber, Paris, Editons du Seuil, 1969.

- Questions de sémantique (1972), traduction de Bernard Cerquiglini, Paris, Editions du Seuil, 1975.

ــ فأطلق الكلام على العوامل من جهة،

ــ وحضَّ النحاة كابن جنى[٦٨] وابن مضاء القرطبى[٦٩] على التصدى لنظرية العامل من جهة ثانية.

* * * *

تطور المصطلح النحوى، إذاً، تطوراً ملحوظاً على أيدى عبد الله بن أبى إسحاق، وعيسى بن عمر الثقفى، وأبى عمرو بن العلاء؛ لأنهم استعملوا مصطلحات القدامى، مسبغين عليها صفة الثبات أو الديمومة، وأوجدوا مصطلحات جديدة نتجت عن دراساتهم ومناقشاتهم ومحاوراته ومدِّ أقيستهم، وما زلنا نستعمل بعضها حتى اليوم، مثل مصطلحات: «النداء»، و«الإضمار»، و«العطف على موضع المنادى»، التى تلفظ بها عيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء، عندما درسا التركيب اللغوى فى قوله تعالى: ﴿يا جبال أوِّبى معه والطيرَ﴾[٧٠]، فإنهما قد اتفقا على نصب كلمة «الطير»، ولكنهما اختلفا فى التأويل؛

فذهب عيسى بن عمر إلى أنها منصوبة على «النداء»، كقولك: «يا زيدُ الحارثَ» لما لم يمكنه: «يا زيدُ يا الحارثَ»؛ أى أنه منصوب بالعطف على موضع المنادى، نحو: «يا زيدُ الطريفَ»... ولابد أن نلاحظ، أيضاً، استعمال عيسى بن عمر مصطلح «العطف على موضع المنادى» أو محله.

وذهب أبو عمرو بن العلاء إلى القول: «لو كانت منصوبة على النداء

---

(٦٨) الخصائص، ص: / ١١٠ ــ ١١١.

(٦٩) كتاب الرد على النحاة، تحقيق الدكتور شوقى ضيف، مصر: دار المعارف.

(٧٠) سورة سبأ ١٠/٣٤.

لكانت رفعاً، ولكنها منصوبة على إضمار (فعل): «وسخرنا الطيرَ»، لقوله على إثرها: (ولسليمان الريحَ)(٧١)؛ أى: سخرنا الريحَ(٧٢).

ونستطيع القول إن عبدالله بن أبى إسحاق، وعيسى بن عمر الثقفى، وأبا عمرو بن العلاء قد عالجوا كثيراً من القضايا اللغوية والنحوية، وقد حفظت لنا بعض المصادر آراءهم واجتهاداتهم ومحاوراتهم ومصطلحاتهم، التى صرحوا ببعضها حيناً، والتى حاموا حولها حيناً آخر، من غير أن تنشأ على أيديهم فاقتصر عملهم فيها على التعريف بها، أو على شرحها، من غير أن يتبلور المصطلح على أيديهم أو يولد، ولكنهم مهدوا بذلك للنحاة التالين كيونس بن حبيب، والخليل بن أحمد الفراهيدى، وسيبويه، للفوز بشرف اكتشاف المصطلحات وإطلاقها.

إن أهم المصطلحات التى أطلقوا أسماءها، أو حاموا حولها هى: المفعول به، والمفعول معه، والمفعول المطلق، والحال، والتمييز، والاستثناء، والمنادى، واسم إن، ولا النافية للجنس، و(ما) الحجازية، والتوابع من نعت، وعطف، وتوكيد، وبدل، كما تكلموا على كسر همزة (إن) وفتحها، وعلى (ربَ)، والنعت السببى، والعطف على المحل، وعمل اسم الفاعل غير المنون، ونصب الفعل المضارع، والممنوع من الصرف، والنسب، والهمز، والوقف، والأعلام، والأفعال الخمسة، وضمير الفصل أو العماد، ونصب المصدر الواقع موقع الفعل، والتصغير أو التحقير، وصيغ الأفعال وتصريفها، والإعلال، وإضمار الفعل، وإضمار الحرف، والنصب على الظرفية، والاشتغال... إلخ.

---

(٧١) سورة سبأ ٣٤/١٢.

(٧٢) ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، ص: ١/٢٠، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدى، ص: ٤١.

إن دراسة هذه المصطلحات في كتاب سيبويه، وفي مؤلفات النحاة، تثبت نسبة بعضها إلى هؤلاء الثلاثة نسبة صريحة، كما تثبت أنهم قد اشتغلوا ببعضها الآخر، وألمحوا إليه، ولكنهم لم يهتدوا إلى إطلاق المصطلح المناسب، فبقي عملهم يصف الحالة اللغوية أو النحوية أو التركيبية من دون أن يطلق عليها اسماً أو مصطلحاً، ومع ذلك فقد كانت أعمالهم علمية بمقياس الزمن الذى عاشوا فيه؛ لأن الأساس في العلم المنهج وليس النتائج على أهميتها.

إن المصطلحات النحوية، وضعاً واستعمالاً ودراسةً، لم تقف عند هؤلاء المؤسسين بدءاً الإمام على بن أبى طالب، وتلميذه أبى الأسود الدؤلي، وتلاميذ أبى الأسود، وأهمهم: نصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر العدواني، وعطاء بن أبى الأسود، وتلاميذ هذه الطبقة، وأهمهم: عبدالله ابن أبى إسحاق، وعيسى بن عمر الثقفى، وأبو عمرو بن العلاء، بل نمت، وتطورت على أيدى يونس بن حبيب والخليل بن أحمد الفراهيدى، وسيبويه، تطوراً قَرَّبها من الكمال.

ومصطلحات النحو الخليلية مبثوثة في «كتاب العين»(٧٣)، وفي بعض الكتب المنسوبة إلى الخليل بن أحمد، إن صحت نسبتها، مثل كتاب «الجمل في النحو»(٧٤)، و«كتاب في الحروف»(٧٥)، ومثبتة في «الكتاب»

---

(٧٣) حققه الدكتور مهدى المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائى، بيروت: مؤسسة الأعلمى، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م).

(٧٤) حققه الدكتور فخر الدين قباوة، ونشرته مؤسسة الرسالة سنة ١٩٨٥م. وفي نسبته للخليل شك منهجي قوى.

(٧٥) صدر بعنوان: «ثلاثة كتب في الحروف» للخليل بن أحمد، وابن السكيت، والرازى، حققه الدكتور رمضان عبدالتواب، ونشرت مكتبة الخانجي في القاهرة ودار الرفاعي في الرياض، سنة ١٩٨٢م.

لسيبويه، وفى «مفاتيح العلوم للخوارزمى[٧٦]. وسنحاول ذكر بعضها، مؤكدين أن وضعها قد خضع لعاملين متكاملين، وهما:

١ـ متابعة مصطلحات القدامى وتطورها، كما فعل الخليل مع «نقط أبى الأسود» أو «نقط الإعراب»، عندما أخذها، ونظر إليها على أنها أبعاض الحروف (الألف، والواو، والياء)، فجعل:

ـ الفتحة (ــَــ) ألفاً صغيرة ممالة فوق الحرف، بعدما كانت عند أبى الأسود نقطة حمراء فوق الحرف.

ـ والكسرة (ــِــ) ياء صغيرة تحت الحرف، بعدما كانت عند أبى الأسود نقطة حمراء تحت الحرف.

ـ والضمة (ــُــ) واواً صغيرة، فوق الحرف، بعدما كانت عند أبى الأسود نقطة حمراء بين يدى الحرف.

ثم وضع علامات للهمزة، والتشديد، والروم، والإشمام[٧٧].

وقد نقل سيبويه عن الخليل قوله:

ـ «إن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به».

ـ «والبناء هو الساكن الذى لا زيادة فيه»

---

(٧٦) حققه إبراهيم الأبيارى، بيروت: دار الكتاب العربى، الطبعة الثانية (١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م)، ص: ٥٦ ـ ٦٦.

(٧٧) الدانى، المحكم فى نقط المصاحف، ص: ١٦، وانظر كتابنا: تاريخ النحو، ص: ١١٨ ـ ١١٩، حيث ناقشنا رواية سعيد الأفغانى، فى كتابه تاريخ النحو، ص: ٣٦، والتى يزعم فيها أن نصر بن عاصم هو الذى ألغى نقط أبى الأسود الدؤلى، مستبدلاً به الشكل الحالى، الذى هو بعض الحروف (أ. و. ى)، كما بينا سبب هذا الزعم وأهدافه.

ـ «فالفتحة من الألف،

ـ «والكسرة من الياء

ـ «والضمة من الواو.

«فكل واحدة شيء مما ذكر لك»(٧٨).

إن تتبع مصطلحات الخليل فى مظانها يشير إلى أنه قد بدأ يتعامل مع المصطلحات اللغوية والنحوية تعامل المقتدر، الذى يأخذ المعنى اللغوى ويطوره، ليخصصه، فينتقل به من المعنى العام إلى المعنى التخصصى الذى لا يُفهم إلا فى شبكة المصطلحات العلمية لهذا العلم، وإلا فى تقابله، أو تعارضه، مع بقية المصطلحات منفردة ومجتمعة، والدليل على ذلك قوله، مثلاً:

«فالرفع نقيض الخفض»(٧٩) وكذلك «الخفض نقيض الرفع»(٨٠)، و«النصب ضدُّ الرفعِ فى الإعراب»(٨١).

إن هذه العبارة النحوية المصطلحية تعيدنا إلى الكلام على المصطلح النحوى، المنسوب إلى الخليل، فى كتب منسوبة إليه، وفى «الكتاب» لسيبويه، الذى نقل عن الخليل فى (٣٣٢) فى اثنين وثلاثين وثلاث مئة موضع، فإذا أضيف إلى هذا العدد المرات التى لم يصرح فيها باسم الخليل، أصبح عدد اقتباساته عنه قرابة (٣٨٠) ثمانين وثلاث مئة، ويرجح أحد الباحثين أن يكون للخليل فى كتاب سيبويه آراء وأقوال كثيرة،

---

(٧٨) الكتاب، ص: ٢/٣١٥.

(٧٩) كتاب العين، مادة (ع ر ف) وتقليباتها، ص: /١٢٥.

(٨٠) كتاب العين، مادة (ح ص ف) وتقليباتها، ص: ٤/١٧٨.

(٨١) كتاب العين، مادة (ن ص ب) وتقليباتها، ص: ٧/١٣٥.

بل أكثر مما نسبه سيبويه إليه، وهو مبثوثة فى الكتاب، بل لا يستثنى من الكتاب شيئاً إلا ما نقله عن يونس بن حبيب فى (١٨٠) فى ثمانين ومئة موضع ليس غير، والآراء المنسوبة إلى عيسى بن عمر، وعبدالله بن أبى إسحاق، وأبى عمرو بن العلاء وغيرهم، وما كان لسيبويه من آراء خاصة عارض بها الخليل أو رجح بها مذهباً على مذهب[٨٢]، بل إن باحثاً آخر قد جمع جملة نقول سيبويه عن السابقين فكانت/ ٨٥٧/ سبعاً وخمسين وثمانى مئة مرة، منها: /٥٢٢/ اثنتان وعشرون وخمس مئة مرة عن الخليل بن أحمد، و/ ٢٠٠/ مئتا مرة عن يونس بن حبيب، و/٤٧/ سبع وأربعون مرة عن أبى الخطاب الأخفش، و/٤٤/ وأربع وأربعون مرة عن أبى عمرو بن العلاء، و/٢٢/ اثنتان وعشرون مرة عن عيسى بن عمر، و/٩/ تسع مرات عن أبى زيد الأنصارى، و/٥/ خمس مرات عن هارون بن موسى، و/٤/ أربع مرات عن عبدالله بن أبى إسحاق، و/٤/ أربع مرات عن الكوفيين[٨٣].

إننا نستطيع القول إن الخليل من أحمد قد استفاد من تراكم المصطلحات اللغوية التى خلفها السابقون، كما استفاد من ملاحظاتهم ومناهج البحث التى اعتمدوها، ومن أقيستهم وعللهم وأسئلتهم، واستطاع أن يستفيد من هذا التراكم أكثر من الآخرين نظراً لما يتمتع به من ذكاء، وعقل رياضى قل مثيله، وثقافة متخصصة وجامعة، وقدرة على التنظيم والتفكيك وإعادة التركيب، والبحث عن الأسباب والعلل وربط بعضها

---

(٨٢) مهدى المخزومى: الخليل بن أحمد الفراهيدى: أعماله ومنهجه، بيروت: دار الرائد العربى، الطبعة الثانية (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م)، ص: ٢١٩.

(٨٣) على النجدى ناصف، سيبويه إمام النحاة، مصر: عالم الكتب، الطبعة الثانية (١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م)، ص: ١٠٢.

ببعض من أجل تجاوز القضايا اللغوية المتفرقة إلى شمولية القضية اللغوية أو النحوية، وصولاً إلى التجريد واستنباط القوانين والقواعد والأسباب والعلل، في اجتهاد حرص الخليل على إبقائه مفتوحاً، بل مشرعاً أمام الباحثين.

إن تطور المصطلح النحوى قد اتخذ على يدى الخليل بن أحمد الفراهيدى بُعدَه المصطلحى المتخصص، ولذلك فإن دراستنا القادمة ستكون عن المصطلح النحوى بكل شعبه، في نصوص الخليل؛ لأننا نذهب إلى أن المصطلح قد تخلص على يديه من غموضه، أو عدم دقته، أو عدم تخصصه، وأصبح متميزاً داخل التخصص الواحد، وعلى المستويات الصوتية، والصرفية، والتركيبية، والأسلوبية، والدلالية، والشعرية، وهذا لا يعنى إغفال جهود السابقين واجتهاداتهم ومصطلحاتهم ومناهج بحثهم، بدءاً بالإمام على بن أبى طالب، مروراً بأبى الأسود الدؤلى وتلاميذ؛ نصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر العدوانى، وعطاء بن أبى الأسود، وتلاميذ التلاميذ؛ عبدالله بن أبى إسحاق، وعيسى بن عمر الثقفى، وأبى عمرو بن العلاء، فكان كل واحد منهم قد بدأ حيث انتهى سابقه.

* * *

مصادر البحث ومراجعه

١ـ القرآن الكريم.

١ ـ أحمد (الخليل بن... الفراهيدى):

ـ كتاب العين، تحقيق الدكتور مهدى المخزوى والدكتور إبراهيم السامرائى، بيروت: مؤسسة الأعلمى، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م).

ـ كتاب الجمل فى النحو، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، بيروت: مؤسسة الرسالة (١٩٨٥م).

ـ «كتاب الحروف»، صدر ضمن كتاب: «ثلاثة كتب فى الحروف» للخليل بن أحمد، وابن السكيت، والرازى، تحقيق الدكتور رمضان عبدالتواب، مصر: مكتبة الخانجى، والرياض: دار الرفاعى (١٩٨٢م).

٣ ـ الأزهرى (أبو المنصور، محمد بن على)، تهذيب اللغة، تحقيق الدكتور عبدالله درويش، ومراجعة محمد على النجار، مصر: الدار المصرية للتأليف والترجمة.

٤ ـ الأفغانى (سعيد)، من تاريخ النحو، بيروت: دار الفكر (د. ت).

٥ ـ ابن الأنبارى (عبدالرحمن بن محمد)، نزهة الألباء فى طبقات الأدباء، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائى، بغداد: مكتبة الأندلس، الطبعة الثانية (١٩٧٢م).

٦ ـ أبو المكارم (على):
ـ تاريخ النحو العربى حتى أواخر القرن الثانى الهجرى، القاهرة: مطبعة القاهرة الجديدة، الطبعة الأولى (١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م).
ـ الظواهر اللغوية فى التراث النحوى: الظواهر التركيبية، القاهرة: مطبعة القاهرة الحديثة، الطبعة الأولى (١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٨).
٧ ـ الأصفهانى (أبو الفرج) الأغانى، مصر: دار الكتب المصرى.
٨ ـ البغدادى (عبدالقادر بن عمر)، خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب، تحقيق عبدالسلام هارون، القاهرة، دار الكاتب العربى (١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧).
٩ ـ حجازى (محمود فهمى)، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، مصر: مكتبة الغريب (د. ت).
١٠ ـ ابن جنى (أبو الفتح، عثمان)، الخصائص، تحقيق محمد على النجار، مصر: الهيئة المصرية العامة، الطبعة الثالثة (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م).
١١ ـ الخضرى (محمد الدمياطى)، حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مصر: المطبعة الأزهرية، الطبعة السادسة (١٣٤٥هـ ـ ١٩٢٦م).
١٢ ـ الدانى (أبو عمرو، عثمان بن سعيد)، المحكم فى نقط المصاحف، تحقيق الدكتور عزة حسن، دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومى (١٣٧٩هـ ـ ١٩٦٠م).
١٣ ـ زادة (طاش كبرى، المولى أحمد بن مصطفى)، مفتاح

السعادة ومصباح السيادة، الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد دكن، الطبعة الأولى (١٣٢٨هـ).

١٤ ـ الزبيدى (أبو بكر، محمد بن الحسن الأندلسى)، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر: دار المعارف، الطبعة الثانية (د. ت).

١٥ ـ الزجاجى (أبو القاسم، عبدالرحمن بن إسحاق):

ـ أمالى الزجاجى، تحقيق عبدالسلام هارون، مصر: المؤسسة العربية الحديثة، الطبعة الأولى (د.ت).

ـ الإيضاح فى علل النحو، تحقيق الدكتور مازن المبارك، القاهرة: دار العروبة (١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٩م).

١٦ ـ ابن سلام الجمحى (محمد)، طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة، مطبعة المدنى (د. ت).

١٧ ـ سيبويه، الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، القاهرة: دار الكاتب العربى (١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م).

١٨ ـ السيرافى (أبو سعيد، الحسن بن عبدالله)، أخبار النحويين البصريين، اعتنى بنشره وتهذيبه: فريتس كرنكو، بيروت، المطبعة الكاثوليكية (١٩٣٦م).

١٩ ـ السيوطى (أبو بكر، جلال الدين، عبدالرحمن بن أبى بكر):

ـ الاقتراح فى علم أصول النحو، قدم له وضبطه وشرحه وعلق حواشيه وفهرسه الدكتور أحمد سليم الحمصى والدكتور محمد أحمد قاسم، طرابلس (لبنان): جروس برس، الطبعة الأولى (١٩٨٨م).

ـ بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، صيدا: المكتبة العصرية (د.ت).

٢٠ ـ أبو الطيب اللغوى (عبدالواحد بن على)، مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر، الطبعة الثانية.

٢١ ـ ابن عبدربه (أبو عمر أحمد بن محمد)، العقد الفريد، شرحه وضبطه أحمد أمين وآخرون، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، الطبعة الثانية (١٩٥٦م).

٢٢ ـ العسكرى (أبو أحمد)، شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، تحقيق عبدالعزيز أحمد، مصر: مطبعة مصطفى البابى الحلبى، الطبعة الأولى (١٩٦٣م).

٢٣ ـ الفراء (أبو زكريا، يحيى بن زياد)، معانى القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتى ومحمد على النجار، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٨٠م).

٢٤ ـ ابن قتيبة، الشعر والشعراء، قسطنطينية، الطبعة الأولى (١٢٨٢هـ).

٢٥ ـ القفطى (على بن يوسف)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهر: مطبعة دار الكتب المصرية (١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م).

٢٦ ـ المبرد (أبو العباس)، الفاضل، تحقيق عبدالعزيز الميمنى، مصر: دار الكتب المصرية (١٩٥٦م).

٢٧ ـ القرطبى (ابن مضاء)، كتاب الرد على النحاة، تحقيق الدكتور شوقى ضيف، مصر: دار المعارف.

٢٨ ـ المخزومى (مهدى)، الخليل بن أحمد الفراهيدى: أعماله ومنهجه، بيروت: دار الرائد العربى، الطبعة الثانية (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م).

٢٩ ـ ابن منظور، لسان العرب، بيروت: دار صادر (د. ت).

٣٠ ـ ناصف (على النجدى)، سيبويه إمام النحاة، القاهرة: عالم الكتب، الطبعة الثانية (١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م).

٣١ ـ نور الدين (عصام):

ـ أبنية الفعل فى شافية ابن الحاجب، بيروت: دار الفكر اللبنانى، الطبعة الثانية (١٩٩٧م).

ـ تاريخ النحو: المدخل ـ النشأة والتأسيس، بيروت: دار الفكر اللبنانى، الطبعة الأولى (١٩٩٥م).

المراجع الأجنبية

29 - Nom Chomsky,

- Structurs syntaxiques (1957), traduction de Michel Braudeau. Paris, Editions du Seuil 1969.

- Aspects de la théorie syntaxique (1965), traduction de Jena-Claude Milner, Paris, Editions du Seuil 1971.

- La Iinguistique cartésienne suivi de La nature formell du

langage (1966), traduction de E.Delannoe et D. Sperber. Paris, Editons du Seuil, 1969.

- Questions de sémantique (1972), traduction de Bernard Cerquiglini, Paris, Editions du Seuil, 1975.

30 - F. de Saussure, Cours de linguistique générale, Paris, Payothèque, 1980.

أبحاث نشرت في المجلات والدوريات

١ ـ حمزة (حسن) بالاشتراك مع الدكتورة سلام بزى ـ حمزة الصرف بين سيبويه والفراء، الأردن: مجلة مجمع اللغة العربية الأردنى، السنة (٢١) (ذو القعدة ١٤١٧هـ ـ ربيع الآخر ١٤١٨هـ) (تموز ـ كانون الأول ١٩٩٧م)، العدد ٥٣.

٢ ـ نور الدين (عصام).

ـ واضع علم النحو، بيروت: مجلة الغدير، العدد (٢)، ربيع الأول (١٤٠١هـ) كانون الثانى (يناير ١٩٨١م، ص: ٨٩ ـ ٩٥.

ـ نشأة علم النحو العربى، بيروت: مجلة دراسات عربية، السنة (٢٤)، العدد (٥): آذار (مارس) ١٩٨٨، ص: ٣٩ ـ ٥٣.

ـ أزمة المصطلح اللغوى بين الأصالة والمعاصرة، بحث ألقى فى جامعة تشرين السورية ـ اللاذقية، فى مؤتمر «قضايا المصطلح: اللغة العربية فى مواكبة العلوم الحديثة» من ٢٨ ـ ٣٠ نيسان ١٩٩٨م، ونشر فى كتاب احتوى أبحاث المؤتمر، بعنوان: قضايا المصطلح: اللغة العربية فى مواكبة العلوم الحديثة»، سوريا: جامعة تشرين، كلية الآداب والعلوم الإنسانية (٢٨ ـ ٣٠ نيسان ١٩٩٨م)، ص: ١١٩ ـ ١٢٧.

قراءة في مصطلح سيبويه

(تحليل ونقــد)

أ.د. على توفيق الحمد

جامعة اليرموك ـ إربد ـ الأردن

قسم اللغة العربية

المصطلح اسم مـفـعـول من الاصطلاح؛ والاصطلاح هو الاتـفـاق والتواضع، فيكون المصطلح ـ بالمعنى اللغوى ـ: ما تواضعت عليه جماعة من أهل الاختصاص واتفقت عليه، دالاً على مفهوم معين من مفاهيم علمـهم، وقد يكون ذلك المصطلح من وضع ـ اقـتـراح ـ أحـد العلمـاء أو بعضهم؛ فمتى تَلَقَّاه أهل الاختصاص بالقبول، أخذ شرعيته، وشاع بينهم وأدى غرضه بالدلالة على مفهومه أو مدلوله؛ فحينما يستخدمه أحدهم تفهم الجماعة دلالته ومعناه.

وحينما نقيد المصطلح، موضوع الدراسة بنسبته ـ أو إضافته ـ إلى سيبويه؛ يكون موضوع بحثنا تلك المصطلحات التى استخدمها سيبويه فى كتابه، وهى مصطلحات خاصة بعلوم العربية التى عرضها سيبويه للدلالة على مفاهيم معينة خاصة بمسائل تلك العلوم وموضوعاتها.

والمصطلحات التى نجدها فى كتاب سيبويه، قد تكون من وضعه واقتراحه هو؛ وقد تكون من وضع شيخه الخليل، وقد تكون ـ أيضاً ـ أسبق من كليهما، تلقياها عن المؤسسين الأوائل، منذ أبى الأسود وتلامذته ومن تلاهم، كعبدالله بن أبى إسحاق، وعيسى بن عمر، وأبى عمرو بن العلاء،

ويونس بن حبيب، وليس غرض البحث أن يحدد نسبة كل مصطلح إلى واضعه؛ وإنما نعد كل المصطلحات التى حواها الكتاب مصطلحات نضيفها إلى سيبويه؛ ما دام سيبويه قد استخدمها وارتضاها؛ وضمنها كتابه، فبحثنا مختص بمصطلحات سيبويه، أى المصطلحات المدونة فى كتابه.

وسيكون موضوع بحثنا ـ تحديداً ـ جمع أمثلة من مصطلحات سيبويه[1]؛ ثم توزيعها على مجموعات، وبعدئذ يتناول تلك المصطلحات بالتوثيق والتحليل، وبالتقييس المصطلحى والنقد؛ غرضه من ذلك استيعاب جانب من فكر سيبويه اللغوى والمصطلحى، ودقة مصطلحاته فى دلالتها واستيعابها.

ولعل أدق تعريف اصطلاحى للمصطلح: «أنه رمز لغوى محدد لمفهوم واحد» (فيلبر Felber: Standardization of Terminology, 17). فالمصطلح على هذا التوجه يقوم على دعامتين هما: الرمز اللغوى، والمفهوم الذى يدل عليه ذلك الرمز. وعرف فيلبر المفهوم بقوله: «إنه عبارة عن بناء عقلى ـ فكرى ـ، يتكون فى الذهن مشتق من شئ معين» (نفسه ١٣، وانظر: بالمر Palmer: Semantics, 14). أقول: هذا البناء العقلى المتكون فى الذهن يصور شيئاً معيناً موجوداً فى العالم الخارجى أو الداخلى.

ولكى نستطيع إبلاغ هذا البناء العقلى إلى الآخرين فى اتصالاتنا، يتم اقتراح ـ وضع ـ رمز لهذا المفهوم ليدل عليه.

ويشدد البحث على أن يكون المصطلح رمزاً محدداً لمفهوم واحد

(١) لا يزعم الباحث أنه سيغطى مصطلحات سيبويه كلها، فهى تزيد على ألف بالتأكيد.

محدد أيضاً؛ وكلما أمكن أن يكون المصطلح واحداً ومحدداً، دالاً على مفهوم واحد أيضاً كان ذلك أدق وأدل؛ فنتجنب عيبين فى آن واحد هما: الترادف بين مصطلحات متعددة، والاشتراك اللفظى فى الدلالة على مفاهيم متعددة بلفظ واحد؛ وهما نقيضان للوضوح والدقة اللذين هما هدفان مهمان فى وضع المصطلحات ودلالاتها.

وإطلاق الرمز اللغوى (الرمز الواحد) على غير مفهوم ـ على مفاهيم متعددة ـ يوقع فى اللبس، ويجعل قضايا العلم عرضة للتداخل والتشويش والاضطراب؛ «وقد يؤدى إلى إطلاق اللفظ نفسه للتعبير عن مفاهيم مختلفة بلا تمييز» (أحمد الأخضر: المنهجية، ٢٦، ٢٤)، وقد يؤدى هذا الاشتراك ـ أيضاً ـ إلى تناقض وفوضى دلالية ومعجمية؛ «لها أثر على [كذا!] تنظيم علومنا الناشئة، وعلى تفكيرنا العلمى» (الحمزاوى: العربية والحداثة، ٨٥).

ويرى الباحث أن الشرط الأساسى لعملية الاصطلاح الناجحة الموفقة، هو توافر علاقة التطابق بين المصطلح ومفهومه، ثم تفرد ذلك المصطلح فى الدلالة على مفهومه؛ بمعنى أن يتفرد مصطلح واحد مطابق فى دلالته لمفهوم واحد. فالاصطلاح إذن: هو اتفاق أهل الاختصاص على التعبير برمز واحد على معنى أو مفهوم واحد؛ بل أضاف د. محيى الدين صابر توضيحاً أكثر حينما قال: «إنه عنوان عن ـ على ـ فكرة، أو مفهوم، أو مجال». (محيى الدين: التعريب والمصطلح، ١٦، ١٣).

وقد يكون المصطلح الدال على مفهوم واحد معين رمزاً ـ من غير تقييد ـ؛ أى لا يشترط أن يكون لغوياً، فقد يكون رمزاً رياضياً، أو حروفاً مختصرة من عدد من الكلمات؛ ولها دلالة فنية على مفهوم، أو مؤسسة،

أو نظرية، أو شيء معين؛ كما أن بعض المصطلحات قد تستعار من أسماء علمائها؛ فتكون أسماء أعلام معينين. ويذكر د. عبدالصبور شاهين أن المصطلح يجب ألا يدل على معنى واحد؛ وأن دلالته على الحقيقة العلمية دلالة تطابقية؛ سواء تكون هذا المصطلح من لفظ أو من عبارة، أو من حروف مختصرة، أو من حرف رمز، أو من رقم حسابي، أو حتى من اسم شخص علم(٢) (عبدالصبور: العربية، ٢٣٥).

ولما كان مجال بحثنا هو المصطلحات النحوية ـ اللغوية ـ؛ فإن من الطبيعي أن تكون هذه المصطلحات رموزاً لغوية، أعني ألفاظاً لغوية، مجالها اللغة، ومدلولاتها أو مفاهيمها مسائل اللغة وأبوابها وأحكامها المختلفة.

وقد يكون من المفيد أن نوضح الفرق بين ثلاثة مصطلحات نسمعها، وهي: الكلمة (اللفظة)، والمصطلح، وكلمة القاموس، لأن لها صلة بدراسة مصطلحات سيبويه.

فالكلمة: لفظ يمكن أن يأخذ عدة معانٍ، أو ظلال معانٍ غير محددة، ويمكن استخدامها في تسمية الأشياء والدلالة عليها، وتعتمد في ظهور معناها على السياق. وقد تستخدم الكلمة استخداماً علمياً؛ وهو استخدام يرفض تعدد المعاني التي تدل عليها الكلمة، ومعلوم أن من سمات اللغة العلمية الدقة، والتقرير، والتحليل أو التركيب، والتجرد من الذاتية. وقد تستخدم استخداماً أدبياً تختلف فيه دلالتها من فرد إلى فرد،

---

(٢) المصطلح المكون من لفظ واحد، أو من عبارة معروف، والمكون من حروف مختصرة مثل: U N، أو: M16 ج.م.ع. (جمهورية مصر العربية، أو (م١٦): البندقية الأمريكية المشهورة، أو قنبلة مِلْز ـ من اسم علم، و: كلاشِنْكوف، من اسم علم دال على البندقية الروسية.

ومن موقف إلى آخر، نتيجة تغير المشاعر والأحاسيس والظروف؛ وهذا هو التأثر بالذاتية. (عبدالصبور، ٩٧ ، ٨٠، ٧٩، ٧٨، ٧٥ ـ بتصرف).

أما المصطلح: فرمز لغوى محدد لمفهوم معين محدد ـ كما أسلفنا ـ، أى أن معناه هو المفهوم الذى يدل عليه هذا المصطلح؛ وتعتمد درجة وضوح معناه على دقة موضع المفهوم ضمن نظام المفاهيم ذات العلاقة. (فيلبر، ١٥، ٢ ـ بتصرف).

وأما كلمة القاموس (أو الخزانة اللغوية): فغالباً ما تكون مصطلحاً أو اسماً يستعمل لاسترجاع المعلومات، أو فهرستها فى نظام خاص، وتستند هذه الأسماء إلى مسمياتها المنفردة لا إلى منظومة المفاهيم. (نفسه: ١٧، وبالمر: ١٧ ـ ٣٢، ٢٤). ويقصد بالمسميات: (الأشياء الحقيقية المحسوسة الموجودة فى العالم الخارجى أو الداخلى)، أما المفاهيم فهى الصور الذهنية لتلك الأشياء.

فالكلمة لها دلالة لغوية؛ وتتسم هذه الدلالة بالعرف العام؛ أما الدلالة الاصطلاحية: فدلالة فنية خاصة تتسم بالعرف الخاص بين المتخصصين فى علم معين، وقد نبه د. عبدالصبور شاهين على الفرق بين الكلمة والمصطلح فى دلالة كليها؛ فذكر أن اللفظ الذى يستعمل بمعناه الأصلى فى اللغة هو الكلمة؛ أما المصطلح فهو اللفظ (الرمز اللغوى) الذى يخرج عن معناه الأصلى إلى معنى اصطلاحى (مجازى). (عبدالصبور: ١٢٤ ـ ١٢٥). حتى أنه ذكر أن كل مصطلح قد يدل على معنيين؛ أحدهما قديم أصلى، والآخر حديث مجازى (نفسه: ١٣٠) وذكر فى موضع آخر: أن المصطلح هو ذلك الرمز اللغوى الذى يستخدم للدلالة على مفهوم علمى أو عملى أو فنى، أو أى موضوع ذى طبيعة خاصة (نفسه: ١٢١)،

أى أن المفهوم الذى يدل عليه المصطلح: علمى، أو عملى، أوفنى، أو خاص، فهو إذن مميز من المفهوم العام الذى تدل عليه الكلمة، أو من المعنى العام الأصلى القديم ـ السابق ـ الذى كان يدل عليه المصطلح حينما كان لفظة عامة قبل اقتراضها فى الاصطلاح.

وثَمَّ مصطلحات ثلاثة أخرى يهمنا أيضاً أن نتبين العلاقة القائمة بينها وهى: المصطلح، والمفهوم، والحد (أو التعريف)؛ وهى كلها حاضرة فى مصطلح سيبويه، ولابد من جلاء العلاقة بينها، حتى تكون معالم دراسة مصطلحاته واضحة.

فالمصطلح: ـ واضح مما سبق ـ أنه رمز محدد لمفهوم معين محدد.

والمفهوم: ـ كما سبق أيضاً ـ بنا عقلى (فكرى)، يتكون فى الذهن، مشتق من شىء معين، أو معنى معين موجود فى الخارج والواقع، وقد يطلق عليه التصور الذهنى أو العقلى أيضاً. والعلاقة بين المصطلح ومفهومه منطقية، وهى ليست كذلك بين الاسم والمسمى(٣).

أما الحد أو التعريف: فهو وصف كلامى لفظى لمفهوم ما (محمد حلمى: خطوات ٨، ٧)؛ ولابد أن يكون جامعاً لماهية الشىء المحدود (المعرف)، وأن يشتمل على ما به الاشتراك، وعلى ما به الامتياز. (الشريف: التعريفات ٧٣، والمعجم ـ حدد). وثَمَّ متطلبات وسمات

---

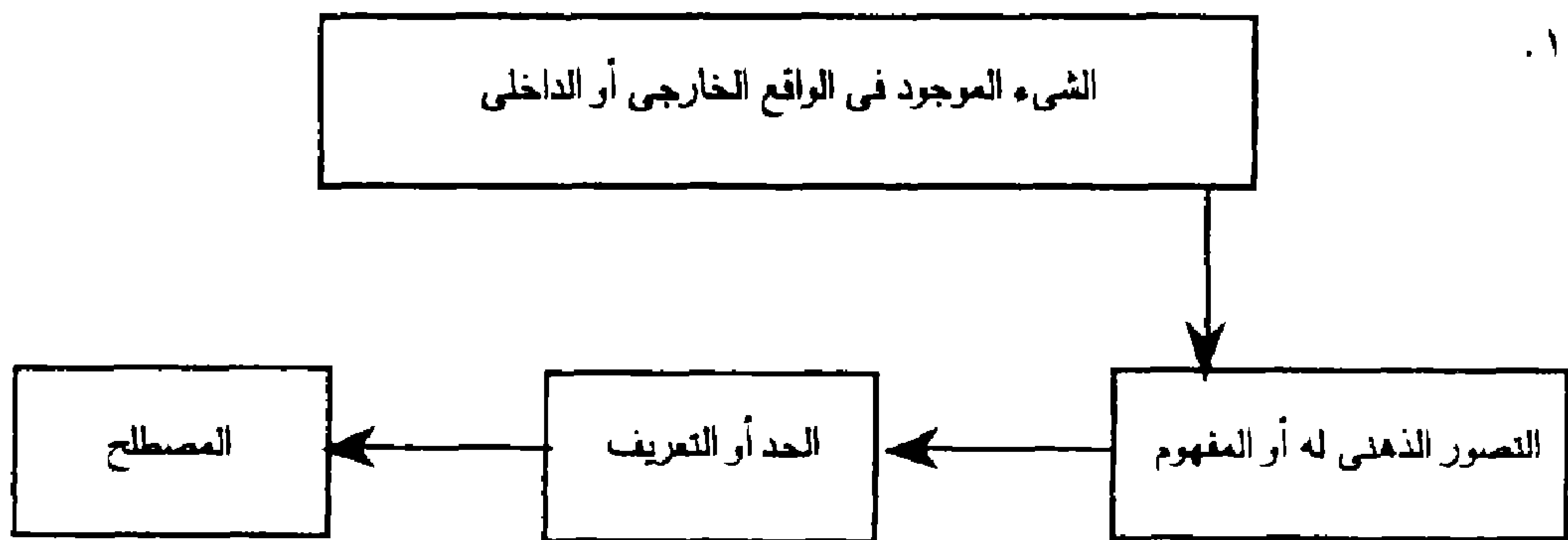
(٣) أقول: لابد أن تكون العلاقة قائمة بين المصطلح ـ الرمز ـ ومفهومه؛ لأن المفهوم يجب أن يكون ضمن نظام محدد متجانس من المفاهيم التى يشترك معها فى مجموعة واحدة، والمصطلحات التى تطلق على كل مفهوم منها ذات صلة متجانسة أو متقاربة، تدل على التجانس أو التقارب بين مفهوماتها بالضرورة. أما العلاقة بين الاسم والمسمى فليست منطقية أو ضرورية، فقد يكون اسم شخص ما «كريم»، وهو ليس كذلك.

أساسية لابد من توافرها فى الحد (التعريف) العلمى، وهى الدقة، والوضوح، وتجنب الحشو والإسهاب، واشتماله على خصائص المفهوم المحدود (المعرّفة)، فلابد والحال هذه أن نستخدم اللغة العلمية بخصائصها وسماتها المعروفة.

وهذه المصطلحات الثلاثة (المصطلح والمفهوم والحد) كلها تتضافر للتعبير عن شىء موجود فى الواقع الخارجى أو الداخلى، يريد أن يعبر المتكلم عنه، أو أن ينقل معلومات عنه.

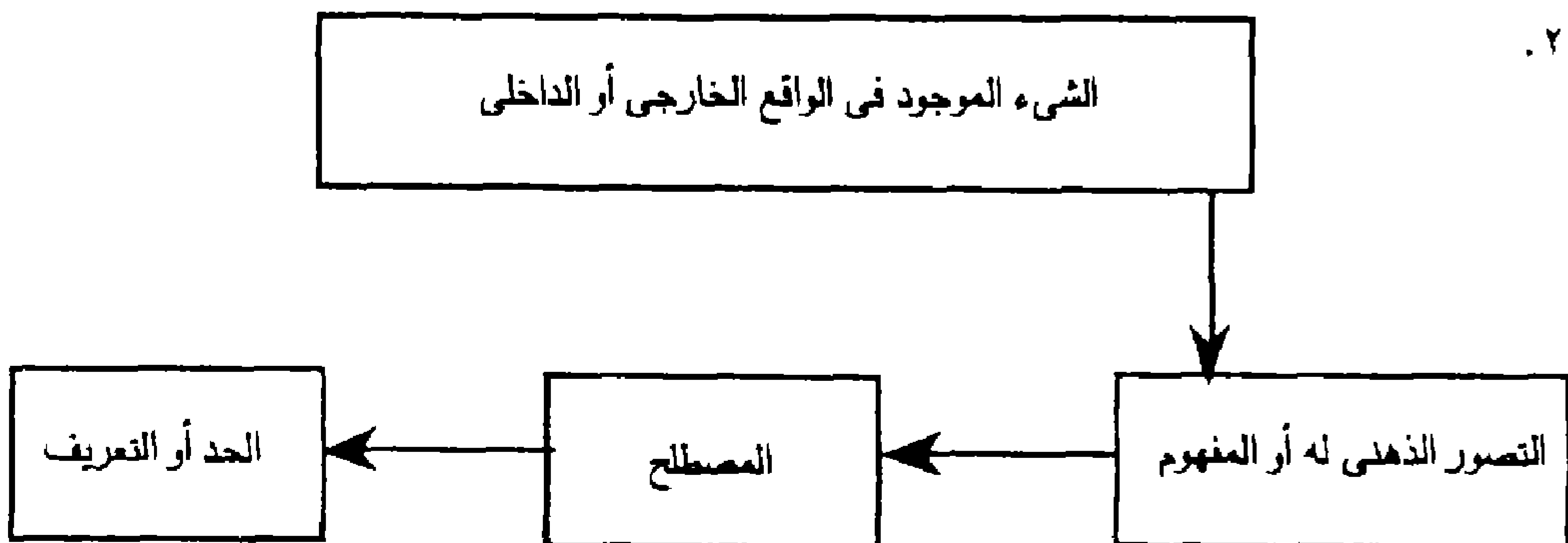
ويتصور البحث العلاقة التدرجية القائمة بين المصطلحات الثلاثة كمايلى:

١.



وقد تتجلى العلاقة بينها بالشكل الآتى:

٢.



فالعلاقة بين المصطلحات الثلاثة السابقة قد تكون على طريقتين أو شكلين؛ الأول ـ ويمثله الرسم البياني الأول ـ : أن المتكلم المتخصص بعد أن يتكون لديه تصور ذهني ـ مفهوم ـ لشيء ما موجود في الواقع قد يحدّه أو يعرّفه أولاً، وهي خطوة أولى ومبكرة، توحي بفهم ذلك الشيء الخارجي وتكوين تصور ذهني له؛ لكن المتخصص لم يتمكن بعد من ربط ذلك المفهوم بمجموعة مفاهيم مجانسة أو مقاربة، ثم اختيار رمز دال عليه؛ وعندي أن هذه المرحلة هي المرحلة الأولى السابقة لمرحلة النضج والتمثل التام لذلك المفهوم؛ ثم تأتي مرحلة النضج الفكري، فيطلق عليه مصطلحاً ـ رمزاً ـ خاصاً.

والثاني: ـ ويمثله الرسم البياني الثاني ـ؛ يعني أن المتخصص حينما يتكون لديه تصور ذهني لشيء ما تمثله وفهمه جيداً، فإنه يستطيع ربطه بمجموعة المفاهيم المماثلة أو المقاربة، فيطلق عليه مصطلحاً خاصاً؛ وقد يحتاج الأمر إلى تعريفه أو حده أيضاً؛ توضيحاً له وبياناً للآخرين. ووجدنا في كتاب سيبويه الطريقتين كلتيهما في التعبير عن المفاهيم اللغوية؛ وهما:

١ ـ الوصف الكلامي أو التعريف أو الحد؛ والاكتفاء بالتعبير عن بعض المفاهيم بالتعريف، مثل تعبيره عن اسم الآلة (سيبويه، ٤/٩٤)، والاسم المركب تركيباً مزجياً (سيبويه، ٣/٣٧٤)، ومواضع كثيرة أخرى (عوض: المصطلح النحوي: ١٣٠ وما بعدها)، ويعزو د. حسن عون ذلك إلى عدم وضوح المصطلح في الدلالة على المفهوم وضوحاً يطْمَأَنُّ إليه. (حسن: تطور، ٤٥)؛ وهذا تفسير مقبول؛ لأن كتاب سيبويه أول كتاب وصل إلينا في فنه، ولم يكن قد نضج هذا العلم بمرور أجيال من المتخصصين عليه.

٢ ـ إطلاق مصطلح دال على المفهوم المعين، وقد يعبر عن ذلك المفهوم بالتعريف أو الوصف الكلامي أيضاً؛ كتعبيره عن المفعول له (سيبويه ١/٣٦٧، ٣٦٩)، وكذلك عن الحال المصدر (سيبويه ١/٣٧٠)، زيادةً في البيان، وتعزيزاً لدلالة المصطلح.

وربما أُطْلِق على المفهوم الواحد غير مصطلح، أو مصطلحات متعددة؛ بما يوحي بأن المصطلحات النحوية لم تنضج أو تستقر بعد، بل كانت لا تزال في مرحلة البداية والوضع والمراجعة، ومثل ذلك ما أطلقه سيبويه على المفعول المطلق: الحدث أو اسم الحدثان (سيبويه ١/٣٤)، أو المصدر (سيبويه ١/٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣١)، وما في كتاب سيبويه يؤكد أنه بقدر ما تكون التصورات (المفاهيم) محددة واضحة في ذهن الإنسان تكون تعريفاتها موفقة ودقيقة، ومن ثم تأتي مصطلحاتها دقيقة وصائبة، إذا ما أمكن سلك المفهوم في موضعه ضمن المفاهيم التي تتفق معه في دلالاتها، كوضع أي مفعول ضمن المفعولات الخمسة، (انظر مثلاً/ الشريف: التعريفات ٢٠٠) ويكون التعريف ـ الحد ـ وصفاً كلامياً لذلك المصطلح ومفهومه، باستخدام مصطلحات مفاهيم أخرى معروفة لنا سابقاً، ويجب في هذا التعريف أن يكون محدداً ودقيقاً، وأن يشتمل على الخصائص التي يتصف بها هذا المفهوم، وأن يساعد على بيان موقع المفهوم الجديد ضمن نظام محدد من المفاهيم التي يشترك معها في مجموعة واحدة، وقد تفيد الإيضاحات (التعريفات) في بيان المفهوم وتوضيحه، لكنها لا تحل محل مصطلحه، ولا يُقْبَل ذلك[٤]. (فيلبر: ١٥ ـ بتصرف).

---

(٤) أحببت توضيح هذه الأمور العلمية ذات الصلة بالمصطلح ووضعه، ودلالته، وشروطه، وعلاقته بغيره، وتوضيح المفهوم ومنظومات المفاهيم كما نبه عليها المصطلحيون؛ لنتمكن من النظر في مصطلحات سيبويه على أساس من ذلك نظرة علمية موضوعية.

بعد هذا العرض الذى رأيته ضرورياً لدراسة مصطلحات سيبويه، أو أى مصطلحات أخرى، ننتقل إلى دراسة المصطلحات التى وردت فى كتابه؛ وهى المصطلحات التى استخدمها سيبويه، سواء كانت من وضعه هو، أو كانت من وضع غيره ممن سبقوه. ويمكن تقسيم مصطلحات سيبويه ـ بغرض الدراسة ـ إلى قسمين:

القسم الأول: مصطلحات جاءت فى كتاب سيبويه، لكنه نسبها بشكل أو بآخر إلى أحد النحويين المتقدمين من طبقة المؤسسين فهى كأنها له؛ لأنه ارتضاها واستخدمها.

القسم الثانى: مصطلحات جاءت فى كتابه واستخدمها، ولم ينسبها إلى غيره، فيميل البحث إلى نسبتها نسبة خالصة إليه؛ وسيتناولها بالدرس والتحليل مضيفاً إليها مصطلحات الخليل، لكثرة الأخيرة، ولتداخلهما معاً فى الكتاب.

القسم الأول:

يقرر الباحثون أن طبقة المؤسسين الذين سبقوا سيبويه وشيخه كانت لهم جهود متفاوتة فى علم النحو؛ فهم وضعوا البدايات لهذا العلم؛ فإن وافقنا أصحاب هذا الرأى، وهو ـ بلا شك ـ صحيح، فلابد أنهم أسهموا فى وضع مصطلحات لهذا العلم ومسائله أيضاً؛ ليستطيعوا التعبير عن المفاهيم والتوجيهات. وأحسب أن تلك المصطلحات كانت بدائية وقليلة فى مجملها، كما كانت توجيهاتهم النحوية الأخرى؛ فقد يكونون وُفِّقوا فى بعضها، فوضعوها مصطلحات مقبولة كُتِب لها الشيوع والاستمرار، لأن من خلفهم تقبلها واستخدمها، وإن كانت فى بداية أمرها وصفاً حسياً لغوياً، كما صنع أبو الأسود فى وصف ما نسميه اليوم بعلامات الإعراب

(عوض/ المصطلح ٣٢)، وقد يكونون اضطروا إلى التعبير عن مفاهيمهم بكلمات وألفاظ لغوية لم يكتب لها البقاء، واستبدل بها من تبعهم مصطلحات أدق وأدل، كما جاء فى كتاب سيبويه عنه وعن شيخه الخليل.

وتكاد تُجْمِع كتب الطبقات والترجمة على أن تلامذة أبى الأسود تطوروا بأفكارهم واهتدوا إلى وضع بعض المصطلحات، كحالات الإعراب من خفض ورفع ونصب؛ وقد أطلق يحيى بن يعمر على (النصب) مصطلح (الوضع)، وهو استخدام لغوى محض، يقابل الرفع من حيث الدلالة المعجمية، وذكر عوض القوزى أنه وجد هذا المصطلح ـ يعنى الوضع بمعنى النصب ـ عند سيبويه. (عوض: المصطلح، ٤٤)، وأقول: إن الباحث قد وهم وتعجل، فما جاء فى كتاب سيبويه أنه استخدم «الرفع والوضع» كلمتين لغويتين، ولم يُرِدْ بهما اصطلاحاً، وجاء ذلك تمثيلاً فى باب اسم المكان والمصدر اللذين يبنيان بناء المفعول، فهو يقول: «وأمّا قوله: دَعْه إلى مَيْسوره، ودَعْ مَعْسوره، فإنما يجيء هذا على المفعول، كأنها قال: دَعْه إلى أمر يوسَر فيه أو يُعسَر فيه. وكذلك المرفوع والموضوع، كأنه يقول: له ما يرفعه وله ما يضعه». (سيبويه: الكتاب ٤/٩٧).

ونرى أن تلامذة أبى الأسود ربّما سبقوا ووضعوا بعض المصطلحات القليلة، وهو ما حوَته أخبارهم، لكننا لم نجد المصطلحات منسوبة إليهم فى كتاب سيبويه، لذلك فلن نسترسل فى الحديث عنهم.

وإذا ما تقدمنا خطوة إلى الطبقة التى تَلَتْهم؛ وأعنى طبقة عبدالله بن أبى إسحاق الحضرمى، وعيسى بن عمر الثقفى، وأبى عمرو بن العلاء،

وأبى الخطاب الأخفش الأكبر، ويونس بن حبيب، وجدنا جهودهم فى علم النحو أوضح وأنضج من سابقيهم، ومن ثم يستطيع الباحث أن يتصيّد بعض المصطلحات الخاصة التى نسبت إليهم فى كتاب سيبويه، وإن كانت عبارة سيبويه ليست صريحة ـ بشكل كافٍ ـ فى نسبة مصطلحٍ ما إلى أحدهم على سبيل المثال؛ لكنّ الدارس قد يرجّح أن هذا المصطلح ـ مثلاً ـ لأحدهم، وقد يحتاج الأمر إلى شىء من الأناة والاستئناس بالقرائن، ومع ذلك فقد يكون الحكم صعباً أو مجانباً للصواب.

فممّا روى عن عبدالله بن أبى إسحاق قول سيبويه فى توجيهه لأحد الشواهد الشعرية للفرزدق: «جعلوا (غير) صفةً بمنزلة (مثْل)، ومَن جعلها بمنزلة الاستثناء لم يكن له بــدّ من أن ينصب أحدهما، وهو قول ابن أبى اسحاق». (سيبويه: ٢/٣٤٠). أرى أن هذا النص إن لم يدلّ على أن ابن أبى اسحاق قد عرف مصطلحى الاستثناء والنصب؛ فلا أقلّ من أنه عرف مصطلح النصب، واستخدمه استخداماً علمياً فنياً.

ويقول سيبويه فى باب (تسمية المؤنث): «فإن سمّيت المؤنث بعمرو أو زيد لم يجز الصرف؛ هذا قول ابن أبى إسحاق، وأبى عمر، فى ما حدثنا يونس، وهو القياس» (سيبويه ٣/٢٤٢). هذا النص يدل أيضاً على أن ابن أبى إسحاق قد عرف مصطلح «الصرف» بدلالته الفنية العلمية فى النحو واستخدمه؛ وقد يوحى أيضاً بأنه عرف مصطلح «المؤنث» أيضاً.

وإذا ما انتقلنا إلى قطب آخر من رجالات هذه الطبقة، وهو عيسى ابن عمر الثقفى، وجدنا سيبويه يقول: «وكان عيسى يصرف امرأة اسمها (عمرو)؛ لأنه أخفّ الأبنية». (سيبويه ٣/٢٤٢)؛ هذا النص قد يدلّ على أنّ عيسى نفسه عرف مصطلح «الصرف» وما يشتقّ منه بدلالته الفنية النحوية وهى التنوين.

ونجد في سيبويه نصّاً آخر يحمل الدلالة نفسها، وهي أنّ عيسى ربّما عرف مصطلحاً من المصطلحات النحوية السائرة الشائعة اليوم، وهو النصب ومشتقاته بدلالته المقصودة اليوم، وهو في قوله: «وإن شئت نصبت، فقلت: مبروراً مأجوراً، ومصاحَباً معاناً. حدثنا بذلك عن العرب عيسى ويونس وغيرهما؛ كأنه قال: رجعت مبروراً، واذهبْ مصاحباً» (سيبويه ١/٢٧١، وانظر أيضاً ١/٣٦٤)(٥).

أرى أن هذا النص يشي بمعرفة عيسى لمصطلح النصب، وأنه استخدمه بدلالته المعاصرة.

وذكر الأخفش الأوسط أيضاً عن عيسى بن عمر أنه عرف مصطلحات أخرى، كالضمّ والتثقيل، والتخفيف أو التسكين (الأخفش: معاني القرآن ١/١٠٣)؛ وأورد الأخفش خبراً آخر صريحاً عن عيسى بن عمر تضمّن معرفته مصطلح (الخبر) خبر المبتدأ، واستخدمه أيضاً. (الأخفش: معاني القرآن ٢/٤٦٧ـ ٤٦٨).

أما النصوص التي أوردها سيبويه وتضمنت إشارات إلى استخدام أبي عمرو بن العلاء مصطلحات نحوية بدلالاتها الفنية الدقيقة فهي أكثر وأوضح، منها على سبيل المثال قوله: «وقال لي ـ الخليل ـ قال أبو عمرو: ﴿أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ صفة»(٦) (سيبويه ٣/٢٢٥). ومثله قوله أيضاً: «وزعم يونس عن أبي عمرو، وهو قوله أيضاً، وهو القياس، أنك إذا قلت: لقيته العامَ الأولَ، أو يوماً من الأيام، ثم قلت: غُدوةً أو بُكرةً، وأنت تريد المعرفة لم تنوِّن». (سيبويه ٣/٢٩٣).

---

(٥) يجد الباحث نصوصاً أخرى توحي بأن عيسى بن عمر قد استخدم مصطلحات نحوية فنية في كتاب سيبويه، انظر مثلاً: ١/١٦٩، ٣٤٦.

(٦) سورة فاطر: ١

نجد فى هذين النصّين ما يدلّ على معرفة أبى عمرو مصطلحات نحوية فنية بدلالتها الدقيقة المعاصرة، وهى: الصفة، والمعرفة، والتنوين. ولو أردنا تعقّب ما نقله سيبويه عن أبى عمرو ومصطلحاته لاستوعبت حيّزاً واسعاً من هذا البحث، وهى قد زادت على ثمانية مواضع، حوت مصطلحات مختلفة، كلها مصطلحات نحوية دقيقة(٧). كما ذكر الأخفش الأوسط نصّاً صريحاً فى غاية الوضوح عن أبى عمرو تضمّن ثلاثة مصطلحات دقيقة، وهى: النصب، ومعطوفاً، وتابعاً، (الأخفش: معانى، ١/٢٦٠).

واحتوى كتاب سيبويه نصوصاً أخرى احتوت مصطلحات منسوبة إلى أبى الخطّاب الأخفش الأكبر، منها على سبيل المثال قوله: وسألته ـ يعنى أبا الخطاب ـ عن (أيّهم) هو حرف الاستفهام، لا تدخل عليه الألف، وإنما تُركت الألف استغناءً فصارت بمنزلة الابتداء». (سيبويه ١/١٢٦).

فهذا النص واضح أيضاً أنه عبارة أبى الخطاب وقوله المباشر، وقد تضمن أربعة مصطلحات بدلالة فنية دقيقة مستقرة. ونعثر على نصوص أخرى تضمنت مصطلحات للأخفش الأكبر أبى الخطاب، وهى: ابتدأ وأوجب، ومنوّن، والإضافة بمعنى النسب(٨).

وأورد الأخفش الأوسط نصّين يتضمّنان مصطلحين آخرين لأبى الخطاب هما: التثقيل ـ بمعنى التشديد ـ، والنصب (الأخفش: معانى، ١/١١٨، ١١٩).

---

(٧) انظر سيبويه: ١/٤١٧، ٣/٢٤٢، ٢٩٤، ٢٩٥، ٣٠٣، ٥٠٦، ٥٤٩.
(٨) انظر سيبويه: ٣/١٢٣، ٢٣١.

كما نجد نصّاً فى كتاب سيبويه يتضمّن خبراً نسبه إلى أبى زيد الأنصارى، وهو قوله ـ فى باب الإضافة وهى النسبة ـ: «وقال أبو زيد: النسبة إلى محاسن: محاسِنى؛ لأنه لا واحد له؛ فصار بمنزلة نفَرٍ» (سيبويه ٣/٣٧٩).

هذا النص يحتوى مصطلحين استخدمهما أبو زيد؛ أما الأول: فهو مصطلح (النسبة)، وهو مصطلح علمى دقيق الدلالة، كُتب له السيرورة والشيوع، وهو المصطلح الغالب الآن، رغم أن سيبويه ارتضى مصطلح (الإضافة)، ولم يستخدم مصطلح النسبة إلا مرتين، هذه إحداهما، والأخرى قوله: «وقد يجعلون للنسب فى الإضافة اسماً بمنزلة (جعْفَر)...» (سيبويه ٣/٣٧٦).

وأما الثانى: فهو قوله ـ قوله أبى زيد ـ: «لا واحد له» وهو يعنى (اسم الجمع)، ونلاحظ على هذا الاستخدام، أنه أطلق لفظاً لغوياً، بدلالة لغوية عامة، وليس استخداماً اصطلاحياً فنياً؛ فالمصطلح الدال على ذلك هو (اسم الجمع)؛ وكذلك فقد رأيناه يورد مثالاً عليه بقوله: فصار بمنزلة (نفَر): بياناً له وشرحاً وتوضيحاً؛ كما أن قوله (لا واحد له) مكون من عبارة عدد كلماتها أربع؛ وهذا يجافى وضع المصطلح العلمى الدقيق؛ وهذا الاستخدام يدل دلالة واضحة على عصر البدايات؛ فبدايات وضع المصطلح تكون كما رأينا فى: «[جمع] لا واحد له»، قبل تطوره إلى اسم الجمع.

بقى من طبقة المؤسسين الحقيقيين لعلم النحو ومصطلحه علَمَان اثنان ـ قبل سيبويه طبعاً ـ؛ ألا وهما: يونس بن حبيب والخليل بن أحمد؛ وقد أخرنا الحديث عنهما: لقوة تأثيرهما فى علم النحو ومصطلحه وفى

فكر سيبويه النحوى؛ ولكثرة ورودهما ودورانهما فى كتاب سيبويه؛ ولأنهما ـ ثالثاً ـ فاقا الأعلام السابقة إحاطة بهذا العلم ومصطلحه، وشمولاً وانتشاراً فى مصادر النحو ومظانه.

أما يونس بن حبيب: فقد أورد له سيبويه ذكراً وآراء ومصطلحات لا أحسبها تقلّ عن مئة؛ وقد تزيد على ذلك؛ ويدلّ على كثرتها إعراض الأستاذ المحقق عبدالسلام هارون عن ذكر مرات ورود اسمه فى الكتاب في فهرس الأعلام من الجزء الخامس؛ لكثرة وروده كثرة مفرطة، هو والخليل؛ كما ذكر المحقق نفسه فى حاشية خاصة. (سيبويه: الكتاب، ٥: ١٨١).

والباحث المدقق فى كتاب سيبويه، يجد مصطلحات كثيرة منسوبة إلى يونس أكثرها كان دقيقاً وناضجاً ودالاً، تلقاه سيبويه وغيره بالقبول والاطمئنان، وكتب له الحياة والاستمرار؛ عدا مصطلحات أخرى ربما لم ينسبها سيبويه، كان يونس قد عرفها واستخدمها بدلالتها العلمية الدقيقة.

فمن مصطلحاته التى نسبها إليه سيبويه بذكر اسمه عند إطلاقها، ما جاء فى قوله خلال حديثه عن الظروف والأحوال المركبة: «والآخر من هذه الأسماء فى موضع جر، وجعل لفظه كلفظ الواحد وهما اسمان أحدهما مضاف إلى الآخر، وزعم يونس وهو رأيه، أن أبا عمرو كان يجعل لفظه كلفظ الواحد إذا كان شيء منه ظرفاً أو حالاً». (سيبويه: ٣/٣٠٢). فهذا النص يتضمن مصطلحين متطورين، لهما دلالة فنية دقيقة، وهما لا يزالان يستخدمان بتلك الدلالة. بينما كان سابقوه ـ ومنهم أبو عمرو ـ قد أطلق على الظرف مصطلحاً (عبارة لغوية)، وهو: (ما ينتصب من الأماكن والوقت) (سيبويه ١/٤٠٣، وعوض:

المصطلح،٦٢)؛ وهى عبارة لغوية تدل على طور أولى بدائى فى التعبير عن مفهوم معين، ما لبث أن تطور فى استخدام يونس.

وروى سيبويه ليونس عدداً كبيراً من المصطلحات نسبها إليه صراحة، منها: المعرفة، والتنوين، والرفع، والإضمار، والابتداء، والمصروف، والهمز، والتحقير (التصغير)، والتكسير، والصرف، والساكن، وغيرها كثير(٩).

ولأعلام هذه الطبقة ـ الذين ذكرنا بعضاً من جهودهم وآثارهم المصطلحية ـ أثر واضح فى مجال الاصطلاح، كما هو فى مجال علم النحو نفسه ومسائله؛ لكن جهودهم بقيت تسير على استحياء، رغم استقرار بعض المصطلحات عندهم، واكتساب الدلالة الفنية لها، ورغم موافقة تلك المصطلحات لشروط المصطلح العلمى الفنية ومواصفاته؛ ولا شك أنها أكثر من مصطلحات الطبقة السابقة ـ تلامذة أبى الأسود ـ بشكل واضح، وكانت أدق وأكثر تأثيراً فى استقرار المصطلح النحوى عند من تلاهم؛ وهذه الظاهرة تتفق ومنطق الأشياء وطبيعتها، ذلك المنطق الذى يقضى بالتطور والتقدم مع مرور الزمن، وتمكن العلماء والمتخصصين من هذا العلم؛ وكما لمسنا، فقد تطور الأمر بشكل أوضح على يد يونس بن حبيب.

وأما الخليل بن أحمد؛ فقد ارتقى الفكر النحوى ومصطلحه على يديه بشكل واضح جداً؛ وكتاب سيبويه يطفح بذكر اسم الخليل وآرائه، وعلمه، ومصطلحاته، حتى أن المنصف المدقق قد يرى أن الكتاب تقاسمه الخليل ومؤلفه سيبويه: الفكر، والتوجيه، والاصطلاح؛ ولا شك أن الخليل فاق صاحب الكتاب بسماعه عن العرب، ونقله عن العلماء.

---

(٩) انظر ـ أيضاً ـ سيبويه، الكتاب، ٣/٢٩٣، ٢/٧٧، ٧١، ٣/٢٠٦، ٤٦١، ٥٠٦ وغيرها.

فمن مصطلحات الخليل الكثيرة الغزيرة فى الكتاب: الإجناح بمعنى الإمالة (سيبويه ٣/٢٧٨)، والتفسير بمعنى التمييز (سيبويه ٢/١٧٣، ١٨١)، والتبيين ـ تبيين العدد ـ بمعنى التمييز أيضاً (سيبويه ٢/١٨١)، والاستثناء (نفسه ٢/١٨١)، والتنوين (سيبويه ٢/١٧٢، ١٩٩)، والجار، والألف واللام (سيبويه ٢/١٦٣).

وقد نقرأ مصطلحات للخليل خلط فى استخدامها ودلالتها؛ فقد أطلق مصطلحات الضم، والنصب، والفتح، والكسر، وغيرها من مصطلحات علامات الإعراب والبناء، فقد خلط بين الرفع والضم (سيبويه ٢/١٨٢، ١٨٣)، فقد يطلق واحداً منها علامة للإعراب، ثم يعيده نفسه علامة للبناء. وقد سار على هذا الخلط الكوفيون أيضاً، فخلطوا بين ألقاب البناء والإعراب (الفراء: معانى، ٢/١٢، ٤٦، ١٤٩).

هذه أمثلة قليلة من مصطلحات الخليل فى الكتاب[10]، وربما استخدم سيبويه مصطلحات شيخه من غير نسبتها إليه؛ والكتاب يطفح بعلم الخليل ومسائله ومصطلحاته، وآراء الرجلين قد تتداخل، وكثير مما فى الكتاب من علم الخليل.

والمدقق فى مصطلحات الخليل يراها تختلف عن اصطلاحات سابقيه، فبينما كان السابقون كثيراً ما يوردون الاستعمال اللغوى فى تعبيرهم عن المفهوم أو الفكرة خِلواً من الاصطلاح، كان الخليل يجيء بالمصطلح مقروناً إلى المثال فى كثير من الربط والتحديد. (عوض: المصطلح، ١٢١ ـ بتصرف)، ومثله فى ذلك سيبويه؛ لأنهما ربما أحسا بغرابة دلالة هذا المصطلح الذى يطلقانه على مفهوم معين؛ لأنه لم يشع أو ينتشر بعد.

(١٠) للاستزادة انظر (مثلاً): عوض القوزى/ المصطلح النحوى ٨٩ ـ ١٢٢.

وكذا؛ فلم ترد المصطلحات عن الخليل عنوانات لأبواب النحو، مثلما نشاهدها فى كتب المتأخرين؛ ففكرة التبويب وإن لم تكن بعيدة عن الخليل، إلا أنها لم تُروَ عنه، فهى فجة حتى عند سيبويه ....، فلم يدُرْ بخلد أحدهما أن يجعل استعماله لهذه المصطلحات قاعدة راسخة وأمراً حتمياً؛ (عوض: المصطلح، ١٢١) إلا ما ورد من ذلك قليلاً لدى سيبويه.

وقد يصعب على الباحث حينما ينظر فى كتاب سيبويه أن يفرق بين مصطلحات سيبويه ومصطلحات شيخه الخليل، وكذلك بين مسائل كل منهما وآرائه؛ إلا ما نص عليه سيبويه صراحة أنه لشيخه، أو نسبه إليه. وما عدا ذلك فيمكن أن نعده إرثاً مشتركاً محتملاً للشيخ وتلميذه، لطول ملازمة التلميذ لشيخه، ولكثرة الأخذ عنه.

القسم الثانى:

لعلنا نستطيع الآن الدخول فى مصطلحات سيبويه بغرض درسها دراسة تحليلية تقييسية نقدية؛ لمعرفة مدى مطابقتها لشروط المصطلح العلمى الفنية ومواصفاته.

ويحسن أن نتناول مصطلحات سيبويه فى مجموعات لكثرتها وغزارتها؛ محاولةً لحصرها ـ ما أمكن ـ، وتحليل كل مجموعة وتقييسها، بعد عرض أمثلة توضيحية لها.

وبعد جمع نماذج كثيرة ممثّلة ودالّة من مصطلحات سيبويه، وبعد توزيعها فى مجموعات متمايزة، توافرت لنا المجموعات الآتية التى سنقوم بعرضها، وعرض نماذج من المصطلحات المنتمية إليها، ونعقبها بالتحليل والتعليق والتقييس، حتى نخرج بدراسة تحليلية نقدية لمصطلحات سيبويه النحوية كما ينبغى إن شاء الله.

أولاً: مصطلحات جاءت موفقة بدلالة فنية دقيقة وناضجة، استقرت وشاعت، وحظيت بالقبول والسيرورة والشيوع بعده إلى يومنا هذا كما هى، بإجماع على استخدامها.

ولعل مصطلحات هذه المجموعة هى أكثر المصطلحات استخداماً وانتشاراً فى كتاب سيبويه، فهى كثيرة كثرة لا تكاد تحصر، ويفيض بها الكتاب، بشكل يوحى أن سيبويه وضع واستخدم معظم المصطلحات النحوية والمعروفة الشائعة اليوم، وذلك دليل على نضج فكره وفكر شيخه النحوى والمعرفى والمنطقى واللغوى فى آن واحد؛ لأن وضع المصطلحات الصائبة الدقيقة يدل على التمكن فى أنواع من المعارف والعلوم المتعددة، إذ أشار المتخصصون فى علم المصطلح إلى ذلك حينما عرفوا هذا العلم بقولهم إنه «العلم الذى يبحث فى العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات (الألفاظ) اللغوية التى تعبر عنها، وهو أيضاً علم مشترك بين اللسانيات (علوم اللغة)، والمنطق، وعلم الوجود، وعلم المعرفة، والتوثيق، وحقول التخصص العلمى [لكلّ فى مجاله]، وينعته الباحثون السوفييت بأنه علم العلوم». (على القاسمى: مقدمة ١٧ ـ ١٨، والنظرية العامة ص ١٢٧).

هذ التعريف والوصف لعلم المصطلح يدلان على أن مَن يُوفّق فى وضع المصطلحات الدقيقة الدالة عالم وموفّق فى حقول العلوم والمعرفة التى ورد ذكرها فى تعريفهم؛ حتى وإن لم يبحث أو يشارك فى هذا العلم على المستوى النظرى؛ فوضعه أو اقتراحه لمصطلحات ناجحة دقيقة فى علم ما يدل على إحاطته ووعيه بكل العلوم والمعارف بدءاً بعلوم اللغة، وانتهاء بحقل تخصصه، ولا يستطيع أحد أن يشكك فى علم سيبويه

وشيخه وعبقريتهما وإحاطتهما، حينما رسّخا واستوعبا مسائل علم النحو ومصطلحاته؛ وأضافا كثيراً إليه، فبصماتهما واضحة مضيئة لا يستطيع أحد إنكارها، وما ذلك إلا دليل على تمكنهما في هذا العلم، واختمار مفاهيمه ونضجها في أذهانهم.

وقد يكون من المفيد عرض أمثلة ونماذج من مصطلحات هذه المجموعة في كتاب سيبويه، والإشارة إلى بعضها الآخر في الكتاب. ومنها ما يلي:

- الفاعل:

ورد هذا المصطلح مرات كثيرة في كتاب سيبويه لا تحصى؛ منها:

«باب الفاعل الذى لم يتعده فعله إلى مفعول....» (سيبويه ١/٣٣)،

و«هذا باب الفاعل الذى لم يتعده فعله إلى مفعول....» (سيبويه ١/٣٣)

و«هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعول». (سيبويه ١/٣٤)

و«هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين...» (سيبويه ٣٧)

وقوله: «فإن جعلت زيداً الفاعل قلت: أعبدَالله ضربَ أخاه زيدٌ» ؟ (سيبويه ١/١٠٣)

وقد ورد هذا المصطلح بهذه الدلالة عشرات بل مئات المرات. واستخدمه الفراء من الكوفيين وغيرهم بالمفهوم نفسه، كقوله: «فإن كان ما قبل (إلا) فاعلاً كان الذى بعدها خارجاً من الفعل الذى ذكر....، كما تقول: ذهب الناس إلا زيداً، فـ (زيد) خارج من الذهاب. (الفراء: المعاني، ١/٨٩).

- النكرة:

كما جاء فى قوله: «هذا باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة». (سيبويه ١/٥٤). وفى قوله: «.....، كما أن النكرة لا توصف إلا بنكرة. (سيبويه ٢/٦). وفى قوله: «هذا باب بدل المعرفة من النكرة، والمعرفة من المعرفة». (سيبويه ٢/١٤). وهذا المصطلح شائع كثير الاستعمال جداً وبالدلالة نفسها.

- المعرفة:

ورد هذا المصطلح كثيراً فى كتاب سيبويه كثرة لا يتّسع المجال لتتبعها، أو الإشارة إليها والإحالة على الكتاب، شأنه فى ذلك شأن غيره من مصطلحات هذه المجموعة. ومنها قوله: «هذا باب مجرى نعت المعرفة عليها». (سيبويه ٢/٥) وقوله: «واعلم أن المعرفة لا توصف إلا بمعرفة». (سيبويه ٢/٦).

- المضاف والمضاف إليه:

كقوله: «وأما المضاف إلى المعرفة، فنحو قولك: هذا أخوك». (سيبويه ٢/٥). وقوله: «فأما المضاف فنحو: مررت بزيدٍ أخيك». (سيبويه ٢/٦). وقوله: «والمضاف إلى المعرفة يوصف بثلاثة أشياء، بما أضيف كإضافته.....» (سيبويه ٢/٧).

- الأسماء المتمكنة:

ويعنى بها الأسماء المُعْرَبة، وهو مصطلح يقابل المبنيات؛ وقد جاء هذا المصطلح فى قوله: «وأما قَطْ وعَنْ ولَدُنْ فإنهن تباعدن من الأسماء، ولَزِمهنَّ ما لا يدخل الأسماء المتمكنة». (سيبويه ٢/٣٧٣، وانظر ٣/٢٦٥، ١/٤١، ١٥، ١٦، ١٧ ....).

وقد بقى هذا المصطلح شائعاً مستخدماً بالدلالة نفسها والمفهوم الذى عبّرَ عنه سيبويه، وذكره العلماء المتأخرون، وأطلقوه على الأسماء المُعْرَبة، (ابن عقيل: شرح الألفية، ١/٣٥، والشيخ خالد: التصريح، ١/٤٧، والأشمونى ١/٥٠)؛ وعندهم أن الاسم المعرب قسمان متمكّن أمكن، ومتمكّن غير أمكن.

ـ الترخيم:

ويعنون به: حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً (سيبويه ٢/٢٣٩)؛ وقد استخدم سيبويه هذا المصطلح، دالاً به على المفهوم المعروف نفسه لدى العلماء إلى حتى عصرنا هذا، وقال ـ مثلاً ـ: «واعلم أن الترخيم لا يكون إلا فى النداء، إلا أنْ يضطّر شاعر». (سيبويه ٢/٢٣٩).

ـ جمع الجمع:

ويعنى جمع تكسير لجمع من جموع القلة، كأنعام: أناعيم، وأقوال أقاويل، وجِمال: جمائل وجمالات؛ إذ جاء هذا المصطلح عنواناً لأحد موضوعات سيبويه وأبواب كتابه، فجاء فيه: «هذا باب جمع الجمع: أما أبنيةُ أدنيِ العدد فتكسّر، منها أَفْعِلة وأَفْعُل على أفاعِل،.... وذلك نحو أَيْدٍ وأَيادٍ وأَوْطُب وأواطِب....» (سيبويه ٣/٦١٨).

ـ السكون، والساكن:

جاء هذا المصطلح فى كتاب سيبويه فى مواضع متعددة كثيرة، ومنها قوله: «وزعم من يوثق به: أنه سمع من العرب من يقول: ثلاثة أربعة، طرح همزة (أربعة) على الهاء ففتحها، ولم يحولها تاء؛ لأنه جعلها ساكنة، والساكن لا يتغير فى الإدراج». (سيبويه ٣/٢٦٥). وقوله أيضاً: «فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأن الأسماء هى الأولى، وهى أشد

تمكناً، فمن ثم لم يلحقها تنوين، ولحقها الجزم والسكون». (سيبويه ١/٢٠-٢١).

وقد شاع استخدام هذا المصطلح لدى كل من اشتغل بالنحو قديماً وحديثاً، ولدى البصريين والكوفيين وغيرهم من اللاحقين، فجاء لدى الفراء قوله: «وأما من قال (عليهم) فإنه استثقل الضمة فى الهاء وقبلها ياء ساكنة» (الفراء: معانى، ١/٥، ٦، ٩ (سكون)، ١٨ (يسكن)، ٢٩ (السكون، وغيرها كثير كثير).

- الابتداء والمبتدأ:

ورد هذان المصطلحان عشرات المرات الكثيرة، وربما مئاتها، وعنى بهما المفهومين المعروفين لدينا الآن، وانتشر هذان المصطلحان بالدلالة نفسها التى حملاها منذ وضعهما، ومن ذلك قوله فى باب المسند والمسند إليه: «فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه، وهو قولك: عبدالله أخوك، وهذا أخوك...... واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء» (سيبويه ١/٢٣، ٢٤، وانظر: ٢/٧١، ٣٥٩، ٣٦٨).

وقد استخدمه الكوفيون وغيرهم - حتى الآن - فى الدلالة على المفهوم نفسه، فنقرأ فى معانى القرآن: «.... فيها ثلاثة أوجه؛ أجودها الرفع، والنصب من جهتين: من (وَعَدَهَا) إذْ لم تكن (النار) مبتدأة، والنصب الآخر: إيقاع الإنباء عليها بسقوط الخفض. والخفض جائز؛ لأنك لم تَحُل بينهما بمانع. والرفع على الابتداء». (الفراء: معانى، ١٩٨/١).

وليس من أهداف هذا البحث استقصاء مصطلحات سيبويه؛ بل الهدف إعطاء أمثلة من مصطلحاته بعد تصنيفها إلى مجموعات، بغرض النظر فيها وتحليلها وتقييسها؛ ففى الكتاب مصطلحات كثيرة كثيرة من

هذه المجموعة، ولعلنا نجد فى صفحة واحدة من الصفحات عشرة أو عشرين مصطلحاً نحوياً فنياً، وبخاصة فى الصفحات الأولى. (انظر ـ مثلاً ـ: سيبويه ١/١٣ ـ ٢٢ وغيرها كثير).

وقياساً على الأمثلة التى ذكرناها، وعلى ما نجده فى أكثر صفحات الكتاب من مصطلحات معظمها شائع تلقاه اللاحقون بالقبول والاستخدام، بالدلالة على المفهوم الذى عناه سيبويه؛ أقول: إن الباحث يستطيع أن يقرر أن النسبة الغالبة من مصطلحاته كانت من جنس هذه المجموعة الأولى. ولعل السرَّ فى تقبلها وشيوعها وسيرورتها على ألسنة المتخصصين حتى الآن، أنها توافر فيها الشروط الفنية للمصطلح العلمى الناضج الدقيق؛ وسنتعرض لذلك فى التحليل والتقييس بعد إيراد أمثلة على بقية مصطلحات المجموعات الأخرى.

ثانياً: مصطلحات وردت فى الكتاب؛ ولكنه عاد وعبر عن مفاهيمها نفسها بمرادفات اصطلاحية أخرى؛ وهذا الصنيع يدل على عدم استقرار تلك المصطلحات بعد؛ وعلى أن سيبويه كان فى حالة من التردد فى اختيار مصطلح واحد محدّد للتعبير عن مفهوم واحد معيّن والثبات عليه؛ وهذا يكون فقط فى المراحل الأولى من حياة المصطلح ووجوده. ومن الأمثلة على مصطلحات هذه المجموعة:

ـ المصدر، والفعل، والعمل، والحدث، والحدَثان:

هذه مصطلحات أوردها سيبويه فى كتابه، وكلها مترادفة، تعبر عن مفهوم واحد، فمن استخدامه للمصدر قوله: «والأفعال تكون من هذا على ثلاث أبنية: على فعَل يفعُل، وفعَل يفعِل، وفعِل يفعَل، ويكون المصدر فَعْلاً.... وأما فعَل يفعُل ومصدره: فقتَل يقتُل قتْلاً... وأما فعِل يفعَل

ومصدره والاسم فنحو: لَحِسه يلْحَسه لَحْساً وهو لا حِس» (سيبويه ٥/٤) وقد غلب استخدامه لهذا المصدر على غيره من مرادفاته، وتكرر كثيراً.

ومن استخدامه للفعل بمعنى المصدر، قوله: «وهذا شِبَع فاحش، إنما تريد الفعل.... كما قالوا: الحلَب في الحليب والمصدر. وقد يقولون الحلَب وهم يعنون اللَّبن. ويقولون حلبتُ حلَباً، يريدون الفعل الذى هو مصدر». (سيبويه ٤/٤٢).

ومن استخدامه لمصطلح العمل مرادفاً للمصدر أيضاً قوله: «وأما الوَسْم فإنه يجىء على (فِعال)، نحو: الخِباط والعِلاط والعِراض والجِناب والكِشاح، فالأثر يكون على فِعال، والعمل يكون فَعْلاً، كقولهم: وَسَمْتَ وَسْماً، وخبطت البعير خَبْطاً.. وقد جاء على غير فِعال، نحو القَرْمة، والجَرْف، اكتفوا بالعمل، يعنى المصدر، والفَعْلة فأوقعوهما على الأثر (سيبويه ٤/١٣ ـ ٤).

وأما استخدامه المصطلحى الحدث والحدَثان مرادفين للمصدر أيضاً فقوله: «واعلم أن الفعل الذى لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذى أخذ منه؛ لأنه إنما يذكر ليدل على الحدث.... وذلك قولك: ذهب عبدالله الذهابَ الشديد، وقعد قِعدةَ (قَعْدَة) سوء، وقعد قَعْدتين، لما عمل فى الحدث عمل فى المرة [منه] والمرتين». (سيبويه ١/٣٤ ـ ٣٥).

والملاحظ أن سيبويه قد أطلق هذه المرادفات للمصدر متأثراً بدلالاتها اللغوية العامة، أكثر من دلالاتها الاصطلاحية الفنية العلمية؛ كما أن استخدامه لها كان نادراً أو قليلاً موازنة باستخدامه مصطلح المصدر، الذى طغى وذاع وانتشر، وكتب له الحياة والاستمرار بعد سيبويه.

- **ألف التأنيث، وعلم التأنيث، وعلامة التأنيث:**

أطلق سيبويه هذه المصطلحات مترادفة في مواضع متعددة من كتابه، ليعبر بها عن مفهوم علامة التأنيث الألف الممدودة، فمن ذلك قوله: «باب تحقير ما كان على أربعة أحرف، فلحقته ألفا التأنيث أو لحقته ألف ونون كما لحقت عثمان، أما ما لحقته ألفا التأنيث فَخُنْفَساء... ولا تحذف كما تحذف ألف التأنيث». (سيبويه ٣/٤٢٣) . وجاء هذا المصطلح في مواضع أخرى عديدة منها: (سيبويه ٣/٤٤٠، ٦١٧، ٦١٨) .

أما استخدامه علم التأنيث، فمنه قوله: «هذا باب ما عدة حروفه خمسة أحرف خامسه ألف التأنيث أو ألفا لتأنيث،.... وأما ما كان آخره ألفا التأنيث وكان على (فاعلاء)، فإنه يُكسَّر على (فواعل)، شُبِّه بفاعلة لأنه علم تأنيث، كما أن الهاء في (فاعلة) علم تأنيث». (سيبويه ٣/٦١٧-٦١٨) . وقد استخدم في هذا النص مصطلحات ثلاثة، وربما يعدها بعضنا اثنين.

وأما استخدمه مصطلح علامة التأنيث، فقد جاء في قوله: «ولا يكون على (فُعَلاء) في الكلام إلا وآخره علامة التأنيث» (سيبويه ٤/٢٥٧).

- **العطف، والشَّركة، والإشراك، والاشتراك، والضم:**

هذه مصطلحات كلها مترادفة، استخدمها سيبويه، للدلالة على العطف بالحروف، أي عطف النسق.

ويلاحظ الباحث غلبة استخدامه مصطلح الشركة ومشتقاتها، ومصطلح الإشراك، وقلما استخدم الضم والعطف بهذا المعنى. كما يلاحظ

أن مصطلحات: الإشراك، والشركة، والضم ربما قصد منها الدلالة اللغوية العامة، وإن كان المصطلحان الأول والثانى قد شاعا شيوعاً نسبياً، وبخاصة فى العصور السابقة التى تلت سيبويه، لكن الغلبة كتبت فى ما بعد لمصطلح العطف، حتى يومنا هذا.

ومن استخدام سيبويه مصطلح العطف قوله: «وأما قوله: مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدم، فهو قبيح حتى تقول (هو والعدم) ....، فهى هنا معطوفة على المضمر». (سيبويه ٢/٣١). ومنها قوله أيضاً خلال تعليقه على شاهد شعرى لكعب الغنوى: «(ويغضب) معطوف على الشيء، ويجوز رفعه على أن يكون داخلاً فى صلة الذى». (سيبويه ٣/٤٦).

ومن استخدامه مصطلح الشركة ومشتقاتها قوله: هذا باب ما يحسن أن يشرك المظهرُ المضمرَ فى ما عمل....، وإنما حسنت شركته المنصوب لأنه لا يغير الفعلُ فيه عن حاله». (سيبويه ٢/٣٧٧، ٣٧٨).

وأما استخدامه مصطلح الإشراك، فجاء فى قوله: «وأما فى الإشراك فلا يجوز، لأنه لا يحسن [الإشراك] فى فعلتَ وفعلتم إلا بأنت وأنتم». (سيبويه ٢/٣٨٢). وكذا فى قوله: «والإشراك على هذا التوهم بعيد كبعد (ولا سابقٍ شيئاً)». (سيبويه ٣/٥١).

وأما استخدامه مصطلح الاشتراك فهو فى قوله: «هذا باب اشتراك الفعل فى أنْ،..... فالحروف الت تُشرِك: الواو، والفاء، وثم، وأو، وذلك قولك: أريد أن تأتينى ثم تحدثنى....» (سيبويه ٣/٥٢).

وأما مصطلح الضم بمعنى العطف فقد جاء فى قوله: «هذا باب يكون الاسمان فيه بمنزلة اسم واحد ممطول، وآخر الاسمين مضموم إلى الأول بالواو؛ وذلك قولك: واثلاثةً وثلاثيناه، وإن لم تَنْدُب قلت: يا ثلاثةً

وثلاثين». (سيبويه ٢٢٨/٢) وفى قوله أيضاً: «وإذا قلت: والله لآتيَنك ثم لأضربَنك الله، فأخَرته، لم يكن إلا النصب؛ لأنه ضمٌ الفعل إلى الفعل، ثم جاء بالقسم على حدته». (سيبويه ٥٠٢/٣).

ومن باب إطلاق المترادفات: إطلاقه مصطلحات: الكثير (سيبويه ٤٠١/٣)، وبناء الأكثر (٥٧٩/٣)، والبناء الذى هو لأكثر العدد (٥٧٠/٣-٥٧١)، وكلها ترادف المصطلح الذى كتب له الانتصار والشيوع، وهو مصطلح جمع الكثرة.

ويلاحظ القارىء أن هذه المصطلحات المرادفة للمصطلح المشهور أقرب إلى الدلالة اللغوية العامة منها إلى الدلالة الاصطلاحية، علاوة على أنها مركبة من كلمتين أو أكثر، وبخاصة المصطلح الأخير، فهو من جملة مكونة من أكثر من خمس كلماتك؛ وهذا أمر أعاق اشتهاره وانتشاره، وهى سمة سلبية فى المصطلح الذى يراد له الغلبة والشيوع؛ إذ إن الإيجاز أحد شروط شيوع أى مصطلح (فيلبر ٢٢).

ومن أمثلة المصطلحات المترادفة أيضاً مصطلحات القسم، واليمين، والحلْف، وكلها تدل على مفهوم واحد، وقد ورد القسم فى كتاب سيبويه مرات أكثر من غيرها، من ذلك ما جاء فى (سيبوى ١٠٤/٣، ١٠٥، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣) أما الحلْف فقد أطلقه سيبويه مرات أيضاً، نجده - مثلاً - فى (سيبويه ١٠٦/٣، ٥٠٣ وغيرها).

ويستطيع الباحث المتخصص أن يقرر أن القسم هو المصطلح الذى كتب له الشيوع والغلبة، أما مصطلحا اليمين والحلف، فهما أقرب إلى الدلالة اللغوية والاستخدام العام.

ومن المصطلحات المترادفة مصطلح الحذف، وقد استخدمه وشاع

بعده بين المتخصصين، لكن سيبويه استخدم مصطلحاً آخر مرادفاً لم يشع أو يشتهر، وهو الخَزْل، وجاء ذلك في باب المصادر تنتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره، فقال: «وخُزِلَ الفعل ههنا؛ لأنه بدل من اللفظ بقوله: أُسبِّحك وأسترزقك.....، ولكنهم خزلوا الفعل؛ لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ به». (سيبويه ١/٣٢٢).

ورغم شيوع «الحذف» مصطلحاً فنياً، فإن «الخَزْل» بمعنى الحذف أدل ـ لغوياً ـ؛ لأن الخزل هو الحذف، بَدَّل اللفظ به مع إرادته.

ومن المصطلحات المترادفة المشهورة عن سيبويه: مصطلحا النسبة (النسب) والإضافة (سيبويه ٣/٣٣٥ وما بعدها)، و(سيبويه ٣/٣٧٦، ٣٧٩) وقد غلب عليه هو استخدامه مصطلح الإضافة، بينما شاع بعده مصطلح النسب أو النسبة.

ومنها أيضاً مصطلحا التحقير والتصغير (سيبويه ٣/٤١٥ ـ ٤٩٤)، وقد غلب عليه استخدامه مصطلح التحقير أكثر من مصطلح التصغير؛ لكن الذى انتشر بعده وكُتب له الشيوع والشهرة هو مصطلح التصغير.

ثالثاً: مصطلحات أطلقها على مفهوم معين؛ ثم عاد وأطلقها في موضع آخر للدلالة على مفهوم آخر، وهي من باب المشترك اللفظي.

من هذه المصطلحات: مصطلح الحرف؛ إذ أطلقه سيبويه معبراً به عن مفهوم معين، هو حرف المعنى ـ قسيم الاسم والفعل من أقسام الكلمة (سيبويه ١/١٢). ثم أطلقه سيبويه بمعنى حرف الهجاء، أو حرف المبنى (سيبويه ٤/١٢٣، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢ وغيرها). وقد استخدمه أيضاً يريد به الكلمة بعامة، من ذلك ما جاء في (سيبويه ١/٣٨ ـ ٣٩، ٤٢٠، ٣/١١٠ ـ ١١١، ١١٢، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٥٥). وقد أطلقه أيضاً يريد به

المبنى ـ البناء ـ الصرفى بعامة (اسم أو فعل أو حرف)، وهو فى (سيبويه ٤/٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٤٩ وغيرها).

وأطلق مصطلح الفعل دالاً به على قسيم الاسم والحرف، (سيبويه ١/١٢، ٥/٤، ٣٨، ٥٥ وغيرها). وبمعنى المصدر (سيبويه ٤/٤٢).

كما استخدم سيبويه مصطلح الجماع دالاً به على اسم الجمع، كما جاء فى (سيبويه ٣/٣٧٨، ٤٩٣، ٤/٢٤٤)، وبمعنى جمع التكسير مرة أخرى (سيبويه ٤/٢٥٧).

ونستطيع القول أن استخدام المصطلح فى باب المشترك اللفظى، سببه عدم استقرار المصطلح بدلالته الأولى، ويكون ذلك فى بدايات وضعه وإطلاقه، كما أنه يعود إلى إحساس العالم (المتكلم) أن المفهوم الجديد قريب من المفهوم الأول، وأن هذا المصطلح دال ومناسب للمفهوم الثانى الجديد أيضاً. إلا أن هذا الصنيع يسبب الخلط، واضطراب السامع أو المتلقى فى تحديد المفهوم المقصود؛ وهو عيب من عيوب المصطلح؛ ينبغى التخلص منه.

رابعاً: مصطلحات وردت بمعناها اللغوى، وهذه المصطلحات يكون وضعها فى مرحلة مبكرة؛ وربما أطلقت أحياناً مرادفة لمصطلح شائع؛ وربما أطلقت هذه المصطلحات مراعاة لدلالتها اللغوية العامة؛ ومن أمثلة هذه المصطلحات: الطَّرْح بمعنى الحذف، كما فى قوله: «وإذا حقرت رجلاً اسمه (قبائل) قلت: قُبَيْئل، وإن شئت قلت قُبَيْئيل، عوضاً مما حذفت، والألف أولى بالطرح من الهمزة لأنها كلمة حية لم تجيء للمد» (سيبويه ٣/٤٣٩).

ومنها أيضاً التَّرْك، كقولك: «فكرهوا أن يحملوا عليه هذا، وحذف

الياء، وستراه مبيناً فى بابه إن شاء الله، فكان تَرْك هذه الياء إذ لم تكن متحركة كياء تميم، .... وخفّ عليهم تركها لسكونها». (سيبويه ٣/٣٧٢) وهذه مرادفة ـ أيضاً ـ لمصطلح الحذف.

ومن مصطلحات هذه المجموعة أيضاً مصطلح الملتئب بمعنى المطرد المتواتر، كما فى قوله: «أما ما كانت عينه ولامه من موضع واحد، فإذا تحركت اللام منه وهو فعل ألزموه الإدغام، وأسكنوا العين، فهذا مُتْلئبّ فى لغة تميم وأهل الحجاز». (سيبويه ٤/٤١٧)، وكذا كما جاء فى قوله: «هذا باب ما شذ من المضاعف فشبّه بباب أقمت، وليس بمُتْلَئبّ» (سيبويه ٤/٤٢١، وانظر أيضاً ٤/١١٩، ١٤٩).

ومن مصطلحاتها أيضاً مصطلح الحدث واسم الحدثان بمعنى المصدر المفعول المطلق (سيبويه ١/٣٤).

وكذا من هذه المصطلحات أيضاً مصطلح نون النساء بمعنى نون النسوة، وذلك كما فى قوله: «اضربنانٍّ يا نسوة، وهل تَضربنانِّ، ولتضربنانِّ، فإنما ألحقت هذه الألف كراهية النونات، فأرادوا أن يفصلوا لالتقائها، كما حذفوا نون الجميع للنونات، ولم يحذفوا نون النساء». (سيبويه ٣/٥٢٦).

كما استخدم الجمع الصحيح بمعناه اللغوى بمعنى الجمع السالم، وذلك فى قوله: «وتقول: أبو زيد، تريد (أبونَ) على إرادتك الجمع الصحيح» (سيبويه ٣/٤٠٩)، وقد قصد به هنا جمع المذكر السالم تحديداً.

ومن تلك المصطلحات أيضاً، أنه استخدم مصطلح المنقوص بمعنى المقصور، مخالفاً ما شاع وانتشر بعده فى زماننا، وبدلالته اللغوية العامة، وسبب ذلك أنه لحظ نقصانه حرفاً، وقد جاء ذلك فى قوله: «هذا

باب المقصور والممدود،.... فالمنقوص كل حرف من بنات الياء والواو وقعت ياؤه أو واوه بعد حرف مفتوح، وإنما نقصانه أن تبدل الألف مكان الياء والواو، ولا يدخلها نصب ولا رفع ولا جر» (سيبويه ٣/٥٣٦ وما بعدها). وتعريفه هذا وكلامه على ما اشتهر أنه المقصور (وانظر أيضاً سيبويه ٣/٤١٣). وذكر السيرافي أنه يقال للمقصور أيضاً منقوص.... (سيبويه ٣/٥٣٦: حاشية ـ ١). وفى الكتاب أمثلة ليست قليلة على هذه المجموعة، وربما أصبحت هذه المصطلحات ملتبسة بالمصطلحات ذات الدلالة الفنية، كمصطلح الخبر بمعنى الحال، (سيبويه ٢/٤٩، ٥٠، ٨١، ٢/٨٦)، والصفة بمعنى الحال (٢/١٢٢)، ومثل مصطلح الجار والمجرور بمعنى المضاف والمضاف إليه، كقوله: «ولا يجوز: يا سارق الليلةَ أهلِ الدار، إلا فى شعر، كراهية أن يفصلوا بين الجارّ والمجرور» (سيبويه ١/١٧٧) أراد المضاف والمضاف إليه، وقد أكد المحقق ذلك، فى حاشية (١) من الموضع؛ نفسه. وكما نرى فإن المعنى اللغوى العام الذى يحتمله هذا المصطلح هو ما عناه سيبويه، فالمضاف جارٌّ ـ وهو أحد العوامل اللفظية القياسية السبعة، وعدّه الجرجانيّ أحد الأسماء العوامل (عبدالقاهر: الجمل، ٣٠)، والمضاف إليه مجرور طبعاً.

خامساً: مصطلحات تفتقر إلى الإيجاز، ويتكون أحدها من كلمتين أو أكثر، وقد يكون جملة أو أكثر؛ وهذه المصطلحات أقرب إلى التعريف والتوضيح منها إلى المصطلح الفنى.

وهذا الشكل من المصطلحات يمثّل ـ فيما أرى ـ مرحلة مبكرة وبدائية، قبل نضج الصورة الذهنية للمفهوم واختمارها فى ذهن المتخصص، وأميل إلى أنها تعريف وتوضيح للمفهوم قبل وضع المصطلح بصورة نهائية ودقيقة.

ومن أمثلة مصطلحات هذه المجموعة ما يلى:ـ

ـ بناء أدنى العدد، وبناء أقلّ العدد، ويعنى به (جمع القّلة)، ومن ذلك قوله: «فأبنية أدنى العدد (أفْعُل) نحو: أكلُب وأكعب، و(أفْعال) نحو: أجمال وأعدال، وأحمال، و(أَفْعِلة) .... و(فِعْلَة)». (سيبويه ٣/٤٩٠ و٥٧٠، ٥٧١، ٦١٨) وكقوله أيضاً: «وسألت الخليل عن تحقير الدور، فقال: أردّه إلى بناء أقلّ العدد» (سيبويه ٣/٤٩٠)، وأطلق عليه أيضاً بناء الأقل (سيبويه ٣/٤٩٠).

ـ بناء أكثر العدد، ويعنى به (جمع الكثرة)، وقد جاء ذلك فى قوله: «فكل شىء خالف هذه الأبنية فى الجمع، فهو لأكثر العدد». (سيبويه ٣/٤٩٠). وكقوله أيضاً: «وربما جاء (الأفعال) يستغنى به أن يُكسّر الاسم على البناء الذى هو لأكثر العدد». (سيبويه ٣/٥٧٠ ـ ٥٧١).

ـ تكسير الواحد للجمع، وما كُسّر للجمع، ويعنى بهما (جمع التكسير)، وقد جاء الأول فى قوله: «هذا باب تكسير الواحد للجمع». (سيبويه ٣/٥٦٧) وقوله أيضاً: «هذا باب ما يكسّر ممّا كُسِّر للجمع (للجميع)». (سيبويه ٣/٤٠٧، وانظر ٣/٤٢١، ٤٤٥).

ـ الفعل الذى لم تَمْضِه، ويعنى به (فعل الحال أو المضارع)، وقد جاء فى كلامه على الهمزة والياء والتاء والنون، وهو قوله: وهنّ يلحقن أوائل فى كلّ فعل مزيد وغير مزيد، إذا عنيت أن الفعل لم تَمْضِه» (سيبويه ٤/٢٨٧).

ـ ما تجىء فيه فعْلة تريد بها ضرباً من الفعل، ويعنى (اسم الهيئة) (الرضى: شرح الشافية ١/١٥٢)، كقوله: «هذا باب ما تجىء فيه الفِعْلة

تريد بها ضرباً من الفعل، وذلك قولك: حَسَنُ الطِّعمة، وقتلته قتْلة سوء... ومثل هذا: الرِّكبة، والجِلْسة، والقَعدة» (سيبويه ٤/٤٤).

ـ ما تجيء فيه فعْلة، وأردت به المرّة الواحدة من الفعل، ويريد به (اسم المرّة) الرضى شرح الشافية ١/١٥٢، ١٧٨)، وقد جاء هذا المصطلح الطويل في الكتاب في قوله: «وإذا أردت المرة الواحدة من الفعل جئت به أبداً على فَعْلة، على الأصل. (سيبويه ٤/٤٥).

ـ المفعول الذى لم يتعدّ إليه فعل فاعل (سيبويه ١/٤٢)، وهو يعنى (المفعول الذى لم يسمّ فاعله، أو نائب الفاعل).

ـ ما كان آخره ياء وقبل الياء حرف مكسور، وجاء هذا المصطلح فى قوله: «اعلم أن كل شيء كانت لامه ياء.... ثم كان قبل الياء.... حرف مكسور فإنها تُعتلّ وتحذف فى حال التنوين.... فمن الياءات والواوات اللواتى ما قبلها مكسور قولك: هذا قاضٍ، وهذا غازٍ، وهذه مغازٍ، وهؤلاء جوارٍ» (سيبويه ٣/٣٠٨، ٣٠٩) ويعنى بهذا المصطلح الاسم المنقوص.

ـ ما كانت الواو والياء فيه لامات، وهو مصطلح يعنى به سيبويه ما يعرف الآن بالفعل الناقص، وقد جاء ذلك المصطلح فى قوله: هذا باب ما كانت الواو والياء فيه لامات... وذلك نحو: غزوت ورميت». (سيبويه ٤/٣٨١).

ـ ما كان واحداً يقع للجميع، ويكون واحده على بنائه من لفظه، إلا أنه مؤنث تلحقه هاء التأنيث، لتبين الواحد من الجميع، (سيبويه ٣/٥٨٢، ٥٩٥). وقد مثل عليه بنحو: طلح والواحدة طلحة، وتمر والوحدة تمرة، ونخل ونخلة، وصخر وصخرة (سيبويه ٣/٥٨٢)، و: جوْز وجوْزة

وجَوْزات، ولوْزة ولَوْز ولَوزات. (سيبويه ٣/٥٩٥) ويعنى بهذا مصطلح اسم الجنس الجمعي. (الرضى: شرح الشافية ١٩٦، ٢/١٩٣) ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسّر عليه واحدة، ولكنه بمنزلة قَوْم ونفَر وذَوْد، إلا أن لفظه من لفظ واحدة، وذلك قولك: رَكْب وسفْر. (سيبويه ٣/٦٢٤ وما بعدها). ويعنى بهذا مصطلح اسم الجمع (الرضى: شرح الشافية ٢/٢٠١).

باب الفاعل الذى لم يتعده فعله إلى مفعول، والمفعول الذى لم يتعدّ إليه فعل فاعل، ولم يتعدّه فعله إلى مفعول آخر. (سيبويه ١/٣٣). وهذا يقابل مصطلح الفعل اللازم.

ـ باب الفاعل الذى يتعدّاه فعله إلى مفعولين، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول، وإن شئت تعدّى إلى الثانى كما تعدّى إلى الأول. (سيبويه ١/٣٧)، ويعنى به مصطلح: المتعدّى إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً، أى أعطى وأخواتها (محمود حسنى: النحو الشافى ٢٦٩).

ـ باب الفاعل الذى يتعدّاه فعله إلى مفعولَين، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر. (سيبويه ١/٣٩) وهذا يقابل مصطلح أفعال القلوب، أو ظنّ وأخواتها، (ابن هشام: شرح الشذور، ٣٥٢، ٣٥٧، ٣٦٤، والأشمونى: شرح الألفية بحاشية الصبّان ١٩، ٢/١٨) وقد أطلق عليها عباس حسن مصطلح ظنّ وأخواتها وقسمها قسمين: أفعال قلبية، وأفعال تحويل. (عباس حسن: النحو الوافى ٢/٣، ١٠).

ـ باب الفاعلين والمفعولين اللذين كلّ واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذى يفعل به، وما كان نحو ذلك. (سيبويه ١/٧٣). وهو يقابل مصطلح التنازع، ووافق المبرد سيبويه فى استخدام هذا العنوان الطويل (المبرد:

المقتضب ٣/١١٢ وما بعدها)، كما وافقهما الزجاجي أيضاً (الزجاجي: الجمل ١١١) لكنّ ابن مالك تطوّر نسبياً في إطلاق مصطلح يدّل على هذا المفهوم فأطلق مصطلح (باب تنازع العاملين فصاعداً معمولاً واحداً) (ابن مالك/ التسهيل ٨٦). ولكننا عثرنا على المصطلح وقد تطوّر واستقرّ نهائيّاً دى السيوطيّ في مطلع القرن العاشر ـ مثلاً ـ، وأطلق مصطلح (التنازع في العمل). (السيوطي: الهمع ٢/١٠٨). وربما أُطلق عليه حديثاً مصطلح (التنازع) إيجازاً واختصاراً (محمود حسني: النحو ٤٧٨).

ـ باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قُدّم أو أُخّر، وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم. (سيبويه ١/٨٠)، وهذا يقابل المصطلح الذى عرف فيما بعد واستقرّ وهو الاشتغال، وكان سيبويه قد مال وأوشك أن يستخدمه، وذكر أحد مشتقاته، إذ قال: «.... كما كان الحدّ: ضرب زيدٌ عمراً، حيث كان (زيد) أوّل ما تشغل به الفعل» (سيبويه ١/٨٠)، لكنه لم يهتد إليه، ولم يستخدم لفظ (يشتغل) استخداماً اصطلاحياً، بل هي كلمة عادية أرادها بدلالتها اللغوية العامة؛ ولا شكّ أنها أوحت لمن جاء بعده بالمصطلح الذى ساد واعتمد وشاع.

وتقدّم المبّرد خطوة أخرى جريئة في سبيل الوصول إلى هذا المصطلح، ولا شكّ بأنه اقترب جدّاً من معرفة هذا المصطلح وإطلاقه، حين قال: «واعلم أن المفعول إذا وقع في هذا الموضع وقد شغل الفعل عنه انتصب بالفعل المضمر». (المبّرد: المقتضب ٢/٧٦).

وما إنْ نصل إلى ابن مالك حتى نجده قد أُطلق هذا المصطلح، لكن كان ينقصه الإيجاز، إذ قال: «باب اشتغال العامل عن الاسم السابق بضميره أو ملابسه». (ابن مالك: التسهيل ٨٠).

ثم رأينا السيوطى يستخدم هذا المصطلح استخداماً فنياً دقيقاً، فأطلق عليه المصطلح الذى استقرّ وشاع، بعد أن توافرت له جميع سمات المصطلح الفنى الدقيق، وهو الذى لا يزال إلى يومنا هذا، وهو مصطلح الاشتغال (السيوطى: الهمع ٢/١١١).

ونودّ تتبع ما طرأ على مصطلح معيّن من مصطلحات هذه المجموعة، لنتعرّف ما وقع عليه من تهذيب وتعديل فى العصور اللاحقة، حتى غدا مصطلحاً سائغاً؛ ذلك المصطلح هو مصطلح العَلَم الخاص: أطلقه سيبويه على ما يعرف الآن بأحد المعارف، وهو العلم وقد قيّده بوصف (الخاصّ)، فجاء فى الكتاب ما يلى: «فالمعرفة خمسة أشياء، الأسماء التى هى أعلام خاصة...؛ فأمّا العلامة اللازمة المختصة، فنحو: زيد، وعمرو، وعبدالله». (سيبويه ٢/٥).

وقال: «واعلم أن العلم الخاص من الأسماء يوصف بثلاثة أشياء...» (سيبويه ٢/٦)، وقال أيضاً: «واعلم أن العلم الخاص من الأسماء لا يكون صفة، لأنه ليس بحلية ولا قرابة ولا مبهم». (سيبويه ٢/١٢).

فهذه النصوص ـ وغيرها ـ تؤكد أن سيبويه أطلق هذا المصطلح وقيّده بكلمة (الخاص)، ولكنه أردفه بمصطلح طويل آخر، هو أقرب إلى التعريف والتوضيح، وهو: (العلامة اللازمة المختصة)، وأراد بها المفهوم نفسه؛ وعدم الثبات ـ هكذا ـ على مصطلح واحد محدّد وموجز يوحى بأن المتكلم نفسه لم يستقرّ لديه فى ذهنه مصطلح واحد مطّرد لا يتخلّف، وثَمّ دليل آخر على أنه غائم فى ذهنه، أنه أطلق عليه مرة «عَلَماً»، وأطلق عليه أخرى «علامة»، وهما بمعنى واحد، ودلالة لغوية واحدة، وأقول إن دلالة هذين المصطلحين ـ بل الكلمتين ـ لغوية عامة، وليست فنية اصطلاحية، واستخدامه لهما على هذه الصورة يؤكد ما نذهب إليه. ثم إنه قيّد «العلامة» بقوله «اللازمة، والمختصة» لعلها تكون أكثر وضوحاً.

وخلال القرن الذى تلا سيبويه، نجد المبّرد ـ مثلاً ـ يطلق على هذا المفهوم «الاسم الخاص» مرّة (المقتضب ٤/٢٧٦)، والعَلَم مرّة ثانية، فهو يقول: «وتثنية الأعلام وجمعها ممّا يردّها إلى النكرة» (المقتضب ٢/٢١)، ويقول ثالثة: «وما كان من الأسماء عَلَماً فهو ينعت بثلاثة أشياء» (المقتضب ٢/٢٨١).

وهذا النص الأخير للمبّرد فى المقتضب هو تكرار لنصّ سيبويه الذى ذكرناه قبل قليل (سيبويه ٢/٦) لا يكاد يختلف عنه إلا باستخدامه مصطلح (يُنعت) بدلاً من (يوصف)، وبأمرٍ آخر حول المصطلح الذى يهمنّا هنا، إنه استخدم المصطلح (عَلَماً) مجرّداً من غير تقييد بوصف كما جاء على لسان سيبويه؛ وهذا يدلّ على أنّ المصطلح بدأ يّتجه نحو الاستخدام الاصطلاحى الفنى والاستقرار. صحيح أن المبّرد كان يتردد فى إطلاق مصطلح (علم) أو (علم خاص) أو (الأسماء التى هى أعلام خاصة)، (المقتضب ٤/٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٣). وما ذلك ـ فى رأيى ـ إلا لقربه زمنياً وشدّة تأثره بكتاب سيبويه، ومع ذلك فلديه إرهاصات وإشارات قوية لبداية استقرار المصطلح وثباته على صورة أدقّ وأدلّ وأكثر مناسبة.

وإذا ما وصلنا إلى القرن الثالث الهجرى، وجدنا الزجّاجى ـ مثلاً ـ يطلق على هذا المفهوم مصطلح الاسم العلم، والأسماء الأعلام (الزجاجّى: الجمل، ١٧٨، ٣٣١)، وهنا وجدنا المصطلح بدأ يتأكد استقراره وثباته؛ حتى إذا نظرنا بعد ذلك فى مؤلفات القرن السابع الهجرى مثلاً، وجدنا أن هذا المصطلح قد استخدمه ابن مالك على صورتين مقتاربتين جداً، وهما: الاسم العلم، والعلم، (ابن مالك: تسهيل، ٢١، ٣١، ٣٠ وغيرها).

وإذا ما انتقلنا إلى مؤلفات القرنين الثامن والعاشر، وجدنا العلماء يستخدمون مصطلح «العلم» فقط مجرداً (ابن هشام: شرح شذور، ١٣٨ ، ١٣٩ ، والسيوطى: الهمع، ٥٤، ٧٠).

ويطرد استخدامه لديهم ولدى من تبعهم إلى اليوم بهذه الصورة، (انظر عباس حسن: النحو الوافى، ١/٢١١ ، ٢٨٦ وما بعدها) وهذا يعنى ثباته بشكل نهائى، وقد تأكدت دلالته الاصطلاحية الفنية على مفهومه، وأخذ صورة لفظية موجزة، سهلة، واضحة، ملائمة لمفهومه، بلا ترادف ولا اشتراك، كما اكتسب صفات الاطراد والشيوع، وبذا توافرت له الخصائص والسمات الواجب توافرها فى المصطلح المتفق عليه، على المستويات الصرفية أو المعجمية، وإمكانية التوليد أو الاشتقاق، وخلوه من التعقيد والعجمة أيضاً، وهذه أبرز سمات المصطلح المجمع عليه فى نظر علماء المصطلح والمهتمين به (فيلبر ٢٢ ، والحمزاوى: الفصاحة فصاحات، منهجية تنميط مداخل المعجم، أسسها ومقاييسها، مجلة المعجمية ـ عدد ١ ـ ص ٢٠ وما بعدها).

وقد أحببت تتبع هذا المصطلح ـ العلم الخاص ـ منذ سيبويه حتى اليوم، كمثال لما يحدث للمصطلحات إن كان قلقة أو غير مستقرة حين وضعها؛ بعكس المصطلحات التى توضع فى أول أمرها موفقة سليمة، فإنها تكتسب شرعيتها وتحظى بالقبول والشيوع والاستمرار.

وهكذا حدث للمصطلحات المختلفة فى كتاب سيبويه أو غيره، فطبيعة المصطلح أنه قد يوضع على صورة سليمة ودقيقة وفق أسس التقييس المعروفة، فيأتى موجزاً، دالاً، سهلاً، ملائماً لمفهومه، خالياً من التعقيد، لم يداخله اشتراك أو ترادف، ومطاوعاً لإمكانية التوليد أو

الاشتقاق، أقول: فإن توافرت هذه السمات فى مصطلح ما، فإنه ـ فى الغالب ـ سيكتب له الشيوع والنجاح، وسيتقبله اللاحقون والمتخصصون قبولاً حسناً، وإن كانت الأخرى، أى إن جاء المصطلح غير موفق، ومخالفاً للأسس المعروفة المذكورة، فإما أن يُرفض، وإما أن يخضع للتهذيب والتطوير، حتى يصل إلى شكل معقول ومقبول وفق أسس التقييس المذكورة، وهذا ما لاحظناه على مصطلح «العَلَم الخاص» لدى سيبويه، وعلى مصطلحات كثيرة أخرى، من مثل: «تكسير الواحد للجمع» إذ أصبح «جمع التكسير»، و«بناء أقل العدد» بمعنى «جمع القلة»، ومصطلح «ما تجىء فيه فِعْلة تريد بها ضرباً من الفعل» ويعنى «اسم الهيئة»، ومصطلح «ما تجىء فيه فَعْلة وأردت به المرة الواحدة من الفعل»، ويعنى: «اسم المرة»، وغيرها كثير، لا مجال لحصره هنا.

وهذا التطوير أو التهذيب هو من منطق الأشياء؛ إذ إن المصطلحات التى يحس المختصون اللاحقون بعدمِ ملاءمتها لأى سبب كان، لا يمكن أن يكتب لها البقاء على حالها، بل سترفض ويستبدل بها غيرها، أو تهذب وتطور حتى تصبح سائغة ومقبولة.

وربما أطلق سيبويه مصطلحاً، وأراد به مفهوماً معيناً، ثم اشتهر هو نفسه دالاً على مفهوم مناقض، كما حدث فى إطلاقه مصطلح المسند على المبتدأ، والمسند إليه على الخبر (سيبويه ١/٢٣)، ثم شاع نقيض ما أراده سيبويه، فأطلقوا المسند على الخبر، والمسند إليه على المبتدأ. وبعد؛ فلم يكن غرض البحث أن يستقصى جميع مصطلحات سيبويه، ولا يزعم أنه قام بذلك أو حاول القيام به؛ بل كان الغرض جمع أمثلة تمثل مصطلح سيبويه وفكره وجهده، ليتاح لنا تصنيفها وتوزيعها على مجموعات؛ حتى يسهل علينا النظر فيها نظرة تحليل وتعليق وتقييس واستنتاج.

فهذه المصطلحات ـ مصطلحات سيبويه ـ بمجموعاتها وأشكالها تمثل ـ في رأيي ـ مرحلة البداية لوضع المصطلح النحوى، وربما كانت متقدمة خطوة بعد مرحلة المؤسسين، فنستطيع أن نعدها مكملة للبدايات؛ هذه ملحوظة عامة سريعة؛ لكن المدقق المتأنى يستطيع أن يخرج ببعض الاستنتاجات من أهمها:

أ. أن سيبويه وُفِّق فى قسم معقول من مصطلحاته التى اقترحها أو استخدمها؛ وهى المصطلحات التى لاقت قبولاً واستحساناً لدى اللاحقين، وقد توافرت لها عناصر المصطلح الجيد المستساغ وسماته، فكتب لها الشيوع والسيرورة والبقاء. وهذا جانب إيجابى يحسب له، ويدل على نضج فكره المصطلحى أيضاً، علاوة على نضجه العلمى.

ب. أما القسم الثانى من مصطلحاته، فللدارس المتأنى ملحوظات نستطيع إجمالها فى ما يلى:

١ . أن سيبويه كان يورد المصطلح بألفاظ وصور مختلفة، ولعله كان يحس بغموضها وعدم دقتها فى الدلالة على مفهومها، مما يجعله يردفها ـ أحياناً ـ بتعريف، أو شرح، أو توضيح، أو وصف، أو تمثيل، حتى يطمئن على تأديتها الغرض؛ وهذا ظاهر فى المصطلحات المطولة، وفى المترادفة أيضاً. ويميل البحث إلى أن سيبويه لم يستخدم فى هذه المجموعة رموزاً لغوية بدلالات اصطلاحية فنية؛ بل كانت ألفاظاً لغوية بدلالات لغوية عامة؛ وهذا أمر مفهوم مسوغ فى مرحلة النشأة والبدايات فى كل علم، ووضع مصطلحات دالة على مفاهيمه.

٢ . كان يستخدم رمزاً لغوياً (لفظاً أو كلمة) للدلالة على مفهوم معين، ثم يعود ويطلقه على مفهوم آخر، وهذا ما أُطْلِقَ عليه المشترك

اللفظى، وهو عيب من عيوب المصطلح، وقع فيه مصطلحنا التراثى اللغوى؛ وإن كنت أرى عذراً فيه شيء من التسويغ لسيبويه، وهو أن كثيراً من تلك المصطلحات المشتركة، ربما استخدمها لأنه أحس بين مفاهيمها ومدلولاتها علاقة معنوية أو منطقية؛ كإطلاقه مصطلح (الحرف) على حرف الهجاء (المبنى)، وحرف المعنى، والكلمة، والمبنى الصرفى بعامة، وغيرها كما جاء فى موضع سابق.

ومع ذلك فقد قرر علماء المصطلح أن أى اشتراك لفظى، أو أى التباس مصطلحٍ بغيره يؤدى إلى اضطراب وخلل فى دلالة المصطلح لدى المتلقى، وقد يوقِع فى الوهم؛ إذ إن التفاهم العلمى يكون ممكناً (غير ملتبس) عندما يقتصر مصطلح واحد على مفهوم واحد، كما أن «إطلاق اللفظ نفسه للتعبير عن مفاهيم مختلفة بلا تمييز، [يؤدى إلى الخلط]، وينتج عن هذا اللاتمييزية الاصطلاحية بين المفاهيم»، (الأخضر غزال: المنهجية ٢٤، ٢٦). وربما أدى هذا الخلط إلى تناقض علاوة على الاضطراب والفوضى الاصطلاحية (عبدالقادر المهيرى: من قضايا، ١٤).

٣. أن سيبويه كان يعجز ـ أحياناً ـ عن إطلاق مصطلح موجز من لفظ واحد أو اثنين، فيحوم حول المفهوم الذى يريد التعبير عنه؛ ويعمد إلى شرح ذلك المفهوم وتوضيحه، فيبدو كأنه يضع تعريفاً بدلاً من الاصطلاح، وهذا نجده فى مصطلحاته المُرَكَّبة والجمل، وهذا مسوغ أيضاً فى مرحلة البداية، فهو سيتطور ويتعرض للتهذيب والتحديد والإيجاز فى المراحل اللاحقة، كما رأينا فى مصطلحات التنازع والاشتغال والعَلَم.

٤ . أن سيبويه كان ـ أحياناً ـ يحوم حول المصطلح الذى يحس بفجاجته وعدم دقته، فيعمد إلى وصفه، أو تصويره، أو التمثيل عليه بالنظير، وأحياناً بذكر النقيض، أو بأشكال مختلفة من التعبير، وقد يعبر عن المصطلح أو مفهومه تعبيراً غير صريح، أو بلفظ غير مألوف (عوض القوزى: المصطلح ١٤٧ وما بعدها)؛ وقد يذكر المصطلح عرضاً، كالأسماء الستة مثلاً (سيبويه ٣/٣٥٩ ـ ٣٦٠)، وحذف النون لتوالى الأمثال (سيبويه ٣/٥١٩).

٥ . يميل البحث إلى أن سيبويه لم يقصد الدلالة الفنية الاصطلاحية فى بعض مصطلحاته، بل قصد التفسير وبيان المفهوم وتوضيحه لغوياً.

٦ . يلاحظ الباحث أن سيبويه خلط بين مستويات مختلفة، (المصطلح الفنى، واللفظة اللغوية، والوصف، والتمثيل، والتوضيح، والتعريف).

٧ . بعض مصطلحاته قُبل وشاعٍ واستقر، كما ذكرنا، بينما هُجر بعضها الآخر، أو عدل، أو حدد، أو اختصر، ولكنها بقيت هادية ومرشدة لمن جاء بعده.

٨ . كان يذكر بعض مصطلحاته عرضاً خلال الشرح، ولم يضعها عنوانات أو رؤوس موضوعات، أو فى بداياتها.

هذه الملحوظات والاستنتاجات ـ بصورة عامة ـ تشى أن مصطلح سيبويه يمثل مرحلة البداية والنشأة، أو تنقيح البداياتِ؛ فلم تكن جميع مصطلحاته ثابتة مستقرة، كما يرى غير واحد ممن عنوا بدراسته. (على النجدى: سيبويه، ١٦٦). لكننا ينبغى أن نسجل هنا ـ بوضوح وتأكيد ـ أن جهود سيبويه وشيخه الخليل كانت جلية واضحة فى مجال وضع

المصطلح النحوى، كما كانت جهودهما معلماً واضحاً فى مجال علم لنحو نفسه وتنظيمه؛ وأن كتاب سيبويه يبقى ـ على كل حال ـ معلماً وهادياً ومرشداً فى مجال الفكر المصطلحى النحوى.

وأود تأكيد تأثير سيبويه وكتابه على مستوى الفكر المصطلحى النحوى فى غيره من النحويين، وبخاصة الكوفيون منهم، فأقول: إنهم اقترضوا كثيراً من مصطلحات سيبويه والبصريين، كما أن مصطلحاتهم كانت فى مرحلة البداية والنشأة، ويوجه لها ما يوجه إلى مصطلح سيبويه من نقد، لكن العيوب فيها والخلل واسع وأوضح. وهذا الحكم أسوقه هنا مطمئنا، بعدها قمت ببحث مصطلحات الفراء فى كتابه معانى القرآن وجمعها بشكل أوسع، وإن لم يكن بشكل دقيق مستقصٍ، وقد حاولت عرض مصطلحات الفراء على مصطلحات سيبويه فوجدت بضع مئات منها توافق ما جاء فى كتاب سيبويه؛ ولعل أبرز العيوب التى تبدو للباحث فى مصطلحات الفراء ـ الكوفيين ـ أن معظمها أطلق ألفاظاً لغوية وقصد بها الدلالة اللغوية العامة لا الاصطلاحية الفنية؛ كما تظهر آفة الترادف واضحة، وأقل منها آفة المشترك اللفظى.

وإن كان للباحث أن يوصى بشىء بعد هذه الرحلة؛ فهو يوصى بدراسة المصطلح اللغوى العربى التراثى دراسة علمية تحليلية متأنية، تقوم على أسس التقييس والتنميط المشهورة المعروفة لدى علماء المصطلح التى ذكرناها، أو ذكرنا أكثرها، فى ثنايا البحث، وهذا يحقق لنا فوائد جليلية، وذلك لما لضبط المصطلح وتنظيمه وتوحيد استخدامه من أثر فى تنظيم علومنا الناشئة، وفى تفكيرنا العلمى، لأن المصطلحات مفاتيح العلوم؛ ولما لها من أثر فى فهم التراث اللغوى واستيعابه وإحيائه. ودراسة المصطلح

بشكل متأن تتيح لنا التمكن من أدواته والتمرس به، مما سيكون له نفع جلي في وضع المصطلح العلمي المناسب حين الحاجة إلى ذلك.

كما أن تقييس المصطلحات للحكم عليها عملية لابد أن يهتم بها المتخصصون في الدراسات اللغوية ويلتفتوا إليها؛ فشعوراً بأهميتها وضع لها المختصون مبادىء وخطوات، وهي تقوم على جانبين، هما: الجانب المنطقي الذي يتصل بالمفاهيم ومنظوماتها المتآلفة أو المتقاربة، وتعريف كل مفهوم منها. والجانب اللغوي: ويهتم بطرق اختيار رمز لغوي دالٍّ على كل مفهوم، وفق شروط أشار إليها البحث في موضع سابق، وهي شروط المصطلح المقبول من الناحية اللغوية. (محمد حلمي هليل: خطوات، ٥ وما بعدها، وإسماعيل مظهر: تجديد العربية ٦٥، ١١ وما بعدها، ومحمد عيد: المظاهر، ١٣٧).

مصادر البحث ومراجعه

١ . إبراهيم مدكور «لغة العلم المعاصر»، بحث مقدم لمؤتمر التعريب الخامس، عمان ١٩٨٥م.

٢ . أحمد الأخضر غزال/ المنهجية العامة للتعريب والمواكب، يناير ١٩٧٧ ، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط، المغرب.

٣ . الأخفش الأوسط/ معاني القرآن، تحقيق د. فايز فارس الحمد، المطبعة العصرية، الكويت ١٩٧٩ ، طـ ١.

٤ . الأزهري ـ الشيخ خالد/ شرح التصريح، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة.

٥ . إسماعيل مظهر/ تجديد العربية، القاهرة ١٩٥٥م.

٦ . الأشموني/ شرح ألفية ابن مالك (بحاشية الصبان)، دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة.

٧ . الرضي الاستراباذي/ شرح الشافية، تحقيق محمد نور الحسن ورفيقيه، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥ .

٨ . الزجاجي/ الجمل في النحو، تحقيق د. علي الحمد، مؤسسة الرسالة ودار الأمل ـ إربد، ١٩٨٤ ، ط١ ، ١٩٨٤م.

٩ . سيبويه/ الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، عالم الكتب ـ بيروت (د. ت).

١٠ . الشريف الجرجاني/ التعريفات، شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ١٣٥٧هـ، ١٩٣٨م.

١١ . عبدالسلام المسدى/ قاموس اللسانيات، تونس، ١٩٨٥م.

اللسانيات فى خدمة اللغة العربية، سلسلة اللسانيات، عدد ٥ المطبعة العصرية، تونس ١٩٨٣م.

١٢ . عبدالصبور شاهين/ العربية لغة العلوم والتقنية، دار الاعتصام بالقاهرة، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

١٣ . عبدالقادر المهيرى/ «من قضايا العربية فى عصرنا» ـ بحث فى «مجلة المعجمية»، عدد ١ ، جمعية المعجمية العربية بتونس، ١٩٨٥م، ص ٧.

١٤ . عبدالقاهر الجرجانى/ الجمل، حققه وقدم له على حيدر، دمشق ـ ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

١٥ . ابن عقيل/ شرح الألفية، تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة وبيروت، ط١٦، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

١٦ . على القاسمى/ مقدمة فى علم المصطلح، (سلسلة الموسوعة الصغيرة)، بغداد، ١٩٨٥م.

«النظرية العامة والنظرية الخاصة فى علم المصطلح» بحث فى «مجلة اللسان العربى»، العدد ٢٩ ، سنة ١٩٨٧م، الرباط ـ المغرب.

١٧ . على النجدى ناصف/ سيبويه إمام النحاة، مطبعة لجنة البيان العربى ـ القاهرة ١٩٥٣م.

١٨ . عوض حمد القوزى/ المصطلح النحوى (نشأته وتطوره حتى

أواخر القرن الثالث الهجرى)، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، السعودية، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م، ط١.

١٩ . الفراء/ معانى القرآن (ج١ـ ٣) عالم الكتب ـ بيروت، ط٣، ١٩٨٣م، طبعة مصورة.

٢٠ . ابن مالك/ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر بالقاهرة/١٩٦٨م، وزارة الثقافة ـ مصر.

٢١ . المبرد/ المتقضب، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، الناشر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامى، القاهرة ١٣٨٦هـ.

٢٢ . مجمع اللغة العربية/ المعجم الوسيط، ط٢، ١٩٧٢م.

٢٣ . محمد حلمى هليل/ «خطوات نحو تقييس المصطلح اللسانى فى الوطن العربى»، بحث للندوة الدولية الثانية للمصطلح، تونس ١٩٨٢م.

٢٤ . محمد رشاد الحمزاوى/ العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات، المعهد القومى لعلوم التربية، تونس ١٩٨٢م./ «منهجية تنميط مداخل المعجم (أسسها ومقاييسها)» بحث فى «مجلة المعجمية»/ عدد ١، جمعية المعجمية العربية بتونس ١٧ ومابعدها.

٢٥ . محمد عيد/ المظاهر الطارئة على الفصحى، عالم الكتب، القاهرة ١٩٨٠م.

٢٦ . محمود حسنى مغالسة/ النحو الشافى، دار البشير، عمان ـ الأردن، ط١، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

٢٧ . محيى الدين صابر/ «التعريب والمصطلح»، «مجلة اللسان العربى»، عدد ٢٨، سنة ١٩٨٧م.

٢٨ . ابن هشام/ شرح شذور الذهب، تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة، ط١٠، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م.

29 - (Felber): Standardization In Terminology", Vein, 1985.

30 - (PALMER) F.R.: SEMANTICS, 2nd Ed. - 1981. Cambridge Univ. Press.

المصطلح النحوى

(النشأة ـ الخلاف ـ الجوهر)

أ.د. عبدالحسين المبارك

كلية الآداب ـ جامعة البصرة ـ العراق

كلية الآداب ولألسن ـ جامعة ذمار ـ اليمن

المقدمة:

اعتاد العربى قبل الإسلام أن يتحدث فيفصح فى القول، ويخطب فى مجالس الرجال فلا يعترى كلامه اللحن، وأن يعرف مواضع الزلل فينبه عليها، ويجدها عيباً إن تكرر من متحدث، فهو والأعجمى بمقياس واحد.

ونحن نقرأ فى تاريخ العربية نجد ذلك اللسان الفصيح والأسلوب المبين. ولكن بعد الإسلام ودخول الأعاجم الدين الجديد خاف العرب المسلمون على لسانهم من أن تشوبه لكنة الغريب الذى جمعهم الإسلام إياه برباط الأخوة، فأراد الغيورون على لغة الضاد أن يكتبوا قواعد لغتهم ويفهموا إخوانهم المسلمين من غير العرب بيانها، لأنهم أصحاب سليقة، ولا يعرف الأعاجم ذلك إلا بعد جهد جهيد. فكان ما كان من نشأة النحو ودروسه، وبيان قواعده التى عرفوها فى اللغة، ولم يعرفوها اصطلاحاً. فجاء بحثنا هذا عودة إلى تأصيل المصطلح النحوى بدءاً بالمفردات الرئيسة: ـ كالنحو ـ واللحن، والاسم، والفعل والحرف. وانتهاء بالخلاف الذى نشأ بفعل دراسات الدارسين، وتعصب المتعصبين لهذا المذهب أو

ذاك، من التنويه بأن الخلافات ليست بالعمق الذى نعرفه فى الدرس النحوى وبالطريقة التى أفرغ لها الدارسون مصنفات خاصة. فعمدنا إلى ذكر جوهر الخلاف، وثبات المصطلح، وإن اختلف اللفظ. وهو ما نسعى إليه فى هذه الدراسة.

من مصطلحات النحو:ـ

معني النحو:

النحو: «هو القصد من نحوت الشيء أنحوه نحواً: إذا قصدته ـ وكل شيء أممته فقد نحوته، ومنه (اشتقاق النحو فى الكلام كأنه قصد الصواب) (ابن دريد: الجمهرة ١/٥٧٥).

وقال ابن السكيت: «ونحا الشيء ينحاه وينحوه: إذا حرّفه، ومنه سمي النحوى لأنه يحرف الكلام إلى وجوه الإعراب» (ابن منظور ـ اللسان ١٨/ ٢٠).

وقال ابن منظور: «النحو إعراب الكلام العربى، والنحو القصد والطريق، يكون ظرفاً ويكون اسما، نحاه ينحوه وينحاه نحواً، وإنتحاءً، ونحو العربية منه». (ابن منظور ـ اللسان ١٨/ ٢٠).

وعند البلاغيين، كما هى الحال عند السكاكى مثلا «بأن تنحو كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقاً بمقاييس منتظمة فى استقراء كلام العرب، وقوانين مبنية عليها ليحترز بها عن الخطأ فى التركيب من حيث تلك الكيفية» (السكاكى: المفتاح ٣٣).

ويقصد بكيفية التركيب: «تقديم بعض الكلام على بعض ورعاية ما يكون من الهيئات إذ ذاك، وبالكلم نوعيها: المفردة وما هى فى حكمها» (السكاكى: المفتاح ٣٣).

والسكاكى رجل بلاغة وتعريفه للنحو أو مفهومه له لا يخلو من التأثير البلاغى أو تأثير علماء المعانى وهم أقرب إلى المفهوم العام للنحو من غيرهم، ومثل ذلك نجده عند عبدالقاهر الجرجانى (دلائل الإعجاز) فالنحو لغةً يعنى: الأم والقصد عند الجمهور (ترزى: فى أصول اللغة والنحو ٩١)، واصطلاحاً «انتحاء سَمْت الكلام العربى فى تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب وغيرها». (ابن جنى: الخصائص ١/٣٤). وكان يطلق عليه العرب «العربية» أو «الكلام» أو «اللحن» أو «الإعراب». وظلت تلك التسميات مستعملة حتى أواخر القرن الرابع للهجرة. (الزبيدى ـ الطبقات ١٢، ٣٩، ٣٧، ٢٢، ١٣ ود. خديجة الحديثى ـ المدارس ٥٠).

ومن نص ابن سلام: «وكان لأهل البصرة فى العربية قدمة وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية» (ابن سلام: الطبقات ١٢) ندرك أن النحو نشأ فى البصرة، وفيها تطور الدرس النحوى، ومنها انتقل إلى الكوفة فبغداد فبقية الأمصار الإسلامية. فعندما ناول الإمام على بن أبى طالب أبا الأسود الدؤلى أوراقاً أو شيئاً من أصول النحو، أستأذنه أبو الأسود الدؤلى أن ينحو نحو ما صنع «فسمى ذلك نحواً». (ابن النديم ـ الفهرست ٤٥).

وهناك رواية أخرى تقر الريادة فى هذا المصطلح لأبى الأسود وأنه «وضع وجوه العربية وقال للناس انحوا نحوه فسمى نحواً» (ابن منظور ـ اللسان مادة «نحو»).

ولا نريد هنا الإفاضة وذكر الروايات التى جاءت بها، فهى كثيرة ومتعددة ومذكورة فى كتب الطبقات والتراجم، ومن شاء يرجع إلى

طبقات ابن سلام، وطبقات الزبيدى، وأخبار النحويين البصريين للسيرافى، وانباه الرواة للقفطى وفهرست ابن النديم، وكتب السيوطى، وغيرها.

والنحو عربى النشأة فكراً ووضعاً (المبارك: دور البصرة ١٦٥ ومابعدها) وليس كما زعم بعض المستشرقين أن علم النحو نشأ فى أحضان اليونان، وأخذه العرب عنهم عن طريق السريان الذين ورثوا نحوهم عن اليونان (جرجى زيدان: تاريخ آداب اللغة العربية ١/٢٦٦).

ونحن نعرف أن الدافع الذى مهد لنشأة النحو هو الخوف على نصوص القرآن الكريم من التحريف نتيجة لتوسيع رقعة الدولة الإسلامية ودخول غير العرب فى الدين الجديد (المبارك: دور البصرة ١٦٥) كما أن العرب الذين دخلوا الإسلام وشعروا بحاجتهم إلى علم يصون لغتهم، ويحفظ مقاييس كلامهم، لم يكن لهم سابق عهد بأصول النحو وقواعده ومصطلحاته، فقد كانوا يعربون على سجيتهم، ولا يلحنون فى كلامهم. ودليلنا على ذلك ما رواه الجاحظ عن الربيع بن عبدالرحمن السلمى أنه قال: قلت لأعرابى: أتهمز إسرائيل؟ قال: إنى إذاً لرجل سوء. قال: قلت: أفتجر فلسطين؟ قال: إنى إذاً لقوى. فقد فهم المعنى اللغوى للهمز والجر ولم يفطن إلى المعنى الاصطلاحى (الجاحظ: البيان والتبيين ٢/٢٢٠).

ونقل ابن جنى عن أبى الحسن أنه سأل أعرابياً عن تحقير (الحبارى) فقال: حبرور، وهذا جواب من قصد الغرض، ولم يحفل باللفظ إذ لم يفهم غرض أبى الحسن، فجاء بالحبرور، لأنه فرخ الحبارى (ابن جنى: الخصائص ٢/٧٦٦).

ومثل هذا كثير عند العرب الأوائل لأنهم لم يكونوا يعرفون القواعد اللغوية التى مرت بتطورات كثيرة حتى وصلت إلينا فى مراحلها الأخيرة، ولعلها لا تقف عند هذا الحد.

الصرف:

لم يكن علماً مستقلاً عن النحو، بل كانت موضوعات النحو والصرف موحدة في جميع كتب النحو حتى جاء المازني فعمل «التصريف» الذى شرحه ابن جنى فى «المنصف».

وقد اعتادت كتب النحو أن تضع أبواب الصرف بعد موضوعات النحو حتى عصر أبى حيان الأندلسى، الذى بدأ كتابة «ارتشاف الضرب» بأبواب الصرف، وهو محق فى ذلك.

والصرف في اللغة والتصريف:

التغيير والتحويل والتقليب (ابن منظور: اللسان «صرف») ومنه تصريف الرياح، أى صرفها من جهة إلى أخرى، وتحويلها من حال إلى حال جنوباً وشمالاً، وشرقاً وغرباً.

أما فى الاصطلاح: فهو علم بأصول أحوال أبنية الكلم التى ليست إعراباً ولا بناءً. أى أنه العلم الذى يبحث فى دراسة أبنية الكلمة ودراسة حروفها من حيث الزيادة والحذف، والصحة، والإعلال، والإبدال، والقلب، والإدغام، والإمالة.... إلخ.

والصرف، والتصريف بمعنى واحد لاسيما عند علماء العربية المتأخرين، فى حين أن المتقدمين يفرقون بينهما، فما ذكرناه قبلاً يطلقونه على الصرف، أما التصريف فيطلقونه على أخذ بناء لم تبنه العرب منها قياساً على وزنها، كالضَرَنْبَب من الضرب على وزن سَفَرْجَل. وغيرها مما تُخْتَبَر به ملكات الناس.

وقد شاع استعمال مفردة (صرف) أكثر من التصريف لتقابل لفظة

(نحو)، وهما ـ كما ذكرنا ـ علم واحد عند النشوء غير أن النحو هو بحث الجملة، والصرف بحث الكلمة نفسها.

اللحن:ـ

واللحن مصطلح آخر تردد فى الحواضر والبوادى، وهو انحراف فى الإعراب، وأول من نبه عليه الرسول الكريم (ص) بقوله: «أنا من قريش، ونشأت فى بنى سعد، فأنَّى لى اللحن» (أبو الطيب اللغوى: مراتب النحويين ٢٣).

ولقد كان السبب الأساس فى نشوء الدرس النحوى «هو شيوع اللحن المجال الذى دارت فيه معظم الدراسات النحوية فقد تركزت هذه الدراسات بشكل رئيسى على ما ينتاب أواخر الكلم من تغيير فى الحركات الإعرابية أو الحروف، وعلى العوامل التى تؤدى إلى هذا التغيير (ترزى: فى أصول اللغة والنحو ١٩٤)، وإن الخلاف فى نشأة النحو، ومعرفة المصطلح النحوى لم يصل إلى نتيجة جازمة فى تحديد الوقت الذى بدا فيه، والوقت الذى أنتج تلك المصطلحات، لأن معرفة هذا العلم وجدت قبل أن يكون نظرية، وقبل أن تتأصل قواعده وتكتب أحكامه «كذلك عَرَف العرب لغتهم منطوقةً مُعْرَبَةً قبل أن يعرفوها معرفةَ نظر ودرس» (المبارك: العلة النحوية ٨) ولهذا كانت النشأة مرتبطة بهذا المصطلح (اللحن)؛ فقد قيل إن أبا الأسود أخذه عن على بن أبى طالب بعد أن سمع لحناً فقال لأبى الأسود: اجعل للناس حروفاً، وأشار إلى الرفع والنصب والجر (أبو الطيب: المراتب ٦).

وفى رواية أخرى: قال أبو الأسود: دخلت على أمير المؤمنين ـ عليه السلام فرأيته مطرقاً مفكراً، فقلت: فيمَ تفكر يا أمير المؤمنين؟ فقال

سمعت ببلدكم لحناً فأردت أن أضع كتاباً فى أصول العربية (القفطى: الإنباه ١/٤) كما وردت لفظة (اللحن) فى جواب أبى الأسود لابنته حين قالت: ما أشدُّ الحرِّ؟ فقال: الحصباء بالرّمضاء. فقالت: إنما تعجبت من شدته. فقال: أَوَ قدْ لحن الناس؟ (المبرد: الفاضل ٥).

وإذا كان الرسول الكريم (ص) قد نبه على ذلك عندما لحن بعضهم بحضرته بقوله: «أرشدوا أخاكم فقد ضل» (أبو الطيب المراتب ٢٣)، وإذا كان أبو الأسود تعلم النحو وتتلمذ للإمام على، فلماذا كان ضنيناً بما أخذه عن أمير المؤمنين ـ عليه السلام ـ كما يذكر ذلك أبو الطيب اللغوى؟» (أبو الطيب المراتب ٢٣).

ولم يكن هناك قصور فى معرفة أبى الأسود فى تلك الحقبة، ولكن الحاجة إلى تعلمه لم تكن شديدة بالقدر الذى وعيناه من روايات المؤرخين ـ كما أن الظرف السياسى، والاجتماعى، وحتى الثقافى لم يكن فى اتجاه الاستقرار الذى يسمح بوضع أحكام اللغة أو السير فى تأليف القواعد الخاصة بالضبط والتقعيد.

وعندما نقول: إن أبا الأسود الدؤلى المشرّع الأول لأبواب النحو وأن الإمام علياً واضع اللمسات الأولى للدرس النحوى بتقسيمه الكلام إلى: (اسم وفعل، وحرف) فإننا نقف عند الحدود الأولى لمصطلحات هذا العلم، وكيف رسمت، وتطورت، واتخذت تسميات مختلفة تبعاً لمفاهيم الدارسين، وتنوع المشارب والأفكار.

فمن مصطلحات الإمام على:

الاسم: ما أنبأ عن المسمى.

الفعل: ما أنبأ عن حركة المسمى.

الحرف: ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل.

وتقسيم الاسم إلى: ظاهر ومضمر، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر.

وإنما تتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر، ويقصد بها السماء المبهمة (الزجاجي: الأمالي ٢٣٨ ـ ٢٣٩، والقفطي الأنباه ٨-٩).

حركات الإعراب:

وضع أبو الأسود حركات الإعراب التي كانت في صور نقاط سميت نقط الإعراب بقوله مخاطباً الشخص الذي اختاره ليلقنه: إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فضع نقطة على أعلاه، وإذا ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإذا كسرت فمي فاجعل النقطة تحت الحرف. فإن أتبعت شيئاً من ذلك غنة فاجعل النقطة نقطتين. وهذا هو نقط الإعراب، ومصطلحات: الفتحة، والضمة، والكسرة، والغنّة التي هي «التنوين» من المصطلحات النحوية الأولى التي ورد ذكرها مقروناً بأبي الأسود في نشأة النحو «ومعنى ذلك أن نقط أبي الأسود ما هو إلا بداية التفكير في وضع أبواب النحو» (الحديثي: المدارس ٢٧).

وهذه المصطلحات شاعت بين الدارسين من النحاة منذ نشأة النحو وبداية الدرس النحوي، وما إشارة الإمام علي إلى أبي الأسود التي ذكرناها من قبل «اجعل للناس حروفاً» إلا بيان لهذه المصطلحات الرفع، والنصب، والجر.

وإجابة يحيى بن يعمر العدواني (١٢٩هـ) للحجاج بن يوسف

الثقفى عندما قال ليحيى: أتجدنى ألحنُ؟ بعد المساءلة بقوله: نعم فى كتاب الله. وقول الحجاج: ذلك أشنع ففى أى شىء من كتاب الله؟ قال يحيى: قرأت (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم، وأموال أقترفتموها، وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحبٌّ إليكم من الله ورسوله) فترفع (أحب) وهو منصوب. إلخ (السيرافى: أخبار النحويين البصريين ١٧ ـ ١٨)، وابن الأنبارى: النزهة ٢٤، وابن سلام: الطبقات ١٣).

فاستعمل لفظتى (مرفوع) و(منصوب) معبراً بهما عن حركتى آخر لفظة (أحب) ولم يستعمل أبو الأسود مصطلحاً خاصاً سوى حركة الشفتين، بقوله: فتحت، وضممت (أبو الطيب: المراتب ٢٩، وأبو المكارم: تاريخ النحو ٨٩).

وكانت علامات الإعراب والبناء من ضم وفتح وكسر، ورفع، ونصب، وجر هى اصطلاحات النحو. وبهذا يكون أبو الأسود قد ولج بعمله أبواب النحو، ومصطلحاته دون أن يكون قاصداً ذلك قصداً. ودون أن تختمر فى ذهنه تلك المصطلحات المتعارف عليها فيما بعد. غير أنه يعد رائداً فى هذا الميدان لأنه وضع اللبنات الأولى فى أساس علم النحو حتى جاء تلامذته فكان لهم شأن آخر فيه. فكان يصف الظاهرة اللغوية ـ كما أشرنا من قبل ـ وصفاً لغوياً، ولم يعبر عنها بالمصطلح الذى ساد بعده، لأنه لم يعرف بعد.

عندما نقرأ فى كتاب سيبويه، وهو أول كتاب نحوى وصل إلينا، نجد فيه علماً واسعاً، وإدراكاً للمسائل المعروضة تجعلنا متأكدين من أن النحو قد مر بمراحل كثيرة، وصل بعضها إلى علم سيبويه، وعالج بعضها

بمنظار آخر، غير أننا لا نعدم القول إن النحو فى كتاب سيبويه لم يكن مبوباً تبويباً سليماً، فهو نَحْوُ المرحلة التى كان فيها سيبويه، لم يُفْصَل النحو عن الصرف، وكانت غلبة نظرية العامل على تفكيره هى التى أملت عليه هذا المنهج الذى رأيناه فى الكتاب. المنهج الذى يقوم على الاستقراء، ووضع الرأى الشخصى إلى جانب آراء شيوخه لاسيما الخليل، وشيوخهم، ومن كان لهم الدور الريادى فى نشأة الدرس النحوى.

لقد اتسمت مصطلحات سيبويه بسمات العصر والنشأة، فنجد فيها مصطلحات مثل: البدل، والنعت، والتوكيد، والعطف ـ ويقصد به عطف البيان، أما عطف النسق فيسميه «الشركة»، وقد يسمي عطف البيان نعتاً، وقد يلجأ إلى ما يدعوه بالصفة، وجعل التوكيد مكرراً وغير مكرر، وأحياناً يدع الباب بلا عنوان مثلما اصطلح عليه من جاء بعده أى أنه يتركه بلا عنوان يحمل اسم ذلك المصطلح مثل: «هذا باب ضربته ضربة، ورميته رمية» ويقصد به اسم المرة. أو «هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعلة مثل الذى يفعل به الآخر» ويقصد به «التنازع». وسمى أنواع الإعراب والبناء «باب مجارى أواخر الكلم من العربية».

العامل:

ومن مصطلحات النحو «العامل»، فقد كان سيبويه يرى العامل فى المبتدأ هو الابتداء، ويراه الكوفيون الخبر (القفطى: الإنباه ٢/٨٣) كما ذهب النحاة الذين جاءوا بعد سيبويه لاسيما بعد ظهور المتكلمين، ونقلِ علوم اليونان إلى العربية، وانتشار الترجمة، وظهور الفلاسفة، وتعليل الظواهر النحوية تعليلاً لا يخلو من أثر المنطق والجدل، كالذى نجده فى كتاب «الإيضاح فى علل النحو» للزجاجى (٣٣٧ هـ). «فلا تكاد تمر بباب

من أبواب النحو التى استعرضها - أى الزجاجى - إلا تجده يبحث ويعلل فى أسباب الرفع أو علة النصب، أو البناء أو الإعراب، وغيرها» (الزجاجى: الإيضاح ٤٢).

نجد فى كتاب (الإيضاح) مصطلحات لا نجد لها أصلاً فى كتب المتقدمين كالبرهان، والصحة، والحجة، والغامض الخفى، والمُشْكِل المُلْبِس، والساكن المتحرك، والمعقول الظاهر، والأجسام والأعراض، والنقض، والشكوك التى لا تدفع الحقائق وغيرها (المبارك: الزجاجى ومذهبه ١٠٢ وما بعدها) كما سموا باب التنازع بـ (باب الإعمال) وهو توجه عاملين إلى معمول واحد، أحدهما يعمل فيه، والآخر فى ضميره. ولابد أن يكون العاملان قبل المعمول، فلو تأخرا لم تكن المسألة من باب التنازع.

وفى القرن الثالث كانت نظرية العامل محل جدال ومناظرة بين النحاة كالذى وجدناه بين الفراء والجرمى، فقد سأل الفراء الجرمى فى قولهم (زيد منطلق) - لم رفعوا زيداً؟ فقال الجرمى: بالابتداء، فقال له الفراء: وما معنى الابتداء؟ أجابه الجرمى: - تعريته من العوامل اللفظية. فقال الفراء: - فأظهره. فقال: هذا معنى لا يظهر، أى أنه عامل معنوى. فقال له الفراء: فمثله. قال الجرمى: لا يتمثل - قال الفراء: ما رأيت كاليوم عاملاً لا يظهر، ولا يتمثل (القفطى: الإنباه ٢/٨٣).

همزة بين بين:

ومن مصطلحاتهم «همزة بين بين» فى المسألة التى دارت بين ثعلب والمبرد. ولم سمّيت بذلك. والإجابة عنها: - أنها إذا خففت فقد جُعِلَتْ بين الهمزة وما منه حركتها، لا كما أجاب ثعلب عن سؤال المبرد:

أنها لا ساكنة ولا متحركة. ولأنه إن قال: لا ساكنة، فمعنى ذلك أنها متحركة، وإن قال لا متحركة، فمعنى ذلك أنها ساكنة. وبذلك يكون الجواب: ـ ساكنة لا ساكنة، متحركة لا متحركة.

فعلت وأفعلت:

كما شاع فى القرن الثالث مصطلح «فعلت وأفعلت» نتيجة تدنى العربية الفصحى والخلط بين الثلاثى والرباعى عند الاشتقاق، وقد نبه عليه ابن قتيبة فى «أدب الكاتب»، وأشار إلى ذلك ابن السيد البطلّيَوسى فى «الاقتضاب»، وألف فيه أبو حاتم السجستانى، وفى القرن الرابع الزجاج. وظهرت متابعات فى الدراسات الحديثة لهذه الظاهرة، وسببها شيوع اللحن فى تلك الحقب (فك: العربية ـ ١٣٨ وما بعدها).

وعن شيوع مصطلحى «التنازع» و«الاشتغال» عند النحاة المتأخرين قال الدكتور مهدى المخزومى: وفيهما من صور التعبير الفاسد ما لم تعرفه العربية على لسان أى عربى فصيح أو غير فصيح (المخزومى: ـ فى النحو العربى ٨).

الترخيم:

ومن مصطلحات النحو «الترخيم» ومعناه: التليين، وهو من مصطلحات القرن الثانى، أخذه الخليل عن الأصمعى، قال «أخذ عنى الخليل معنى الترخيم، وذلك لأنه لقينى فقال لى: ما تسمى السهل من الكلام؟ فقلت له: العرب تقول جارية رخيمة، إذا كانت سهلة المنطق فعمل باب الترخيم على هذا» (ابن الأثير: أسد الغابة ٣/١٩٥).

وقد أشار الدكتور فاضل السامرائى (السامرائى: الدراسات

النحوية٢٦) إلى ذلك فى معرض حديثه عن قوله تعالى (ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك) بقول: «وقرأ علي وابن مسعود رضي الله عنهما ـ يامالِ، بحذف الكاف للترخيم... وقيل لابن عباس: أن ابن مسعود قرأ: «ونادوا يا مالِ، فقال ما أشغل أهل النار عن الترخيم».

ولا نريد أن نأتى على جميع مصطلحات النحو العربى فهى كثيرة متعددة. وقد تتعدد التسمية والمقصود بها واحد لاختلاف الواضعين، فهناك مصطلحات نشأت في أحضان النحو البصرى، وأخرى فى أحضان الدرس الكوفى فى الكوفة، وفى بغداد، وهذه جملة منها، نذكرها للتمثيل لا الحصر: ـ

المصطلح البصرى	المصطلح الكوفى
الصفة	النعت
البدل	الترجمة، والتبيين، والتكرير والتفسير
الظرف	الصفة أو المحل
الجر	الخفض
حروف الجر	حروف الإضافة، وحروف الصفات
المصروف وغير المصروف	المجرى وغير المجرى
والمنصرف وغير المنصرف	ويجرى ولا يجرى
واو المعية	واو الصرف
ضمير الشأن	ضمير المجهول
حروف الزيادة	حروف الصلة والحشو

ضمير الفصل	ضمير العماد
لا النافية للجنس	لا التبرئة
المضمر أو الضمير	الكناية أو المكنى
التمييز	المفسر، التبيين، المتبين، التفسير
العطف	النسق
النفى	الجحد
المبنى للمجهول	ما لم يسم فاعله
الفعل المتعدى	الفعل الواقع
التنوين	النون
الحال	القطع
الفعل المتعدى واللازم	الواقع وغير الواقع، والمجاوز، والقاصر
التحقير	التصغير
اسم الإشارة	التقريب
اسم الفاعل	الفعل الدائم
لام الابتداء	لام القسم
تاء التأنيث	الهـــاء

وجعل الكوفيون علة النصب فى الظرف إذا وقع خبر مثل: (محمد أمامك) ما يسمونه بـ (الخلاف) وعلة نصب المفعول معه (الصرف) كقولنا (جاء محمد وطلوع الشمس). ولا يسمون من المفاعيل إلا المفعول به، وما عداه يطلقون عليها اسم «أشباه مفاعيل».

كما لم يفرق الكوفيون بين علامات الإعراب والبناء. «وقد خالف الكوفيون سيبويه، وسموا الضمة اللازمة رفعاً، والفتحة، والكسرة نصباً وجراً» (ابن يعيش: شرح المفصل ١/٧٢) نجد ذلك عند ابن السكيت مثلاً، فقد قال:ـ

«والعدد منصوب ما بين أحد عشر إلى تسعة عشر في الرفع والنصب والخفض» (ابن السكيت: الإصلاح ٢٩٩) والنصب عند ابن السكيت هو البناء على الفتح (ابن السكيت اللغوى:ـ محيى الدين توفيق ٣١٨).

وشاع عند الكوفيين مصطلح «الخلاف» وهو عامل معنوى كانوا يجعلونه علة النصب فى الظرف الواقع خبراً فى مثل (محمد أمامك) بينما يرى البصريون أن الظرف متعلق بمحذوف هو خبر المبتدأ ويقدرونه بمستقر، أو استقر (شوقى ضيف: المدارس ١٦٥).

وكذلك مصطلح «الصرف» الذى جعلوه علة لنصب المفعول معه فى حين ذهب البصريون إلى أنه منصوب بالفعل الذى قبله بتوسط الواو (الفراء: المعانى ١/٣٤) والصرف هو الخلاف، كالذى نراه عند الكوفيين فى نصب الفعل المضارع بعد الواو والفاء، فى حين يراه البصريون منصوباً بأن مضمرة بعدها.

وسمى الفراء «الإثبات» «الإقرار» كما سمى «الجامد» بـ «الاسم الثابت» وسمى «الحشو» بـ «الصلة» كما استعمل (فعل المستقبل) بدلاً من (المضارع) وهى مصطلحات تخالف ما أصطلح عليه أصحاب المدرستين البصرية والكوفية فى كثير منها.

وقد فعل ذلك المبرد فى «المقتضب» فقد استعمل مصطلحات تفرد بها، ولم تكن بصرية ولا كوفية منها: أنه سمى الحال مفعولاً فيه،

والضمير المنفصل المؤكد صفة، والتوكيد المعنوى نعتاً، والنهى نفياً، وجواب الشرط خبراً، كما سمى الحرف المتحرك الحرف الحى، والحرف الساكن، الحرف الميت.

وقد تأثر الدرس النحوى بعد ذلك بالمناطقة والبلاغيين، كتسمية الفاعل والمبتدأ بالمسند إليه، وتسمية الخبر وما لم يسم فاعله بالمسند (المخزومى: فى النحو العربى ٤٥). وعندما استمر الدرس النحوى بعد الخليل وسيبويه بالاتساع، وظهرت مصطلحات العامل والمعمول، والناصب والجازم، والجار والمجرور، والخفض والإضافة، والإسناد، وفى عصرنا الحاضر ظهور مصطلح «إحياء النحو» و«تيسير النحو» وقد غزت الدرس النحوى شوائب ليست منه بشىء. فكانت دراسات عن «الإلغاء والتقدير» و«الحذف» و«التقديم» و«التأخير» و«السماع والقياس» و«استصحاب الحال» ... إلخ.

وجميع هذه الدراسات اهتمت بتطور الدرس النحوى، وما كان من أمر البصريين والكوفيين، وشيوع أحد المذهبين فى الأمصار الإسلامية الأخرى، وانحسار المصطلح الآخر.

ثم توجه الدرس الحديث إلى ما سمى بالخلط بين مصطلحات كان ينبغى للباحث المدقق أن يبحث فى جوهر الخلاف والخلط فيها، فيقوده النظر البعيد إلى ما تعارفنا عليه بالفاعل ونائب الفاعل مثلاً، أو الجملة الفعلية، والجملة الإسمية فى مثل: قام زيد، وزيد قام، فزيد فى الحالين هو المسند إليه، ولكن الجملة الأولى جملة فعلية، والثانية اسمية، وهما شىء واحد، أى أنهما جملة فعلية سواء تقدم الفاعل أو تأخر. ثم إنهم فرقوا بين (كسر محمد الزجاج) و(كُسِر الزجاج) و(انكسر الزجاج)، ونظروا إلى

المسألة من زاوية البناء للمعلوم والمجهول، دون أن يتذكروا أن الفاعل إما أن يقوم بالفعل مختاراً، أو لا يكون مختاراً «ولكنه يتلبس بالفعل ويتصف به» (المخزومى: فى النحو العربى ٤٥)، فالفاعل ونائب الفاعل شيء واحد.

وبعد هذا العرض الموجز عن نماذج من المصطلح النحوى وموقعه فى الفكر النحوى نقول: إنه فى نهاية القرن الثالث ومطلع القرن الرابع وبعد ذلك خفت حدة التعصب المذهبى بين النحاة، وزالت أسباب التعنت، فاختلط المذهبان البصرى والكوفى، وسعى من سعى من النحاة إلى الخلط بين مصطلحات المدرستين، كما فعل الزجاجى فى (الإيضاح)، أو التنويه بالمصطلح عند أصحابه البصريين، ومن خالفهم من الكوفيين. وقد يصطنع بعض النحاة مصطلحات إحدى المدرستين دون أن يؤدى دور الجامع للمذهبين كالذى اصطنعه أبو جعفر النحاس (٣٣٧هـ) فقد اصطنع بعض مصطلحات الفراء كالجحد بدلاً من النفى، والتفسير مكان التمييز، ولكن هذا لا يدل على شيء، ولا يجعل منه خالطاً للمذهبين (المخزومى: الدرس النحوى ١٦٣).

وفى العصور المتأخرة لاسيما فى العصر العثمانى أو ما يسمى بعصر الانحطاط الثقافى والاجتماعى والسياسى كان النحاة يتحاشون الخلافات المذهبية، بل ذهب بعضهم إلى استعمال مصطلحات البصريين والكوفيين فى مصنفاته للمسمى الواحد، كما فعل ابن كمال باشا فى كتابه (أسرار النحو) وبصورة خاصة فى موضوع (الصفة) فقد كان العنوان فى باب التوابع (الصفة) وهو مصطلح بصرى، غير أنه بدأ الحديث بتعريفه (النعت) وهو مصطلح كوفى فقال: «النعت تابع يدل على معنى فى متبوعه مطلقاً» (ابن كمال باشا: أسرار النحو ١٦٣).

والذى نراه أن معظم المصطلحات التى كانت شائعة عند الكوفيين وثبتت فى مصنفاتهم وجدنا لها أصولاً عند الخليل بن أحمد الفراهيدى فقد استعمل الخليل ـ أحياناً ـ للمصطلح الواحد أكثر من اسم، شاع واحد منها عند البصريين، وأخذ الآخر الكوفيون، لذا سمى هذا بمصطلح البصريين، وسمى ذلك مصطلح الكوفيين، وجوهر الأمر أنهما من وضع واضع واحد. كالذى وجدناه فى علامات الإعراب والبناء مثلاً، فالرفع والفتح والكسر علامات البناء عند البصريين وهى علامات إعراب عند الكوفيين، وفعل الأمر عند البصريين هو فعل مضارع عند الكوفيين. كما سمى النحو «العربية» وسمى «الإعراب». لكن متى أطلقت هذه التسميات؟ لا أحد يجزم بذلك، كما أن الخلاف فى تسمية المصطلحات فى جوهر الأمر لا يعدو أن يكون تعصباً لإحدى المدرستين، وأساس التسمية واحد كما ذكرنا من قبل، ودليلنا أن سيبويه استعمل للمصطلح الواحد أكثر من تسمية أخذ الكوفيون ما تركه البصريون منها، فقد استعمل البصريون «الصفة»، واستعمل الكوفيون «النعت»، وهما يدلان على شىء واحد. فالخلاف فى النظر الدقيق بعيد عن واقع الأمر بدءاً. واستعمال اسم للمصطلح هو تعصب لأحد الرأيين البصرى أو الكوفى فى مواجهة النظير المعاند. وقد قرأنا فى سيرة أبى الأسود الدؤلى (٦٩هـ) يوم بدأ النحو على يديه، وقبل أن يكون الدرس النحوى مشروع خلاف، أن رجلاً سأل أبا الأسود وسأله أبو الأسود وكانت المساءلة بسبب معنى لفظه وردت فى حديث الرجل، وأجاب عنها بقوله: «حرف من العربية لم يبلغك» وقول أبى الأسود: «لا خير لك فيما لم يبلغنى منها» (أبو الطيب: المراتب ٢٦). ومعنى ذلك أن لفظة «حرف» تعنى «كلمة»، وليست من مصطلحات النحو. فكيف والأمر بعد استفحال الخلاف، وتشعب المسالك!!

فهل كان الخلاف فى التسمية يدعو إلى مثل تلك الضجة التى افتعلها النحاة فى تعدد الأسماء لمسميات معروفة مثل (النائب عن الفاعل) مثلاً أو (المفعول الذى لم يسم فاعله) ؟ فابن مالك هو صاحب مصطلح (النائب عن الفاعل)، وكان النحاة قبله يسمونه المفعول الذى لم يسم فاعله، فقد قال أبو حيان الأندلسى «لم أر هذه الترجمة لغير ابن مالك، والمعروف باب المفعول الذى لم يسم فاعله» (أبو حيان: التصريح على التوضيح ١/٢٨٦).

وتقسيم النحاة العوامل إلى لفظية ومعنوية، وتوسع الكوفيين فى العوامل المعنوية، وتقدير البصريين للعامل اللفظى دليل على أن العلة واحدة، والأثر واحد، غير أن النحاة استهوتهم مناظرات الخلاف فاتجه بعضهم إلى العامل المعنوى، واتجه الفريق الآخر إلى العامل اللفظى (الفراء: المعانى ١/١٣٤ ـ وابن الأنبارى: الإنصاف مسألة ٣٠).

وليس من غرضنا هنا أن نستقصى جميع مصطلحات النحو، ولا أن نعرض لتطور كل منها على حدة، ولكننا نقول إجمالاً: إن المصطلح بدأ تحديداً لما ينطوى عليه، وتعريفاً بصفته، وانتهى بالتعريف الشامل الجامع لما يتدرج فى عمله. أما الخلاف فى التسمية فهو اجتهاد فى الاختيار، وميل إلى التعصب فى بعض الأحيان، وربما كان لعامل التطور وحسن الاختيار أثر فى الوضوح ودقة التسمية وبلوغ الدرس النحوى مرحلة النضج والثبوت.

المصادر والمراجع

١ ـ ابن الأنبارى ـ نزهة الألباء ـ تحقيق د. إبراهيم السامرائى ـ الطبعة الثانية ـ مكتب الأندلس ـ بغداد ١٩٧٠ .

٢ ـ ابن الأنبارى ـ الإنصاف فى مسائل الخلاف ـ تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد ـ مطبعة السعادة بمصر ١٩٥٥ .

٣ ـ ابن الأثير ـ أسد الغابة فى معرفة الصحابة .

٤ ـ ابن جنى ـ الخصائص ـ تحقيق محمد على النجار ـ الطبعة الثانية ـ دار الهدى للطباعة والنشر ـ بيروت ـ طبعة مصورة .

٥ ـ ابن دريد ـ جمهرة اللغة ـ تحقيق د. رمزى منير البعلبكى ـ دار العلم للملايين ـ بيروت ١٩٨٧ .

٦ ـ ابن السكيت ـ اصلاح المنطق ـ تحقيق عبدالسلام هرون وأحمد محمد شاكر الطبعة الثانية ـ دار المعارف بمصر ١٩٦٦ .

٧ ـ ابن سلام ـ طبقات فحول الشعراء ـ تحقيق محمود محمد شاكر ـ مطبعة المدنى بمصر.

٨ ـ ابن كمال باشا ـ أسرار النحو ـ تحقيق أحمد حسن حامد ـ منشورات دار الفكر ـ عمان.

٩ ـ ابن منظور ـ لسان العرب ـ طبعة بولاق ـ القاهرة .

١٠ ـ ابن النديم ـ الفهرست ـ طبعة رضا تجدد .

١١ ـ ابن يعيش ـ شرح المفصل ـ نشر إدارة الطباعة المنيرية ـ

مصر.

١٢ ـ أبو حيان الأندلسي ـ التصريح على التوضيح.

١٣ ـ أبو الطيب اللغوى ـ مراتب النحويين ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ الطبعة الثانية ـ مطبعة نهضة مصر ١٩٧٤.

١٤ ـ الجاحظ ـ البيان والتبيين ـ تحقيق عبدالسلام هرون ـ مكتبة الخانجي مصر ـ ١٩٧٥.

١٥ ـ الجرجاني ـ نشر محمد رشيد رضا ـ مكتبة القاهرة ١٩٦١.

١٦ ـ جرجي زيدان ـ تاريخ آداب اللغة العربية ـ مطبعة الهلال ـ مصر ١٩١١.

١٧ ـ خديجة الحديثي ـ المدارس النحوية ـ مطبعة جامعة بغداد ١٩٨٦.

١٨ ـ الزبيدى ـ طبقات النحويين واللغويين ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف بمصر ١٩٧٣.

١٩ ـ الزجاجي ـ الأمالي ـ تحقيق عبدالسلام هرون ـ الطبعة الأولى ـ مطبعة المدني ـ مصر ١٣٨٢.

٢٠ ـ الزجاجي ـ الإيضاح في علل النحو ـ تحقيق د. مازن المبارك ـ الطبعة الأولى ـ المدني ـ القاهرة ١٩٥٩.

٢١ ـ السكاكي ـ مفتاح العلوم ـ المطبعة الميمنية ـ القاهرة ١٣١٨.

٢٢ ـ السيرافي ـ أخبار النحويين البصريين ـ تحقيق طه الزيني، ومحمد عبدالمنعم خفاجي ـ الطبعة الأولى ـ البابي الحلبي ـ

مصر ١٩٥٥.

٢٣ ـ السيوطى ـ الأشباه والنظائر ـ تحقيق طه عبدالرؤوف سعد ـ شركة الطباعة الفنية ـ مصر ١٩٧٥.

٢٤ ـ شوقى ضيف ـ المدارس النحوية ـ دار المعارف بمصر ١٩٦٨.

٢٥ ـ عبدالحسين المبارك «دور البصرة فى نشأة الدراسات النحوية وتطورها» موسوعة البصرة الحضارية ـ الموسوعة الفكرية ـ كلية الآداب ـ جامعة البصرة ـ مطابع دار الحكمة ١٩٩٠.

٢٦ ـ عبدالحسين المبارك ـ الزجاجى ومذهبه فى النحو واللغة ـ مطبعة جامعة البصرة.

٢٧ ـ على أبو المكارم ـ تاريخ النحو العربى حتى أواخر القرن الثانى الهجرى الطبعة الأولى ـ القاهرة الحديثة للطباعة ١٩٧١.

٢٨ ـ فاضل السامرائى ـ الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشرى.

٢٩ ـ الفراء ـ معانى القرآن ـ تحقيق محمد على النجار وأحمد يوسف نجاتى الطبعة الثانية ـ طبعة مصورة ـ عالم الكتب ـ بيروت ١٩٨٠.

٣٠ ـ فؤاد حنا ترزى ـ فى أصول اللغة والنحو ـ مطبعة دار الكتب ـ بيروت.

٣١ ـ القفطى ـ إنباه الرواه على انباه النحاة ـ تحقيق محمد أبو

الفضل إبراهيم مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٠ .

٣٢ ـ مازن المبارك ـ النحو العربى ـ العلة النحوية ـ الطبعة الأولى ـ دمشق ١٩٦٥ .

٣٣ ـ مازن المبارك ـ العلة النحوية .

٣٤ ـ المبرد ـ الفاضل ـ تحقيق عبدالعزيز الميمنى ـ مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥١ .

٣٥ ـ محيى الدين توفيق إبراهيم ـ ابن السكيت اللغوى ـ الطبعة الأولى . مطبعة دار الجاحظ ـ بغداد ١٩٦٩ .

٣٦ ـ مهدى المخزومى ـ فى النحو العربى ـ الطبعة الأولى بيروت ١٩٦٤ .

٣٧ ـ مهدى المخزومى ـ الدرس النحوى فى بغداد ـ دار الحرية للطباعة . بغداد ١٩٧٥ .

٣٨ ـ يوهان فك ـ العربية ـ ترجمة رمضان عبدالتواب ـ نشر مكتبة الخانجى ـ مصر ١٩٨٠ .

مصطلح الإعراب

في معانيه المختلفة

أ.د. فخر الدين قباوة

قسم اللغة العربية ـ كلية الآداب

جامعة حلب ـ سورية

لقد مضى على لفظ «الإعراب» بدلالته الاصطلاحية بضعة عشر قرناً، تتداوله الأفهام والألسنة والأقلام، بين الدارسين والباحثين والعلماء، فكان أن ضم فى طياته عدة مفاهيم متميزة. وقد انتثرت تلك المفاهيم فى التراث النحوى واللغوى، وفى علوم القرآن والحديث وغيرها، بسياقات واضحة الدلالة، مع توظيف دقيق محدد يناسب مقاصد البحث العلمى.

غير أن الزملاء الكرام المعاصرين لنا، فى الدرس النحوى، اختلطت لدى بعضهم معالم الدلالات المختلفة، واجتمعت لديهم فى ميادين أضيق من ذلك وأقل، وصارت ترد ألفاظ «الإعراب» فى عباراتهم أحياناً، وكأنها ذات معنى اصطلاحى واحد. فأصبح من الضرورى تحديد أبعاد المقاصد العلمية لهذا المصطلح العلمى، فى السياقات المتمايزة.

نشوء المصطلح وأصله اللغوى:

عندما حاول الباحثون المعاصرون دراسة تاريخ المصطلح النحوى، اندفع أكثرهم مع مقولات المستشرقين، وجزموا أن المفهوم العلمى للنحو، والإعراب عنصر أصيل فيه، لابد أن يكون ظهوره ونشوءه فى القرن الهجرى الثانى، فى أيام النشاط لابن أبى إسحاق الحضرمى (ت ١١٧)،

أو بعد ذلك على يد الخليل بن أحمد الفراهيدى (ت ١٨٠)[١] وقد وافق عندهم هذا التحديد، تبعاً لما هو سائد بين معظم الدارسين، ما رأوه من غموض فى تاريخ العرب والعربية، وما انتهوا إليه من أنه كان قبل الإسلام ببضعة قرون، وما يحيط ذلك لديهم من إبهام، فى نشأة علم النحو وتفرعاته المختلفة.

والحق أن الأمة العربية ضاربة فى القدم، كان لها فى الألف الخامسة قبل الميلاد ممالك ولغة حضارية[٢] بين أبناء عاد وثمود وغيرهما من العرب العاربة، فى الأحقاف ووادى القرى بالجزيرة العربية. ثم كانت فى جنوبى الجزيرة والشمال الشرقى من افريقية، ولاسيما دولة اليمن والسيادة على مصر قبل عدد كبير من الفراعنة، ممالك وحضارات معروفة، فالهجرة إلى شمالى الجزيرة لتأسيس ممالك المناذرة وغسان.

وقد اكتشفت، فى ديار عاد شمالى حضرموت، آثار قديمة جداً عليها كتابة بالخط المسمارى[٣] هى أجدر بالبحث والتنقيب مما يعتمده المعاصرون، من آثار قريبة العهد بالإسلام. وكذلك سوف نرى بعض القدم فى نشوء المعانى الاصطلاحية للإعراب.

---

(١) المخرومى مهدى، مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو، دار المعرفة ببغداد ١٩٥٥، ص ٤٦، والقوزى عوض محمد، المصطلح النحوى نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجرى، بالرياض ١٩٨١، ص ١٦ ـ ٢١، والدجنى فتحى عبداللطيف، أبو الأسود الدؤلى ونشأة النحو العربى مكتبة وكالة المطبوعات بالكويت ١٩٧٤، ص ١٩ ـ ٢٤.

(٢) دروزة محمد عزة، تاريخ الجنس العربى فى مختلف الأطوار والأدوار والأمصار، المكتبة العصرية بصيدا وبيروت، ١: ٢٥ ـ ٢٧.

(٣) النجار عبدالوهاب، قصص الأنبياء، دار إحياء التراث العربى ببيروت ط٣، ص٥١.

أما الأصل اللغوى لمصطلح الإعراب فقد طاب للنحاة والباحثين والدارسين والمؤرخين للنحو، أن يتباروا فى حشد دلالاته المعنوية، فكان أن ذكر بعضهم منها خمساً، وأضاف بعض آخر على ذلك عدداً من الدلالات، ثم استدرك آخرون على الجميع أعداداً أكثر، فإذا هى بضعة عشر معنى بين حقيقى ومجازى، أحدها ورد من غير لغة العرب(١).

وقد حاول ابن فارس (ت ٣٩٥) أن يرد تلك المعانى الوافرة إلى أصول، تجمع شتاتها وتوحد ما بينها، فرأى أن تكون معانى ثلاثة: أحدها: الإبانة(٢) والإفصاح، والآخر: النشاط وطيب النفس، والثالث: فساد فى جسم أو عضو. ثم بسط الدلالات الوضعية لتلك المعانى الثلاثة، وما ترتد إليه من دلالات مجازية.

ومن هذا، يبدو أن العلماء غفلوا عن أصل محدد، هو بين أيديهم، يتداولونه فيما يسردون من المعانى المعروفة قديماً. وذلك هو التحسين والإجادة. فقد ذكروا فى معرض أبحاثهم أنك تقول: أعربتُ الشىءَ، إذا: حسنته وأجدته. وكلنا يعلم أن همزة «أعرَبَ» مزيدة على الأصل. فإذا أضفنا إلى هذا أن المعنى الوضعى لقولنا «عرِبَ الإنسانُ» هو: أفصحَ بعد لُكْنة، تبين لنا أن زيادة الهمزة مراد بها المبالغة فى توكيد الإفصاح بعد عجزٍ عن البيان. وذلك على غرار نحو: وفَى وأوفَى، وطافَ وأطافَ، وحرقَ، وأحرقَ، وشعلَ وأشعلَ.

---

(١) ابن النديم أبو الفرج بن أبى يعقوب الوراق، كتاب الفهرست، تحقيق رضا تجدد، طهران ص٨، والسيوطى جلال الدين، همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع، مطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٢٨، ١: ١٣ ـ ١٤.

(٢) ابن فارس أحمد أبو الحسين، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مطبعة الحلبى بالقاهرة ١٩٦٩، ٤: ٢٢٩. وفى المطبوعة: الإنابة.

ومن ثم تكون الإجادة للتعبير، مع تحسينه فى «أعرَبَ» مصحوبة بالمبالغة والتوكيد أيضاً. فإذا قلت «أعربَ الرجلُ» عنيتَ أن فصحَ القولَ وجوّده وحسّنه، فكان عرَبانىّ اللسان. وهذا النسبة أيضاً تفيد المبالغة، كما هو معلوم. وإنما سُمّى أجدادنا القدماء عَرَباً لأنهم أتقنوا التعبير الفصيح المبين، وجودوا صياغته وأداءه على أحسن ما يكون، وتداولوا بعقولهم وأفواههم أعرب الألسنة وأجود البيان.

وأما لفظ «العرب» فلطالما وقف علماء اللغة والتاريخ عنده، واختلفوا فى سبب إطلاقه على هذه الأُمة الكريمة، فكانت لهم توجيهات مبنية على الظن والتخمين، أو على مقولات إسرائيلية موضوعة، ليس لها أدلة علمية أو موضوعية ثابتة[1] والظاهر أن لفظ «عَرَب» هو مصدر للفعل: عَرِبَ يعرَبُ، نُقل إلى معنى الصفة المشبهة للمبالغة، وسُمّى به جنس أجدادنا توكيداً لهذه المبالغة، فصار الصرحاء منهم هم العرب العاربة أو العرْباء.

ثم تفتقت بعدُ الميادينُ المجازية، فى هذه المادة اللغوية الوَلود الوَدود المُنجبة فكان عنها ما ذُكر من: النشاط والصفاء والتحبب والغزَل، وطيب النفس والتشذيب والرد عن القبيح، والإقامة فى البادية. ثم صدر عن ذلك توسع ضدّىّ، على غرار ما عرف فى العربية من تضاد الدلالة لبعض المفردات، صار مضمون مادة «عرب» يدل أيضاً على مثل: التقيّح والورم والفساد والتخمة والتقبيح والإفحاش والفجور...

---

(١) ابن منظور جلال الدين محمد بن مكرم الأنصارى، لسان العرب، دار إحياء التراث العربى ببيروت ١٩٨٨، ٩: ١١٣ ـ ١١٤، وجواد على، تاريخ العرب قبل الإسلام، دار العلم للملايين ببيروت ١٩٦٨، ١: ١٤ ـ ٢٠.

وأما اصطلاح «الإعراب» فذكر كثير من العلماء أنه مصدر: أعربتُ عن الشيء إذا أوضحت عنه[1] وقيل: هو من قولهم: أعربتُ أيِ: أصلحتُ. والهمزة مزيدة للإزالة، إذ الأصل هو قولنا: عرِبَت المعدةُ إذا فَسَدَتْ. والإعراب هو الاصلاح وإزالة الفساد[2].

وقد أضاف منصور بن فلاح (ت ٦٨٠) في كتابه «المغني» معاني ثلاثة، تحتمل أن يكون الاصطلاح منها. أولها قريب مما مضى، وهو: أعرب أي: أفسد. فالهمزة مزيدة للتعدية، والمراد أن الكلام كان فاسد الدلالة، فأُفسِد بالإعراب ما فيه من الفساد وأُصلح معناه. والثاني أنه منقول من المرأة العَروب، لأن المتكلم بالإعراب يتحبب إلى سامعه. والثالث أنه من: أعربَ الرجلُ، إذا تكلم بالعربية. والمعنى أن المتكلم بالإعراب موافق للغة العرب[3].

المعانى الاصطلاحية للإعراب:

اختلف النحاة كثيراً في حقيقة الإعراب، وكان لهم مذاهب يرِد

---

(١) ابن جنى أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد على النجار، دار الكتب الوطنية بالقاهرة ١٩٥٢، ١ : ٣٦.

(٢) الجرجانى عبدالقاهر، المقتصد فى شرح الإيضاح، وزارة الثقافة والإعلام ببغداد ١٩٨٢، ص ٩٨، وأبو حيان الأندلسى محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب تحقيق مصطفى أحمد النماس، مطبعة النسر الذهبى بالقاهرة ١٩٨٦، ١ : ٤١٣. والنص مضطرب فى المطبوعة؛

* وانظر ابن أبى الربيع عبيد الله بن أحمد الإشبيلى، البسيط فى شرح جمل الزجاجى، تحقيق عياد بن عيد الثبيتى، دار الغرب الإسلامى ببيروت ١٩٨٦، ص ١٧١.

(٣) السيوطى جلال الدين عبدالرحمن بن أبى بكر، الأشباه والنظائر فى النحو، دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد ١٣٥٩ ط٢، ١ : ٧٦. وانظر المصطلح النحوى ص١٤ـ١٥.

تفصيلها فى مطاوى الصفحات القادمة. غير أن اختلافهم هذا لا يحيط بما تضمنته المصادر التراثية، من شذرات تحوى دلالات متعددة، لمفهوم الإعراب. فالدارس يجد نفسه إزاء مصطلح، تجاذبته دلالات نحوية متفرقة ومتباينة، يمكننا حصرها فيما يلي:

١ـ الاستعداد الإعرابي:

وهو أقدم ما عرف من معنى اصطلاحى فى التاريخ، والمراد به أن الإعراب إنما هو صفة ذاتية، تلابس المفردات قبل التركيب. إنه تهيؤ الكلمة لتغيُّر آخرها باختلاف العوامل عليها(١). فالأسماء عامةً وبعض الأفعال تحمل فى بنيتها اللغوية استعداداً بالقوة، للتأثر بما يصاحبها من عوامل تركيبية، دلالةً على الوظائف والعلاقات المختلفة فى التعبير. ثم يكون فى التعبير نشاط وتفاعل، يولد فى الأداء فعلاً ما كان كامناً.

وهذا يعنى أن الإعراب أمر صميمى وضعى، يرافق البُنى والصيغ فى طبيعتها، ويكون عنه ما يبدو أو يقدر من أصوات وعلامات ومعان تركيبية. فهو فى حقيقته صفة ذاتية وضعية كامنة، تختص بعض المفردات، ثم تكون فى التركيب ذات وجهين متلازمين، هما اللفظ والمعنى، كالورقة الواحدة، لا ينفصل أحد وجهيها عن الآخر. وإذا قطعتها مِزَقاً فإنما تمزق الوجهين معاً.

وكذلك وظيفة الإعراب عندى فى التركيب اللغوى. إنه تعبير عن الخاصيّة الكامنة، بعنصرين لفظي ومعنوى فى آن واحد. إذ هو صور صوتيه معيّنة لمعان تركيبية ومواقع نحوية مخصوصة، تهيأت لها المفردات المعدّة لذلك بالقوة.

---

(١) ابن أبى الربيع عبيد الله بن أحمد الإشبيلى، الملخص فى ضبط قوانين العربية، تحقيق على بن سلطان الحكمى ١٩٥٨، ص ١٠٤.

وقد أبدع ابن جنى وكاد يصيب المفَصِل، حين عرف الإعراب بأنه: الإبانة عن المعانى بالألفاظ[1] وكان ابن السراج قبلُ (ت ٣١٦) قد حام حول هذا المَحَزّ أيضاً، عندما ذكر صوراً مختلفة من التلوين الإعرابى، ثم علق عليها بأن النحاة ميزوا هذا الصنف من التغيير، الذى يقع لفروق ومعان تَحدثُ وسمّوه إعراباً[2].

على أن هذه اللمحات الفذة لم تأخذ مدى التوسعة والتدقيق، عند جمهور النحاة عامة، وبقيت أقوالهم تتردد بين المذهبين المشهورين: اللفظي والمعنوى، وإن كان الأول هو الأظهر. أما وجود الإعراب فعلاً فى الكلمات فلم يقروا اعتباره، لأنهم يقولون: لا تعرب الكلمة وهى معربة أصلاً[3].

٢ ـ إعراب التعبير:

أى: التعبير عن الوظائف التركيبية والمعانى النحوية، والعلاقات والدلالات لعناصر الكلام، بالنَّسْق والنمط والصوت صياغة وأداءً، أو بالصوت وحده قراءةً. فقد اتضح فى أذهان قدماء أجدادنا أن عروبتهم ولدت الإعراب، أى: البيان. فالتزام ذلك هو العمل بما تقتضيه أساليب القول المقررة، بقدرة وبلاغ.

وهذا ـ كما ترى ـ يقوم به المتكلم أو القارىء، وهو معنى قديم

---

(١) الخصائص ١: ٣٥.

(٢) ابن السراج أبو بكر محمد بن السرى، الأصول فى النحو، تحقيق عبدالحسين الفتلى، مطبعة النعمان بالنجف ١٧٩١، ١ : ٤٤.

(٣) التهانوى محمد بن على الفاروقى، كشاف اصطلاحات الفنون، شركة خياط للكتب والنشر ببيروت، ص ٩٤٤.

للإعراب فى تاريخ الاصطلاح، حتى لقد نُسب إلى يعربَ بنِ قحطانَ أنه قال[١]:

ولَفظَك أعرِبْهُ، بأحسَنِ منطِقٍ فإنّكَ مرهُونٌ، بِما أنتَ لافظُ

كـان نُسب إلى النبى ﷺ أنه قـال: «مَن قَرأ القُرآنَ بإعـرابٍ فلَهُ أجـرُ شَهيدٍ»[٢]، وإلى أبى بكر الصـِّدِّيق: «لأن أُعرِبَ آيةً أحَبُّ إلىَّ من أن أحفظَ آية»[٣]، وإلى الفاروق عمر بن الخطاب: «تعلموا إعرابَ القرآن كما تتعلمون حفظه»[٤]، وإلى كثير من الصحابة والتابعين شيء من ذلك القبيل.

وأوضح من هذا، فى الدلالة على ما زعمنا، أن عـائشة قـالت: «ما جمع رسول الله ﷺ بيت شعر قط، إلا بيتاً واحداً:

تَفاءلْ بِما تَهوَى، يكُنْ، فلَقَلّمَا يُقالُ لِشَيءٍ: كانَ، إلاَ تَحقّقْ

ولم يقل: تَحقَّقا، لئلا يُعربَه فيصيرَ شعراً»[٥]. وهذا نص صـريح لا يحتـاج إلى تفسير أو بيان. فالمراد إذاً بـالإعراب هنا هو الأداء الدقيق، كما تقـتضى لغـة الفـصحـاء، إذ الإعـراب فى الأصل اللغوى هو الإيضـاح والبيان.

---

(١) الهمـذانى الحسن بن أحمـد اليـمنى، الإكليل فى أنساب حمْيَر وملوكـهـا، تحقـيق ملر، ليبسيغ ١٨٧٩، ٨: ١٧٧. وانظر فايس، «الإعراب»، دائرة المعارف الإسلامية، مطبعة الشعب ١٩٣٣، ٣: ٥٤٤.

(٢) ابن أبى جمرة عبدالله بن سعد الأندلسى، بهجة النفوس وتحليها بمعرفة ما لها وما عليها، تصحيح إسماعيل الصاوى وصاحبيه، مطبعة الصدق الخيرية بالقاهرة ١٩٣٠، ٤: ٧٤.

(٣) ابن الأنبارى محمد بن القاسم، إيضاح الوقف والابتداء فى كتاب الله عز وجل، تحقيق محى الدين عبدالرحمن رمضان، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧١، ص ٢٣.

(٤) نفس المصدر ص ٣٤ ـ ٣٥.

(٥) ابن كثير عماد الدين إسماعيل الدمشقى، تفسير القرآن العظيم، دار الحديث بالقاهرة ١٩٨٨، ٣: ٥٥٦، والشوكانى محمد بن على، فتح القدير، تحقيق سيد بن إبراهيم، دار الحديث بالقاهرة ١٩٩٣، ٤: ٥٣٥.

ولعل أحمد بن فارس كان يعنى هذا الإعراب، حين ذكر أن العرب[1] قبل الإسلام بقرونٍ كانوا يعرفون الرفع والنصب والجر، ويتداولون الإعراب، ثم ضعف ذلك، حتى إذا جاء الإسلام جدده أبو الأسود الدؤلى. لعله أراد هذا، وإن لم يفصح عنه بجلاء، وخلط فى عرضه وبيانه. فلربما أراد بالإعراب معناه اللغوى، أى: الإبانة يعنى الإبانة[2] عن المعانى بالألفاظ، على غرار أساليب العرب.

٣ـ الإعراب التركيبي:

أى: علم الإعراب، وقد يطلق مجازاً على علم النحو[3] أعنى: «الأصول التى تعرف بها أحوال تركيب كلام العرب». ويقابله علم الصرف قسيماً له فى مجموع النحو، وإن كان بعض المعاصرين يظن الصرف قسيماً للنحو. وعلم الإعراب هذا تراه منثوراً فى كتب النحاة، لأنه قام على استقراء الكلام العربى عامة، وملاحظة سلوكه وخصائصه فى الجمل والعبارات، واستخلاص القواعد والأحكام الضابطة لأدائه.

وقد ضم فى طياته جميع مفردات اللغة، ولم يخص المعربات فحسب، رغم أن ظاهره الاهتمام بالإعراب. بل لقد شمل أشباه الجمل من ظرف وجار ومجرور، والمصادر المؤولة أيضاً، والجمل بأنواعها ومواقعها،

---

(١) ابن فارس أحمد أبو الحسين، الصاحبى فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامها، تحقيق مصطفى الشويمى، مؤسسة بدران للطباعة والنشر ببيروت ١٩٦٤، ص ١١ ـ ١٣.

(٢) الفاكهى عبدالله بن أحمد المكى، شرح كتاب الحدود فى النحو، تحقيق المتولى رمضان أحمد الدميرى، مكتبة وهبة بالقاهرة ١٩٨٨، ص ١٥٨.

(٣) الزمخشرى جار الله محمود بن عمر، المفصل فى النحو، تحقيق بروخ، خريستيانيا ١٨٥٩، ص ٢ ـ ٤، وابن يعيش موفق الدين يعيش بن على، شرح المفصل إدارة الطباعة المنيرية، ١: ٨ ـ ١٨، ودائرة المعارف الإسلامية ٣: ٥٤٢.

مع أن أكثر هذه العناصر بعيد جداً عن علامات الإعراب الظاهرة والمقدرة، وعن دلالاتها الوظيفية.

وأقدم ما عُرف من هذا العلم، خلافاً لما يردده المستشرقون وبعض الدارسين العرب، هو قول الإمام علي[1]: «الكلام كله اسمٍ وفعل وحرف. والاسم: ما أنبأ عن المسمّى، والفعل: ما أنبأ عن حركة المسمّى. والحرف: ما أنبأ عن معنىً ليس باسم ولا فعل. والفاعل مرفوع وما سواه ملحق به، والمفعول منصوب وما سواه ملحق به، والمضاف إليه مجرور وما سواه ملحق به». كان هذا قد دُوّن في «صحيفة» أو «تعليقة» للإمام علي، ثم تلته جهود أبي الأسود (ت ٦٩)، في كتابه «المختصر» وجهود تلاميذه ومن خلفهم، في الآثار الباقية حتى العصر الحاضر[2].

والحق أن بذور تلك المقولات قد أنبتت فروعاً متكاثرة، ازدهرت في العقود الأخيرة من القرن الأول، وأثمرت جنًى متعدد التوجهات والآراء والأحكام، حتى ضاق بعض العلماء حينئذ بما كان، وعبّر عما يمارسه النحويون المتخصصون من تجاوز لحاجات المهارة اللغوية. فهذا أحد رجالات الحديث، أبو عروة القاسم بن مُخيمِرة الهمداني (ت ١٠٠) - وهو معلم أيضاً يمارس مهنة التعليم للتلاميذ والطلاب في الكوفة ـ يقول في ذلك: النحو أوله شغل، وآخره بغيٌ[3].

---

(١) الأشباه والنظائر ١ : ٧ ـ ٨، والكافيجي محيي الدين، شرح قواعد الإعراب لابن هشام، تحقيق فخر الدين قباوة، دار طلاس دمشق ط٢، ١٩٩٣، ص ٦٣.

(٢) انظر فخر الدين قباوة، ابن عصفور والتصريف، دار الآفاق الجديدة ببيروت ١٩٨٢، ص ٤٠ ـ ٤٢.

(٣) الشنتريني محمد بن عبدالملك، تنبيه الألباب على فضائل الإعراب تحقيق معيض بن مساعد العوفي، مطبعة المدني بالقاهرة ١٩٨٩، ص ٦٦، والقلقشندي أحمد بن علي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر بالقاهرة ١٩٦٢، ١ : ١٧١.

إنه يتحدث عن خبرة وتجربة، ويصف ما يعانيه هو وأمثاله من نقل التعقيدات التى أنجزها النحاة فى تلك الآونة إلى الأجيال الناشئة، وتحمل تعنتهم فى التعقب والإلزام والازدراء، وتبجحهم بالغطرسة لما منحوا أنفسهم من تسلط على ألسنة الناس. وقد فسر القلقشندى نهاية عبارة ابن مخيمرة، بأنها تفيد التعمق فى الإعراب، والمبالغة فيه.

ولقد أكد هذه الناحية، مع شيوع التعلق بالأصول والخلافات، والتقعر فى الأداء والتحكم، قول الشاعر يزيد بن الحكم الثقفى (ت ١٠٥)، يصف مجالس النحاة وما فيها من خصومات ومشاحنات(١):

إذا اجتَمَعُوا علَى ألِفٍ، وياءٍ وتاءٍ، هاجَ بَيْنَهُمُ جِدالُ

هذا ما كان فى القرن الأول، وأنت معى فى أنه ذو دلالة تاريخية حقيقية ظاهرة، تغير كثيراً مما تعارفه المؤرخون المعاصرون لنا، وتفرض إعادة النظر فى مقولاتهم المرتجلة.

٤ـ الإعراب اللفظي:

وهو التعبير عن الوظائف التركيبية للمفردات، بأصوات تلحق أواخرها أو تحذف منها. وقد شاع هذا المفهوم للإعراب بين النحاة القدماء والمتأخرين والمحدثين، حتى قيل: إنه مذهب الجمهور، ونسب إلى المحققين. وعلى هذا فالإعراب: أثر ظاهر أو مقدرٌ يجلبه العامل. ولذا يقال: إن الإعراب هو ما اختلف آخر المعرب به. فهو عبارة عما به

---

(١) ابن جنى أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب تحقيق حسن هنداوى، دار القلم بدمشق ١٩٨٥، ص ٧٨٢، والمبرد أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب تحقيق محمد ابن يزيد، المقتضب تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة ١٩٦٣، ١: ٣٧١ و٤: ٤٣. وروى أيضاً فى القافية: قِتال.

الاختلاف، أي: الحركات والأحرف والحذوف المُبيِّنة عن معاني اللغة(١).

ثم نُسب أيضاً هذا المذهب إلى سيبويه(٢)، لأنه قال: «فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب»(٣). وأنت إذا تأملت معى قوله هذا لم تجد فيه ما يوجه أو يشير إلى معنى اصطلاحي للإعراب، وإن كان أقرب إلى الدلالة على التوجه المعنوى الوارد بعد. ذلك لأن ذكره العمليات الإعرابية، دون النص على الحركات وما يشبهها، يفيد الملحظ المعنوى. فالرفع عملية تلابس حرف الإعراب، لا حركة هى الضمة. وكذلك ما ذكره من الجر والنصب والجزم.

٥ـ الإعراب المعنوي:

ويراد به أن ظواهر التغيُّر فى أواخر الكلمات المعربة هى معان وظيفية، يتلقاها السامع والقارىء للكلام، وتكون الحركات والسكنات والحروف والحذوف المستخدمة فى ذلك دلائل على تلك المعانى. وهذا مذهب ابن السراج والفارسى والزمخشرى وابن معطى، وجماعة من المغاربة والمتأخرين، وهو ظاهر مذهب سيبويه. وقد شاع ذكره كثيراً بين النحاة، وظاهره عدد وافر من المتأخرين والمعاصرين. وهم يعرفون الإعراب بأنه: تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً(٤).

---

(١) الزجاجى أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق، الإيضاح فى علل النحو، تحقيق مازن مبارك، دار العروبة بالقاهرة ٩٥٩، ص ٩١، وكشاف اصطلاحات الفنون ص٩٤٢.

(٢) انظر الارتشاف ١: ٤١٣. ونسب إليه أيضاً أنه يطلق الإعراب على التعريب، أى: نقل الكلمات الأعجمية إلى لغة العرب. دائرة المعارف الإسلامية ٣: ٥٤٤ ـ ٥٤٥.

(٣) سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، بولاق بالقاهرة ١٩٠٠، ١: ٣.

(٤) الصبان محمد بن على، حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة، ١: ٤٨ ـ ٤٩. وانظر شرح المفصل لابن يعيش ١: ١١، ومصطفى إبراهيم، إحياء النحو، لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ١٩٢٧، ص٤١ ـ ٥١.

والحق أن هذا الإعراب، كما ذكرنا من قبل، ليس لفظياً صرفاً ولا معنوياً خالصاً، لأنه في الواقع اللغوى التعبيرى محصلة لمجموع المفهومين المذكورين. فهو صور صوتية معينة، لمعان سياقية ومواقع تركيبية مخصوصة، تتحقق في الأداء الكلامي أو الكتابي. وقد كان لها في بنية المفردات قدرات كامنة أطلقها التعبير الناجز.

ثم إن هذا المفهوم من الإعراب له صور مختلفة في التركيب(١). والأصل فيه أن يكون لفظياً تظهر علاماته في أواخر المفردات الصحيحة الآخر وشبه الصحيحة، نحو: زيدٌ يتفاعلُ، والمعلمون يكرمون الناجحين. ثم تراه مقدراً للثقل أو التعذر، لا تظهر حركاته في أواخر كثير من غير تلك المفردات، مثل: القاضي يدعو، والفتى يرضى قولي.

وقد يكون الإعراب محلياً اعتباراً. وذلك في الجمل، والمفردات المبنية الآخر التي حقها الإعراب، أو موقعها موقع إعراب، نحو: مَن جدَّ فقد وجدَ، وهذا الذي متى جاء فأكرمه، أو محكياً في صورة المفرد أو الجملة. ومن ذلك نحو: «جاء»: فعلٌ، وترفعُ «كان» الاسمَ وتنصب الخبرَ، و«العلمُ مفيد»: جملةٌ، وتأبّط شرّاً: شاعرٌ جاهلي. فالمفردان «جاء» و«كان» وجملتا «العلم مفيد» و«تأبط شراً» كل منها في محل رفع على الحكاية: الأول والثالث والرابع بالابتداء، والثاني بالفاعلية.

٦ـ إعراب الصيغة:

ونعني به دلالة الصيغة في بُنية المفردات، بما تحمله من نمط

(١) كشاف اصطلاحات افنون ص ٩٤٤، وجورج مترى عبدالمسيح وهاني جورج تابري، الخليل معجم مصطلحات النحو العربي، مكتبة لبنان ١٩٩٠، ص ٨٩ ـ ٩١. وزاد فيه: إعراب التوهم.

وحركات وسكون، على المعانى الصرفية التى تتضمنها. فقد ذهب بعض المتقدمين من النحاة إلى أن هذه الظواهر، وما يشبهها من ضوابط، هى إعراب أيضاً. فقولك «مضرب» مثلاً يختلف معناه بكسر الميم وضمها وفتحها، مع فتح الراء وكسرها. وكذلك لفظ «همزة»، بضم الهاء مع فتح الميم وسكونها، أو فتح الهاء مع فتح الميم وسكونها أيضاً. وفى الأفعال يبدو هذا الاختلاف الدلالى كذلك. فقولنا «علم» يكون لضبط العين واللام أثر ظاهر فى تغير المعنى، بين صيغ المعلوم والمجهول والتعجب، وكون العلم للغريزة والسجية. ثم إن الفرق واضح بين «يدقُّ» بكسر الدال وضمها...

ولسوف نرى أن أبا الأسود الدؤلى، حين قام بإعراب القرآن الكريم ونقط المصاحف، ضبط بذلك حركات أواخر المفردات وما أشكل من حركات بنيتها أيضاً[1]، فكان أول من حقق معنى إعراب البنية كما بسطناه. ولما استبدل الخليل بن أحمد الحركات بتنقيط أبى الأسود جعلها شاملة للبنى وللأواخر أيضاً، فكان ذلك تأكيداً لما ذهبنا إليه. وهذا قل من تنبه له[2]، من الدارسين المعاصرين، إذ توهم جمهورهم أنه خاص بإعراب أواخر الكلمات، مع أن دلالته واضحة فى أذهان القدماء وألسنتهم، بدليل الروايات التى حملت أبا الأسود على إنجازه.

والنحاة مدركون لهذه الحقيقة العلمية، وهى حاضرة فى أذهانهم عندما يبحثون أو يقررون. هذا أستاذ الكوفة أبو زكرياء الفراء (ت ٢٠٧)،

---

(١) المنجد صلاح الدين، دراسات فى تاريخ الخط العربى، دار الكتاب الجديد ببيروت ١٩٧٢، ص ٦٥ و٦٧ و٧٢.

(٢) ينظر أبو الأسود الدؤلى ونشأة النحو العربى ص ١٨٩ ـ ١٩٠.

تراه يعرض للآية الكريمة[1]: ﴿وَإِن تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾، فيعلق عليها بأن الذين قرؤوا «تلوا» أرادوا «تلؤوا». فيهمزون الواو لانضمامها، ثم يتركون الهمز، فيتحول إعراب الهمزة إلى اللام، فتسقط الهمزة[2]. لقد جعل حركة الهمزة إعراباً ـ كما ترى ـ وهى ليست مما يُسمَّى كذلك، ثم عبَّر عنها بالاسم نفسه، مع أنها أصبحت لفاء الكلمة وكانت من قبل لعينها.

وقريب من هذا ما تجده فى تعليقه على «معونة»، حيث يذكر أن العرب نقلوا إعراب الواو ـ وهو ضمة ـ إلى العين، وهى فاء الفعل[3] وأوضح منه، فى الدلالة على ما ذهبنا إليه، قول أبى جعفر النحاس (ت ٣٣٨): «وقال أهل الإعراب: الحِجّة: السَّنة والحَجّة: الفَعْلَةُ من الحجّ»[4] فقد كان صريحاً أن اختلاف حركة الفاء هو من الإعراب.

وكذلك ما أورده أبو منصور الأزهرى (ت ٣٧٠) عن الزجاج، وهو أن «مِن» إعرابها الوقف، ولكنها تُفتح لالتقاء الساكنين. وأما إعراب «عنِ الناس» فلا يجوز فيه إلا الكسر[5] ومثل هذا التعبير، وما مضى قبله، بعيدان جداً عما يتداوله الناس بين المتأخرين والمعاصرين، من مفهوم

---

(١) الآية ١٣٥ من سورة النساء.

(٢) الفراء أبو زكرياء يحيى بن زياد، معانى القرآن، تحقيق محمد على النجار وأحمد يوسف نجاتى، عالم الكتب بالقاهرة ١٩٨٣، ١: ٢٩١.

(٣) الخطيب التبريزى يحيى بن على، تهذيب إصلاح المنطق، تحقيق فخر الين قباوة، مكتبة لبنان ببيروت ١٩٩٩، ص ٣٠٤.

(٤) النحاس أبو جعفر أحمد بن محمد، شرح القصائد التسع، تحقيق أحمد خطاب، دار الحرية ببغداد ١٩٧٣، ص ٣٠٣.

(٥) الأزهرى أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق عبدالحليم النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ١٩٦٤، ٣: ٣١٧.

الإعراب. إلا أنهما ـ بلا شك ـ ذوا دلالة معنوية أو صوتية أحياناً لا يستهان بها.

ثم إنك واجد ما هو أبعد وأدق، فى البيان عما نزعمه من إلحاح النحاة على إعراب البنية. أعنى ما تقف عليه لدى أبى على الفارسى (ت٣٧٧)، من عنوان عقده[1] لـ «الإعراب»، ثم عرض تحته ما استغرق تسع صفحات، فى بحث الصيغة الصرفية للفعل «آمَنَ». فهى تحتمل فى الظاهر أن تكون على وزن: أفعَلَ، أو فاعَلَ. ولكل منهما دلالة معنوية خاصة بها، إذ هى فى الأول بمعنى: صَدَّقَ وانقاد. هذا على حين أن المعنى للوزن الثانى هو: شاركَ غيرَه فى الأمن.

وكى يحدد الصيغة الحقيقية، لهذا الفعل فى الآية الكريمة المَعنيّة، لجأ إلى السبر والتقسيم، فوضع الافتراضات المحتملة، واستعان بضوابط الإعلال والإبدال، فى نحو: آدم وآوَى وآتَى وآجَرَ، ثم استدل بالمضارعِ: يؤمنُ، مهموزاً أو ممدوداً بالواو، وجوازِ الهمز وغيره فى مثل: بؤس ومؤسى وائتمن ورؤيا وؤهب، وما يكون من صور مختلفة من الإعلال والإدغام والإظهار والإمالة.

ومن ثَمّ انتهى، بعد تلك الجولات التصريفية المتطاولة، إلى أن الفعل «آمَنَ» وزنه: أفعَلَ، ليتحمل معنى التصديق والانقياد. وقد أكد حضور هذا المعنى الإعرابى فى أذهان النحاة تلميذه ابن جنى (ت٣٩٢)، حين بحث الموضوعات الصرفية الخالصة، للصيغ والبِنَى والتحولات الصوتية، فى كتاب عنوانه «سر صناعة الإعراب».

(١) الفارسى أبو على الحسن بن عبدالغفار، الحجة للقراء السبعة، تحقيق بدر الدين القهوجى وبشير جويجاتى، دار المأمون بدمشق ١٩٨٤، ١ : ٢٣٥ ـ ٢٤٣ . وانظر منه ص ٣٢٤ ـ ٣٢٩ .

٧ـ الإعراب التحليلي:

اعتاد أكثر النحاة، وهم يضعون القواعد النظرية للإعراب، أن يقدموا نماذج من التراكيب، يبينون فيها وجوه الإعراب وانطباق القواعد عليها، لتوضيح النظريات وتحقق المقال بالمثال. وقد استقر هذا فى التاريخ النحوى، واتسعت مقاصده وصوره وأساليب التعبير عنها، حتى عصرنا الحاضر.

وكان لى، بعون الله تعالى، أن اكتشف أبعاده فيما وصل إلينا من الإجراءات العملية التطبيقية، وأعرفه بأنه «تمييز العناصر اللفظية للعبارة، وتحديد وظائفها التركيبية ومعانيها النحوية وعلاقاتها الإعرابية، وذكر الأدلة على ذلك بالنسق والنمط والصوت، لفظاً أو تقديراً أو محلاً»[1].

وهذا الضرب من الإعراب يتناول عناصر التركيب بالتحليل، فيبين وظائفها فيما حولها من الكلام، ومعانيها السياقة، وعلاقات بعضها ببعض، من تأثر وتأثير، وإعراب ظاهرى أو محلى أو مقدر أو محكى، مع دراسة تحليلية للصيغ الظاهرة والمقدرة، وما تحتمله ضمن التعبير، وللدلالات الصرفية، ولمعانى الأدوات وعملها فى العناصر اللفظية. وهو لا يقتصر أيضاً على معرب الكلمات، بل يضم المبنيات منها، ويتناول أشباه الجمل، والمصادر المؤولة، ثم يستغرق الجمل التى لها محل أو ليس له محل من الإعراب، وهى مركبات تعبيرية ولا تحمل شيئاً من الرموز الإعرابية.

وكان قد سبق جهودَ المنظرين والباحثين من النحاة وقائع بين أبناء العربية، تحمل صوراً من هذا التحليل، شهدتها المجالس واللقاءات الجدلية،

---

(١) قباوة فخر الدين، المورد النحوى الكبير، دار طلاس بدمشق ١٩٩٨، ص ٨ ـ ١٢.

وجهود المفسرين. وأقدم ما وصل إلينا من ذلك يتصل بعهد النبوة قبل الهجرة.

فقد روى أنه، لما نزلت الآية الكريمة[1]: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَارِدُونَ﴾، وتلاها النبى ﷺ فى مكة، اعترضه عبدالله بن الزبعرى، محتجاً بأنها تشمل أيضاً الأنبياء الذين عبدتهم أقوامهم، والملائكة التى يعبدها بعض العرب، فضج المشركون بنشوة الظفر وقوة الاحتجاج، فقال له النبى ﷺ: «يا غلام، ما أجهلك بلغة قومك! فإنّى قلتُ: وما تعبدون. وهى لما لا يعقل. ولم أقل: ومن تعبدون»[2].

ثم شاعت بوادر هذا الضرب من الإعراب، فى العقود الأولى من سنى الهجرة، إذ تعرض كثير من الصحابة والتابعين لتحليل مواقع بعض العناصر اللفظية، وتحديد وظائفها ومعانيها وعلاقاتها، مع بيان شىء من الأدلة الواقعية. فالصحابى الجليل عبدالله بن مسعود (ت ٣٢) كان له عدة مقولات محفوظة، منها ما ذكره فى التعليق، على قوله الله تعالى[3]: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الصِّدِّيقُونَ وَالشُّهَدَاءُ عِندَ رَبِّهِمْ﴾، من أن «الشهداء» معطوف على «الصديقون»، والكلام متصل. يعنى أن ذلك من عطف المفردات[4].

وإنك لتقف على عبارات للإمام على رضى الله عنه (ت٤٠)، من

(١) الآية ٩٨ من سورة الأنبياء.
(٢) الآلوسى شهاب الدين محمود، روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم، دار الفكر ببيروت ١٩٩٤، ١٧: ١٣٩ ـ ١٤٠.
(٣) الآية ١٩ من سورة الحديد.
(٤) أبو حيان الأندلسى محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ببيروت ط٢، ١٩٨٣، ٨: ٢٢٣.

هذا القبيل، كالذى جاء فى تفسير هاتين الآيتين[1]: ﴿ كلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ (٣) ثُمَّ كلاَّ سوْف تَعْلَمُون ﴾، إذ روى عنه أنه قال فى معنى ذلك: كلا سوف تعلمون فى القبور، ثم كلا سوف تعلمون فى البعث. غاير بينهما بحسب التعلق، وتبقى «ثم» على بابها فى الزمان[2]. أما حبر الأمة عبدالله بن عباس (ت ٦٨) فقد كثرت عنه مقولات الإعراب التحليلى، حتى ليتعذر على الباحث استيعابها. فهو عندما كان يفسر قول الله عز وجل[3]: ﴿ فالْحَقُّ والْحَقَّ أَقُولُ ﴾، سأله أحد المسلمين: لِمَ رُفِعَ الأولُ ونُصِبَ الثانى؟ فقال: أى هو الحقُّ وأقولُ الحقَّ[4].

وفى تفسير الآيتين الكريمتين[5]: ﴿ وتَرَكْنا عَلَيْهِ فِي الآخِرِينَ (٧٨) سلامٌ علىٰ نُوحٍ فِي الْعالَمِين ﴾، تسمعه يقول: مفعول «تركنا» محذوف، تقديره: ثناءً حسناً جميلاً فى آخر الدهر[6]. وهو يقف أيضاً علي قول الله سبحانه: ﴿ ذا قُمْتُم إلى الصَّلاة فاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وأَيْدِيَكُمْ إلى الْمَرافِقِ وامْسَحُوا برءوسكُم وأَرْجُلَكُمْ إلى الْكَعْبَيْنِ ﴾[7]، مبيناً سبب النصب للأرجل بعد معطوف عليه مجرور، بقوله: عاد الأمر إلى الغسل[8].

ثم تجد لأبى الأسود الدؤلى (ت ٦٩) شذرات من التحليل الإعرابى،

---

(١) هما الآيتان ٣ و٤ من سورة التكاثر.
(٢) تفسير البحر ٨: ٥٠٨، والسمين الحلبى أحمد بن يوسف، الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد خراط، دار القلم بدمشق ١٩٩٣، ١١: ٩٧.
(٣) الآية ٨٤ من سورة ص.
(٤) شرح قواعد الإعراب ص ٦٣ ـ ٦٤. وانظر معانى القرآن للفراء ١: ١٥٥ و٢: ٤١٢.
(٥) هما الآيتان ٧٨ و٧٩ من سورة الصافات.
(٦) تفسير البحر المحيط ٧: ٣٦٤.
(٧) الآية ٦ من سورة المائدة.
(٨) الطبرى أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل القرآن تحقيق محمود شاكر، دار المعارف بالقاهرة ١٩٥٧، ١٠: ٥٥.

تمثل الصور العملية وحدود بعضها في نصوص مختلفة، وتقرب إلينا البوادر المتوالية، وما ينبني عليها من تطور ونماء. فقد روى عنه أنه قال: «من العرب من يقول: لولاى لكان كذ وكذا. وقال الشاعر(١):

وكَم منزِلٍ لَولاىَ طِحتَ، كَما هَوَى   بأجرامِهِ مِن قُلَّةِ النِّيقِ، مُنهَوى!

وكذلك: لولا أنتم ولولاكم. ابتداء وخبره محذوف»(٢).

وروى أن معاوية أرسل إليه من يسأله عن تردده بالتعبير الشرطى، فيما قال من محبته للنبى ﷺ وأهل البيت(٣):

فإنْ يَكُ حُبُّهُم رُشداً أُصِبْهُ   ولَستُ بِمخْطِئٍ، إنْ كان غَيّا

فقال له المرسل: أشككت ـ يا أبا الأسود ـ فى حبهم أرشد هو أم غى؟

فأجابه أبو الأسود: قل له (أى: لمعاوية): ما كنت أحب ألا تعلم أنى متحقق متيقن فى حبهم أنه رشد. فإن الله ـ عز وجل ـ قال(٤): ﴿وإِنَّا أَوْ إِيَّاكُم لعلىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾. أفيرى الله ـ عز وجل ـ شك فى ضلالهم؟ ولكنه حققه بهذا عليهم.

وقد كان لأبى الأسود جهود تعليمية، فى موضوعات مختلفة من النحو، حتى إن عمر بن الخطاب طلب، من أبى موسى الأشعرى والى

---

(١) البيت ليزيد بن الحكم. القالى أبو على إسماعيل بن القاسم، كتاب الأمالى، دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٢٦، ١: ٦٨ ـ ٦٩.

(٢) ابن عبدربه الأندلسى أبو عمر أحمد بن محمد، كتاب العقد الفريد، تحقيق أحمد أمين وصاحبيه، دار الكتاب العربى ببيروت ١٩٦٥، ٢: ٤٨٥.

(٣) اليغمورى أبو المحاسن يوسف بن أحمد الحافظ، كتاب نور القبس المختصر من المقتبس، تحقيق رودلف زلهايم، دار النشر فرانتس شتاينر بفيسبادن ١٩٦٤، ص ٩ـ١٠.

(٤) الآية ٢٤ من سورة سبأ.

البصرة، أن يقوم أبو الأسود هذا بتعليم الأعاجم والموالى فيها ما يوجه ألسنتهم إلى فصاحة العربية(١) وقد مارس المهمة زمناً، ثم تصدر لتحليل النصوص القرآنية، لغة ودلالة وإعراباً. وحقق ذلك فيما اخترعه من تنقيط الإعراب، حيث ضبط مفردات القرآن الكريم، بما ييسر لفظها المتقن، ويبين الصيغ والعلاقات والوظائف النحوية.

وهذا «حر بن عبدالرحمن النحوى القارىء، سمع أبا الأسود، وعنه طلب إعراب القرآن أربعين سنة»(١) ولو كان ذلك الطلب مقصوراً على مجرد النقط المشهور، لما احتاج عالم نحوى قارىء إلى هذا الزمن لضبطه وتعلمه. فلابد أنه كان مع تلك الإشارات دراسة وتحليل وحوار وبيان، لبعض الوظائف والمعانى والعلاقات، مع ذكر الأدلة المناسبة يومذاك.

ولقد شارك أصحاب ابن عباس وأبى الأسود، ومن أخذ عنهم أيضاً، فى توسعة هذا الميدان، فكان لهم تحليلات إعرابية غفيرة للنصوص. فأبو مالك (ت ١٠٨) ـ وهو من تلاميذ ابن عباس ـ يحلل «لولا» من قول الله تعالى: ﴿ويقولُ الَّذينَ آمنُوا لوْلا نُزِّلَتْ سُورَةٌ﴾، فيذكر أن «لا» زائدة، والتقدير: لو نزلت وهذا يعنى أن «لو» للتمنى، وزيادة «لا» للتوكيد والمبالغة فى المعنى.

---

(١) القفطى أبو الحسن على بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٥٠، ١: ١٦.

(٢) السيوطى جلال الدين عبدالرحمن بن أبى بكر، بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابى الحلبى بالقاهرة ١٩٦٤، ١: ٤٩٣.

وقتادة بن دعامة (ت ١١٧) ـ وهو من تلاميذ أبى الأسود ـ رُوِىَ عنه، فى الآية الكريمة[١]: ﴿فإنَّها مُحرَمةٌ عليهم أربعين سنةً يتيـــــهون في الأرض﴾، أن الظرف متعلق بـ «يتيهون»، فيكون التيه مؤقتاً والتحريم مطلقاً[٢].

أما عبدالله بن أبى إسحاق الحضرمى (٣٠ ـ ١١٧) فقد كان، على رغم قدمه، من أصحاب تلاميذ أبى الأسود، وكثر عنه التحدث فى المشكلات الإعرابية، ولاسيما ما كان بينه وبين الشعراء. فهو يسأل الفرزدق عن إنشاد هذا البيت:

وعَينانِ، قالَ اللهُ: كُونا، فكانَتا فَعُولانِ، فى الألبابِ، ما تَفعَلُ الخمرُ[٣]

فيقول الفرزدق: كذا أُنشِدُه، أى: «فَعُولانِ».

قال ابن أبى إسحاق[٤]: ما كان عليك لو قلت: فَعُولَينِ؟ فأجاب الفرزدق: «لو شئتُ أن أُسَبِّحَ لسبَّحَتْ»، وانصرف من المجلس، فلم يعرف أحد ما أراد. قال ابن أبى إسحاق: لو قال «فعولَينِ» لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما. ولكنه أراد: هما فعولانِ بالألباب ما تفعل الخمر. وهذا يعنى أن الرفع بالخبرية لمبتدأ محذوف و«كان» فعل تام، والنصب بالخبرية لـ «كان» على أنه فعل ناقص.

---

(١) الآية ٢٦ من سورة المائدة.

(٢) روح المعانى ٦ : ١٦١.

(٣) البيت لذى الرمة غيلان بن عقبة ديوان شعر ذى الرمة، تحقيق كارليل هنرى هيس مكارتنى، مطبعة كلية كمبريج ١٩١٩، ص ٢١٣.

(٤) الزجاجى أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق، مجالس العلماء، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، التراث العربى بالكويت ١٩٦٢، ص ٨٥ ـ ٨٦، والخصائص لابن جنى ٣:٣٠٢

والظاهر من هذا كله أن بعض مصطلحات الإعراب أصبحت متداولة، بين رجالات العلم والمعرفة، في تلك الآونة، حتى رأيناها تطرح في مجالس البحث، ضمن عبارات السؤال والإجابة، ويتقبلها جمهور السامعين، على ما فيها من مفاهيم علمية خالصة.

ولقد ورد شيء من ذلك في مجالات بعيدة جداً عن ميدان النحاة، كالذي روى عن إبراهيم بن يزيد النخعي (ت ٩٦) ـ وهو من الحفاظ والقراء والفقهاء المجتهدين في الكوفة ـ أنه قال: «التكبيرُ جزمٌ، والتسليم جزم». يعني أنهما لا يمدان ولا تعرب أواخر حروفهما، ولكن تسكن فيقال: الله أكبر، والسلام عليكم ورحمة الله[1].

ثم أصبح للتحليل النحوي مجالس خاصة، في المؤسسات العلمية. فهذا ابن أبي إسحاق الحضرمي، كان له في المسجد الجامع بالبصرة حلقة طلاب، إلى جانب حلقة محمد بن سيرين الفقيه المشهور (ت ١١٠)، الذي يبغض النحويين ويذمهم. وكأنه حصل بينهما من الوقائع ما حمل ابن سيرين، على التصريح بالقول: «لقد بغّض إلينا هؤلاء المسجدِ».

ثم بلغ ابن أبي إسحاق أنه يعيب عليه تفسير الشعر، ويقول: «ما علمه بإرادة الشاعر»؟ فقال: «إن الفتوى في الشعر لا تحل حراماً، ولا تحرم حلالاً. وإنما نفتي فيما استتر من معاني الشعر، وأشكل من غريبه

---

(١) ابن الأثير مجد الدين المبارك بن محمد الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر أحمد الزاوي وزميله، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ١٩٦٣، ١: ٢٧٠، والزمخشري جار الله محمود بن عمر، الفائق في غريب الحديث، تحقيق على محمد البجاوي ومحمد أبي الفضل إبراهيم، مكتبة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة، ١: ٢١٢. وانظر الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة ط٥، دار الفكر بدمشق ١٩٩٥، ص ٢٢٦.

وإعرابه، بفتوى سمعناها من غيرنا، أو اجتهدنا فيها آراءنا. فإن زللنا أو عثرنا فليس الزلل فى ذلك كالزلل فى عبارة الرؤيا، ولا العثرة فيها كالعثرة فى الخروج عما أجمعت عليه الأئمة من سنة الوضوء، وكرهته الجماعة من الاعتداء فى الطهور»[1].

ولما بلغ ذلك القول ابن سيرين أقصر عما كان عليه من الإفراط فى الوضوء، وأصبح إذا جاءه الرجل يسأله عن الرؤيا يقول: «هاتِ حتى أظنّ لك». وصار ابن أبى إسحاق، بعد أن بلغته مقولة ابن سيرين، يقول: «أظن الشاعر أراد كذا، واللغة توجب كذا». ولا شك أن ذكر الإعراب فى هذه الحادثة يعنى التحليل الذى نبسط بيانه الآن، وإن كان حينئذٍ فى صور بسيطة مختزلة، وعبارات هلامية فضفاضة غير موحدة.

ويفسر هذا الجانب ما ورد بعدُ فى المصادر التراثية، عن تحليل النصوص القرآنية وغيرها، تحليلاً فيه لمسات من الإعراب الذى نحن بصدده. فقد روى الهيثم بن عدى[2] أن زهيراً الفُرقُبى (ت ١٥٠) ـ وهو نحوى كوفى أخذ عن تلاميذ أبى الأسود ويلقب بالكسائىّ ـ كان يجتمع عليه الناس، ويسألونه عن القراءات والعربية، وهو يجيبهم ويحتج على ما يقوله بأشعار العرب. فهذه النصوص المتكاثرة مهما كان فيها، من المبالغة والتزيد، تحمل أدلة قاطعة فيما قد ذكرنا من التحليل.

٨ـ الإعراب الصوتي:

وهو «الإبانة عن المعانى بالألفاظ»، كما قال ابن جنى، أى: تلوين

(١) إنباه الرواة ٢: ١٠٦ ـ ١٠٧.
(٢) المصدر نفسه ٢: ١٨.
(٣) الخصائص ١: ٣٥. وانظر دائرة المعارف الإسلامية ٣: ٥٤٣.

أواخر الكلمات المُعْرَبة بما يناسب التركيب، من رفع ونصب وجر وجزم، أو تغيير هذه الأواخر للدلالة على الوظائف التركيبية لها، تبعاً لمتطلبات التعبير. وقد اختلف النحويون فى هذا اللون الإعرابى: ألفظى هو أم معنوى؟ وعندى أنه يضم الجانبين، كما ذكرت غيره مرة، لأنه لفظ مخصوص يدل على وظيفة تركيبية وموقع نحوى.

ولا شك أن العرب كانوا يجرونه فى كلامهم شعراً ونثراً، وفى كتاباتهم قبل الإسلام، خلافاً لما يدعيه بعض المستشرقين والمستغربين، ثم نزل القرآن الكريم فزاده وضوحاً وتحقيقاً واستعمالاً. حتى إنه قد روى عن النبى ﷺ أنه قال: «أعرِبوا القرآن، والتمِسوا غرائبَه»(1).

وقد قيل: إن الإعراب هنا هو تعرف بدائع القرآن ودقائقه، أو معرفة معانى الألفاظ(2). وهذا تفسير بعيد جداً عن معنى السياق للحديث، ودلالة الأمر بالإعراب. ويؤيد ما ذكرنا أنه قد روى حديث آخر مع ذاك، جاء فيه: «أعرِبوا الكلام، كى تعرِبوا القرآن»، ثم قيل فى تفسير الجملة الثانية منه: لتنطقوا به سليماً من اللحن(3).

---

(1) الحاكم النيسابورى محمد بن عبدالله، المستدرك على الصحيحين فى الحديث، تحقيق هاشم الندوى وزميليه، مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد ١٩٢٣، ٢: ٤٣٩. وقال الحاكم فيه: «هذا حديث صحيح الإسناد، على مذهب جماعة من أئمتنا». ورواه البيهقى فى شعب الإيمان وابن أبى شيبة فى مصنفه. وزاد فى آخره بعض الرواة: «فإن الله يحب أن يعرب آى القرآن». الورقة ٢٢٣ من المنخل فى إعراب شواهد المفصل. وانظر إيضاح الوقف والابتداء ص ١٥ ـ ١٦، وتنبيه الألباب ص٧٥، وفيض القدير ١: ٥٥٨. وقيل: إن الحديث موضوع لا أصل له. الذهبى شمس الدين محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال فى نقد الرجال، مطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٢٥، ٢: ١٠٣.

(2) مصطفى محمد عمارة، مختصر شرح الجامع الصغير للمناوى، دار عيسى البابى الحلبى بالقاهرة، ١: ٧٥، والسيوطى جلال الدين عبدالرحمن بن أبى بكر، الإتقان فى علوم القرآن، دار الكتب العلمية ببيروت ١٩٨٧، ٢: ١١٣ و٢: ١٧٥.

(3) الجامع الصغير ١: ٧٥ وإيضاح الوقف والابتداء ص ٢٢.

والدليل على هذا أيضاً ما روى عن أبى بكر الصديق، من قوله[1]: «لَتعلُّم إعراب القرآن أحبُّ إلى من تعلم حروفه»، وعن عمر بن الخطاب أيضاً أنه قال[2] : «تعلموا إعراب القرآن، كما تتعلمون حفظه». فالمراد أن يكون التعلم مقروناً بالضبط السليم، بعيداً عن اللحن والاضطراب.

ثم تتبع أبو الأسود الدؤلى مظاهر هذا الإعراب، فى ممارساته التدريسية والتعليمية خلال عشرات السنوات، ورصد صورها وأشكالها المختلفة، وشرع يثبتها فى المصحف الشريف، بمدينة البصرة على عهد واليها زياد بن أبيه (٤٥ ـ ٥٣). قال[3]: «رأيت أن أبدأ بالقرآن».

ولتحقيق ذلك اختار من يثق به من نبى عبدالقيس، وأمره بقوله: «خُذْ المصحفَ وصبغاً يخالف لونَ لمداد. فإذا فتحتُ فانقط واحدة فوق الحرف، وإذاَ ضممتُهما فاجعل النقطةَ إلى جانب الحرف، وإذا كسرتُهما فاجعل النقطة فى أسفله، فإن أتبعتُ شيئاً من هذه الحركات غنةً فانقط نقطين». فابتدأ بالمصحف من أوله حتى أتى على آخره بذلك، ثم صنف كتابه الذى سمى «المختصر» يبسط فيه الأصول والفروع التى تبدت له من تنفيذ ذلك العمل الكريم.

---

(١) تنبيه الألباب ص ٧٦. وانظر إيضاح الوقف والابتداء ص ٢٠ و٢٣.

(٢) النحاس أبو جعفر أحمد بن محمد، إعراب القرآن، تحقيق زهير غازى زاهد، عالم الكتب، ١٩٨٥، ١: ١١٦. وقد أورد النحاس هذا القول على أن المراد به التحليل الإعرابى. والظاهر خلاف ذلك.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ص ٤١، والدانى أبو عمرو عثمان بن سعيد المحكم فى نقط المصاحف، تحقيق عزة حسن، وزارة الثقافة والإرشاد دمشق ١٩٦٠، ص ٧. والزعم بأن هذا النقط كن يعرفه العرب قبل صنيع أبى الأسود، أو أنهم أخذوه عن السريان، هو ادعاء باطل عاجز عن البرهان، وتقول مردود بإجماع الروايات المتواترة والأخبار الصحيحة الموثقة. وكان أبو الأسود يعلم تلاميذه بعض ذلك منذ عشرينات القرن الهجرى الأول، كما مر بنا فى ذكر الحر بن عبدالرحمن النحوى قبل قليل.

ولابد من الإشارة هـهنا إلى أن الإعراب الذى نفـذه أبو الأسود، فى المصحف الشريف، لم يكن مقصوراً على أواخر الكلمات المعربة، كما يقرر كثير من الدارسين للنحو فى العصر الحديث، بما صرحوا فى كتب ومقالات ومحاضرات ومؤتمرات وندوات. وإنما شمل جمهور الحروف المكونة للكلمات، من دون تمييز بين معرب ومبنى، فضبطها كما قال، وكان فيه تحقيق لما ذكرنا فى إعراب البنية قبل.

وهذا ما تنبهت إليه، بفضل الله جل وعلا، وقل من ذكره من النحاة القدماء والمعاصرين، مع أن أصحاب علوم القرآن كانوا على إدراك له صريح، وبيان لأبعاده بدقة ووضوح. فأبو عمرو الدانى (ت ٤٤٤) مثلاً، حين عرض لنقط أبى الأسود، قال: «فإذا ضبطت قوله، عز وجل: ﴿الحمد لله﴾ جعلت الفتحة نقطة بالحمراء فوق الحاء، وجعلت الضمة نقطة بالحمراء أمام الدال، وجعلت الكسرم نقطة بالحمراء تحت اللام وتحت الهاء. وكذلك تفعل بسائر الحروف المتحركة بالحركات الثلاث»[١].

وقد انتقلت هذه الظاهرة الإعرابية إلى مصاحف ذلك العهد، بصور مختلفة من الاستيعاب، فكان بعض النساخ يتخففون فى النقط، وآخرون يتوسطون، كما ترى فى النماذج الثلاثة المصورة هنا. غير أن مَنْ خلفوا بعد ذلك، من النحاة واللغويين، استطاعوا تمييز هذا النوع المخصوص من الإعراب، حين اكتشفوا من الألفاظ ما يلزم آخره صورة واحدة من الضبط، مهما تغيرت وظائفه فى التركيب التعبيرى.

---

(١) الدانى أبو عمرو عثمان بن سعيد، المقنع فى معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار مع كتاب النقط، تحقيق محمد أحمد دهمان، دار الفكر بدمشق ١٩٨٣، ص ١٢٦. والصواب أن هذا الكتاب فيه مصنفان: الهجاء فى المصاحف، والنقط. وكلاهما لهما عنوان واحد هو المقنع. انظر ص ١٣ من مقدمته وص ١٢٢ ـ ١٢٥ منه.

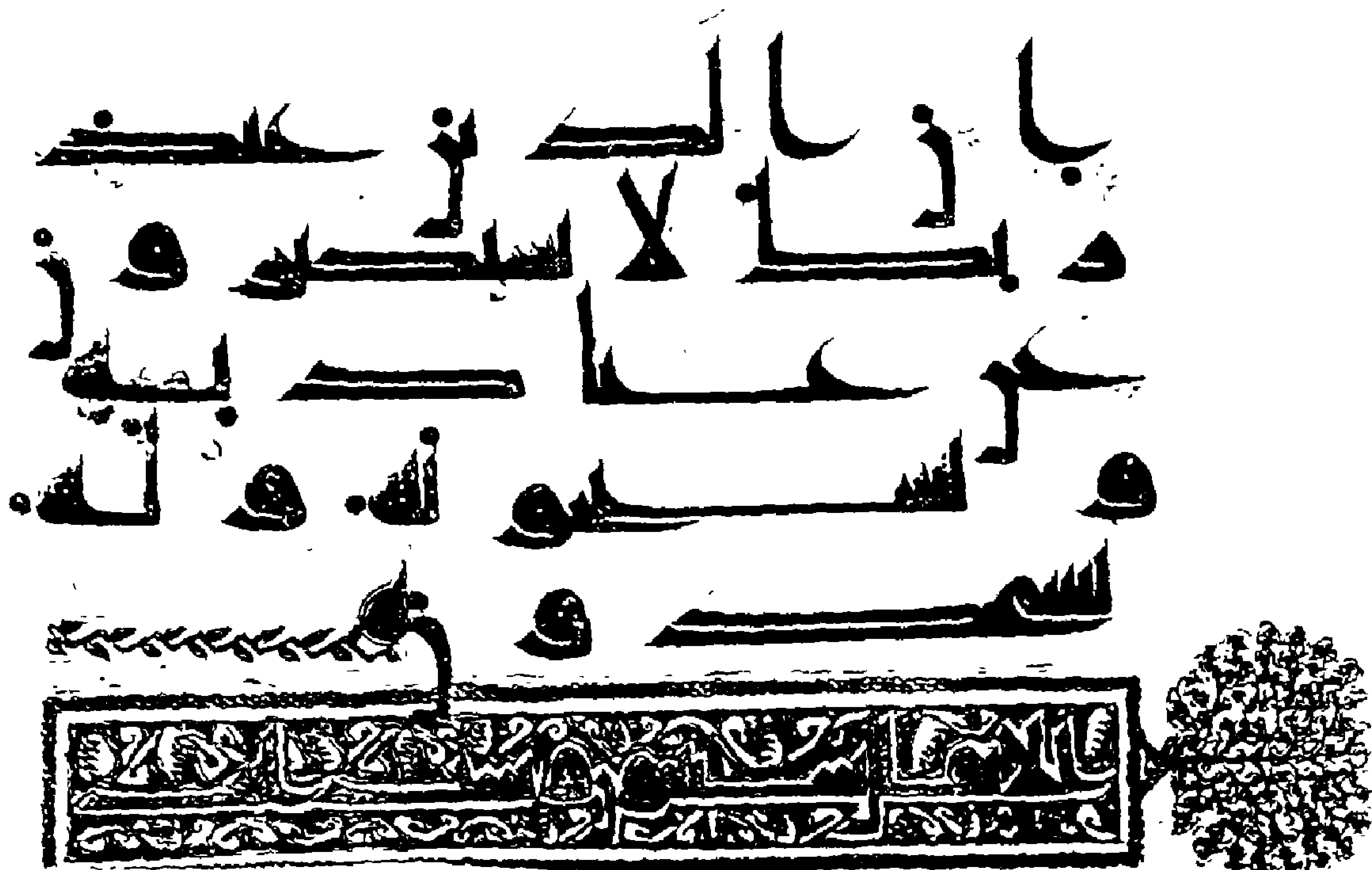
ولذلك أصبح لديهم فى المفردات ما هو مُعَرَب، أى: متعدد أوجه الضبط بحسب مواقعه فى السياق، وما هو مبنى، أى: محتفظ بصورته دائماً أو غالباً حيثما وقع من التعبير. ثم جاء الخليل بن أحمد الفراهيدى، فهذب أسلوب الدؤلى فى الضبط، بوضع الحركات المتعارفة الآن، مع زيادة صور للسكون والهمز والتضعيف والتخفيف والمد والروم والإشمام..

* * *

تلك هى المعانى المختلفة لمصطلح الإعراب، فى مفاهيمه العلمية، عرفها القدماء والمتأخرون، وتداولوها فى المجالس والكتب والرسائل، يعبرون بها عن المقاصد الوظيفية المناسبة، بيسر ودقة وطلاقة وأمانة. ثم غابت تلك المعالم لدى بعض المعاصرين، فكان اختلاط فى الفهم والتعبير والتوظيف والنقد والتوجيه.

صفحة من القرآن الكريم ، الخط الكوفي المشكول على طريقة أبي الأسود . الرومُ في أدنى الأرضِ ، وهم من بعدِ غَلَبِهم سيغلبُونَ ، في بضعِ سنين . للهِ الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ . ويومئذ يفرحُ ا

صفحة رق غزال من المصحف المنسوب إلى الإمام علي، في خزانة الروضة الحيدرية بالنجف، وفيها الخط الكوفي المشكول بنقط أي الأسود: بسم الله الرحمن الرحيم والسماء ذات البروج، واليوم الموعود، وشاهد



آخر سورة الأعراف، بخط كوفي مشكول على طريقة أبي الأسود «إنّ الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته، ويسبحونه وله يسجدون» (وفي الذيل توطئة لسورة الأنفال)

المصادر والمراجع

١ ـ الألوسى شهاب الدين محمود، روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم، دار الفكر ببيروت ١٩٩٤.

٢ ـ ابن الأثير مجد الدين المبارك بن محمد الجزَرى، النهاية فى غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر أحمد الزاوى وزميله، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ١٩٦٣.

٣ ـ الأزهرى أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق عبدالحليم النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ١٩٦٤.

٤ ـ ابن الأنبارى محمد بن القاسم، إيضاح الوقف والابتداء فى كتاب الله عز وجل، تحقيق محيى الدين عبدالرحمن رمضان مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧١.

٥ ـ التهانوى محمد بن على الفارقى، كشاف اصطلاحات الفنون، شركة خياط للكتب والنشر ببيروت.

٦ ـ الجرجانى عبدالقاهر، المقتصد فى شرح الإيضاح تحقيق كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام ببغداد ١٩٨٢.

٧ ـ ابن أبى جمرة عبدالله بن سعد الأندلسى، بهجة النفوس وتحليها بمعرفة ما لها وما عليها، تصحيح إسماعيل الصاوى وصاحبيه، مطبعة الصدق الخيرية بالقاهرة ١٩٣٠.

٨ ـ ابن جنى أبو الفتح:

الخصائص، تحقيق محمد على النجار، دار الكتب الوطنية القاهرة ١٩٥٢ .

سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوى، دار القلم بدمشق ١٩٨٥ .

٩ ـ جواد على، تاريخ العرب قبل الإسلام، دارالعلم للملايين ببيروت ١٨٦٨ .

١٠ ـ جورج مرى عبدالمسيح وهانى جورج تابرى، الخليل معجم مصطلحات النحو العربى، مكتبة لبنان ١٩٩٠ .

١١ ـ الحاكم النيسابورى محمد بن عبدالله، المستدرك على الصحيحين فى الحديث، تحقيق هاشم الندوى وزميليه، مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدرآباد ١٩٢٣ .

١٢ ـ أبو حيان الأندلسى محمد بن يوسف:

ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى أحمد النماس، مطبعة النسر الذهبى بالقاهرة ١٩٨٦ .

تفسير البحر المحيط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ببيروت ط٢ .

١٣ ـ الخطيب التبريزى يحيى بن على، تهذيب إصلاح المنطق، تحقيق فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ببيروت ١٩٩٩ .

١٤ ـ الدانى أبو عمرو بن سعيد:

المحكم فى نقط المصاحف، تحقيق عزة حسن، وزارة الثقافة والإرشاد بدمشق ١٩٦٠ .

المقنع فى معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار مع كتاب

النقط، تحقيق محمد أحمد دهمان، دار الفكر بدمشق ١٩٨٣ .

١٥ ـ الدجنى فتحى عبداللطيف، أبو الأسود الدؤلى ونشأة النحو العربى، مكتبة وكالة المطبوعات بالكويت ١٩٧٤ .

١٦ ـ دروزة محمد عزة، تاريخ الجنس العربى فى مختلف الأطوار والأدوار الأمصار، المكتبة العصرية بصيدا وبيروت.

١٧ ـ الذهبى شمس الدين محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال فى نقد الرجال، مطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٢٥ .

١٨ ـ ابن أبى الربيع عبيدالله بن أحمد الإشبيلى:

البسيط فى شرح جمل الزجاجى، تحقيق عياد بن عيد التبيثى، دار الغرب الإسلامى ببيروت ١٩٨٦ .

الملخص فى ضبط قوانين العربية، تحقيق على بن سلطان الحكمى ١٩٥٨ .

١٩ ـ ذو الرمة غيلان بن عقبة، ديوان شعر ذى الرمة، تحقيق كارليل هنرى هيس مكارتنى، مطبعة كلية كامبرديج ١٩١٩ .

٢٠ ـ الزجاجى أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق:

الإيضاح فى علل النحو، تحقيق مازن مبارك، دار العروبة بالقاهرة ١٩٥٩ .

مجالس العلماء، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، التراث العربى بالكويت ١٩٦٢ .

٢١ ـ الزمخشرى جارالله محمود بن عمر:

الفائق فى غريب الحديث، تحقيق على محمد البجاوى ومحمد أبى الفضل إبراهيم، مكتبة عيسى البابى الحلبى بالقاهرة.

المفصل فى النحو، تحقيق بروخ، خريستيانيا ١٨٥٩ .

٢٢ ـ ابن السراج أبو بكر محمد بن السرى، الأصول فى النحو، تحقيق عبدالحسين الفتلى، مطبعة النعمان بالنجف ١٧٩١ .

٢٣ ـ السمين الحلبى أحمد بن يوسف، الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد خراط، دار القلم بدمشق ١٩٩٣ .

٢٤ ـ سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، بولاق القاهرة ١٩٠٠ .

٢٥ ـ السيوطى جلال الدين عبدالرحمن بن أبى بكر:

الإتقان فى علوم القرآن، دار الكتب العلمية ببيروت ١٩٨٧ .

الأشباه والنظائر فى النحو، دائرة المعارف النظامية بحيدآباد ١٣٥٩، ط٢ .

بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابى الحلبى بالقاهرة ١٩٦٤ .

٢٦ ـ الشنتريني محمد بن عبدالملك، تنبيه الألباب على فضائل الإعراب، تحقيق معيض بن مساعد العوفى، مطبعة المدنى بالقاهرة ١٩٨٩ .

٢٧ ـ الشوكانى محمد بن على، فتح القدير، تحقيق سيد بن إبراهيم،

دار الحديث بالقاهرة ١٩٩٣ .

٢٨ ـ الصبان محمد بن على، حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة .

٢٩ ـ الطبرى أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل القرآن، تحقيق محمود شاكر، دار المعارف بالقاهرة ١٩٥٧ .

٣٠ ـ ابن عبدربه الأندلسى أبو عمر أحمد بن محمد، كتاب العقد الفريد، تحقيق أحمد أمين وصاحبيه، دار الكتاب العربى ببيروت ١٩٦٥ .

٣١ ـ عمار مصطفى محمد، مختصر شرح الجامع الصغير للمناوى، دار عيسى البابى الحلبى بالقاهرة .

٣٢ ـ عوض محمد القوزى، المصطلح النحوى نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجرى، الرياض ١٩٨١ .

٣٣ ـ ابن فارس أحمد أبو الحسين:

الصاحبى فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامها، تحقيق مصطفى الشويمى، مؤسسة بدران للطباعة والنشر ببيروت ١٩٦٤ .

معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مطبعة البابى الحلبى بالقاهرة ١٩٦٩ .

٣٤ ـ الفارسى أبو الحسن بن عبدالغفار، الحجة للقراء السبعة، تحقيق بدر الدين القهوجى وبشير جويجاتى، دار المأمون بدمشق ١٩٨٤ .

٣٥ ـ الفاكهى عبدالله بن أحمد المكى، شرح كتاب الحدود فى النحو، تحقيق المتولى رمضان أحمد الدميرى، مكتبة وهبة بالقاهرة ١٩٨٨ .

٣٦ ـ فايس، «الإعراب» دائرة المعارف الإسلامية، مطبعة الشعب ١٩٣٣ .

٣٧ ـ الفراء أبو زكرياء يحيى بن زياد، معانى القرآن، تحقيق محمد على النجار وأحمد يوسف نجاتى، عالم الكتب بالقاهرة ١٩٨٣ .

٣٨ ـ الفراهيدى الخليل بن أحمد، الجمل فى النحو، تحقيق فخر الدين قباوة ط٥، دار الفكر بدمشق ١٩٩٥ .

٣٩ ـ القالى أبو على إسماعيل بن القاسم، كتاب الأمالى، دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٢٦ .

٤٠ ـ قباوة فخر الدين:

ابن عصفور والتصريف، دار الآفاق الجديدة ببيروت ١٩٨٢ .

المورد النحوى الكبير، دار طلاس بدمشق ١٩٩٨ .

٤١ ـ القفطى أبو الحسن على بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٥٠ .

٤٢ ـ القلقشندى أحمد بن على، صبح الأعشى فى صناعة الإنشا، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر بالقاهرة ١٩٦٣ .

٤٣ ـ الكافيجى محيى الدين، شرح قواعد الإعراب لابن هشام، تحقيق فخر الدين قباوة، دار طلاس بدمشق ط٢، ١٩٩٣.

٤٤ ـ ابن كثير عماد الدين إسماعيل الدمشقى، تفسيرالقرآن العظيم، دار الحديث بالقاهرة ١٩٨٨.

٤٥ ـ المبرد أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة ١٩٦٣.

٤٦ ـ المخزومى مهدى، مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو، دار المعرفة ببغداد ١٩٥٥.

٤٧ ـ مصطفى إبراهيم، إحياء النحو، لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ١٩٢٧.

٤٨ ـ المنجد صلاح الدين، دراسات فى تاريخ الخط العربى، دار الكتاب الجديد ببيروت ١٩٧٢.

٤٩ ـ ابن منظور جلال الدين محمد بن مكرم الأنصارى، لسان العرب، دار إحياء التراث العربى ببيروت ١٩٨٨.

٥٠ ـ النجار عبدالوهاب، قصص الأنبياء، دار إحياء التراث العربى ببيروت الطبعة الثالثة.

٥١ ـ النحاس أبو جعفر أحمد بن محمد:

إعراب القرآن، تحقيق زهير غازى زاهد، عالم الكتب ١٩٨٥.

٥٢ ـ ابن النديم أبو الفرج محمد بن أبى يعقوب الوراق كتاب الفهرست، تحقيق رضا تجدد، طهران ١٩٧١.

٥٣ ـ المهذانى الحسن بن أحمد اليمنى، الإكليل فى أنساب حمير وملوكها، تحقيق ملر، ليبسيغ ١٨٧٩ .

٥٤ ـ ابن يعيش موفق الدين يعيش بن على، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية.

٥٥ ـ اليغمورى أبو المحاسن يوسف بن أحمد الحافظ، كتاب نور القبس المختصر من المقتبس، تحقيق رودلف زلهايم، دار النشر فرانتس شتاينر بفيسبادن ١٩٦٤ .

مصطلح الفعل فى كتاب دقائق التصريف

لابن المؤدب

د. يحيى عبابنة

الأردن - الكرك - جامعة مؤتة

قسم اللغة العربية

تمهيد

تحتاج دراسة المصطلح العلمى فى كتب القدماء إلى عناية فائقة، ولاسيما إذا كان الكتاب الذى نريد البحث فى مصطلحه من الكتب التى تمتاز بالفرادة، ولم تعتمد فى توليد المصطلحات على مصادر أخرى معروفة سبقتها، أو أنه من الصعب أن نصل إلى مصادرها، وذلك كباب المصطلح النحوى والصرفى والصوتى فى كتاب سيبويه مثلاً، فهو من الكتب الرائدة والفريدة فى توليد المصطلح بالنظر إلى الوقت المبكر الذى وضع فيه الكتاب، لأنه لم يكن مسبوقاً بتأليف آخر فى بابه، وليس صعباً على أى باحث ينظر فى الكتاب أن يكتشف أن وضع المصطلح نفسه يحتاج إلى وقت طويل حتى يستقر وتتوضح معالمه، فقد كان المصطلح فى الكتاب، مصطلحاً وصفياً طويل العبارة فى أغلب الأبواب، وليس فى هذا منقصة للكتاب أو مذمة له، بل إنه السبيل الطبيعى لتوليد المصطلحات.

ولعل المشكلة التى ينبغى على الباحث أن يتنبه إليها هى أن قضية المصطلح ودراسته دراسة دياكرونية (تاريخية تتبعية) ليست مستحيلة أو

صعبة إلى الحد الذى يمكن أن يعجز عنها البحث الجاد، فقد سار على درب دراسة المصطلحات النحوية والصرفية والصوتية عدد من الباحثين، الذين كتبوا بحوثاً ورسائل فى هذا الباب، وجاءوا بالشيء الحسن، ولكن المشكلة تصبح أكثر تعقيداً حين نجد كِتاباً يكاد يكون منقطعاً عن السياق العام للكتب التى فى عمره من حيث التأليف، ولا نملك عنه الكثير من المعلومات، ولكنه يفاجئنا بمصطلح ناضج بعيد عن الوصفية، وما نعنيه بالمنقطع هنا، هو أننا قد لانجد للمصطلح النحوى أو الصرفى سياقاً تاريخياً يسهل علينا تتبع المصطلح تتبعاً دياكرونيا، كما قد لا نجد دراسات تالية عليه، استعملت المصطلح نفسه، حتى نحكم على المصطلح من حيث نشأته أو استمراره، فهو مصطلح معلق، فى كتاب معلق فى حدود ما نصل إليه، ولكن تعليقه لا يصل إلى حد الضعف، وإلا ما كان يستحق الدراسة أو الالتفات، بل هو ثابت، وله سند لغوى ليس هيناً، وهذا ما نجده فى أحد الكتب الصرفية العربية القديمة، وهو كتاب (دقائق التصريف) للقاسم بن محمد بن سعيد المعروف بابن المؤدب، وهو كتاب يمكن أن يوصف بالفرادة فى بابه، من حيث موضوعاته وطريقة معالجته ومصطلحه.

ونشير هنا إلى أن دراسة المصطلح الصرفى فى هذا الكتاب النادر تحتاج إلى كثير من التوسع والتفصيل الذى لا تتسع له صفحات بحث قصير كهذا، ولكن لما كان هذا الكتاب قد احتل موقعه المتميز على رفوف المكتبات،وصار بين أيدى العلماء والباحثين، ولما خلت دراساتنا المعاصرة من دراسة للمصطلح عنده، ما عدا تلك الإشارة اليسيرة التى نجدها عند

الدكتور حاتم الضامن[1]، أحد الذى تصدوا لتحقيق الكتاب، فقد رأيت أن أضع بين أيدى الدارسين هذا الجهد المتواضع الذى من الممكن أن يمهد لدراسة وافية للمصطلح عن ابن المؤدب، تكشف غوامضه الكثيرة، فلعل أحد المهتمين يتصدى لهذا العمل الصعب.

وقد آثرت أن اكتفى بالحديث عن باب الأفعال، ومصطلحات ابن المؤدب فى هذا الباب، حيث لا يحتمل هذا البحث مصطلحات الأبواب جميعها، كما أن مصطلح الفعل فى هذا الكتاب فيه كثير من التداخل الذى ينبغي تفصيله على الرغم من الاتساق المنهجى العام لهذا الباب، وقد قمنا بتقسيم هذا البحث إلى الأقسام الآتية:

أولاً: التقسيم الزمانى:

ويشتمل هذا القسم الفروع الآتية:

١ـ الفعل الماضى

وفيه حديث عن التقسيم الدلالى، والتقسيم الزمانى، وما يتفرع عنهما من مصطلحات.

٢ـ الفعل المستقبل. ٣ ـ فعل الأمر.

٤ ـ الدائم.

ثانياً: الفعل من حيث الصحة والاعتلال:

وفيه حديث عن الأمور الآتية من حيث المصطلح:

---

(١) ذكر الدكتور حاتم الضامن محقق الكتاب شيئاً يسيراً عن كتاب دقائق التصريف، وأشار إلى غرابة المصطلح عنده، وأدرج شيئاً عن المؤلف ومصادر الكتاب وشواهده، زيادة على بعض المصطلحات، انظر: حاتم الضامن، بحوث ودراسات فى اللغة وتحقيق النصوص، منشورات جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص ٢٢٩ ــ ٣١٠.

١ ـ الصحيح	٥ ـ الملتوى
٢ ـ السقيم	٦ ـ المفكوك
٣ ـ المضاعف	٧ ـ الموائى
٤ ـ المثال	٨ ـ المنقوص
٩ ـ اللفيف	

ثالثاً: الفعل الرباعى

رابعاً: المبنى للمجهول

خامساً: أقسام الفعل من حيث التعدى واللزوم.

وأود أن أشير هنا إلى أن هذا التقسيم جاء ليوافق منهج ابن المؤدب فى معالجة المواد الصرفية فى كتابه[1]، وفيما يلى تفصيل لهذه الأبواب.

أولاً: التقسيم الزماني للأفعال

لم يلتزم ابن المؤدب تقسيم العلماء العرب المألوف فى هذا الباب، حيث التجأ إلى الجانب الدلالى والجانب الزمانى، فالماضى عنده من حيث الدلالة ثلاثة أقسام:

١ـ النص

ومعناه عند ابن المؤدب ما وافق لفظه لفظ الماضى، ومعناه معناه (ابن المؤدب، دقائق التصريف، ص١٧) وقد مثل له بقوله تعالى:

---

(١) كتاب دقائق التصريف لابن المؤدب، حققه كل من الدكتور أحمد ناجى القيسى، والدكتور حاتم الضامن، والدكتور حسين تورال، وهو من مطبوعات المجمع العلمى العراقى، بغداد، ١٩٨٧ .

«ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً» [النحل/٧٥]، فكلمة (ضرب) فعل ماضٍ، ودلالته المعنوية: أن الله سبحانه ضرب هذا المثل قديماً فى حالة معينة بلفظ الماضى، ويشير معنى الفعل ودلالته إلى الزمن الماضى أيضاً، وهذا المعنى يتفق مع المعنى اللغوى الذى يفيده مصطلح (النص)، لأنه فى اللغة ما لا يحتمل إلا معنى واحداً، (أبو البقاء الكفوى، ص ٨٥٢)، كما يمكن أن يكون مأخوذاً من الاستقصاء والمنتهى، إذ إن معنى (نص) هو السؤال عن شيء حتى يستقصيه السائل، ومنه يقال: نص الرجل، أى: سأله عن شيء حتى يستقصى ما عنده، ونص كل شيء: منتهاه، والنص: مبلغ أقصى الأشياء، والنصُّ فى السير إنما هو أقصى ما تقدر عليه الدابّة. (ابن منظور، لسان العرب، «نصص»، ٩٨/٧).

٢ـ الممثل

الممثل ما كان لفظه لفظ الماضى، ومعناه لمستقبل الزمان ومستأنفه، (الدقائق، ص١٧)، وذلك كقول الله تعالى:«أتى أمر الله فلا تستعجلوه» [النحل/١] حيث إن الفعل (أتى) فعل ماضٍ من حيث لفظه، وأما دلالته، فتقيدنا أنه لم يحدث بعد، لأنه لمستقبل الزمان، فكأن الله سبحانه يقول: يأتى أمر الله قريباً، وهو أمرمؤكد، أى يوم القيامة، وقد جاء هذا المعنى للرد على الكفار الذين كانوا يستعجلون ما وعدوا به من قيام الساعة أو نزول العذاب بهم يوم بدر استهزاء وتكذيباً بالوعد، فقيل لهم، أتى أمرالله، الذى هو بمنزلة الآتى الواقع، وإن كان منتظراً، لقرب وقوعه. (الزمخشرى، الكشاف، ٢/ ٤٠٠، وانظر: ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص٢٩٥).

ومن الأمثلة عليه أيضاً:

ـ فى قوله تعالى: ﴿والله الذي أرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه إلى بلد ميت﴾ [فاطر/٩] أى:فنسوقه، وقد ذكر الزمخشرى لهذه الآية معنى بلاغياً، وهو ما يسمى بالعدول، أى أنه قد عدل بلفظ (فسقنا) عن لفظ الغيبة، إلى ما هو أدخل فى الاختصاص، وأدل عليه، (الزمخشرى، الكشاف، ٣/٣٠٢).

ـ وفى قوله تعالى: ﴿وإذ قال الله يا عيسى ابن مريم﴾ [المائدة/١١٦] أى: وإذ يقول؛ لأن هذا الأمر لم يحدث بعد، وإنما سيحدث يوم القيامة، عندما يسأل الله سيدنا عيسى عن هذا الأمر الذى هو محمول الآية فى هذا السياق (ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص ٢٩٥)، ويعلل ذلك بأن الذى يقع فى علم الله، لابد من وقوعه، كما لا يجوز لأى إنسان أن يطلق لفظ الماضى، ويريد به غير الماضى؛ لأن الفعل عند الإنسان لا يدل إلا على صفته ومعناه.

وهذا الحكم الذى ذكرناه، لا ينسحب على جميع أنماط الممثل بالقياس إلى بنى البشر، فيمكن أن نقول غفر الله لك، وسامحك الله، ويعود السبب فى قبول هذه الأنماط، إلى أننا عندما نقولها وما أشبهها، فإنما نسند هذه الأفعال إلى لفظ الجلالة، على سبيل الدعاء، فعندئذ يكون الماضى بمعنى المضارع من هذه الطريق.

٣ـ الراهن

الراهن فى اللغة هو المقيم على حالة واحدة لا يبارحها (الدقائق،ص١٩، وانظر ابن منظور، لسان العرب، رهن، ١٣/ ١٩٠)، أى أنه لا يتغير من حالٍ إلى أخرى، وهذا المعنى اللغوى يعنى أن إطلاق هذا المصطلح، ينبغى أن يكون على فعل لا يتغير بالنسبة إلى فاعله، فهو دائم عليه لا يتحول عنه.

ومن أمثلة الراهن فى دقائق التصريف، قوله عز وجل:«وكان الله على كل شىء قديراً» [الأحزاب/٢٧] أى: وكان الله دائماً على حالة واحدة، فالفعل (كان) فعل ماضٍ من حيث لفظه ودلالته، ولكن دلالته إلى البقاء، حيث استعْمِل فى هذه الآية ليدل على أن القدرة من الله سبحانه وتعالى كائنة فيه فى الماضى، ومستمرة إلى اليوم، وقائمة فى المستقبل، فقدرته تعالى غير مرتبطة بزمن معين، أو وقت محدود بحدود زمانية معينة.

وقد اختلف العلماء فى قوله تعالى السابق: «فذهب ابن قتيبة إلى أن (كان) ملغاة فى هذا التركيب، وذلك لأنه أول هذه الآيات كما لو لم تكن (كان) موجودة فيه، أى: الله على كل شىء قدير (ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص٢٩٥) وأما ابن المؤدب، فقد رجح الرأى الذى يذكر أن معنى (كان) هنا هو الجزاء، وهى فى معنى (يكون)، فتقدير الكلام الذى يراه، شبيه بتقدير (يكون) فى قوله «كيف نكلم من كان فى المهد صبيا» [مريم/٢٩] أى: يكون، أى أن معنى الجزاء تضمن فى التركيب اللغوى للنمط الكلامى كاملاً. (الدقائق، ص٢٠، ص٣٨٦).

وعلى هذا، فإنه يمكن القول بأن هذا التقسيم الذى قال به ابن المؤدب، تقسيم دلالى معنوى لا يتطرق فيه إلى المعنى الزمانى للفعل، ويكاد ابن المؤدب يتفرد بغرابة هذا التقسيم، ولا يكاد يشبهه فى هذا إلا النحوى اليمنى على بن سليمان الحيدرة، فتقسيماته تتوافق مع بعض تقسيمات ابن المؤدب، فهو يقول فى كتابه «كشف المشكل»: «فالماضى ينقسم على ثلاثة: ماض فى اللفظ والمعنى، مثل: قام زيد، وقعد عمرو وماضٍ فى اللفظ دون المعنى، مثل: إنْ قمت غداً، فلفظه لفظ المضى،

ومعناه الاستقبال، وماضٍ في المعنى دون اللفظ: لم يقم، ولمَّا يقم أمس، فلفظه لفظ المستقبل، ومعناه المضى» (على بن الحيدرة، كشف المشكل، ١/ ٢٠٠) أى أنه تابع التقسيم من حيث دلالاته، وإن كان لم يستعمل المصطلحات نفسها.

وأما العلماء السابقون، فلم أقف على مثل هذا التقسيم فى مصنفاتهم، إلا إذا جاءت عرضاً، ولم يشيروا إلى ما يشبهه، قال سيبويه: «وأما الفعل، فأمثلة أُخِذَت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، فأما بناء ما مضى، فذهب وسمع، وأما بناء ما لم يقع، فإنه قولك أمراً: «اذهب، ومخبراً: يذهب، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت» (سيبويه، الكتاب، ١/ ٢).

وعلى هذا، فإن سيبويه يقسم الفعل على ثلاثة أزمنة، ماضٍ ومستقبلٍ وكائنٍ فى وقت النطق، وهو الزمان الذى يقال فيه إنه الفاصل بين ما مضى ويمضى (الحال).

ويقول السيرافى فى شرحه لكتاب سيبويه: «وأما الماضى، فإنه يختص مثالاً واحداً، والحال والمستقبل الذى ليس بأمر، يختصان بناء واحداً، إلا أن يدخل عليه حرف يُخْلِصُ له الاستقبال، وهو سوف والسين». (السيرافى، شرح كتاب سيبويه، ١/ ١٢)، كما نجد مثل هذا عند ابن يعيش الذى قال فى شرحه للمفصل: «... والضرب الثانى من الأفعال: ما ضارع الأسماء مضارعة ناقصة، وهو الفعل الماضى» (ابن يعيش، شرح المفصل، ٧/ ٤).

ولا يكاد هذا الذى عرضناه يختلف عند نحوى آخر من المتأخرين عن ابن يعيش، فكأنهم جميعاً تابعوا نص سيبويه السابق، وأما ابن المؤدب

فقد تَفَرّد بهذا المصطلح تفرداً ميّزه عن الآخرين، وإن شاركه ابن الحيدرة فى الموضع السابق فى دلالات التقسيم دون المصطلح.

التقسيم الزمانى للفعل الماضى

كانت المصطلحات السابقة (النص والراهن والممثل) لا تحمل دلالات زمنية تشير إلى زمن حدوث الفعل، فقد كان استعمالها موافقاً للدلالة المعنوية التى تؤديها، وأما المصطلحات التى استعملها ابن المؤدب حاملة دلالة زمانية فهى كثيرة، ندرجها فى السطور الآتية:

١ ـ الماضي

علل ابن المؤدب سبب تسمية الماضى بهذا المصطلح بأنه سمّى ماضياً؛ لأنه فُرِغ منه ولوقوعه فى الزمن الماضى. (الدقائق، ص٢٧).

ومعنى قوله: «فُرِغَ منه»: انقضاء الحدث فى وقت الكلام، وهو معنى عام مطروق عند جميع العلماء الذين سبقوا ابن المؤدب، والذين جاءوا من بعده(١).

٢ ـ الواجب

استعمل ابن المؤدب مصطلح الواجب، وأطلقه على الفعل الماضى، لأنه وجب، أى: سقط، وفُرِغَ منه، وهذه الدلالة الزمنية مأخوذة من

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب ١/٢، والسيرافى: شرح أبيات سيبويه ١/١٢، وابن يعيش، شرح المفصل ٧/٤ والزجاجى، الجمل فى النحو، ص٧، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجى، ١/١٢٧ ـ ١٢٨، ورضى الدين الاستراباذى، شرح الكافية، ٢/٢٢٣، وابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ١/٢٨، وشرح شذور الذهب، ص٢٠... إلخ.

معنى مادى محسوس، من قولهم: وَجَبَ علينا الحائط إذا سقط، أو من الموت؛ لأن معنى وجب الرجل وجوباً: مات (ابن منظور، لسان العرب، «وجب» ١/ ٧٩٤)، ووجبت الشمس: غابت، وقد يجوز أن يكون مأخوذاً من قولهم: وجب البيع إذا تم وانعقد. (الدقائق، ص٢٧، وانظر استعمال المصطلح فى ص٢١١، ٣٨٦، وانظر ابن منظور، لسان العرب، (وجب) ١/٧٩٣).

ويمكن القول إن ابن المؤدب أسقط هذه الدلالات المعجمية عن المصطلح، فانتقلت الدلالة من هذه المعانى المادية المحسوسة بالحواس، إلى دلالة زمانية محضة، وهى دلالة الماضى، وهذا مما يمكن أن نطلق عليه مصطلح: انتقال الدلالة.

٣ ـ العائر

وهذا المصطلح مأخوذ من دلالة مادية محسوسة بالحواس أيضاً، فقد ذكر ابن المؤدب أنه سمى (عائراً)؛ لأنه (عار)، أى: ذهب، ومنه قيل لحمار الوحش: عَيْر، لركوب رأسه، ذاهباً فى الفلاة يمنة ويُسْرة. (الدقائق، ص٢٧، وانظر: ص٩٠، ١٨٥).

وجاء فى لسان العرب: «عار الفرسُ والكلبُ، يعيرُ عِياراً: ذهب كأنه منفلت من صاحبه يتردد، ومن أمثالهم: كلب عائر خير من كلب رابض، فالعائر: المتردد، وبه سمّى العَيْر؛ لأنه يعير، فيتردّد فى الفلاة، وعار الفرس، إذا ذهب على وجهه وتباعد عن صاحبه» (ابن منظور، لسان العرب، «عير»، ٤/٦٢٢).

ومن أوجه استعماله عند ابن المؤدب قوله فى حديثه عن أصول المضاعف وفروعه: «والوجه الثانى: فَعَلَ يَفْعِلُ، بنصب العين من العائر،

وخفضها من الغابر، نحو فَرَّ يَفِرُّ» (الدقائق، ص ١٨٥) وقوله فى الحديث عن الهمز فى الرباعى: «وفى عائره للعرب اختلاف، فمنهم من يقول: رأى بإثبات الهمزة، وهو اللغة العالية المشهورة، ومنهم من يقول: را، بحذف الهمزة». وقد استشهد على هذا الاستعمال بقول الشاعر:

من را مثل سعدان بن ليلى ... إذا ما النسع طال عن المطيّه

من را مثل سعدان بن ليلى ... إذا هبّت شآمية عريه[1]

٤ ـ المُعَرَّى

أوشك أن أقول إن إسقاط الدلالة الزمانية على هذا المصطلح من الناحية اللغوية أمرغاية فى الصعوبة، وإن فعل هذا ابن المؤدب، فقد سمى هذا الفعل (مُعَرًّى) لأنه عُرِىَ من الحروف العوامل والزوائد والحوادث والكواسى، أى أن التعرية هنا جاءت ذات دلالة صرفية محضنة، ولهذا فقد يجوز أن يكون بعيداً عن الزمان، وقد جاء فى لسان العرب، أن المعرى هو الجمل الذى يرسل سدى، ولا يحمل عليه، والناقة التى عُرِيَتْ هى التي أُلقِيَ عنها الرحل، والعراء من الأرض المستوية المصحرة، وليس بها شجر ولا جبال ولا آكام ولا رمال[2].

٢ ـ الفعل المستقبل

وهو الفعل الذى يبدأ بأحد حروف المضارعة، قال ابن المؤدب: «إذا أخبرت عن الرجل بالفعل المستقبل، قلت: يَفْعَلُ، بنصب أول حرف منه،

---

(١) الدقائق، ص ٤٢١، وانظر ص ٤٢٢، وانظر الشاهد فى: لسان العرب (رأى)، ١٤/٢٩١، بلا عزو، وفيه شواهد أخرى، ليست قليلة على إسقاط الهمزة على هذه الهيئة.

(٢) الدقائق ص ٢٧، والحوادث والكواسى تعنى حروف المضارعة، وانظر: الدقائق، ص١٥، ٢٩، ٣٨، وانظر: ابن منظور: لسان العرب، (عرا) ١٥/٤٩.

للعلة التى ذكرتها فى نصب أول الفعل المضارع، وسُكِّنَت الفاء منه كراهة توالى الحركات، وحُرِّكت العين إلى النصب؛ ليتصرَّفَ الصرفَ على وجوه، ورَفَعْتَ اللام؛ لأنَّ الفعل صار موصوفاً بها»[1].

وأما عند غير ابن المؤدب، فقد عبر عنه سيبويه بأنه الفعل المضارع للأسماء، (سيبويه، الكتاب، ٣/٥) وهو ما نجده عند السيرافى، (السيرافى، شرح كتاب سيبويه، ١/١٤٤) . وابن السراج (ابن السراج، الأصول فى النحو، ٣/١٥٦)، وغيرهم مع اختلاف فى العبارة.

ولعل مصطلح الفعل المستقبل لم يظهر دلالة واضحة على المضارع أكثر مما هو عليه عند ابن المؤدب، بمعنى أن شخصية هذا المصطلح اللفظية بدت قوية واضحة فى استعمال ابن المؤدب أكثر من غيره، ولعل السبب فى هذا يعود إلى أنه كان ينظر فى استعماله للمصطلح الصرفى نظرة زمانية فى غالب الأمر، كما أنه من الجدير بالذكر، أن ابن المؤدب قسم الفعل المستقبل كما فعل مع الأفعال الماضية تقسيماً دلالياً، إلى نصٍ وممثل، فقال: «المستقبل نوعان: نصٌ وممثّل. فالنصّ ما وافق لفظه لفظ المستقبل، ومعناه معناه، نحو: يضرب زيدٌ غداً عمراً، والممثل: ما كان لفظه لفظ المستقبل، ومعناه لماضى الزمان وعائره، وذلك نحو قولك: سرت أمس حتى أدخلها، أى دخلتها. (الدقائق، ص٢٨) وقد استعمل ابن المؤدب مصطلح (المستقبل) فى مواضع كثيرة، (الدقائق، ص ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٤، ٢٢٣، ٢٦٢ ....) مما يدل على ثبوته على هذا المصطلح، وأما عند غيره، فقد استُعْمِل على قلة، ولاسيما عند علماء البصرة الذين

---

(١) الدقائق، ص٢٨، والنصب هنا يعنى تحريك الأول بالفتح، وانظر استعمال المصطلح فى الدقائق ص٢٩، ٢١٤، ٢٢٣، ٢٦٢.

فضلوا عليه المصطلح الدلالى (المضارع)، وربما قسموه أحياناً إلى حال واستقبال، ولكن ابن المؤدب تفرد فى تفريعاته الداخلية الدلالية والزمانية عمن سبقه، ولا أعلم أن نحوياً واحداً استعمل مثل هذه المصطلحات التى نجدها عنده.

ـ الغابر:

وقد استعمل هذا المصطلح فى دقائق التصريف، فى باب الفعل المضارع، وهو مما انفرد به ابن المؤدب فى حدود ما وصلنا إلى رصده من مصطلحات ما عدا تلك الإشارة التى أوردها ابن منظور عن الليث فى قوله: «ولا يستعمل (نَكِر) فى غابر ولا أمرٍ ولا نهيٍ» (ابن منظور، لسان العرب، «نكر»، ٥/٢٣٣) فربما كان من مصطلحات الخليل بن أحمد، وإن لم يشع استعماله فى الأوساط البصرية.

وقد استعمله مرات كثيرة في كتابه هذا، مما يدل على نضجه عنده، قال فى موضع: «حكم جامع فى الأمر، الوجه الأول منه نحو: اضرب وانصرف واشرب، فدخل الألف منبهاً لسكون الحرف الثانى فى الغابر[١] وإنما خصت هى بالزيادة من بين سائر الحروف؛ لتواضعها لله عزوجل[٢] ولأنها أخفُّ الزيادات وإحكاماً للصوت، وكسرت لأنها لينة، وسميت ألف وصل؛ لخفائها عند الاتصال بما قبلها» (الدقائق، ص٩٩).

وقال فى حديثه عن حروف المضارعة: «والياء علامة التأنيث فى أمر المرأة، وعلامة التذكير فى الغابر» (الدقائق، ص ٣٨٩).

---

(١) أى: يَضرِب وينْصرف ويشْرب.

(٢) لا نقر هذه العلة التى ذهب إليها ابن المؤدب، أفليست الحروف الأخرى متواضعة لله جل ذكره ؟!

والذى نود الإشارة إليه فى هذا المقام، هو أن ابن المؤدب قد استعمل مصطلح الغابر فى مواضع كثيرة جداً من كتابه (الدقائق، ص٢٨، ٩٠، ١٤٦، ١٥٢، ١٥٧، ١٨٥، ١٩٧، ٢١١، ٢١٦، ٣٣٣... إلخ)، وإن كان المصطلح ليس وحيداً فى بابه عنده، فقد رأيناه متردداً بين استعمال مصطلحات المستقبل والغابر والمستأنف (الدقائق، ص٨٦)، فكما لم يفرق بين مصطلحى الماضى والعائر، فإنه لم يفرق بين المستأنف والغابر والمستقبل، فكأن الفرق بين مصطلح الماضى (رد) عنده، ومصطلح العائر (فر) يكمن فى المعنى المعجمى أو الدلالة المعجمية للفعلين، دون المصطلحين المستعملين للتعبير عنهما.

٣ ـ فعل الأمـــر

من الأمور اللافتة للانتباه فى هذا الكتاب، هذا التقسيم الذى تبناه صاحبه لفعل الأمر، ولم نجد له نظيراً فى الدراسات الصرفية القديمة، وهو تقسيم دلالى بالدرجة الأولى، حيث قسم هذا النوع من الأفعال إلى تسعة أوجه: وهى:

١ ـ فعل الأمر على الصيغة المعهود، مثل اضرب. (الدقائق، ص٩٩).

٢ ـ أمر الواحد والاثنين والجماعة، بلفظ الاثنين، فنقول فى أمر الجماعة: اضربا يا رجال، وعليه قوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾ [ق/٢٤] كما حمل عليه قول امرئ القيس:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل(١)

---

(١) ديوان امرئ القيس ص٨، والتبريزى، شرح القصائد العشر، ص٤، والقرشى، جمهرة أشعار العرب، ص ٩٥.

وقول الشاعر:

زورا بنا اليوم سلْمى أيها النَّفَرُ ونحن لمّا يفرّق بيننا القدر[1]

٣ ـ الأمر بلفظ المصدر، كقولنا:ضرباً يا زيدُ وشتماً يا عمرو، تريد به اضرب، واشتم، (الدقائق، ص ١٠٥) وعليه قوله تعالى: ﴿ فإمّا منّا بعدُ وإمّا فداء ﴾ [محمد/٤] وقوله:﴿ فإذا لقيتمُ الّذين كفرُوا فضربَ الرّقاب ﴾ [محمد/٤].

كما ساق عليه شاهداً من القراءات الشاذة، وهى قراءة أبى بن كعب: «قال بل سوّلت لكن أنفسكم أمراً، فصبراً جميلاً» بالنصب على معنى: فاصبر صبراً جميلاً. (وهو فى سورة يوسف/١٨، بالرفع، انظر: ابن خالويه، مختصر فى شواذ القرآن، ص٦٣، والقراءة فيه لعيسى بن عمر).

٤ ـ الأمر بلفظ الغائب، كما يقال: ألا يخرج، وألا اذهب، وكقوله تعالى ﴿ ألاّ يسْجُدُوا لله الّذي يُخْرِجُ الْخبْء في السّموات والأرض ﴾، [النمل/٢٥] على الرغم من أنّ بعضهم فسّره على الحذف، فكأنه قال: يا هؤلاء اسجدوا، فاقتصر عليها دون (هؤلاء)، (الدقائق، ص١٠٧، وانظر: الإنصاف فى مسائل الخلاف، «م١٥»)، وقد فسّرها مكى بن أبى طالب على أن المنادى محذوف، وبقيت (يا) تدل عليه، ووصف مكى هذا الاستعمال بأنه جائز فى لغة العرب، فى الشعر والكلام العادى، وتقدير المنادى (هؤلاء)، فكأنه قال: يا هؤلاء اسجدوا لله[2].

---

(١) الدقائق ص ١٠٤ ـ ١٠٥، والشاهد غير منسوب لقائل.

(٢) مكى بن أبى طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ٢/١٥٧ ـ ٥٨، وانظر فى المبسوط فى القراءات العشر، لأبى بكر الأصبهانى، ص ٣٣٢، والعنوان فى القراءات السبع، لأبى طاهر الأندلسى، ص ١٤٤.

٥ ـ الأمر المعدول عن وجهه إلى وجه آخر، وهو استعمال اسم الفعل فى اصطلاح البصريين، كقول العرب: ضرابِ زيداً وشتامه، ودراكِ إبلَك، تريد اضربْ زيداً واشتمه، وأدرك إبلك. وقد علل ابن المؤدب كسْرَ آخره بأنه معدول عن وجهه، فجعل الكسر أمارة للعدل، (أى: علامة عليه)؛ لأنهم لو تركوه حين عدلوه عن وجهه على حاله الأولى، فإنهم سيجمعون بين الساكنين، وكأن العدل هنا تحويل فى صيغة الأمر وعدول عنها إلى صيغة اسم الفعل، وقد رأى ابن المؤدب هنا أن الكسر فى آخره ثابت لا يتحول عنه فى تثنيه أو جماعة، وإنْ كان بعض العرب يفتح آخرها، ويقول دراكَ، وذكر ابن المؤدب أن هؤلاء هم الذين يفتحون نون المثنى أيضاً. (الدقائق، ص ١٠٩).

٦ ـ الأمر باللام المكسورة عند المغايبة، كما فى قول العرب: ليضربْ زيدٌ، ومنه قول الله عز وجل: ﴿فليأتوا بحديثٍ مثله﴾ [الطور/٣٤]، ومثل هذا الأسلوب الأمرى، لا يجوز فى الخطاب العادى عند ابن المؤدب إلا فى الشذوذ (الدقائق، ص١١١)، وذلك كما فى قراءة الحسن البصرى «فبذلك فلتفرحوا»(١).

٧ ـ الأمر بحرف الإغراء، وذلك كقولنا: عليك زيداً، ودونك عمراً، (الدقائق، ص ١١٢) وعليه قول الله جل وعلا: ﴿يا أيُها الذين آمنُوا عليكُم أنفُسكُم﴾ [المائدة/١٠٥].

٨ ـ الأمر بالنون الثقيلة أو الخفيفة، وذلك نحو: اضربَنَّ وما إلى ذلك من أمثلة تخصُّ المخاطب فى جميع سياقاته اللغوية، فى الإفراد والتثنية والجمع. (الدقائق، ص ١١٥).

---

(١) الدقائق، ص ١١٢ والآية من يونس/٥٨ وانظر ابن خالويه، مختصر فى شواذ القرآن، ص ٥٧، وقد نسبها إلى النبى ﷺ، ورواها زكريا بن وردان عن الكسائى، وتروى عن يعقوب وزيد بن ثابت وأبى جعفر المدنى وأبى التناح، وقراءة الجمهور بالياء..

٩ ـ الأمر بلفظ الخبر، وذلك كقولك: كذب عليك الحجّ، وكذب عليك الغزو، وكذب عليك العمرة، ثلاثة أشفار كذبن عليك، أي: عليك بهن، ومنه قول عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه لرجل شكا إليه النقرس: كذبتك الظهائر، أي:عليك بها(١).

وقد زاد الأمر غرابة أن ابن المؤدب قسم الأمر في القرآن الكريم خاصة، إلى ثلاثة وعشرين وجهاً، ولكل وجهٍ من هذه الوجوه مصطلح خاص به، وهذه الأوجه هي:

١ ـ أمر الوجوب، كقوله تعالى: ﴿ وأَقِيمُوا الصَّلاةَ وآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ [البقرة/٤٣].

٢ ـ أمر الوعيد، كقوله تعالى: ﴿ اعملوا ما شئم ﴾ [فصلت/ ٨٤].

٣ ـ أمر الاعتبار، كقوله: ﴿ قُلْ سِيرُوا في الأَرْضِ فَانظُرُوا ﴾ [النمل/ ٧٩، والعنكبوت/ ٢٠، والروم/٤٢].

٤ ـ أمر الترغيب، كقوله: ﴿ وابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللهِ واذْكُرُوا اللهَ كَثِيرا ﴾ [الجمعة/ ١٠].

٥ ـ أمر الإبانة، كقوله: ﴿ قُلِ انظُرُوا مَاذا فِي السَّمَوَاتِ والأَرْضِ ﴾ [يونس/ ١٠١].

---

(١) الدقائق، ص ١١٧ وفيه (ثلاثة أسقاب) وهو تحريف، وفى لسان العرب (كذب ١/ ٧٠٩: «وفى حديث عمر رضى الله عنه: كذب عليكم الحج، كذب عليكم العمرة، كذب عليكم الجهاد، ثلاث أسفار كذبن عليكم، قال ابن السكيت: كأن (كذبن) هنا إغراء، أي: عليكم بهذه الأشياء الثلاثة، قال: وكان وجهه النصب على الإغراء، ولكنه جاء شاذاً مرفوعاً، وقيل: معناه: وجب عليكم الحج؛ وقيل: معناه الحث والحض»، وقد أورد ابن منظور شواهد أخرى على هذا النمط الاستعمالى، انظر لسان العرب (كذب)، ١/ ٧١٠.

٦ ـ أمر الإباحة، كقوله: ﴿ وإذا حلَلْتُمْ فاصْطَادُوا ﴾ [المائدة/٢].

٧ ـ أمر المهدد، كقوله: ﴿ قُلِ اسْتَهْزِءُوا ﴾ [التوبة/٦٤].

٨ ـ أمر التنبيه، كقوله: ﴿ قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّه بغتة أَوْ جهرةً ﴾ [الأنعام/٤٧].

٩ ـ أمر الأدب، كقوله: ﴿ فإذَا دخَلْتُم بُيُوتًا فسلِّمُوا علىٰ أنفُسكُمْ ﴾ [النور/٦١].

١٠ ـ أمر الانتهار، كقوله: ﴿ قُلْ منْ أنزلَ الْكِتَابَ الَّذي جاءَ به مُوسَىٰ نُورًا ﴾ [الأنعام/٩١].

١١ ـ أمر الشهادة، كقوله: ﴿ كُونُوا قوَّامين للَّه شُهداء بِالْقِسْطِ ﴾ [المائدة/٨].

١٢ ـ أمر اللطف، كقوله: ﴿ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هلْ كُنتُ إلاَّ بشرًا رَسُولاً ﴾ [الإسراء/٩٣].

١٣ ـ أمر التخويف، كقوله: ﴿ فتَمَنَّوُا الْموْت إن كُنتُمْ صادقين ﴾ [البقرة/٩٤].

١٤ ـ أمر المسخ، كقوله: ﴿ قُلْنا لهُمْ كُونُوا قِردَة خاسئين ﴾ [الأعراف/١٦٦].

١٥ ـ أمر التحذير، كقوله: ﴿ يا أيُّها الَّذين آمنُوا خُذُوا حذْرَكُمْ ﴾ [النساء/٧١].

١٦ ـ أمر التكوين، كقوله: ﴿ إنَّمَا قوْلُنَا لشَيْءٍ إذا أرَدْنَاهُ أن نَقُول لهُ كُن فيكُونُ ﴾ [النحل/٤٠].

١٧ ـ أمر الابتهال، كقوله: ﴿فقلْ تعالوْا ندعُ أبْناءنَا وأبْناءكُمْ ونساءنا ونساءكُمْ وأنفُسنا وأنفُسكُم ثمَ نبْتهلْ﴾ [آل عمران/٦١].

١٨ ـ أمر الاستبسال، كقوله: ﴿فاقْعُدُوا مع الْخَالفين﴾ [التوبة/٨٣].

١٩ ـ أمر الاستغفار، كقوله: ﴿اسْتغْفرُوا ربَّكُمْ إنَّهُ كَان غفَارا﴾ [نوح/١٠].

٢٠ ـ أمر التعوذ، كقوله: ﴿وَقُل رَّبَ أعُوذُ بك منْ همزات الشَّياطين﴾ [المؤمنون/٩٧].

٢١ ـ أمر التوبيخ، كقوله: ﴿قُلْ بئْسما يأْمُرُكُم به إيمانُكُمْ﴾ [البقرة/٩٣].

٢٢ ـ أمر الانزعاج، كقوله: ﴿واسْتفْززْ من اسْتطعْت منهُم﴾ [الإسراء/٦٤].

٢٣ ـ أمر الدعاء، كقوله: ﴿ادْعُوني أسْتجبْ لكُمْ﴾ [غافر/٦٠].

وقد أرجع ابن المؤدب نفسه هذا التقسيم الغريب (الدقائق، ص١١٨ ـ ١٢١)، إلى نوعين اثنين، الأمر من الله سبحانه وتعالى، يأتى عباده حكماً كالمحبوب والمكروه، والغنى والفقر ونحوهما، وأمر يأتيهم تعبداً، كأمره لهم بالطاعات ونهيه لهم عن المعاصى. (الدقائق، ص١٢١).

كما انفرد ابن المؤدب باستعمال مصطلح وصفى طويل العبارة فى هذا الباب أيضاً، وهو قوله: «بناء الأمر على الغابر» (الدقائق، ص ١٠١) وهو استعمال وصفى أكثرمن أن يكون مصطلحاً قابلاً للتداول، وعنى به فعل الأمر الذى يأتى على صورة المضارع.

ويلاحظ على هذا التقسيم، التجاء ابن المؤدب المباشر إلى الدلالة المعجمية للكلمة، واتكاؤه عليها، زيادة على الدلالة السياقية التى قد تصل إلى حد المباشرة، كما فى مصطلح أمر الشهادة، وأمر المسخ، وأمر التحذير، وأمر الاستغفار، وأمر التعوذ، وغيرها.

٤ـ الدائـم

ينسب مصطلح الدائم إلى الكوفيين فى العادة، فقد استعمله علماؤهم للتعبير عن نوع من الأفعال التى انفردوا بِعَدِّها أفعالاً، وأما عند البصريين، فهو اسم الفاعل الذى يعمل عمل الفعل المبنى للمعلوم فى سياقات صوتية تركيبية معينة، ويمتاز الكوفيون بأنهم خصوا هذا الفعل بهذه الدلالة، أى الدلالة على اسم الفاعل. فى حين أطلقه بعض النحويين على الفعل المضارع الدال على الحال. (د. محمد عبادة، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، ص ٢٣٢).

وأما ابن المؤدب، فقد تابع الكوفيين فى استعمال مصطلح الدائم بدلالته التى نجدها عندهم، وكان استعماله له سوياً راسخاً، مما يدل على ميله القوى نحو مذهبهم، قال فى موضع: «فمعنى قوله ﴿وكان اللهُ غفُورا رَحيمًا﴾ [النساء/٩٦]: كائن الله غفوراً رحيماً أبداً، ولم يزل كذلك، وصلح الماضى فى موضع الدائم، كما كان المعنى مفهوماً». (الدقائق، ص٢٠، وانظر: ص ٢٦٤).

وقال أيضاً: «فإذا بُنى الدائم على المستقبل قيل: هندٌ حائضة، وجُمْلٌ طالقة، على معنى: تحيض وتطلق» (الدقائق، ص ٦٨، وانظر ص٢٧٢).

وقد ساق مثالاً عليه من شعر الأعشى، وهو قوله:

يَا جَارَتِى بِينى فإنّكِ طالِقَهْ　　　كذاك أمورُ الناسِ غادٍ وطارِقَهْ

(الأعشى، الديوان، ص ١١٧).

ثانياً: الفعل من حيث الصحة والاعتلال

في هذا القسم حديث عن المصطلحات الآتية:

١ـ الصحيح

استعمل ابن المؤدب مصطلح «الصحيح» عدة مرات، ليدل به على دلالة لا تختلف عما عند الآخرين، قال في موضع: «والصحيح على ثلاث أجناس: صحيح سالم ظاهر، وصحيح مضاعف، وصحيح مفكوك، وسمي الصحيح صحيحاً لسلامة ماضيه، وصحته من الحروف المعتلة، وهي الواو والياء والألف» (الدقائق، ص١٥٠).

وقال في حديثه عن قول الله تعالى: ﴿ وَعَتَوْا عُتُوًّا كَبِيرًا ﴾ [الفرقان/ ٢١]. «فجاء بالواو والياء، وإنما قيل بالياء؛ لأن الأسماء قد تُجْمَعُ على (فُعُول)، فيستوي المصدر وجمع الاسم، فيقال في الصحيح: قَعَدْتُ قعوداً، فهذا مصدر، ثم يجمع القاعد: قعوداً، والراقد: رقوداً، (الدقائق، ص٣١١) وقد جاء استعمال هذا المصطلح في مواضع أخرى من الكتاب، (الدقائق، ص ٤٥، ٣٦٠، ٣٦٧، ٤٢٨، ...إلخ).

٢ـ الثلاثي الظاهر:

وهو مصطلح شكلي، عبر به عن الفعل الصحيح السالم، وسمي ظاهراً؛ لظهور أصوله أو حروفه بتعبير ابن المؤدب، فقد قال: «والثلاثي الظاهر، نحو:عَقَرَ، ألا ترى كيف ظهرت حروفه الثلاثة؟»، (الدقائق، ص٣٩٦).

٣ ـ الثلاثي المدغم:

استعمله ابن المؤدب للدلالة على الفعل الثلاثي المضعف في حال

فك التضعيف، وقد مثل له بالفعل (عقق)، وعند إدغام القاف في القاف، فإن الفعل يصير (عَقّ)، والقاف فيه شديدة، أي: مشددة، (الدقائق، ص ٣٩٦)، ودلالة المدغم هنا دلالة صوتية، تنظر إلى الأصل المفكوك، فهو على ثلاثة أحرفٍ في أصله، وقد حذفت الحركة التي تفصل بين المتماثلين، فالتقتا، مما أوجب حدوث عملية الإدغام.

٤ ـ **الفعل المَنْوِيّ:**

وهو الفعل المضمر، الذي ينوب عنه المصدر، وقد مثل له ابن المؤدب بقوله تعالى: ﴿ويقولون حِجراً محجوراً﴾ [الفرقان/٢٢]، قال: والحِجْر لا ينصب الفول، إنما يعمل فيه المضمر الذي ترتيبه: وتقول الملائكة: حُجِرَت الرحمةُ على هؤلاء الكفرة حَجْراً، فناب الحِجْرُ عن الحَجْر، وكفى من الفعل المنوى، (الدقائق، ص ٤٦٦).

٥ ـ **السقيم:**

وهو مصطلح بمعنى (المعتل)؛ فالسقم والاعتلال: وَهَنٌ يعترى الشيء، ولما كانت الأفعال التي تسمى معتلة أو سقيمة يعتريها الضعف في تصريفاتها المختلفة، فتسقط منها بعض الأصوات، فقد أُطْلِق عليها اسم المعتل أو السقيم، والمصطلح الأخير، كان أثيراً عند ابن المؤدب، حيث استعمله في مواضع مختلفة من كتابه، فمن ذلك ما جاء في قوله: «وإذا أردت المرة الواحدة من جملة الأفعال الثلاثية، صحيحة كانت أو سقيمة، كانت المرة الواحدة منها على (فَعْلَه) منصوبة الفاء، ساكنة العين»، (الدقائق، ص ٤٥).

وقال في موضع آخر: «ويلزم أول (فُعْلَى) الضم، لأنها على مثال لا يكون الفعل منه في الصحيح ولا في السقيم إلا مضموماً، فزادته هذه

الضمة اللازمة بُعْداً، من إظهار الواو؛ لأنهم يستثقلون الواو مع الضمة، وجرى الكلام على ذلك لا اختلاف فيه» (الدقائق، ص ٣٠٢) وقد جعل ابن المؤدب هذا المصطلح عنواناً لباب أُطْلِق عليه لفظ (حكم المهموز من جمعِ الأبواب الصحيحة والسقيمة، وذكرِ فروعها) (الدقائق، ص ٤٢٨).

٦ ـ المضاعف:

وهو ليس من المصطلحات التى انفرد بها ابن المؤدب، بل هو من المصطلحات الشائعة فى كتب الصرف العربى، وأما عن تسميته بهذه التسمية، فقد قال ابن المؤدب فى أحد المواضع: «وسُمِّى مضاعفاً لتكرر الحرفين المثلين من جنس واحد عند سكون اللام من الفعل، (الدقائق، ص١٥١)، وهو أحد أقسام الأفعال الصحيحة، ونشير إلى أنه عبر عنه فى بعض المواضع الأخرى، بالثلاثى المدغم، وقد ذكرناه سابقاً.

٧ ـ المستأنف

وهو مصطلح أطلقه ابن المؤدب على الفعل المضارع المضعف، وذلك فى قوله: والوجه الثالث من: فَعِلَ يَفْعَلُ، بكسر العين فى الماضى، ونصبها من المستأنف، نحو: مَسَّ يَمَسُّ». (الدقائق، ص ١٨٥) وقال فى موضع آخر: «والعرب تختلف فى حركات أواخره، فما كان منه برفع العين فى مستأنفه، كان لهم فى آخره الرفع والنصب والخفض، وهو لغة قيس فيما زعم سيبويه، نحو رُدَّ، ردَّ، رُدُّ» (الدقائق ص ١٨٧).

٨ ـ المثال:

وهو مصطلح شائع أيضاً من حيث استعماله عند غير ابن المؤدب، فقد استُعْمِل عند من سبقوه، كالخليل وسيبويه وغيرهما ليعبروا به عن

الفعل المعتل الفاء، وعلل ابن المؤدب سببَ تسميته تعليلاً مغايراً لتعليل الآخرين فقال: «لدخول بعضه فى شبه بعض باب المنقوص، نحو الأمر من (وزن يزن زن) ومن (زان يزين زن) ومن (وقل يقل قل) ومن (قال يقيل قل) ونحو استواء الخبر عن نفسك منه، والخبر عن نفسك من باب المنقوص» (الدقائق، ص ٢١٨، وانظر المصطلح فى: ص ٣٤٨، ٤٢٦، ٤٣١).

وعلى هذا، فإن ابن المؤدب يرى أن سبب التسمية يعود إلى التشابه الذى يكون فى الأمر من المثال مع الأمر من الأجوف.

وزيادة على هذا فقد قسم ابن المؤدب المثال إلى ذوات الواو بتعبيره كوعد يعد وعداً وعدة، وذوات الياء نحو يفع الغلام ييفع فهو يافع ويسر ييسر يسراً فهو ياسر، (الدقائق، ص ٢١٨ ـ ٢٢٠).

وقد أشار فى موضع آخر إلى وجه شبه آخر بين المثال ونوع آخر من الأفعال، فقال: «وحكم هذا الباب[1] وباب المثال الذى وقعت الواو والياء منه موقع الفاء من الفعل سواء فى سقوط الواو وثباتها، فكل موضع سقطت الواو منه للعلل التى ذكرناها فيه، سقطت فى هذا الباب لتلك العلل بأعيانها، ألا ترى أنك تقول: وِقى يقى، وولى يلى، فتجد الواو فيها ساقطة مثل سقوطها فى (وعد يعد) و(ومق يمق) لخروج نعوتها على معيار فاعل). (الدقائق، ص ٣٤٧).

كما نجد أيضاً أن ابن المؤدب فصل الحديث فى سقوط واو المثال فى المضارع، حيث نقل آراء السابقين فى هذه المسألة، وقول الخليل بن أحمد

---

(١) يتحدث فى هذا المقام عن نوع من الأفعال، أطلق عليه مصطلح الفعل الملتوى، وسيأتى الحديث عنه بعد قليل.

الفراهيدى: «سقطت الواو؛ لأنها خرجت ساكنة، وخلفتها الضمة، والعرب تكره الكسرة بعد الضمة، إلا فيما لم يُسمَّ فاعله، فأسقطوها كراهية ضمة بعدها كسرة» (رضى الدين الاستراباذى، شرح الشافية، ١/١٠) ومع ذلك، فإن ابن المؤدب قد رجح رأى الكوفيين فى هذه المسألة، وهو أن هذه الواو قد سقطت حيث سقطت لخروج الدائم منه على ميزان (فاعل)، نحو يزع فهو وازع، ولوقوعه على المفعول به أيضاً.

وعلى هذا، فإنه يمكن القول إن مصطلح المثال لم يكن مصطلحاً خاصاً بدقائق التصريف، ولكنه مصطلح شائع عند غيره أيضاً، حتى عند المتأخرين عنه (أبو البقاء الكفوى، الكليات، (مثل)، ص ٨٥٢).

وأما عن سبب التسمية، فيبدو رأى الفراء، رأياً معقولاً من وجهة نظر وصفية؛ لأن معنى (المثل) لغة، مأخوذ من أن حسن التمثيل هو أن يكون على وفق الممثل له من الجهة التى تعلق بها التمثيل. (الدقائق، ص٢٢٣)، ويعزز هذا ما ذُكر سابقاً من أن ابن المؤدب كثيراً ما كان يشتق مصطلحاته من دلالات الألفاظ المعجمية والسياقية اللغوية.

والحقيقة التى أود الإشارة إليها، هى أن ابن المؤدب وإن كان استعمل مصطلحات جديدة غريبة عن سياق المصطلح الصرفى الشائع، فإنه قد استعمل مصطلحات شائعة قد تدل على مصادره العلمية كهذا المصطلح وغيره مما سيأتى.

٩ ـ الملتوى

وهو مصطلح استعمله قاصداً إلى معنى اللفيف المفروق الذى لم يرد فى كتاب دقائق التصريف، ولم يرد لفظ قريب منه فيه، فهو عنده الملتوى، قال: «وما كان من الباب الذى يُسمَّى ملتوياً، كان الاسم والمصدر

منه بالفتح، نحو: الموْقَى والموْعَى، وما أشبهها، قال الله عز وجل: ﴿ لَبِئْسَ المولَىٰ ولبئس العشيرُ ﴾ [الحج/١٢] وقال عز وجل: ﴿ عندها جنَّةُ المأْوىٰ ﴾ [النجم/١٥] وهكذا الكلام على ذوات الأربعة، وإنما فعلوا هذا مخافة اللبس، ألا ترى أنه لو قال: موْعِى وموْقِى من وَعَى يعِى ووقى يقِى، لأشبه المفعول عند الوقفة، فافهم مذاهب العرب». (الدقائق، ص١٢٦).

وقد علل سبب تسميته بالملتوى بقوله: «سمى ملتوياً، لالتواء الحرفين بحرف صحيح» (الدقائق، ص ٣٤٦) وهذا يعنى أن التسمية مأخوذة من الالتواء والإحاطة، وهذا ناتج عن وجود الصوت الصحيح حاجزاً بين (الحرفين المعتلين)، كوشي وولي ووجي، ويتراءى لي أن هذا المصطلح قد اكتسب دلالته فى كتاب دقائق التصريف حسب، فقد كانت الكتب الأخرى تبحثه تحت باب اللفيف المفروق (رضى الدين الاستراباذى، شرح الشافية، ١/٣٢).

١٠ ـ **المفكوك**

ربما كان هذا المصطلح خاصاً بابن المؤدب، فقد أطلقه على نوعٍ من الأفعال، تكون فاؤه ولامه متشابهتين، وذلك نحو: حَرَجَ يحرج، وسلَسَ يسلس من الصحيح ووقَى من المعتل الآخر، وقد سمى مفكوكاً كما ذكر ابن المؤدب؛ لأنه فكٌّ بين الحرفين المتجانسين بحرف يخالفهما. (الدقائق، ص ٣٥٩) وقد أشار فى موضع آخر إلى أن المفكوك فرع على المنقوص (الأجوف) ويستعمل استعماله، ومثل له بالفعل (داد الطعام) (الدقائق، ص ٣٦٠).

وأما ابن القطاع فقد أطلق عليه مصطلح (المعتل)، وهو تعميم استعمال للمصطلح العام فى مقام استعمال الخاص، قال: (باب المعتل:

داد، وداد الطعام يداد ويدود دوداً، صار فيه الدود) . (ابن القطاع، الأفعال، ١/ ٣٦٩) .

وما أقوله هنا، هو أننى لم أتمكن من الوقوف على هذا الاستعمال فى كتب الصرف التى عدت إليها، فلعل أحداً لم يستعمله، أو أننى لم أصل إلى الذين استعملوه، ولم أصل إلى مؤلفاتهم له.

١١ ـ الموائى :

وهو مصطلح خاص باشتقاق واحدٍ، وهو الفعل (وأى) بمعنى (وعد) ومنه يقال: وأيت على نفسى أن أذكر من ذكرنى إذا ضمنت عدة عليها بهذا الأمر، وقد فصل أصحاب المعاجم فى اشتقاق هذا الفعل، (ابن منظور، لسان العرب، (وأى)، ١٥/ ٣٧٦ ـ ٣٧٨) ولكن أحداً منهم لم يسمه (الموائى)، وقد أرجع ابن المؤدب سبب التسمية إلى أنه اشتق من لفظه، كما سميت القطاة من لفظها؛ لأنها تطير فتصيح: قطاقطا. (الدقائق، ص ٣٥٤، وانظر: ص ٣٥٧) وهو سبب غير مقنع، لأنه لو كان كذلك لسمى كلُّ فعلٍ من لفظه، ولكننى أعتقد أن سبب التسمية عائدٌ إلى شهرة هذا الفعل فى العملية التعليمية، حيث اجتمع فيه الواو والياء والهمزة، وكان هذا الاجتماع وما يتبعه من صعوبة فى اشتقاقه، سبباً لجعله مظهراً تعليمياً يقيس براعة اللغوى ومتعلم اللغة منذ أقدم الأزمان، فقد كان من ضمن الأسئلة التى وجهها الفراء إلى سيبويه فى مقدمة النزال المعروف الذى حدث بين سيبويه والكسائى، فيما يعرف بالمسألة الزنبورية، (أبو البركات الأنبارى، الإنصاف، «م٩٩») .

١٢ ـ المنقوص :

استعمل ابن المؤدب مصطلح المنقوص استعمالات متباينة، فقد

أطلقه فى عدة مواضع على الفعل الأجوف، قال تحت عنوان: حكم فى جميع أصول المنقوص وفروعه: «وسمى منقوصاً؛ لنقصان الواو منه فى الأمر، نحو قل، وفى الخبر عن نفسك(١) والمخاطبة، نحو: قلتُ وقلتِ» (الدقائق، ص ٢٥٤، وانظر المصطلح فى ص ٣٦٠، ٣٦٧، ٣١١).

كما استعمله للتعبير عن الناقص (معتل اللام)، كما فى قوله: «واعلم أن الاسم إذا كان من هذا الجنس منقوصاً، كان مبنياً بالياء، نحو: لغو، وثبو، تقول فى جمعها: لُغِىٌ وثُبِىٌ». (الدقائق، ص ٣١٦).

وعبر به أيضاً عن المعتل الفاء، وذلك كما فى قوله: «ويجوز كسر الثاء فى (ثِبى) ورفعها، كما جاز ذلك فى (الدلِى) وإن جمعت منقوصاً أوله مكسور، مثل (عِدة) و(زِنة) و(مائة) و(فئة) علىٍ هذا الجمع، كسرت أولها، ولو رفعته على التوهم أنه من الفعل (فُعول) لجاز». (الدقائق، ص ٣١٧).

١٣ ـ اللفيف:

جعل ابن المؤدب مصطلح اللفيف، عنواناً لباب من أبواب الكتاب، وهو باب (حكم فى أصول اللفيف وفروعه) مما يدل على نضجه فى الكتاب، ولا غرابة فى هذا النضج، فهو ليس من مصطلحاته التى انفرد باستعمالها، ولكنه مصطلح شائع فى مؤلفات السابقين واللاحقين، وقد علل ابن المؤدب سبب تسميته باللفيف بقوله: «وسمى لفيفاً؛ لأنه التف فيه حرفان معتلان، بحرف تقدمهما صحيح». (الدقائق، ص ٣٣٥، ص٣٤٣)، أى أنه أطلقه على ما يُسمّى اللفيف المقرون فقط، وأما

---

(١) مصطلح (الخبر) هنا يعنى الفعل الماضى المسند إلى تاء المتكلم وتاء المخاطبة.

المفروق فلم يستعمله، إذ استعمل فى مكانه مصطلح الملتوى كما قدمنا سابقاً.

ثالثاً : الفعل الرباعي ومصطلحاته

قسم ابن المؤدب الفعل الرباعى على أربعة أقسام وهى: (الدقائق، ص ١٨٣).

١ ـ الرباعى مختلف الحروف، مثل قرطس ودحرج، فحروف هذين الفعلين أصول فى الفعل وغير مكروة.

٢ ـ الرباعى المولّد: وهو الرباعى المبنى من الثلاثى، إلا أننا استخرجنا حرفاً من حرفٍ، فصار رباعياً، مثل رهشش وضريب.

والمولد فى اللغة هو المحدث من كل شىء، ومن هذا المعنى، المولدون من الشعراء، وسموا بذلك لحدوثهم. (ابن منظور، لسان العرب، «ولد» ٣/٤٦٩).

ويبدو هذا المعنى أقل قوة وقبولاً إذا حاولنا التوفيق بينه وبين مصطلح المولد الذى نحن بصدده، والأقرب أنه مأخوذ من معنى الولادة؛ لأننا ولدنا من الفعل الثلاثى حرفاً آخر، ونقلناه من الماضى الثلاثى إلى الماضى الرباعى، فزاد بزيادته معنى لا يحتمله الثلاثى، فالفعل (قعد) بمعنى (جلس)، وهو عكس القيام، وأما (قعدد) فلا يحمل هذا المعنى، فالرجل القعدد هو لئيم الحسب، وربما أطلق على علاقة القرابة. (ابن منظور، لسان العرب، «قعد» ٣/٣٦١ ـ ٣٧٢).

٣ ـ الرباعى المضاعف، هو يعنى الفعل الذى بُنِىَ من مقطعين مكررين، مثل: قعقع وصلصل، (الدقائق، ص ١٨٣).

٤ ـ الرباعى المحدث المبنى من الثلاثى، ويقصد به الفعل الثلاثى المزيد بالهمزة، مثل (حَسُن) الذى يصير (أحسن) حيث أُحْدِثت عليه الهمزة لتغيُّر معناه. (الدقائق، ص ١٨٣).

نخلص من هذا العرض إلى أن ابن المؤدب فى تقسيمه للفعل الرباعى لم يفرق بين ما كان من الحروف أصلاً كالنوع الأول (قرطس ودحرج) وما كان زائداً على الأصل مثل، (ضريب وأحسن)، فأصل (ضريب) هو (ضرب) وأصل (أحسن) هو (حسن) فأدرجها تحت عنوان واحد وهو ما أسماه (باب حكم فى الرباعى)، وعلى هذا يمكننا القول: إنَّ الوجه الأول هو الماضى الرباعى. وأما الأوجه الثلاثة الأخرى، فهى من الثلاثى المزيد لأغراض ومعانٍ ودلالات جديدة حادثة، فالهمزة فى (أحسن) تفيد فى التعدية، وإذا بنيتها على الاسمية، فستحمل دلالة اسم التفضيل، وهذا يعنى أنه كان على ابن المؤدب أن يفصل بين هذه الأوجه الأربعة، بسبب اختلاف أصولها.

وقد ذكر ابن القطاع مصطلح الرباعى الصحيح، ومثل له بالفعل الرباعى (دملج)، (ابن القطاع، الأفعال، «دملج»، ص ٣٧٨) والمصطلح (الرباعى الصحيح) أكثر وضوحاً من (الرباعى المختلف) الذى استعمله ابن المؤدب.

مصطلحات أخرى في باب الرباعى

١ ـ الرباعى المؤلف

ويعنى به بعض الأفعال المشتقة من أسماء الأصوات، قال فى موضع: «والرباعى المؤلف، نحو قولك: صَهْ، ثم تضاعفه فتقول:

صَهْصَهْ، تؤلف من كل حرف حرفاً، حتى يتمكن الكلام من التصريف، فإذا أردت أن تصرفه قلت: صَهْصَهَ يُصَهْصِهُ صَهْصَهَةً، (الدقائق، ص ٣٩٧).

٢ ـ أولاد الأربعة

ويعني به الثلاثي المزيد بحرف المضارعة، وقد جعله عنواناً للباب بقوله: (حكم في جميع أصول أولاد الأربعة وفروعها) وعلل هذه التسمية بقوله: «وإنما سمي (أولاد الأربعة) لوقوع الحرف المعتل رابع الحروف من غابره، نحو: يدعو ويبكي، وقيل: بل سمي (أولاد الأربعة) لاستواء حروفه بحروف (فعلت)، مع اعتلال موضع اللام منه، وأهل البصرة يسمون هذا الباب ثلاثياً؛ لأنهم يعتبرون فيه البناء» (الدقائق، ص ١٨٣، وانظر٣٣٦، ٣٤٧، ٣٥١، ٤٢١ ...)(١).

وفي هذا النص إيحاء بأن أصحاب هذا المصطلح هم الكوفيون، ذلك أنه أشار إلى اختلاف أهل البصرة معه في هذا المصطلح، وهذا يعني أنه يقف في الصف المقابل، أي أنه في صف الكوفيين، في أغلب ظني.

كما أنه أُطلِق على هذا الباب أيضاً مصطلح ذوات الأربعة» (الدقائق، ص ١٢٦) وهو مصطلح قريب مما نحن بصدده. وأما مصطلح (الرباعي) عنده، فهو يعني في بعض دلالاته الرباعي الذي تكون أصوله الأربعة بعيدة عن الزيادة، (الدقائق، ص ١٨٣)، وهو شكل من أشكال الاضطراب التي تدل على عدم استقرار المصطلح في هذا الكتاب في بعض المواضع، وهو أمر قد لا يعدُّ منقصة، إذ كان تأسيساً لمصطلح صرفي في الغالب.

(١) نشير هنا إلى أن ابن المؤدب قد استعمل مصطلح (أولاد الثلاثة) للدلالة على الفعل الثلاثي، انظر: الدقائق، ص ٤٣٣، ٤٢٤.

رابعاً: المبنى للمجهول

إذا كان ابن المؤدب قد استعمل مصطلح (الظاهر) للتعبير عن الفعل المبنى للمعلوم؛ فإنه استعمل مصطلح (المضمر) للتعبير عن الفعل المبنى للمجهول، فمن ذلك جاء فى تعليقه على قول الشاعر:

... ... **لو عُصْرَ منه البان والمسك انعصر**[1]

فقد قال: «وهذا التسكين معروف عندهم فى الفعل المضمر والظاهر والصفات» (الدقائق، ص ٢٠٧).

وقال فِي موضع آخر: «والعرب تقول: عذيرك من فلان، فيحملون العذير على العُذْر، وينصبونه بالفعل الذى لا يستعمل مظهراً» (الدقائق، ص٤٦٧، وانظر استعمال مصطلح المظهر فى ص ٢٨ أيضاً).

وأما مصطلح (المضمر)، فقد استعمله مرات كثيرة، مما يوحى بأنه المصطلح الأثير لديه، وهو الأكثر شهرة، بين مصطلحاته الأخرى فِى هذا الباب، قال فى موضع: «فإذا أخبرت عنه[2] بالفعل المضمر، قلت: فُعِلَ، برفع الفاء فرقاً بين المضمر والظاهر، وخفضت العين، فرقاً بينه وبين الأسماء المبنية على زنة (فُعَل)، نحو: عُمَر، وزُفَر، وقُثَم،وما أشبهها، ونصبت اللام من الفعلين جميعاً، لتعريهما من الحروف العوامل والزوائد والحوادث والكواسى، وهى الياء والتاء والنون والألف». (الدقائق، ص١٥، ٢٨).

---

(١) الشاهد لأبى النجم العجلى، وانظر التعليق عليه فى: رمضان عبدالتواب، المدخل إلى علم اللغة، ص ٢٩٤.

(٢) أى عن المفرد المذكر، وعبر عنه ابن المؤدب بـ (الرجل).

وأدخل على هذا المصطلح شيئاً من التغيير في موضع آخر، مما يدل على عدم ثبوت المصطلح عنده في هذا الباب، فقد سماه: (الباطن المضمر)، وأعتقد بأنه قد أدخل لفظ (الباطن) على نوع الفعل، بالنظر إلى المثال الذي ساقه هنا وهو (رَعُبَ)(الدقائق، ص١٤٧)، وهو فعل من أفعال الباطن التي لا تدرك بالجوارح، والذي يؤكد هذا الاعتقاد أنه عاد إلى المصطلح الأصلي في موضع تالٍ من الكتاب، على الرغم من أن الفعل الذي مثل به هو الآخر من أفعال الباطن، قال: وتقول في الفعل المضمر منه: أُحِبَّ بانضمام الألف: لأنَّ هذا فعلٌ تضمن اسمين اثنين، فاعلاً ومفعولاً، فضموا أوله، لتكون الضمة دالة على اسمين». (الدقائق، ص ٢٠٥).

كما استعمل ابن المؤدب مصطلحاً شائعاً للدلالة على المبني للمجهول، وهو مصطلح ما لم يسم فاعله، وهو مصطلح كثير الاستعمال عند غيره(١)، قال في موضع: «فإذا بنيت هذا الفعل بناء ما لم يُسمَّ فاعله، قلت ابْيُويِعَ اقْوُووِل، بترك الادغام فيهما معاً؛ لأنهما مَدَّة، كما تقول: اغْدُودِن». (الدقائق، ص٢٨٠) وقال في موضع آخر: «وقد قيل: مرضو، فبني على الأصل، لما ظهرت الواو في (الرضوان)؛ عَلِمَ أنَّها من الواو، ولا يجوز أن يقول في (دُعيتُ) مدعي، لأنه بني على الأصل و(دعيت) داخل ليس بأصل؛ لأن ما لم يُسمَّ فاعله داخل على كل شيء من (فعلت) من الفعل» (الدقائق، ص ٣٢٠) كما عبر عن نائب الفاعل تبعاً لهذا بمصطلح: اسم ما لم يسمَّ فاعله. (الدقائق، ص ٤٥٥).

---

(١) المبرد، المقتضب، ٤/ ٥٠، وابن النحاس، إعراب القرآن، ١/ ١٠٣، ١/ ٢٢٨، ١/ ٢٣٥، والزجاجي، الجمل، ص ٨٠، وابن جني، الخصائص، ٢/ ٢١٩، والزمخشري، المفصل، ص ٢٥٩.

خامساً: الفعل من حيث التعدى واللزوم

كثرت المصطلحات فى هذا الباب كثرة لافتة للنظر فى الكتب النحوية[1]، وأما ابن المؤدب، فقد استعمل أيضاً عدة مصطلحات فى هذا الباب، ندرجها فيما يأتى:

١ـ الممتنع

أطلقه ابن المؤدب على الفعل اللازم، فقد قال فى حديثه عن سبب سقوط الواو من الفعل المثال المزيد بالهمزة على زنة (افعل): «لكثرة استعمال تعديه إلي المفعول به؛ وذلك أن المتعدى إلى المفعول به أكثر استعمالاً من الممتنع عنه». (الدقائق، ص ٢٢٣).

٢ ـ الموصول:

أطلقه على الفعل اللازم، قال: «ومن هذه الأفعال ما يكون متعدياً، ومنها ما يكون لازماً وموصولاً، ومعرفة اللازم من المتعدى هو أن تقيس فعلك بالهاء، فكل ما حسنت فيه الهاء فهو متعدٍ، وما لم تحسن فيه فهو لازم» (الدقائق، ص ١٤٨).

---

(١) استعمل سيبويه مصطلح التعدى على نحو واعٍ فى كتابه، انظر سيبويه، الكتاب ٩/٣ كما استعمله بعده المبرد فى المقتضب ١/ ٧١، ٣/ ٩١، ٢/ ١٢٨، ١٨٨، وابن جنى: اللمع فى علم العربية، ص ٣٣، والزمخشرى المفصل، ص ٢٥٧. وأما مصطلح اللازم، فينظر فيه: الكتاب ١/ ٣٣، ١/ ٤١ والمقتضب ١/ ٧١، ٣/ ١٨٧، وللمع، ص٣٤، والمفصل، ص ٢٥٧ وقد استعمل المبرد مصطلح الفعل الحقيقى، المقتضب، ٣/ ١٨٧، كما استعمل المبرد نفسه مصطلح الممتنع، المقتضب ٢/ ١٢٨، وتزخر الكتب النحوية فى بداية نشأة النحو العربى بمصطلحات وصفية أخرى، لا مجال لذكرها فى هذا المقام.

وزاد الأمر توضيحاً عندما قال بعد هذا القول مباشرة: «والموصول: الذى لا يقال منه مفعول إلا بالصلة، نحو صفح عنه، فهو صافح، والمفعول مصفوح عنه، قال الله عز وجل: «فاصفح عنهم وقل سلام» [الزخرف/٨٩]، والتثنية والجمع فيه يقع على الصلة». (الدقائق، ص١٤٨).

وقال فى حديثه عن نوعٍ من الأفعال يكون لازماً مرة، ومتعدياً مرةً أخرى: «وقد يجىء منه ما يكون موصولاً مرة ومتعدياً مرةً أخرى، نحو الشكر والكفر، تقول: شكرت له وشكرته...» (الدقائق، ص ١٤٩).

٣ ـ المجاوز:

وهو نوع من الأفعال المتعدية يتعدى إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما، قال: «والمجاوز من الأفعال الذى ينفذ إلى مفعولين، ولا يحسن الاقتصار على الأول منهما، نحو قولك: كسوت زيداً ثوباً، وأعطيت محمداً درهماً». (الدقائق، ص ١٥٠).

٤ ـ الواقع:

وهو الفعل المتعدى، قال: فإن قيل: لمَ أُثبتت الواو فى (يَوَدُّ) والفعل واقع، تقول: يَوَدُّك؟ فقل: لأن الإدغام علة، وسقوط الواو من (يعِد) علة، وكرهوا أن يجتمع(١) على (يودُّ) سقوط الواو مع علة الإدغام». (الدقائق، ص ٢٢٣).

المراجع

١ ـ الاستراباذى، رضى الدين، شرح الشافية، تحقيق محمد نور الحسين ومحمد محيى الدين عبد الحميد ومحمد الزفزاف، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥ .

٢ ـ الاستراباذى، رضى الدين، شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢ .

٣ ـ الأصبهانى، أبو بكر، المبسوط فى القراءات العشر، تحقيق سبيع حمزة حاكمى، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٦ .

٤ ـ الأعشى، ميمون بن قيس، ديوان الأعشى الكبير، شرحه وقدم له مهدى محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمى، بيروت، ١٩٨٧ .

٥ ـ امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة (د.ت) .

٦ ـ الأنبارى، أبو البركات، الإنصاف فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد، دار الفكر، بيروت (نسخة مصورة)، (د.ت) .

٧ ـ الأندلسى، أبو طاهر، العنوان فى القراءات السبع، حققه وقدم له الدكتور زهير زاهد، والدكتور خليل العطية، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٥ .

٨ ـ التبريزى، الخطيب، شرح القصائد العشر، تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد، مكتبة محمد صبيح، القاهرة، ١٩٦٢ .

٩ ـ ابن جنى، الخصائص، تحقيق محمد على النجار، دار الهدى، بيروت، (د.ت) مصورة عن طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٠ ـ ابن جنى، اللمع فى العربية، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، (د.ت) .

١١ ـ ابن خالويه، مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع، نشره المستشرق برجشتراسر، دار الهجرة، طهران، (د.ت) .

١٢ ـ الدكتور رمضان عبدالتواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوى، مكتبة الخانجى، القاهرة، ١٩٨٥ .

١٣ ـ الزجاجى، أبو إسحق، الجمل فى النحو، تحقيق الدكتور على توفيق الحمد، مكتبة الأمل، إربد، ودار الرسالة، بيروت، ١٩٨٤ .

١٤ ـ الزمخشرى، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، فى وجوه التأويل، دار المعرفة، بيروت، (د.ت) .

١٥ ـ الزمخشرى، المفصل فى علم العربية، نشره محمد بدر الدين النعسانى الحلبى، دار الجيل، (ط٢) . بيروت، (د.ت) .

١٦ ـ ابن السراج، أبو بكر، الأصول فى النحو، تحقيق عبدالحسين الفتلى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥ .

١٧ ـ سيبويه، الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، دار المعرفة، بيروت، (د.ت) (مصورة عن طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب).

١٨ ـ السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، تحقيق الدكتور رمضان عبدالتواب، والدكتور محمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٦٩.

١٩ ـ ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، منشورات وزارة الثقافة العربية بغداد، (د.ت).

٢٠ ـ ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، شرحه ونشره أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨١.

٢١ ـ القرشي، أبو زيد، جمهرة أشعار العرب، دار صادر، بيروت، (د.ت).

٢٢ ـ ابن القطاع، أبو القاسم السعدي، كتاب الأفعال، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٣.

٢٣ ـ الكفوي، أبو البقاء، الكليات، تحقيق عدنان درويش وزميله، دمشق، ط١، ١٩٧٤.

٢٤ ـ ابن المؤدب، دقائق التصريف، تحقيق حاتم الضامن وأحمد ناجي القيسي وحسين تورال، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٨٧.

٢٥ ـ المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٩٩هـ.

٢٦ ـ محمد إبراهيم عبادة، معجم مصطلحات النحو والصرف، والعروض، القافية، دار المعارف، القاهرة، (د.ت) .

٢٧ ـ مكى بن أبى طالب، الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، تحقيق الدكتور محيى الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت. ١٩٨٧.

٢٨ ـ ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ١٩٥٥ .

٢٩ ـ ابن النحاس، أبو جعفر، إعراب القرآن، تحقيق الدكتور زهير غازى زاهد، مطبعة العانى، بغداد، ١٩٧٧ .

٣٠ ـ ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفيه ابن مالك، تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد، دار الفكر، بيروت، (د.ت) .

٣١ ـ ابن هشام، شرح شذور الذهب، فى معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٦٠ .

٣٢ ـ ابن يعيش، شرح المفصل، مكتبة المتنبى، القاهرة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت) .

في تطوّر المصطلح النحوي العربي

بين كتب التراث والكتاب المدرسي

عبد الحميد التاغوتي

جامعة ليون ٢ ـ فرنسا

قسم الدراسات العربية

رائق أن نشهد مدى ما بلغه المصطلح النحوى العربي من استقرار خلال هذه الحقبة الزمنية الأخيرة. ولعل أفضل فضاء يتجلى فيه هذا الاستقرار كتب النحو المدرسية ومن ورائها المؤسسة التربوية برُمتها. ويكفى للتحقق من هذا معاينة ما يقع بين أيدينا من هذه الكتب العديدة المعتمدة من قبل مختلف وزارات التربية والتعليم. بيد أن هذا المآل الذى بدأت معالمه تتحدد منذ التراث المتأخر لم يتأت من باب الصدفة، وإنما هو نتاج تغيرات وتطورات طالت المصطلح النحوى عبر تاريخه قبل أن يستقر على الشاكلة التى هو عليها اليوم. غير أن هذا المصطلح الجديد المستقر لا يمكن له أن يمثل مرحلة أخيرة ونهائية، وذلك نظراً لسنة التطور والتغير.

لقد لفت انتباهى غياب لفظ «عامّة» من باب التوكيد فى جميع كتب التراث المتقدمة التى رجعت إليها بالنظر ككتاب سيبويه وأصول ابن السراج وجمل الزجاجي ولمع ابن جنى ومقدمة الجزولي وتقريب أبى حيان ومزهر السيوطى وغيرها؛ لاسيما وأن هذا اللفظ يحظى بإجماع النحاة الآن، كما يتجلى ذلك فى كتب النحو الحديثة والكتب المدرسية وحتى فى العديد من كتب التراث المتأخر.

فهذا ابن جنى مثلاً يحدد عدد ألفاظ التوكيد بتسعة دون ذكر «عامة» من بينها:

«والأسماء المؤكد بها تسعة، وهي: نفسه، وعينه، وكله، وأجمع، وأجمعون، وجمعاء، وجمع، وكلا، وكلتا».

(اللمع في العربية، ص ١٤١)

أما جمل الزجاجي وتقريب المقرب للجزولي فهما يقدمان أسماء التوكيد حسب توكيدها للمفرد أو المثنى أو الجمع مع المذكر أو المؤنث، ويمكن لنا بالتالي عرضها حسب الجدول التالي:

	مذكر	مؤنث
مفرد	كله ـ نفسه ـ عينه ـ أجمع، أكتع، أبصع	كلها ـ نفسها ـ عينها ـ جمعاء، أكتعاء، بصعاء
مثنى	كلاهما ـ أنفسهما ـ أعينهما ـ أجمعان، أكتعان، أبصعان	كلتاهما ـ أنفسهما ـ أغينهما ـ جمعاوان، كتعاوان، بصعاوان
جمع	كلهم ـ أنفسهم ـ أعينهم ـ آجمعون، أكتعون، أبصعون	كلهن ـ أنفسهن ـ أعينهن ـ جمع، كتع، بصع

وبالتالي يمكن القول بأن كتب التراث القديمة، حتى وإن تعرض بعضها لكلمة «عامة» فقد اعتبرها حالاً تأتي للوصف، وذلك على غرار ما جاء في كتاب سيبويه:

هذا باب ما ينتصب أنه حال يقع فيه الأمر وهو اسم

وذلك قولك: مررت بهم جميعاً، وعامة وجماعة، كأنك قلت: مررت بهم قياماً.

(الكتاب ١، ص ٣٧٦)

ونحن إذ نسجل اختفاء بعض ألفاظ التوكيد من كتب النحو الحديثة، كتلك التي ترد بعد لفظ «أجمع»، فإننا نؤكد مقابل ذلك على اعتمادها لفظ

«عامة» كواحد من بين الأسماء التى يؤكد بها. وهذه على سبيل المثال بعض العينات مما جاء فى الكتب المدرسية فى هذا الشأن:

«... و[توكيد] معنوى ويكون بسبعة ألفاظ: النفس، العين، وكل، وجميع، وعامة، وكلا، وكلتا».

(النحو النموذجى، ج٢، ص ٢٨٠ ـ المغرب)

«... توكيد معنوى وأشهر ألفاظه: نفس، عين، كلا، كلتا، جميع، كل، عامة، وأجمعون».

(القواعد، ج٢، ص ٢٢١ ـ سورية)

«والمعنوى ما تم بإلحاق المؤكد بإحدى الكلمات: نفس وعين وكلا وكلتا وكل وآجمع وجميع وجمع وجمعاء وعامة».

(كتاب اللغة، ج٢، ص ٢٧٨ ـ تونس)

وفى نطاق الرائز الذى قمت به، قدمت لمجموعة من الدارسين عدداً من الجمل التى تحوى توكيداً معنوياً وطلبت منهم شطب الجمل التى تبدو لهم خاطئة. فكانت النتيجة آن رفض أربعة أخماس المجموعة أى ما يعادل نسبة ٧٩,٥١ ٪ الجمل التى تحوى توكيداً بـ: أبصع، أكتع، أبتع، بينما آقد ٩٠,٠١ ٪ منهم صحة الجملة التالية التى تحوى توكيداً بـ «عامة»:

نجح التلاميذ عامتهم فى الامتحان

وخلاصة القول أن هذا المثال يجسم نوعاً من التطور الحادث على المصطلح النحوى العربى والمتمثل فى اختفاء بعض ألفاظ التوكيد وبروز البعض الآخر مثل لفظ «عامة»، و ـ لم لا ـ «كافة»، وربما «قاطبة».

١ ـ مصطلحات تطورت واستقرت

١ . ١ . المثال الأول: «لا» النافية للجنس:

إن التراث النحوى العربى يتناول هذه المسألة على حدة؛ لذلك نرى

كتب التراث تخصص لها باباً مستقلاً أو أكثر؛ والأهم من ذلك أنها تقدمها لنا تحت تسميات ومصطلحات مختلفة. ومجمل القول أنها تبدو مترددة حول ثلاث تسميات، وهي: ١ لا النافية للجنس ١ و ١لا العاملة عمل إن١ و١ لا للتبرئة١. ولعل المصطلح الذي يشد أكثر من غيره انتباه القارئ هو الأخير، أعني بذلك «لا التبرئة». فهذا المصطلح الذي لم يعد متداولاً اليوم يمثل مذهب عدد من نحاة التراث. ونذكر من بين هؤلاء، على سبيل المثال لا الحصر، الزمخشري (٥٣٨\١١٤٣) الذي أورد بالصفحة ٧٥ من مفصله عبارة «التبرئة»، معنوناً الباب الذي خصصه لهذه المسألة كما يلي: «اسم لا التبرئة». ومن نحاة المغرب العربي نذكر الجزولي (١٢١٠\١٦٠٧ ـ ١١) الذي يقول في مقدمته ما يلي:

«باب لا التبرئة

شرط وجوب بناء الاسم مع لا التبرئة ألا يتكرر وألا يفصل بينهما وأن يليها وهو نكرة غير مضاف ولا مشبه بالمضاف».

(المقدمة الجزولية، ص ٢١٨)

كما نذكر أيضاً نحوياً ثانياً من أصل مغاربي قد أورد هذه العبارة، ألا وهو أبو حيان الأندلسي الذي جاء في تقريبه هذا الكلام:

«يرفع الاسم بشرط عطفية... وينصب مفعولاً به... واسم لا لتبْرِئة»

(تقريب المقرب، ص ٤٤)

وأخيراً وليس آخراً نذكر نحوياً يفوق سابقيه شهرة، ألا وهو ابن هشام (٧٦١\١٢٧٣) الذي استعمل بدوره هذا المصطلح حيث قال:

«حذف لا التبرئة

حكى الأخفش «لا رجل وامرأةَ» بالفتح وأصله ولا امرأة، فحذفت لا وبقي البناء للتركيب بحاله»

(مغني اللبيب، ج٢، ص ٧٣٢)

وبالتالى فإنه يتبين لنا من خلال هذه الأمثلة أن تواجد مصطلح «لا التبرئة» فى التراث النحوى العربى ليس بالأمر العارض. ونحن إذ نؤكد على أهمية هذا التواجد فإننا نسوق على خلفيته بعض الملاحظات:

ـ أولها أن عدداً كبيراً من نحاة التراث لم يتعرض لهذا المصطلح، ونذكر بالخصوص سيبويه (١٨٠\٧٩٦) الذى عنون الباب المخصص لهذه المسألة على النحو التالى: «باب النفى بلا». كما نذكر أيضاً الزجاجى (٣٣٧\٩٤٩) وابن جنى (٣٩٢\١٠٠٢) اللذين لم يستعملا هذا المصطلح.

ـ ثانيها أنه وقع التعبير عن هذه المسألة بعدد من المصطلحات. ولعل هذا المقتطف من كتاب: الكواكب الدرية يلخص أهمها:

«فصل فى الكلام على لا العاملة عمل إن وتسمى لا التبرئة ولا النافية للجنس ولا المحمولة على إن».

(الكواكب الدرية، شرح متممة الأجرومية، ص ١٣٠)

ـ ثالثها وآخرها أن عدداً من النحاة المتقدمين وحتى المتأخرين يستعمل المصطلحين «لا التبرئة» و«لا النافية للجنس» معاً. ونذكر من المتقدمين ابن السراج (٣١٦\٩٢٨ ـ ٢٩) الذى تعرض فى أصوله وبالتحديد فى باب النفى بلا، مرتين إلى مصطلح «الجنس» ومرتين إلى مصطلح «التبرئة». أما فيما يتعلق بالمتأخرين فلابد لنا من الإشارة إلى أنهم يضعون فى المقدمة مصطلح «لا النافية للجنس»، وهم إن أثاروا مصطلح «لا التبرئة» فإنما ذلك على سبيل الإشارة والتذكير وزيادة الفائدة. فهذا مثلاً الغلاييني يقول متحدثاً عن لا النافية للجنس:

«وتسمى «لا» هذه «لا التبرئة» أيضاً لأنها تفيد تبرئة المتكلم للجنس وتنزيهه إياه عن الاتصاف بالخبر».

(جامع الدروس العربية، ج٢، ص٣٣٣)

هذا عن التراث. أما الآن، وكما تؤكد ذلك كتب النحو المدرسية،

فإن المصطلح المتداول والمتعارف عليه هو «لا النافية للجنس». وبالتالى فإن مختلف التسميات التى جاءت فى التراث النحوى العربى استقرت كلها حول هذا المصطلح الأخير، أعنى «لا النافية للجنس».

وفى حقيقة الأمر، وأنا أراوح بين تعدد المصطلح وتردده فى التراث وبين استقراره وتفرده فى الكتاب المدرسى وبالتالى فى المقاربة الآنية، لفتنى أمر ثان لا يقل أهمية عن الأول؛ ألا وهو الإطار المكانى أو بالأحرى الموضعى الذى ورد فيه هذا المصطلح. فبينما نرى كتب التراث تخصص له باباً مستقلاً أو أكثر، كما أشرنا إلى ذلك آنفاً، فإن الكتب المدرسية، أغلبها إن لم نقل جميعها، تورد «لا النافية للجنس» كواحدة من بين أخوات «إن» فى إطار باب إن وأخواتها. وهذه على سبيل المثال بعض العينات لما يمكن أن نقرأه فى مثل هذه الكتب:

«النواسخ الحرفية هى: إن ـ أن ـ كأن ـ ليت ـ لعل ـ لكن ـ ولا النافية للجنس».

(كتاب اللغة، الأول ثانوى، ص ٣٢٢، تونس ـ طبعة ١٩٨٩)

«من أخوات إن لا النافية للجنس ويشترط لعملها: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، وأن يكون اسمها متصلاً بها، وألا تسبق بحرف جر».

(التدريبات اللغويه، الثالث ثانوى، ص ٣٢، مصدر ـ طبعة ١٩٩٣ـ٩٢)

«لا النافية للجنس حرف ناسخ من أخوات إن ينصب الاسم ويرفع الخبر».

(القواعد، الأول ثانوى، ص ٢٣، سورية ـ طبعة ١٩٨٤ ـ ٨٣)

وخلاصة القول أن (لا) هذه، إلى جانب استقرار مصطلحها حول الناسخة للجنس، أصبحت تعد واحدة من أخوات إن، وإن كانت تميزها عنها بعض الخصوصيات.

١، ٢ . المثال الثانى: نائب الفاعل:

لئن برز مصطلح لا النافية للجنس من بين عدد من المصطلحات الأخرى فأصبح هو المتعارف المتداول، فإن مصطلح نائب الفاعل لم يكن نتيجة اختيار أو انتقاء لمصطلح من بين عدد من التسميات المتواجدة، وإنما كان قد وضع وضعاً استجابة لحاجة إليه.

إن هذا المصطلح الذى ألفناه اليوم واستأنسنا به ورد فى التراث المتقدم تحت تسميات عدة قد تبدو لنا طويلة معقدة وربما يكتنفها بعض الغموض إن نحن اكتفينا بإلقاء نظرة سطحية إليها ولم نحاول التمعن فى معانيها وسبر أغوارها. وأذكر أول ما أذكر من بين هذه التسميات ما ورد فى كتاب سيبويه:

«المفعول الذى لم يتعد إليه فعل فاعل ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر».

(الكتاب، ج١، ص ٣٣)

وللتعرف على مدى قابلية فهم المتعلمين لهذه التسميات وإدراكهم لكنهها، طرحنا على بعض التلاميذ والطلبة والمدرسين[١] السؤال التالى:

ما هو المفهوم النحوى الذى يقصده سيبويه من خلال التسمية التالية:

- المفعول به ☐ إجابة ١
- نائب الفاعل ☐ إجابة ٢

---

(١) أ: ٢٠ طالبا بالسنة الثانية والثالثة، قسم العربية، جامعة ليون الثانية.
ب: ١٨ مدرساً تونسياً للغة والحضارة الأصلية بجهة ليون (فرنسا).
ج: ٢٠ تلميذاً بالسنة السادسة من التعليم الابتدائى بإحدى مدارس تونس.
د: ٣٧ تلميذاً بالسنة التاسعة (الأخيرة) بأحد معاهد تونس.
س: ٢٠ طالباً فى الأدب العربى بالسنة الثانية بإحدى جامعات تونس.

ـ الفاعل ☐ إجابة ٣

ـ لا إجابة ☐ إجابة ٤

فكانت النتيجة، تماماً كما توقعناها، تنم عن قصر فى إدراك مدلول هذه التسمية. وأنا أبينها من خلال الجدول التالى:

الإجابات	أ	ب	ج	د	س	المجموع	النسبة ٪
١ـ المفعول به	٦	٢	٤	٤	٣	١٩	١٥,٩٦
٢ ـ نائب الفاعل	١	٥	٧	١٢	٧	٣٢	٢٦,٩
٣ ـ الفاعل	١	١	١٠	٣	٠	٥	٤,٢
٤ ـ لا إجابة	١٠	١٠	٠	١٧	١٦	٦٣	٥٢,٩

إن نسبة الذين أدركوا أو يدركون هذا المفهوم لا تتجاوز ٢٦,٩ ٪ من مجموع المستجوبين.

وهذا يعنى أن الأغلبية الساحقة أى بالتحديد نسبة ٧٣,٠١ ٪، لم تهتدِ إلى استيعابه.

ثم إننى، فى مرحلة ثانية، أردفت سؤالى هذا بثان يتعلق بمصطلح أخصر من الأول وأكثر منه تداولاً، وهو «ما لم يسم فاعله»،إلا أن النتائج، رغم أنها كانت أفضل بكثير من الأولى، قد أكدت صعوبة إدراك المسألة المقصودة وأظهرت أن ما يقارب ٤٠ ٪ من المشاركين لم يوفقوا إلى الإجابة الصحيحة.

إلى جانب هذين المصطلحين يطالعنا التراث بتسميات أخرى عدة شديدة التشابه، والتقارب نذكر منها ما ورد فى أصول ابن السراج حول «باب المفعول الذى لم يسم من فعل به»، أو الزجاجى الذى خصص فى

جمله بابين لهذه المسألة سمى الأول: «باب ما لم يسم فاعله» والثانى: «باب من مسائل ما لم يسم فاعله». وأخيراً أذكر ابن جنى الذى اختار العنوان التالى: «باب المفعول الذى جعل الفعل حديثاً عنه وهو ما لم يسم فاعله».

والواقع أن الأمثلة فى هذه المسألة ليست مما يعوز الباحث عنها؛ إلا أننا نلاحظ فى كل مرة طولها ونقف على تعقد صياغتها ونلمس كلفتها، وهى أشبه بوصف وبشروح منها بمصطلحات أو بتسميات. ويؤيد كلامنا هذا حسن حمزة إذ يقول:

«قد يكون المفهوم ضمنياً، وقد يعبر عنه تلميحاً لا تصريحاً، وقد يشرح قبل أن تتاح فرصة التعبير عنه بالمصطلح... وكتاب سيبويه حافل بالشروح التى استقرت مصطلحاتها فيما بعد. وفى قراءة أبواب كتابه كفاية؛ فالتنازع هو باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذى يفعل به وما كان نحو ذلك (٧٣، ١)، والفعل اللازم هو باب الفاعل الذى لم يتعده فعله إلى مفعول (٣٣، ١)، ونائب الفاعل هو المفعول الذى لم يتعد إليه فعل فاعل ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر (٣٣، ١)، إلخ».

(عودة إلى المسند والمسند إليه فى كتاب سيبويه، ٢٢ ـ ٢٣)

إن استعمال الموصولين «ما» و«الذى» مشفوعين بفعلين مبنيين للمجهول (ما لم يسمَّ فاعله والذى جُعل الفعل حديثاً عنه) ينم، فى تقديرى، عن صعوبة فى التعبير عن هذا المفهوم النحوى بمصطلح فنى يكون قصيراً مناسباً عملياً. وبالتالى فإنه يمكننا القول إن هذه التسميات ليست مؤاتية لتكون مصطلحاً وذلك بالرغم من أنها تعبر تعبيراً أميناً عن المفهوم النحوى المقصود. وأغلب الظن أن هذه الصعوبة فى صوغ المصطلح كانت وراء ظهور مصطلح جديد، ألا وهو: نائب الفاعل الذى

حل محل جميع الشروح والتسميات السابقة. بقى لنا أن نتساءل عن تاريخ ظهوره وعن صاحبه أو، إن شئنا، واضعه محمد بن أحمد بن عبد البارى الأهدل نحوى عاش فى القرن الثالث عشر للهجرة وصاحب مؤلف فى النحو يدعى «الكواكب الدرية» يتناول فيه بالشرح متممة الآجرومية للشيخ محمد بن محمد الرعينى الشهير بالحطاب، يفصح لنا عن معلومة على قدر كبير من الأهمية وردت بالصفحتين ٨٢ ـ ٨٣ من متممة الآجرومية وتتعلق بواضع مصطلح «نائب الفاعل»؛ يقول المؤلف:

«باب المفعول الذى لم يسم فاعله

وهو الاسم المرفوع الذى لم يذكر معه فاعله وأقيم هو مقامه... ويسمى أيضاً النائب عن الفاعل وهذه العبارة لابن مالك وهى أحسن وأخصر».

وتعقيباً على ما جاء فى هذا النص نسوق ملاحظتين:

ـ الأولى أن محمد بن أحمد الرعينى الحطاب، رغم تعداده لمحاسن هذا المصطلح الجديد، يواصل استعمال العبارة الأولى «المفعول الذى لم يسم فاعله»، التى يبدو أنها كانت لا تزال قيد الاستعمال.

ـ الثانية ـ وهى التى تهمنا بدرجة أولى ـ أن واضع مصطلح نائب الفاعل هو النحوى ابن مالك (المولود سنة ٦٠٠\١٢٠٣ ـ ٤ والمتوفى سنة ٦٧٢\١٢٧٣ ـ ٤).

ويؤكد الأهدل فى شرحه هذه المعلومة التى جاءت فى كتاب الحطاب قائلاً:

«و[يسمى أيضاً] المفعول الذى لم يسم فاعله [النائب عن الفاعل وهذه العبارة لابن مالك] قال أبو حيان: و لم أرها لغيره. قال المؤلف كابن هشام [وهى أحسن] لأنها أوضح فى بيان المراد [وأخصر] من الأولى».

(الكواكب الدرية، ج١، ص ٨٢)

وقد أشار ابن مالك فعلاً إلى نيابة المفعول به عن الفاعل فى البيت التالى من ألفيته:

«ينوب مفعول به عن فاعل   فيما له كنيل خيرُ نائل»

(ألفية ابن مالك فى النحو والصرف، ص ٢٣)

يبدو إذن أن هذه «النيابة» استقرت فى شكل مصطلح «نائب الفاعل»:

«ينوب مفعول به عن فاعل ← المفعول الذى ينوب عن الفاعل

← المفعول النائب عن الفاعل

← النائب عن الفاعل

← نائب الفاعل

ثم أن المصطلح الجديد سرعان ما استولى على الاستعمال فصار هو المتداول كما يظهر ذلك من خلال ابن هشام الذى أشار إليه الحطاب فى نصه السابق:

«واختلف فى الفاعل ونائبه هل يكونان جملة أم لا»

(مغنى اللبيب، ج٢، ص ٤٩١)

٢ـ بروز مصطلحات جديدة فى الكتاب المدرسى:

٢، ١ بروز مصطلح «المركب» فى كتب النحو المدرسية التونسية الأخيرة وأهميته:

لقد شد أكثر ما شد اهتمامنا بروز لفظ «المركب» وبدرجة أقل لفظ «المكون» فى آخر مولود من كتب النحو المدرسية التونسية: «النحو العربى، كتاب اللغة». فهذا المصطلح الذى اعتمد منذ السلسلة السابقة (كتاب اللغة) اكتسى أهمية خاصة فى هذه السلسلة الأخيرة المعتمدة حالياً

من قبل وزارة التربية فى المدارس التونسية. فهو يمثل العمود الفقرى لمادة الكتاب. فلا نكاد نجد باباً واحداً يخلو منه. وهكذا نقرأ من بين عناوين الكتاب الأول: \المكون الفعلى\ و\ المكون الاسمى\ ونقرأ من بين عناوين الكتاب الثانى: \ المركب الاسمى والمركب الفعلى والمركب الحرفى\، \المركب الموصولى\، المركب الإضافى\، \مركب العطف\، \مركب الجر\، المركب التوكيدى\... إلخ. وبالتالى فنتساءل عن سبب إدراج هذا المصطلح والفائدة الحاصلة من ذلك؟

ويجيبنا محمد الدلال، وهو أستاذ بكلية الآداب بسوسة (تونس)، عن سؤالنا هذا قائلاً:

«فالمحدثون قد أضافوا مبدأ أساسياً هو الاستقلالية. الجملة لا تكون جملة حتى تكون مستقلة بنفسها: فلا تكون جزءاً من جملة أكبر منها (لا تملأ محلاً نحوياً من جملة أم) ولا تكون خاضعة لمبدإ التعليق.

إن التعديل فرضية الحد المتصل بالجملة أدى بالضرورة إلى تعديل بعض المنوالات أثناء تحليل الجمل. فالجملة الواقعة خبراً أو نعتاً أو فاعلاً أو حالاً أو صلة موصول... لم تعد جملة لأنها ليست مستقلة بذاتها، بل أصبحت مركباً اسنادياً فعلياً أو اسمياً».

(نهج النحو، ص ٣٣)

إن هذه الإجابة التى قدمها الدلال والتى حاول من خلالها بيان أسباب اختيار المحدثين لمصطلح «المركب» تطرح مشكلة تعريف الجملة والمركب فى نفس الوقت. أما فيما يتعلق بتعريف الجملة فإننا نلاحظ أن مبدأ الاستقلالية الذى أثاره الدلال كثيراً ما تردد فى التعاريف التى وردت فى معاجم اللسانيات. ونذكر على سبيل المثال واحداً من بين التعاريف التى ذكرها «جورج مونان» والذى لا يكاد يختلف عما أشار إليه الدلال:

«هى جزء من سلسلة الكلام مستقل نحوياً («شكل لغوى مستقل غير

مـدج، بموحب بنيـة نحـوية مـا، فى شكل لغـوى مـا أكـبـر منه» (BLOOMFIELD معيدا MEILLET) . وبتعبير آخر، الجملة («مكوّن ليس مكوّناً لمكوّن أوسع») هى أكبر وحدة للوصف النحوى».

(Georges Mounin, Dictionnaire de la linguistique, phrase, p262)

لا شك فى أن مؤلفى «النحو العربى كتاب اللغة» هم من بين هؤلاء المحدثين الذين ذكرهم الدلال والذين أضافوا بعداً ثالثاً إلى الجملة (إلى جانب شرطى الإفادة والإسناد) ألا وهو الاستقلالية. وبالتالى فإن الجملة الصغرى المتعلقة بجملة أم تملأ محلاً نحوياً منها والتى أصبحت لا تستجيب لمبدإ الاستقلالية، لم تعد جملة بل صارت مركباً.

ولعله يجد بنا فى هذا السياق، التوقف ولو للحظات، لمحاولة استقراء دلالة هذا المصطلح ومفهومه. وفى حقيقة الأمر لا يقدم مؤلفو «النحو العربى كتاب اللغة» حداً صريحاً لمصطلح المركب إلا أننا نقرأ فى خلاصاتهم وتعاريفهم عدة شروح وتماثيل تصلح أن تكون عناصر لبناء حد لهذا المصطلح نذكر منها ما يلى:

ـ تكون مكونات الجملة مفردة وتكون مركبة وبالتالى فإن المركب يتطلب تواجد أكثر من لفظ.

ـ من أنواع المركبات: المركب الفعلى والمركب الاسمي والمركب الحرفى.

ـ المركب الفعلى يتكون من حرف وفعل، وتدخل الحروف على الفعل فتحور معناه وتكون معه مركباً فعلياً. وهذه الحروف هى: لم ولن ولما ولا وما والسين وسوف وقد ولام الأمر ولا الناهية.

ـ المركب الاسمى يتكون من اسم وعنصر ثان يخصصه، والمركبات الاسمية هى: المركب الإضافى والمركب النعتى والمركب

التوكيدى والمركب البدلى والمركب بتمييز المفردة والمركب بحال المفردة ومركب العطف والمركب بالاستثناء والمركب شبه الإسنادى.

ـ المركب الحرفى يتكون من حرف ومكون آخر يتعلق به، والمركبات الحرفية هى: المركب بالجر والمركب بواو المعية والمركب بالحصر والمركب بواو الحال.

كما يطلق مؤلفو «كتاب اللغة النحو العربى» نفس المصطلح على المسند والمسند إليه، فيعرفون المركب الإسنادى بأنه مركب يتكون من النواة الإسنادية مع ما يمكن أن يتصل بها من متممات، وهو يحتل محلاً من المحلات الوظيفية فى الجملة. وينقسم إلى نوعين:

ـ مركب إسنادى فعلى: هو ما كانت نواته الإسنادية نواة فعلية.

ـ مركب إسنادى اسمى: وهو ما كانت نواته الإسنادية نواة اسمية.

٣ـ مصطلحات ثبتت رغم التباسها وتعدد دلالاتها:

٣، ١. مثالا التوكيد والتمييز:

بدهى أن نتصور وجود علاقة دلالية قوية بين الدال والمدلول لاسيما إذا كان الأمر يتعلق بالمصطلح النحوى. إلا أن هذه العلاقة قد تخرج أحياناً عن هذا الإطار فتغلب الدلالة المعجمية الدلالة الاصطلاحية. وتتعلق الإشكالية هذه بعدد من المسائل والمواضيع منها التوكيد والتمييز.

ففيما يتعلق بالتوكيد، مثلاً، نحن نعلم أنه يكون إما بالتكرار أو بإضافة لفظ من ألفاظ التوكيد كالنفس والعين والجميع والكل... وبالتالى لابد من ثلاثة معطيات لتحقيقه: الكلمة المؤكدة واللفظ المؤكد وعلاقة التوكيد بينهما. وعملية التوكيد إنما هى فى تواجد هذه العوامل الثلاثة معاً. إلا أننا نرى لفظ «التوكيد» المتعلق بعملية التوكيد برمتها والمحدد للعلاقة بين المؤكد والمؤكد، ينتحى شكلاً ثانياً فيطلق على اللفظ المؤكد

الذى يؤدى الوظيفة النحوية. وبالتالى فإن نفس المصطلح يطلق على العلاقة المتمثلة فى عملية التوكيد وعلى اللفظ المؤكد. وكان من الأجدر أن يسمى المراد توكيده «مؤكداً» (اسم مفعول) واللفظ المستعمل لهذا الغرض «مؤكداً» (اسم فاعل) والعلاقة بينهما «توكيداً» (مصدر).

كذلك مصطلح التمييز فهو، على غرار مصطلح التوكيد يخلط بين العملية واللفظ، وقد انتقل منذ البداية من الدلالة على كل العملية إلى الدلالة على اللفظ المؤدى للوظيفة النحوية.

والواقع أننا عندما نحكم على كلمة ما بأنها تمييز فإن تفكيرنا يذهب إلى الكلمة المميِّزة نفسها قبل كل شيء، حتى وإن كان المفهوم المتمثل فى العلاقة بين المميِّز والمميَّز حاضراً ضمنياً فى لاوعينا الجماعى. ويظهر هذا جلياً فى تعاريف التمييز التى نقرؤها فى كتب النحو، لاسيما الكتب المدرسية التى تساوى بين العملية من جهة والعنصر الذى يقوم بها من جهة ثانية. وهذه بعض الأمثلة منها:

«التمييز اسم جنس نكرة منصوب أو مركب بحرف الجر «من»».

(النحو العربى، كتاب اللغة ١، ص ١٦٦)

«التمييز اسم جامد نكرة...»

(كتاب اللغة ٢، ص ٢٦٥)

«التمييز لا يكون إلا نكرة، ولا يكون إلا منصوباً، ولا يتقدم على المميز منه».

(الجمل فى النحو)

ما من شك فى أن نحاة التراث، شأنهم فى ذلك شأن واضعى كتب النحو المدرسية، يرومون اللفظ المميِّز وعملية التمييز فى نفس الوقت، عبر استعمالهم مصطلح «تمييز» لتعيين اللفظ المميِّز وها هو ابن جنى يعبر كأحسن ما يكون التعبير دقة وأداء عن هذا المعنى من خلال قوله:

«ومعنى التمييز: تخليص الأجناس بعضها من بعض. ولفظ المميز: اسم نكرة يأتي بعد الكلام التام، يراد به، تبيين الجنس. وأكثر ما يأتي بعد الأعداد والمقادير».

(اللمع فى العربية، ص ١١٩)

٣ ، ٢ . مثال المستثنى :

خلافاً لمصطلحى التوكيد والتمييز، يتعلق مصطلح المستثنى (اسم فاعل) فعلا بالبعض الذى أخرج من حكم مقرر للكل. إلا أن الإشكالية تتمثل فى إطلاق هذه التسمية على شيئين ذوى بعدين مختلفين هما: الاستثناء (الوظيفى) النحوى والاستثناء (الدلالى) بالمعنى المعجمى اللغوى. ولمزيد من التوضيح والتمثل نورد هذا المقتطف من الكتاب المدرسى التونسى «كتاب اللغة»:

«أ ـ ينصب المستثنى بإلا وجوباً إن وقع فى تركيب تام مثبت أو منفى ويعرب مستثنى.

ب ـ ينصب المستثنى بعد عدا وخلا وما عدا وما خلا فى تركيب مثبت أو منفى ويعرب مستثنى.

ج ـ يجر المستثنى بغير وسوى ويعرب مضافاً إليه.

د ـ يعرب المستثنى بحسب وظيفته فى الجملة إذا وقع فى تركيب يدل على الحصر».

(كتاب اللغة ٢ ، ص ٣٦٩)

يبدو جلياً من خلال قراءة هذا المقطع أن أصحاب كتاب اللغة يتحدثون، لا عن مستثنى واحد، بل عن مستثنيين اثنين مختلفين. فالمستثنى الذى يذكرونه فى البدايات ليس من نفس طينة المستثنى الذى يذكرونه فى النهايات؛ وإلا لما احتاجوا فى كل مرة، للتأكيد على أنه يعرب كذا أو كذا. فالاستثناء الأول مستخدم بالمعنى اللغوى المعجمى

والثانى مصطلح دال على الوظيفة النحوية. والدليل على ذلك أن أصحاب كتاب اللغة يقولون فى «أ» و«ب» إن «المستثنى» يعرب مستثنى؛ ولو كان الأمر يتعلق بنفس المفهوم لما احتاجوا لإعادة كلمة «مستثنى». ويؤكد ما جاء فى «ج» و«د» وجهة نظرنا هذه إذ يعرب «المستثنى» مضافاً إليه فى الحالة الأولى وحسب وظيفته فى الجملة فى الحالة الثانية.

ثبت المصادر والمراجع

١ ـ ابن جنى: اللمع فى العربية. تحقيق حامد عبد المؤمن. بيروت، مكتبة النهضة العربية. الطبعة الثانية، ١٤٠٥/١٩٨٥.

٢ ـ ابن السراج: الأصول فى النحو. تحقيق عبد الحسين الفتلى، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨/١٩٨٨.

٣ ـ ابن عبد الأهدل البارى: شرح الكواكب الدرية على متممة الآجرومية لمحمد بن محمد الرعينى. الطبعة الثانية. مطبعة مصطفى البابى الحلبى وأبناؤه. مصر ١٣٥٦/١٩٣٧.

٤ ـ ابن مالك: ألفية ابن مالك. تحقيق محمد على بيضون. بيروت، دار صادر. (د. ت).

٥ ـ ابن هشام: مغنى اللبيب. تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، بيروت\ صيدا، ١٤١١/١٩٩١.

٦ ـ الأندلسى، أبوحيان: تقريب المقرب. تحقيق عفيف عبد الرحمان، بيروت، دار المسيرة، الطبعة الأولى ١٤٠٢/١٩٨٢.

٧ ـ الجزولى: المقدمة الجزولية فى النحو. تحقيق شعبان عبدالوهاب محمد. الطبعة الأولى، القاهرة، ١٤٠٨/١٩٨٨.

٨ ـ حمزة حسن: عودة إلى المسند والمسند إليه فى كتاب سيبويه، فى أشغال ندوة مجادلة السائد فى اللغة والأدب والفكر، إشراف توفيق بن عامر، منشورات كلية الآداب والعلوم

الإنسانية بتونس، ٢٠٠٢، المجلد ١٢، الجزء الأول، صص ٢١ـ٤٧.
٩ ـ الدلال، محمد: نهج النحو، المجلد الأول. طبع مكتبة العلم. سوسة (تونس). طبعة حديثة (د. ب).
١٠ ـ الزجاجي: الجمل في النحو. تحقيق على توفيق الحمد. بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٧/١٩٨٦.
١١ ـ الزمخشري: المفصل. تحقيق كمال جابر أمين. دار الجيل، بيروت، طـ ٢.
١٢ ـ الغلاييني: جامع الدروس العربية. طبعة مشتركة: بيروت\صيدا (المكتبة العصرية) والدار البيضاء (دار الثقافة) ١٤٠٦/١٩٨٥.

كتب النحو المدرسية:

١ ـ التدريبات اللغوية، وزارة التربية والتعليم بمصر (الكتاب ١ طبعة ١٩٩٣ ـ ٩٤، الكتابان ٣ و٤ طبعة ١٩٩٢ ـ ٩٣).
٢ ـ كتاب اللغة، تونس، المركز القومي البيداغوجي، (الكتابان ١ و٣ طبعة ١٩٨٩، الكتاب ٢ طبعة ١٩٩٠).
٣ ـ القواعد، وزارة التربية، مديرية المطبوعات والكتب المدرسية بسورية (الكتاب ١ طبعة ١٩٨٤ ـ ٨٥، الكتاب ٢ طبعة ١٩٦٨ـ ٦٩، الكتاب ٣ طبعة ١٩٧٨ ـ ٧٩، الكتاب ٤ طبعة ١٩٨٣ ـ ٨٤).
٤ ـ النحو العربي، تونس، الشركة التونسية للتوزيع، (طبعة ١٩٩٨).

٥ ـ النحو النموذجى، المغرب، مكتبة الرشاد (الكتاب ٢ طبع فى لبنان ١٩٦٩).

٦ ـ النحو الواضح، (طبعة مشتركة)، دار المعارف بمصر، دار المعارف بلبنان (الكتب ١ و٢ و٣ طبعة ١٩٨٥).

التأويل: دراسة في المصطلح

د. على محمد هنداوى

كلية الآداب ـ جامعة عين شمس

التأويل فى التراث العربى:

يتعلق بأصل المادة اللغوية لهذا اللفظ (أول) معان لابد من أنها أثرت فى اشتقاق التأويل واتخاذه مصطلحاً؛ ولعل من أهم تلكم المعانى الرجوع، من آل يئول أولاً، وأوّل إليه الشىء (بالتضعيف): رجعه، وألْت عن الشىء ارتددت[1]، وفي الحديث: من صام الدهر فلا صام ولا آل، أى لا رجع إلى خير. وقيل سمى الأيْل والأيَّل من الوحش لمآله إلى الجبل يتحصن فيه؛ وأول الكلام وتأوله: دبره وقدره، وقيل فسره، وقوله عزوجل ﴿ولمّا يأتهم تأويله﴾ [يونس: ٣٩]، أى لم يكن معهم علم تأويله.. وقيل: معناه لم يأتهم ما يئول إليه أمرهم فى التكذيب من العقوبة. وفى حديث ابن عباس: اللهم فقهه فى الدين وعلمه التأويل[2]، قال ابن الأثير: هو من آل الشىء يئول إلى كذا أى رجع وصار إليه؛ أما معنى الرجوع الذى يتردد ذكره في المعاجم، فإن له صلة فيما نظن، بلفظ الأوّل المقابل للآخر، فالأول من أسماء الله تعالى، وهو الذى ليس قبله شىء، وكذلك ﴿له ملك السموات والأرض وإلى الله ترجع الأمور﴾ [الحديد: ٥]، أى إليه المرجع يوم القيامة، فيحكم فى خلقه بما يشاء[3]، ومعنى التأويل فى حديث ابن عباس، الذى يصاحبه دعاء له بالتفقه فى الدين يرتبط كذلك بمعنى الرجوع إلى الأصول الأولى. وقريب من هذا الوادى ذلك

الاستخدام المجازىّ المبكر للمصدر الصناعى (الأَوَّلِيّة) بمعنى مفاخر الأجداد التى يرجع إليها من شاء الفخر كبيت ذى الرمة[٤]:

وما فخر من ليست له أولية … تُعَدَّ إذا عُد القديم ولا ذكرُ

وقول الشاعر يمدح هرما:

قضى هَرِمٌ يوم المريرةِ بينَهم … قضاءَ امرئٍ بالأوليةِ عالمٍ

قال ابن عباس فى قوله ﴿الأوَّلُ والآخِرُ﴾ [الحديدة: ٣] يقول الله: أنا الأول، فلم يكن لى سابق من خلقى، وأنا الآخر، فليس لى غاية ولا نهاية. قال الحكيم: قيل له الأول؛ لأنه لم يزل قبل كل شىء، فأحدث الأشياء بعد أن لم تكن، وإذا كان هو قبلها لم يزل، وكانت الأشياء بعده محدثة، دل بأوليته على أنه لم يزل، فلما دل على أنه لم يزل دل على أنه لا يزال، لأن الذى لا أولَ لا آخِر له، فلما دل على أنه لم يزل ولا يزال، دل على حدوث كل شىءٍ سواه.

وفى العربية الجنوبية القديمة (ت أ و ل): رجع، عاد، وفى الآرامية اليهودية <aula: بداية[٥] وقد ورد فى المعجم الكبير أربعة معان رئيسية للجذر (أول) هى:

١ ـ التخثُّر والتجمُّع

٢ ـ الرجوع

٣ ـ التدبير والسياسية

٤ ـ ابتداء الأمر وانتهاؤه.

ويقال: آل النبات، وآل البول، وآل الشراب، خثر، وبلغ منتهاه من الإسكار، وآل القَطِران: انعقد بالنار، وآل الشىء نقص، وآل جسم الرجل: نحف، وآل لحم الناقة ذهب فضمرت، قال الأعشى:

أذللتُها بعد المرا   ح فآل مِن أصلابِها

وآل الدهن أنتن.. ويقال ما له يئول إلي كتفَيْه؟ إذا انضم إليهما واجتمع، وآل صار إلى الشيء، وآل الشيء رده، وآله جمعه وأصلحه، وأَوِل يأْول أولا: سبق، وقال ابن هرمة:

إن دافعُوا لم يُعَبْ دفاعُهُمْ   أو سابقُوا نحو غايةٍ أَوِلُوا

وتأوَّل الأمر: دبره وقدره وقال الشنفرى:

تخاف علينا العَيْلَ إنْ هِىَ أكثرَتْ   ونحنُ جياعٌ أىَّ أَوْلٍ تألّت(٦)

وتأول الشيء: تحراه وطلبه، وتأوله تأثره وأخذ منه، وعن عائشة رضي الله عنها: كان النبي ﷺ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: سبحانك اللهم وبحمدك (اللهم اغفر لى)، يتأول القرآن». والأَوّل مبتدأ الشيء، يقول البحترى:

وأزرقُ الفجرِ يبدُو قبل أبيضهِ   وأول الغيثِ طَلٌ ثم ينسكب

ويقترب لفظ التأول والتأويل من الاصطلاح فى استعمالهم إياه بمعنى التدبير والتقدير فى قول الأعشى:

أُؤَوِّلُ الحُكْمَ على وَجهِهِ   ليس قضائى بالهوى الجائرِ

وقولهم: أوَّل الكلامَ: فسره، وأوله: عدل بألفاظه عن نهجها المستقيم دونَ دليل، وبه فُسِّر قوله تعالى: ﴿فأمّا الَذين في قُلوبهم زيْغٌ فيتَبعُون ما تشابه منهُ ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله﴾ [آل عمران: ٧]. وأوَّلَهُ: ردَّه إلى الغاية المرادة منه، وبه فسر قوله تعالى ﴿وما يعْلمُ تأويلهُ إلاّ اللّهُ والرّاسخُون في العلم﴾ [آل عمران: ٧]، وعليه دعاء الرسول المذكور لابن عباس.

وكأن لفظ التأويل والتأوُّل ينتقل تدريجياً من المعنى الحسى

الخالص، وهو الرجوع، إلي شيء من المجاز، باستعماله فى الرجوع باللفظ إلى أصل أوّلى نبع منه، وإن خالف ذلك كان من قبيل العدول به عن نهجه المستقيم دون دليل، وهو تطور فى الدلالة يرصده المعجم الكبير، ويفسر به دعاء الرسول ﷺ لابن عباس فى الرجوع باللفظ إلى أصل أولى نبع منه، وإن خالف ذلك كان من قبيل العدول به عن نهجه.

ويلاحظ بعض الباحثين ثراء المادة ورحابة دلالات الكلمة وتشعب المعطيات المعنوية والحسية لها على نحو يصعب معه الرجوع إلى جذر لغوى واحد نبعت منه، إلا أننا نستطيع بعد استبعاد بعض الدلالات الحسية واستخلاص ما يعنينا من دلالات الكلمة أن نشير إلى أن أهم معانيها الرجوع والتفسير والسياسة والجمع(٧).

فإذا ما انتقلنا من هذا المستوى الإفرادى إلى مستوى السياقات التركيبية التى استخدمت فيها الكلمة فإن أهم ما يمكن الرجوع إليه فى هذا المقام هو القرآن الكريم، إذ إن القرآن الكريم هو النص الذى تم بواسطته تثبيت دلالات الألفاظ فى اللغة العربية ليس على مستوى الدلالات اللغوية فحسب بل على مستوى الدلالات الاصطلاحية كذلك، إذ إن أصحاب كل علم أو فن كان لابد لهم فى صياغة مصطلحاتهم من عرضها بداية على القرآن الكريم رغبة فى عدم الانشقاق والابتعاد باللفظة عن دلالاتها القرآنية(٨).

وقد ذكرت كلمة تأويل فى القرآن سبع عشرة مرة كانت لها فيها دلالات عدة ومفاهيم مختلفة؛ إلا أننا نستطيع تقسيم دلالات الكلمة فى هذه المواضع إلى أربعة سياقات:

أ ـ ١) قال تعالى: ﴿يا أَيُّها الَّذين آمَنُوا أطيعُوا اللهَ وأَطيعُوا الرّسُول وأُولي

الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا ﴾ [النساء: ٥٩] ﴿وأوفوا الكيل إذا كلتم وزنوا بالقسطاس المستقيم ذلك خير وأحسن تأويلا ﴾ [الإسراء:٣٥].

فى مثل هذا النسق القرآنى تبدو كلمة التأويل بوصفها ركيزة فى تركيب فرعى يكمن تناغمه م التركيب الأساسى فى أنه نتيجة له أو علة للأمر به ويؤكد الموقع النحوى للكلمة ما نتصوره، إذ إنها قد وقعت تمييزاً فى الآيتين والتمييز فضلة وليس عمدة كما يقول النحاة. أما عن دلالة الكلمة فى مثل هذا النسق فهى لا تعدو الثواب أو الجزاء أو العاقبة؛ فقد جاء فى تفسير ابن كثير للآية الأولى [النساء: ٥٩] ﴿ذلك خير وأحسن تأويلا ﴾ أن التحاكم إلى كتاب الله وسنة رسوله والرجوع إليهما فى فصل النزاع خير وأحسن تأويلاً أى وأحسن عاقبة ومآلا، وقال مجاهد: وأحسن عاقبة وهو قريب(٩) كما جاء فى تفسير الآية الثانية [الإسراء: ٣٥] ﴿وأحسن تأويلا ﴾ أى وأحسن مآلا ومنقلباً فى آخرتكم، قال سعيد عن قتادة: أى خير ثواباً وأحسن عاقبة».

ب ـ ١) قال تعالى ﴿وكذلك يجتبيك ربك ويعلمك من تأويل الأحاديث ويتم نعمته عليك وعلى آل يعقوب كما أتمها على أبويك من قبل إبراهيم وإسحاق إن ربك عليم حكيم ﴾ [يوسف: ٦] قال تعالى ﴿وقال الذي اشتراه من مصر لامرأته أكرمي مثواه عسى أن ينفعنا أو نتخذه ولدا وكذلك مكنا ليوسف في الأرض ولنعلمه من تأويل الأحاديث والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون ﴾ [يوسف: ٢١].

٣) قال تعالى ﴿قال لا يأتيكما طعام ترزقانه إلا نبأتكما بتأويله قبل أن

يأتيكما ذلكما مما علمني ربي إني تركت ملة قوم لا يؤمنون بالله وهم بالآخرة هم كافرون ﴾ [يوسف: ٣٧].

٤) قال تعالى ﴿ قالوا أضغاث أحلام وما نحن بتأويل الأحلام بعالمين (٤٤) وقال الذي نجا منهما وادكر بعد أمة أنا أنبئكم بتأويله فأرسلون ﴾ [يوسف: ٤٥].

٥) قال تعالى ﴿ ورفع أبويه على العرش وخروا له سجدا وقال يا أبت هذا تأويل رءياي من قبل قد جعلها ربي حقا وقد أحسن بي إذ أخرجني من السجن وجاء بكم من البدو من بعد أن نزغ الشيطان بيني وبين إخوتي إن ربي لطيف لما يشاء إنه هو العليم الحكيم ﴾ [يوسف: ١٠٠].

٦) قال تعالى: ﴿ رب قد آتيتني من الملك وعلمتني من تأويل الأحاديث فاطر السموات والأرض أنت وليي في الدنيا والآخرة توفني مسلما وألحقني بالصالحين ﴾ [يوسف: ١٠١].

يتباين بروز كلمة تأويل فى هذا النسق من النظم القرآنى مع النسق السابق فى أنها تظهر هنا بوصفها كلمة مركزية فى السياق الأصلى، لذا تباينت أيضاً مع الآيات السابقة فى موقعها النحوى فقد وقعت خبراً مرة واحدة ﴿ هذا تأويل رءياي ﴾ واسماً مجروراً بعد فعل ينصب أكثر من مفعول إلا أنه لم يستوف سوى مفعول واحد أو قل إنها تقع بعد مفعول أول لفعل يحتاج أكثر من مفعول (ويعلمك من تأويل الأحاديث، ولنعلمه من تأويل الأحاديث، نبأتكما بتأويله).

﴿ وكذلك يجتبيك ربك ﴾ أى يختارك لنبوته ويعلمك من تأويل الأحاديث قال «مجاهد» وغير واحد يعنى تعبير الرؤى»[١٠].

والحق أن السياق الكلى الذى وردت فيه الآية لا يحتم فيما يتصور الباحث حصر دلالة التأويل فى تعبير الرؤى بل يمكن أن نمتد بدلالته إلى حسن الفهم والفطنة وبراعة التفسير كما يقول ابن كثير فى تفسير قوله تعالى : ﴿ وكذلك مكنا ليوسف في الأرض ولنعلمه من تأويل الأحاديث . . . ﴾ قال مجاهد والسدى: وهو تعبيرالرؤيا»[11]، إلا أن الدلالة هنا أيضاً يمكن أن تنصرف إلى ماهو أوسع من تعبير الرؤى والأحلام، إذ إن التمكين فى الأرض وهو المعطوف عليه أعظم كثيراً من تعبير الأحلام وهو المعطوف[12]، وقال ابن كثير فى تفسير الآية (٤٤ من سورة يوسف) ﴿ قالوا أضغاث أحلام وما نحن بتأويل الأحلام بعالمين ﴾ «أى لو كانت الرؤيا صحيحة لما كان لنا معرفة بتأويلها وبتعبيرها». فالدلالة هنا تصدق على تعبير الرؤى؛ ولا تبتعد دلالات التأويل فى مثل هذا النسق المتمركز فى سورة يوسف عن هذه الدلالات، ولا يتجلى تفسير الحلم هنا بوصفه استكناها للرموز وإزاحة لكل آيات المستوى الظاهر للكشف عن المحتوى الكامن للحلم عن طريق العودة إلى مكبوتات اللاشعور، بل يظهر التعبير الرؤيوى بوصفه ربطاً حدسياً إشراقياً تنبؤياً بين معطيات الحلم وما يمكن أن يحدث فى المستقبل، ولا نجد فارقاً بيناً فى قبول التعبير بين الرؤى والأحلام، فحلم يوسف والملك والسجينين جميعاً أحلام أو رؤى قابلة للتعبير أو التفسير.

ج ـ١) قال تعالى ﴿قالَ هذا فراقُ بيني وبينك سأُنَبِّئُك بتأويل ما لم تستطع عَلَيْه صبْراً﴾ [الكهف: ٧٨].

٢) ﴿وأمّا الجدارُ فكانَ لغُلامَيْنِ يتيمَيْنِ في الْمَدينةِ وكَانَ تحتَهُ كنزٌ لَهُما وكان أبُوهُما صالحًا فأرادَ ربُّكَ أن يبْلُغا أشُدَّهُما ويسْتَخْرِجا كنزَهُما رحْمَةً مِن رّبِّك وما فعلْتُهُ عن أمري ذلك تأويلُ ما لمْ تَسْطع عَلَيْه صبْراً﴾ [الكهف: ٨٢].

وجاء في تفسير ابن كثير للآية الأولى ﴿ذَلك تَأْويلُ ما لمْ تسْطع عَليه صبرًا﴾ أي هذا تفسير ما ضقت به ذرعاً ولم تصبر حتى أخبرك به[١٤].

إن دلالة التأويل فى هذه السياقات لا تعدو الكشف عن حقيقة ما غمض من الأفعال الحاضرة التى يأتى بها الإنسان الكامل بردها إلى أهميتها فى المستقبل عن طريق ما يتأتى للإنسان الكامل من فيوضات وإشراقات، واستشراف وتجاوز للحجب المادية والستر الشهوانية لتتحقق بذلك المعرفة اللدنية الحقة[١٥].

د ـ١) ﴿هُو الّذي أنزلَ عليْك الْكتَابَ منْهُ آياتٌ مُحكَمَاتٌ هُنّ أُمُّ الْكتَاب وأُخرُ مُتشابهاتٌ فأمّا الّذين في قُلُوبهمْ زيْغٌ فيتّبعُونَ ما تَشابَهَ منْهُ ابْتغاءَ الْفتْنَة وابتغاء تأويله وما يعلمُ تأويلَهُ إلاّ اللّهُ والرّاسخُونَ في الْعلْمِ يقُولُون آمنّا به كُلٌّ مّنْ عند ربّنا وما يذّكّرُ إلاّ أُولُوا الألْباب﴾ [آل عمران: ٧].

٢) ﴿ولقدْ جئْناهُم بكتاب فصّلْنَاهُ علىٰ علْمٍ هُدًى ورَحْمَةً لّقوْمٍ يُؤْمنُون (٥٢) هلْ ينظُرُون إلاّ تأْويلهُ يومْ يأْتي تأْويلُهُ يقُولُ الّذين نسُوهُ من قبْلُ قدْ جاءتْ رُسُلُ ربّنا بالْحق فهل لّنا من شُفعاء فيشْفعُوا لنا أوْ نُرَدُّ فنعْمل غيْر الّذي كُنّا نعْمَلُ قدْ خسرُوا أنفُسهُمْ وضلّ عنْهُم مّا كانُوا يفْتَرُون﴾ [الأعراف: ٥٢ ـ ٥٣].

٣) ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ﴾ [يونس: ٣٩].

والحق أن دلالة الكلمة هنا مشكلة إشكالاً بينا، إذ إن السياق فى هذا النمط يتسم بالرحابة، وعدم التحدد، والسعة، كما أن السياق يجعل كلمة التأويل هنا هى الكلمة المفتاح، فعلى المستوى النحوى يتردد موقعها بين الفاعل والمفعول به، والمضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله[١٦]؛ إلا أن الإشكال الحقيقى فى هذا النمط يأتى على مستوى الدلالة[١٧]؛ فقد جاء فى تفسير ابن كثير لآية سورة يونس «بل كذب هؤلاء بالقرآن ولم يفهموه ولا عرفوه ولم يأتهم تأويله، أى لم يحصروا ما فيه من الهدى ودين الحق إلى حين تكذيبهم به جهلاً وسفهاً»[١٨] إن معنى التأويل فى مثل هذا التفسير يصرف إلى حصر وإدراك ما فى القرآن من دلائل الهدى والحق، وهذه بلا شك دلالة خاصة مغايرة لما كان فى أنماط التعبير الأخرى من دلالات، كتعبير الرؤى أو المرجع والمصير أو الكشف الإشراقى.

كما جاء فى تفسير ابن كثير لآية الأعراف ﴿هل ينظرون إلا تأويله﴾، أى ما وعدوا من العذاب والنكال والجنة والنار، وقال مالك: ثوابهم، وقال الربيع: لا يزال يأتى من تأويله أمر حتى يتم يوم الحساب حتى يدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار»[١٩].

إن دلالة التأويل فى مثل هذا التفسير تنصرف إلى تأكيد انفتاح النص القرآنى واستمرار عطائه اللانهائى، وعلى الرغم مما فى هذا الفهم من تباين مع بعض البديهيات الدينية الأساسية مثل إلزام الحجة المترتبة بالضرورة على فهم الخطاب وإدراك مراميه فإنه يكشف لنا عن الرحابة الدلالية لكلمة التأويل فى مثل هذا النمط التعبيرى.

أما آية ال عمران فلا شك فى أنها آية الباب، وهى أكثر الآيات التى أثير حول فهمها وتفسيرها خلاف؛ وسر هذا الخلاف يعود فيما نتصور إلى عدم نظر بعض المفسرين فى السياق الكلى الذى ترد فيه الكلمة(٢٠)؛ فقد جاء فى تفسير ابن كثير لهذه الآيات ﴿وابتغاء تأويله﴾، أى تعريفه على ما يريدون، وقال مقاتل بن حيان والسدى: يبتغون أن يعلموا ما يكون وما عواقب الأشياء من القرآن، وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون فى العلم، اختلف القراء فى الوقف ههنا، فقيل على الجلالة(٢١)، فتصبح الواو استئنافية، والراسخون مبتدأ، وجملة يقولون خبره، وفى مثل هذا الفهم يغدو التأويل أمراً خطراً محظوراً منهياً عنه، وكل ما يجب أن يقوم به خاصة العلماء هو التسليم المطلق والإيمان المستكين.

ومنهم من يقف على قوله ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾، وتبعهم كثير من المفسرين أهل الأصول(٢٢)، وتصبح الواو حينئذ عاطفة وجملة يقولون فى موضع نصب حال، ولا شك أن هذا الفهم أكثر انحيازاً للإنسان، وأكثر انسجاماً مع منطق الثواب والعقاب الإسلامى القائم على أسبقية الفهم وأولوية الإدراك.

ومن العلماء من اتخذ موقفاً وسطاً بين هاتين النزعتين، ورأى أن «التأويل يطلق ويراد به فى القرآن المعنيان، التأويل بمعنى حقيقة الشىء، وما يئول أمره إليه، فإن أريد بالتأويل هذا فالوقوف على الجلالة لأن حقائق الأمور وكنهها لا يعلمه على الجلية إلا الله عز وجل، وأما إن أريد بالتأويل المعنى الآخر، وهو التفسير والبيان والتعبير عن الأشياء، فالوقوف على ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾، لأنهم يعلمون ويفهمون ما خوطبوا به وإن لم يحيطوا علماً بحقائق الأشياء»(٢٣).

وعلى الرغم مما يظهر فى هذا الرأى من لاأدرية ونزوع إلى نفى إدراك حقائق الأشياء، فإنه لا يخلو من وجاهة وتعقل، ويطول المكث إن نحن حاولنا تفصيل القول فى دلالات كلمة تأويل فى القرآن، إلا أن الوقفة الموجزة غاية الإيجاز التى قمنا بها لتؤكد أن التجليات المتعددة للكلمة فى القرآن الكريم قد أفضت إلى تثبيت الكلمة فى المعجم اللغوى(٢٤).

ويرد الشوكانى الأمر فى اختلاف الناس حول معنى التأويل فى آية آل عمران إلى اختلافهم فى تفسير المحكمات والمتشابهات على أقوال؛ فقيل إن المحكم ما عرف تأويله وفهم معناه وتفسيره، والمتشابه ما لم يكن لأحد إلى علمه سبيل، ومن القائلين بهذا جابر بن عبدالله والشعبى وسفيان الثورى، قالوا: وذلك نحو الحروف المقطعة فى أوائل السور؛ وقيل: المحكم ما لا يحتمل إلا وجهاً واحداً والمتشابه ما يحتمل وجوهاً، فإذا ردت إلى وجه واحد وأبطل الباقى صار المتشابه محكماً؛ وقيل إن المحكم ناسخه وحرامه وحلاله وفرائضه وما نؤمن به ونعمل عليه، والمتشابه منسوخه وأمثاله وأقسامه وما نؤمن به ولا نعمل به، روى هذا عن ابن عباس؛ وقيل: المحكم الذى ليس فيه تصريف ولا تحريف عما وضع له، والمتشابه ما فيه تصريف وتحريف وتأويل، قاله مجاهد وابن اسحق؛ وقيل: المحكم ما كان قائماً بنفسه لا يحتاج إلى أن يرجع فيه إلى غيره، والمتشابه: ما يرجع فيه إلى غيره. قال النحاس: هذا أحسن ما قيل فى المحكمات والمتشابهات(٢٥).

والأولى عند الشوكانى أن يقال: إن المحكم هو الواضح المعنى الظاهر الدلالة، إما باعتباره نفسه أو باعتبار غيره، والمتشابه ما لا يتضح معناه، أو لا تظهر دلالته لا باعتبار نفسه ولا باعتبار غيره، والخلاف

الذى تقدم ليس كما ينبغى، فيما يرى الشوكانى، «وذلك لأن أهل كل قول عرفوا المحكم ببعض صفاته، وعرفوا المتشابه بما يقابلها[٢٦] .. واعلم أن هذا الاضطراب الواقع فى مقالات أهل العلم أعظم أسبابه اختلاف أقوالهم فى تحقيق معنى المحكم والمتشابه[٢٧]، ويذهب الشوكانى إلى ضرورة مراعاة السياقات التى يرد فيها اللفظ لنستعين بها على فهمه؛ ذلك «أنه قد ورد فى الكتاب العزيز ما يدل على أنه جميعه محكم ولكن لا بهذا المعنى الوارد فى هذه الآية، آية آل عمران، ومن ذلك قوله تعالى ﴿ كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ﴾ [هود: ١]، وقوله ﴿ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ ﴾ [يونس: ١]، والمراد بالمحكم بهذا المعنى أنه صحيح الألفاظ قويم المعانى فائق فى البلاغة والفصاحة على كل كلام، وورد أيضاً ما يدل على أنه جميعه متشابه لا بهذا المعنى الوارد فى هذه الآية ـ آية آل عمران ـ ومنه قوله تعالى ﴿ كِتَابًا مُتَشَابِهًا ﴾ [الزمر: ٢٣]، والمراد بالمتشابه بهذا المعنى أنه يشبه بعضه بعضاً فى الصحة والفصاحة والحسْن والبلاغة»[٢٨].

التأويل والتفسير:

يتقارب مصطلحا التأويل والتفسير عند بعض العلماء، حتى إنهما ليكادان يكونان مترادفين، على حين يميز فريق آخر بين المصطلحين؛ فشيخ الإسلام ابن تيمية يرى التأويل عند السلف على معنيين[٢٩]:

أحدهما:

تفسير الكلام وبيان معناه سواء وافق ظاهره، أو خالفه. فيكون التأويل والتفسير عند هؤلاء متقاربين أو مترادفين[٣٠] وهذا ما عناه مجاهد من قوله: إن العلماء يعلمون تأويله، يعنى القرآن، وما يعنيه ابن جرير

الطبرى بقوله فى تفسيره: القول فى تأويل قوله تعالى كذا وكذا، وبقوله: اختلف أهل التأويل فى هذه الآية، ونحو ذلك فإن مراده التفسير.

وثانيهما:

هو نفس المراد بالكلام، فإن الكلام إن كان طلباً كان تأويله نفس الفعل المطلوب، وإن كان خبراً كان تأويله نفس الشيء المخبر به(٣١).

وفى تعقيبه على كلام ابن تيمية يقول الدكتور الذهبى «وهذا فى نظر ابن تيمية هو لغة القرآن التى نزل بها، وعلى هذا يمكن إرجاع كل ما جاء فى القرآن من لفظ التأويل إلى هذا المعنى الثانى»(٣٢).

وبصورة عامة يمكن القول إن هناك اتجاهين فى شأن الجمع بين مصطلحى التأويل والتفسير، فيما يتعلق بدلالتهما عند تناول القرآن الكريم بخاصة:

الأول: مذهب أبى عبيدة وجماعة، وعندهم أن التأويل والتفسير بمعنى(٣٣).

وقال الزرقانى بمثل ذلك(٣٤)، واستأنس لذلك بقوله «ومنه قول مجاهد: إن العلماء يعلمون تأويله ـ أى القرآن ـ وقول الطبرى: القول فى تأويل قوله تعالى كذا، واختلف أهل التأويل فى هذه الآية.

ويذكر ابن تيمية أن من السلف من يجعل التفسير والتأويل متساويين، كما يستدل هؤلاء بدعاء الرسول ﷺ لابن عباس بالتفقه وعلم التأويل.

غير أن ما يورده السيوطى فى الإتقان من روايات تتعاضد على إفراد التفسير بما يمكننا فهمه، ويشمل ذلك الزجر والأمر والحلال والحرام،

والأمثال، والحكم، «فأحلوا حلاله وحرموا حرامه، وافعلوا ما أمرتم به وانتهوا عما نهيتم عنه واعتبروا بأمثاله واعملوا بمحكمه وآمنوا بمتشابهه، وقولا آمنا به كل من عند ربنا»[٣٥].

وأورد السيوطى كذلك ما أخرج ابن جرير عن ابن عباس مرفوعاً: أنزل القرآن على أربعة أحرف: حلال وحرام لا يعذر أحد بجهالته، وتفسير تفسره العرب، وتفسير تفسره العلماء، ومتشابه لا يعلمه إلا الله، ومن ادعى سوى الله فهو كاذب.. وأخرج أيضاً عن عائشة قالت: كان رسوخهم فى العلم أن آمنوا بمتشابهه ولا يعلمونه، وأخرج أيضاً عن أبى الشعثاء وأبى نهيك قالا: إنكم تصلون هذه الآية، وهى مقطوعة[٣٦]، بل إن ثم من يرى أن الرسوخ فى العلم صفة تجدر بمن استقامت قلوبهم، لأن الرسوخ لا يحصل إلا بعد التثبت العام والاجتهاد البليغ، فى مقابل من فى قلوبهم زيغ، وهم من يحاول تأويل ما اختص بعلمه الله تعالى، إذ لا سبيل إلى الوقوف على حقيقته، وهو الذى يتبعه أهل الزيغ فيبطلون تأويله ولا يبلغون كنهه فيرتابون فيه فيفتتنون[٣٧].

الثانى: مذهب من ينكر الجمع بين التفسير والتأويل فى صعيد واحــــد. ويرى بعض هؤلاء أن بين اللفظين عموماً وخصوصاً، كقول الراغب الأصفهانى: التفسير أعم من التأويل، وأكثر استعماله فى الألفاظ ومفرداتها، وأكثر استعمال التأويل فى المعانى والجمل، وأكثر ما يستعمل فى الكتب الإلهية، والتفسير يستعمل فيها وفى غيرها. ويذهب غير هؤلاء مذهباً أبعد فى تمييز التأويل من التفسير، بقوله إن التفسير بيان لفظ لا يحتمل إلا وجهاً واحداً، والتأويل توجيه لفظ متوجه إلى معان مختلفة إلى واحد منها بما ظهر من الأدلة. وقال أبو طالب الثعلبى: التفسير بيان وضع اللفظ إما حقيقة أو مجازاً كتفسير الصراط بالطريق، والصيب بالمطر،

والتأويل: تفسير باطن اللفظ، مأخوذ من الأول، وهو الرجوع لعاقبة الأمر، فالتأويل إخبار عن حقيقة المراد والتفسير إخبار عن دليل المراد لأن اللفظ يكشف عن المراد والكاشف دليل..، وقال غيره: التفسير يتعلق الرواية، والتأويل يتعلق بالدراية، وقال أبو نصر القشيري: التفسير مقصور على الاتباع والسماع، والاستنباط مما يتعلق بالتأويل. وقال البغوى والكواشي: التأويل صرف الآية إلى معنى موافق لما قبلها وما بعدها تحتمله الآية غير مخالف للكتاب والسنة من طرق الاستنباط، والتفسير هو الكلام فى أسباب النزول للآية وشأنها وقصتها[٣٨].

ويقول التهانوى: «.. وأما عند الأصوليين فقيل هو مرادف التفسير، وقيل هو الظن بالمراد، والتفسير القطع به، فاللفظ المجمل إذا لحقه البيان بدليل ظنى كخبر الواحد يسمى مؤولا، وإذا لحقه البيان بدليل قطعى يسمى مفسراً، وقيل هو أخص من التفسير..»[٣٩]؛ ونكاد نفهم من ذلك أن التفسير هو ما لا خلاف حوله، وأن التأويل تفسير اختلف فيه.

أما الإمام أبو منصور الماتريدى فإنه يحذو حذو الفريق الثانى فيجعل النسبة بين التفسير والتأويل هى التباين فيقول: «التفسير القطع على أن المراد من اللفظ هذا، والشهادة على الله أنه عنى باللفظ هذا، فإن قام دليل مقطوع به فصحيح، وإلا تفسير بالرأى وهو المنهى عنه والتأول ترجيح أحد المحتملات بدون القطع والشهادة على الله[٤٠].

وهكذا يفرق الإمام الماتريدى بين التفسير والتأويل، فالتفسير ما كان مرجعه الرواية، والتأويل ما كان راجعاً للدراية، وذلك «لأن التفسير معناه الكشف والبيان، والكشف عن مراد الله تعالى، لا نجزم به إلا إذا ورد عن رسول الله ﷺ ورجعوا إليه فيما أشكل عليهم من معانى القرآن الكريم، وأما التأويل فملحوظ فيه ترجيح أحد محتملات اللفظ بالدليل، والترجيح يعتمد

على الاجتهاد[٤١]، وبالجملة «فإن التفسير مما كان راجعاً إلى الرواية، أو ما كان استنباطه من اللفظ مأتيا بسهولة وبدون جهد قطعاً أو ترجيحاً، أما التأويل فهو ما يكون استنباطه من اللفظ مفتقراً إلى مزيد من جهد، وإعمال فكر، وإمعان نظر»[٤٢].

ومن مفسرى السنة من اكتفى كما أشرنا بلفظى الرواية والدراية، فيما نظنه اجتناباً لظلال لفظ التأويل وما قد يوحى به؛ فالإمام الشوكانى يؤكد فى صدو تفسيره أنه «غير مشوب بشىء من التفسير بالرأى الذى هو من أعظم الخطر»[٤٣]، وهو ما يميز عمله بالجمع بين منهجى الرواية والدراية، فهو لا يكتفى بالمروى فى التفسير عن النبى ﷺ وأصحابه»، فإن ما كان من التفسير ثابتاً من رسول الله ﷺ، وإن كان المصير إليه متعيناً، وتقديمه متحتماً، غير أن الذى صح عنه من ذلك إنما هو تفسير آيات قليلة بالنسبة إلى جميع القرآن، ولا يختلف فى مثل ذلك من أئمة الشأن اثنان. وأما ما كان منها ثابتاً عن الصحابة رضى الله عنهم، فإن كان من الألفاظ التى نقلها الشرع إلى معنى مغاير للمعنى اللغوى بوجه من الوجوه فهو مقدم على غيره. وإن كان من الألفاظ التى لم ينقلها الشرع فهو كواحد من أهل اللغة الموثوق بعربيتهم. فإذا خالف المشهور المستفيض لم تقم الحجة علينا بتفسيره الذى قاله على مقتضى لغة العرب، فبالأولى تفاسير من بعدهم من التابعين وتابعيهم وسائر الأمة. وأيضاً كثيراً ما يقتصر الصحابى ومن بعده من السلف على وجه واحد مما يقتضيه النظم القرآنى باعتبار المعنى اللغوى. ومعلوم أن ذلك لا يستلزم إهمال سائر المعانى التى تفيدها اللغة العربية، ولا إهمال ما يستفاد من العلوم التى تتبين بها دقائق العربية وأسرارها كعلم المعانى والبيان. فإن التفسير بذلك هو تفسير باللغة، لا تفسير بمحض الرأى المنهى عنه»[٤٤].

ويؤكد الشوكانى إقراره باحتمال القرآن للمعانى، فيورد قول أبى الدرداء: لا تفقه كل الفقه حتى ترى للقرآن وجوهاً، كما يورد قول على لابن عباس: اذهب إليهم ـ يعنى الخوارج ـ ولا تخاصمهم بالقرآن فإنه ذو وجوه، ولكن خاصمهم بالسنة، فقال له: أنا أعلم بكتاب الله منهم، فقال: صدقت، ولكن القرآن حمال ذو وجوه(٤٥)، كما يضيف الشوكانى: وأيضاً لا يتيسر فى كل تركيب من التراكيب القرآنية تفسير ثابت عن السلف، بل قد يخلو عن ذلك كثير من القرآن، وبهذا تعرف أنه لابد من الجمع بين الأمرين»(٤٦).

وبرغم ما يبدو من استعمال التأويل والتفسير مترادفين فى كثير من السياقات، مما دعا فريقاً من العلماء إلى القول به كما أشرنا، فإن مصطلح التأويل انفرد بسياق المختلف والمشكل، على نحو ما نرى عند ابن قتيبة فى كتابيه «تأويل مشكل القرآن»، و«تأويل مشكل الحديث»، ومع أن لابن قتيبة كتاباً آخر هو «تفسير غريب القرآن» الذى يعد متمماً لكتابه الأول، فإنه ينص فى مفتتحه على أنه يقول فيه بتفسير غريب القرآن دون تأويل مشكله، وأنه لم يذكر اختلاف العلماء، ولم يقم الدلائل على المختار منها، وأن كتابه هذا مستنبط من كتب المفسرين، وكتب أصحاب اللغة العالمين، لم يخرج فيه عن مذاهبهم، ولم يتكلف فى الحروف التى ذكرها إلا اختيار أولى الأقاويل فى اللغة، وأشبهها بقصة الآية، وبين أنه نبذ منكر التأويل ومنحول التفسير(٤٧) أما فى تأويل مشكل القرآن، فإن الأمر يجاوز الاستنباط من كتب المفسرين وغيرهم من أصحاب اللغة العالمين، لأن الكتاب منافحة عن الدين الذى اعترض عليه بالطعن ملحدون ولغوا فيه وهجروا، واتبعوا «ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله»، «بأفهام كليلة، وأبصار عليلة، ونظر مدخول، فحرفوا الكلام عن مواضعه، وعدلوه عن

سبله، ثم قضوا عليه بالتناقض، والاستحالة، واللحن، وفساد النظم والاختلاف، وأدلوا فى ذلك بعلل، ربما أمالت الضعيف الغمر، والحدث الغر، واعترضت بالشبه فى القلوب[٤٨] ...، فأحببت أن أنضح عن كتاب الله، وأرمى من ورائه بالحجة النيرة، والبراهين البينة وأكشف للناس ما يلبسون، فألفت هذا الكتاب، جامعاً لتأويل مشكل القرآن، مستنبطاً ذلك من التفسير بزيادة فى الشرح والإيضاح، وحاملاً ما لم أعلم فيه مقالاً لإمام مطلع، على لغات العرب، لأرى به المعاند موضع المجاز، وطريق الإمكان، من غير أن أحكم فيه برأى، أو أقضى عليه بتأويل، ولم يجز أن أنص بالإسناد إلى من له أصل التفسير، إذ كنت لم أقتصر على وحى القوم حتى كشفته، وعلى إيمائهم حتى أوضحته، وزدت فى الألفاظ ونقصت، وقدمت وأخرت، وضربت لبعض ذلك الأمثال والأشكال، حتى يستوى فى فهمه السامعون»[٤٩].

لا يكاد صنيع ابن قتيبة يختلف عن مذهب الشوكانى، فالإمامان يصطنعان التأويل، الذى فيه كد للروية واستدعاء للعلم بلغات العرب استعانة بها على إدراك ما لم يؤثر عن السلف به علم، والغرض عند ابن قتيبه هو الرد على مزاعم الطاعنين وتفنيد حجج المشككين، غير أنه حريص على أن يبرأ من القول فى القرآن برأى، إذ إن ذلك عنده مظنة الفساد والزيغ، وهو يبيح لنفسه فقط أن يتصرف فيما ينقل من آراء من سبقه بشىء من الزيادة أو النقص، والتقديم أو التأخير. ويدل استعمال التأويل عند ابن قتيبة على أن الأمر لا يعدو مراعاة الفروق التركيبية ووجوه القراءة؛ يقول ابن قتيبة: «وقد قال رسول الله ﷺ: لا يقتل قرشى صبرا بعد اليوم. فمن رواه جزما أوجب ظاهر الكلام للقرشى ألا يقتل إن ارتد، ولا يقتص منه إن قتل، ومن رواه رفعا انصرف التأويل إلى الخبر

عن قريش: أنه لا يرتد منها أحد عن الإسلام فيستحق القتل. أفما ترى الإعراب كيف فرق بين هذين المعنيين,(٥٠).

بين المراجعة والتوسع فى الدلالة:

يتبين من العرض الذى قدمنا أن التأويل فى الثقافة العربية ارتبط ـ فى معناه الاصطلاحى، الذى يبرأ من الحسية القديمة للفظ، بالنص الدينى، سواء كان استعماله مرادفاً للتفسير، أو مقابلاً له يستبطن الكلمات ـ أو الجمل ـ التى لا يقدم التفسير عنها إلا تمهيداً أولياً، إذا كان يغنى أحياناً، فإنه لا يغنى كل الأحيان.

وإذا قلنا إن بين التفسير والتأويل عموماً وخصوصاً، جاز لنا أن نقول مع بعض الباحثين المعاصرين إن تفسير القرآن الكريم ـ تأويله، ظل عبر قرون طويلة موجهاً للحركة الثقافية فى آفاقها الفقهية والكلامية والفلسفية خلال تطورها المستمر، بل كان هذا التفسير يمثل فى أغلب الأحيان سلطة النص النهائى الذى يحاول كل مثقف مسلم أن يدعم به موقفه، سواء كان فى موقف المعارضة أو فى موقف التأييد، لما تطرحه ظروف التطور فى مواجهة الجديد، فالقرآن حمال أوجه، وهذه الأوجه تقوم على القراءات التعددية ذات الدلالات المتفتحة، وفقاً لمستويات الاستقبال وحاجة المتلقي؛ ولذلك كان كل امرئ يجد عقائده فى النص المقدس، وكل امرئ يجد فيه على وجه الخصوص ما يطلبه، كما هو الشائع فى كل النصوص المقدسة(٥١).

ويؤكد بعض الباحثين جوهرية التأويل فى الفكر الدينى، فالأديان تهتم أساساً ببيان المعنى الأول، وتاريخ الأديان مغامرات دائمة متفاوتة نسب النجاح للوصول إلى هذا المعنى بمحاولات تأويل النصوص المقدسة،

والإسلام بصفة خاصة هو دين يعتمد كتاباً، وما صراعات الملل والنحل إلا شهادات متواصلة عن صعوبة بيان هذه المعانى المستخلصة من كتاب، وإذا كان الكلام البشرى يثير كل ما نعرف من مشاكل، فكيف بالنص الإلهى ؟(٥٢)

ومع أن المفسر/ المتأول للقرآن الكريم لم يكن ليصدر إلا عن عدة يتخذها من العلم بأمور تتصل بالقرآن الكريم، تعرف بعلوم القرآن، فإن ذلك لم يمنع الاختلاف حول أمور فيه، كان من أوائلها معنى التأويل نفسه، والمشكلة الأساسية فيما يرى بعض الباحثين هى كيف يتترل الكلام الإلهى إلى المستوى البشرى بلغة البشر(٥٣).

التأويل ـ إذا ـ أمر يلازم النص الدينى منذ البدء، و«قراءة النص» هى التى تعطى المفكر المسلم الحق فى أن يدعى لنفسه مكاناً وسط هذا النظام الدينى وأن يظل محتفظاً بهذا الموقع(٥٤).

يرتبط التأويل فيما يتعلق بالنص القرآنى الكريم، بأمور من أهمها مسألة الاجتهاد، ومسألة التسامح الدينى فيما بين المذاهب المختلفة، وكذلك فيما بين الأديان. أما مسألة الاجتهاد فإن النص الكريم برحابته وتعدد مستوياته وتراكب طبقاته، وما فيه من المتشابه، يغرى ـ كما يقول بعض الباحثين ـ بإمكان القراءة الحية الكاشفة لأبعاد متجددة لواقع النص، فمثل هذا النص الذى يتيح فاعلية القراءة المتجددة، هو الذى يستدعى أكثر من قراءة، لأن قراءاته تتعدد بتعدد مستوياته، وتختلف باختلاف قرائه(٥٥).

وبرغم تأكيد بعض المفسرين على النأى بأنفسهم عن القول فى القرآن برأى ـ كما لاحظنا عند ابن قتيبة والشوكانى ـ فإن ترديدهم للمأثور من الروايات فى التفسير، يقوم هو نفسه على اختيار روايات معينة

والترتيب بينها، وترجيح بعضها، وهو ما يمكن أن يكشف ـ فيما يرى بعض الباحثين ـ عن ميل ذاتى خاص، واتجاه إيديولوجى مقصود، «وهذا واضح شديد الوضوح حين نقارن مثلاً بين كتب التفسير النقلية عند مفسرى السنة، ونظائرها عند مفسرى الشيعة، ففي كل منها يتم تصحيح الروايات وفق منهج خاص، ومع ذلك يظل الاختيار بين النصوص ضرورة حتمية تمليها طبيعة عمل المؤلف، فهذا الاختيار يتحكم فيه بالضرورة عدد من العوامل الشخصية التى تتصل بنظرة المؤلف الاجتماعية، وموقفه المذهبى، ورؤاه الجمالية والأخلاقية والفلسفية، وهى فى جملتها عوامل ذاتية يصعب الفكاك منها، فالموضوعية التامة المطلقة أمر يصعب تحقيقه، وقراءة النصوص الدينية شأنها فى ذلك شأن أية معرفة إنسانية تنقل المعطيات المباشرة من مستوى إلى مستوى آخر، أى من لغة النص إلى لغة أخرى هى لغة الشارح، وتخضعها لأشكالها ومقولاتها ومقتضياتها الخاصة، وكأن علة القراءة أن تكشف فى النص ما لا ينكشف فيه بذاته، فالقراءة التى تدعى أنها تقول ما يريد النص قوله تماماً ليس هناك ما يبرر وجودها، لأن الأصل أولاً منها، وهو يغنى عنها»(٥٦).

ويقول الدكتور عفت الشرقاوى بالنسبية التأويلية للنص القرآنى الكريم، تأسيساً على أن الموضوعية المطلقة فى المنهج النقلى الذى يعتمد على مجرد الرواية عن الرسول ﷺ وصحبه متعذرة، وأشد منها تعذراً ما يسمى عند المؤرخين بالتفسير بالرأى أو الاجتهاد؛ الحيدة التامة فى قراءة النص القرآنى ـ إذا ـ أمر يصعب تحقيقه... وحقيقة النص أن يظل منفتحاً متجدداً منتجاً يعطى كل مريد ما يريد، بحيث يصير لدينا فى التحليل العالى، عدد من التأويلات مساو لعدد القارئين، فالتفاعل بين

النص وقارئه هو مصدر هذه الحركة المتجددة فى آفاق النص الرفيع[٥٧]، ويرى أنه من أجل ذلك فإن موضوعيتنا عند القراءة تتحقق تمام التحقق، حين يقوم كل منا بالكشف عن ذاته فى صدق، تعبيراً عن موقفه الجمالى، والأخلاقى والعقدى الخاص، فى مطلع تفسيره للنص، ليكون كلامه منسوباً إلى هذا الموقف، ومفهوماً فى إطار هذه النسبية التأويلية الخاصة؛ أى أن حقيقة ما يقال فى قراءة النص، ليس فى واقع الأمر حقيقة مطلقة، معصومة من الانحراف؛ فالأمر نسبى فى كل حال، محكوم دائماً بعدد من العوامل الزمانية والمكانية والنفسية والاجتماعية التى تدخل فى تحديد حقيقة النسبية فيه، بحيث يرتبط إنتاج النص بهذه العوامل ارتباطاً مباشراً[٥٨].

بهذه الحقيقة كان النص القرآنى من أكثر النصوص فى التاريخ إلهاماً وتأويلاً، بوصفه كلمة الله فى الناس والوسيط الذى يصل الفانى بالأزلى والأرضى بالسماوى، والوسيط هنا فى أصله رمز لهذه العلاقة بين المطلق والمحدود، أو هو تجلى هذا المطلق فى المحدود (أى اللغة)، ونحن نبحث فى هذا المحدود عن اللامحدود، وقد ندخل فيما لا نهاية له من أنواع التأويل، وسوف يظل الأمر كذلك ما دام هناك قارئ لهذا النص المقدس، وتلك القابلية لتعددية الرؤى لها دلالتها على حيوية التجربة الدينية، وصلاحية هذا الدين للبقاء، ذلك بأن الدين الذى يقدم نفسه على أنه نظام صريح الأجزاء، واضح فى كل تفصيلاته كالنظرية الهندسية، قد فض للناس كل ما فيه على مر الأجيال والأزمان لا يتيح، مجالاً لنشاط هذه النسبية التأويلية، وهو بذلك دين مقضى عليه بالموت العاجل، أو التحجر السريع؛ وكلاهما فى حقيقة الأمر سواء، فهناك إذا علاقة إيجابية بين حيوية أى دين، وقابليته للنسبية التأويلية، التى تبعد بنصوصه عن المباشرة والسطحية، وظاهر المعنى الواحد.

من أجل ذلك فإن حرصنا على الاحتفاظ بحرية الحوار فى التفسير، مع تأكيد مفهوم النسبية التأويلية الذى أشرنا إليه، ينبع من إيماننا بحيوية هذا الدين وجدارته بالبقاء هادياً لكل الناس، وسوف تظل النزاعات المتناقضة فى حدة توترها علامة حية على بقاء هذا الدين، وشرطاً ضرورياً لاستمراره(٥٩).

ويعضد الدكتور عفت الشرقاوى مذهبه هذا بأن إشارة القرآن الكريم إلى الآيات المتشابهات تحمل مغزى خاصاً هو استمرار توتر الحوار فعالاً، وتعدد أساليب القراءة، وذلك ـ عنده ـ علامة على الحياة ودلالة على آفاق النسبية التأويلية لهذا الدين(٦٠).

وينقل الدكتور الشرقاوى أنه: قد أشار بعض المفسرين إلى حكمة ورود هذه المتشابهات فى القرآن الكريم، فقالوا بثواب المجتهدين فى تأويل المتشابهات لأن الوصول إلى الحق يصير حينئذ أصعب وأشق، وزيادة المشقة توجب مزيد الثواب، قال تعالى ﴿أم حسبتم أن تدخلوا الجنة، ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم، ويعلم الصابرين﴾. وفى هذا الصدد يعتبر المفسر القراءة (أى التأويل) جهاداً يقتضى صبراً ويستحق ثواباً وجزاء(٦١).

ومن جهة أخرى فإن بعضهم يرى الحكمة فى المتشابهات من حيث إنها تغرى أصحاب الملل والنحل بقراءة النص وتأويله، وهو ما ينتهى بهم إلى الطريق الصحيح، ذلك بأن القرآن لو كان محكماً بالكلية، لما كان مطابقاً إلا لمذهب واحد، وكان تصريحه مبطلاً لكل ما سوى ذلك المذهب؛ وذلك قد يبعد أرباب المذاهب عن قبوله والنظر فيه؛ «فالانتفاع به إنما حصل لما كان مشتملاً على المحكم وعلى المتشابه؛ فحينئذ يطمع صاحب كل مذهب أن يجد فيه ما يقوى مذهبه، ويؤثر مقالته: فحينئذ

ينظر فيه جميع أرباب المذاهب، ويجتهد فى التأويل فيه كل صاحب مذهب. فإذا بالغوا فى ذلك صارت المحكمات مفسرة للمتشابهات؛ فبهذا الطريق يتخلص المبطل عن باطله ويصل إلى الحق»(٦٢).

وإذا كانت فكرة إغراء أصحاب المذاهب بالتأويل ودعوتهم إلى القراءة الجديدة، ولو لحساب مذهبهم الخاص تبدو عند بعضهم سبباً كافياً لاشتمال القرآن على المتشابهات، فإن بعض المفسرين يرى فيها دعوة إلى الاستعانة بدليل العقل، «وحينئذ يتخلص عن ظلمة التقليد، ويصل إلى ضياء الاستدلال والبينة، أما لو كان كله محكماً لم يفتقر الناظر فيه إلى التمسك بالدلائل العقلية، فحينئذ كان يبقى فى الجهل والتقليد»(٦٣).

وربما كان فى هذه المتشابهات ما يحملهم على تعلم طرق التأويلات، وترجيح بعضها على بعض؛ وهذا يقتضى تحصيل علوم كثيرة من علم اللغة والنحو وعلم أصول الفقه، والمنطق(٦٤).

ويؤكد فخر الدين الرازى أن هناك سبباً أقوى فى هذا الباب، هو أن القرآن مشتمل على دعوة الخواص والعوام بالكلية. وطبائع العوام تنبو فى أكثر الأمر عن إدراك الحقائق، فكان الأصلح أن يخاطبوا بألفاظ دالة على بعض ما يناسب ما يتوهمونه ويتخيلونه، ويكون ذلك مخلوطاً بما يدل على الحق الصريح، فالقسم الأول وهو الذى يخاطبون به أول الأمر يكون من المتشابهات، والقسم الثانى وهو الذى يكشف لهم فى آخر الأمر هو المحكمات(٦٥).

ومهما يكن من أمر، فقد ظل حوار المتأولين فى الفكر الإسلامى مصدر حيوية وعلامة على بقاء هذا الدين هادياً لكل الناس؛ فالتفاعل الحر بين النص وقارئه هو مصدر هذه الحركة المتجددة فى آفاق النص الرفيع، وهذا بعض حكمة المتشابهات فى القرآن الكريم(٦٦).

وينبه الدكتور عفت الشرقاوى إلى أن هذه النسبية التأويلية لا يجوز لها أن تعرض لأصول مقررة لا يمكن إنكارها أو تأويلها بما يفضى إلى إنكارها، وهذه الأصول ترد إلى ثلاثة فى رأى ابن رشد، وهى الإقرار بوجود الله، والإقرار بالنبوات، والإقرار بالسعادة والشقاء الأُخرويين، فمن أنكر أصلاً منها لم يكن مسلماً، ومن أقر بها واجتهد فى تفسيرها لأنه يملك أدوات القراءة والتحليل البرهانى، فهذا حق وواجب عليه(٦٧).

ويعود الدكتور الشرقاوى ليؤكد محورية هذا المبدأ، وأن الانصراف عن دعاته على امتداد التاريخ الثقافى للأمة، هو الذى أدى إلى ما يدعوه سكونية فكرية تدرجت فى الهبوط والانحراف حتى قبيل العصر الحديث مما أدى إلى أن حلت المقررات الكلامية محل مباحث الفلسفة، واختفت التعددية الفكرية فى الفكر والثقافة، وذهبت جهود المعتزلة وغيرها من الفرق، ولم يبق إلا الصوت الواحد؛ ذلك الصوت الأشعرى القادر على التوفيق بين التأويلات المتعارضة، فهبط الفكر الفلسفى، وتحولت التجربة الدينية فى آفاقها الثقافية من حالة التوتر المبدع إلى التقليد الحرفى، حتى كان العصر الحديث، وصدمة الحضارة الجديدة.

خلال هذه القرون من الاسترخاء الفكرى والروحى والسياسى، فقد مبدأ النسبية التأويلية فى الفكر الإسلامى حيويته الخلاقة، واعتمد على ضرب من التوازن بين أطراف الحوار فى معادلة تحاول أن ترضيهم جميعاً؛ وذلك بالاقتصاد فى الموقف بين الجمود على ظاهر النص والانحلال فى التأويل، توفيقاً بين مواقف التفريط والإفراط؛ وبذلك صارت الحلول التوفيقية جاهزة، فخيم على المجتمع المسلم الركون إلى تقليد يقوم فيه الجدل الكلامى بدور الفلسفة العقلية، وتغلق أبواب الاجتهاد

فى وجه الفقيه المسلم، ولم تجد شيئاً محاولات «ابن رشد» المتكررة للدفاع عن حرية التأويل، وعودة التيارات العقلية من جديد، أو الدعوة الجادة إلى الاعتراف بنسبية القراءة وفق مستويات متعددة بحسب أحوال التلقى، أو محاولة فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من الاتصال على وجه مفيد، يراعى نسبية المصدر، وطبيعة سلطة النص فى كل حال؛ بحيث نقول فى النهاية: إنه على الرغم من أن الحقيقة واحدة لا تتجزأ، فإننا نسعى إليها ونفسرها على أنحاء مختلفة(٦٨)، وبحيث يصبح اعتقاد قارئ ما بأنه يمتلك وحدة الحقيقة كلها، مصدر كل قمع للحقيقة، ولابد أن نكرر هنا ما قرره العلماء من قبل من أن هذا التفسير إنما يتم لمن يملك حق التأويل بامتلاكه أدواته؛ فالتأويل واجبه، وله أجره مضاعفاً إن أصاب، بل له أجره أيضاً إذا أخطأ فى اجتهاده، فشرعية التأويل فى الإسلام تجيز الخطأ سماحة، بل إنها تثيب عليه، ولا يعنى هذا فتح باب التأويل للعاجزين عن تحقيق شروط المفسر، أو لأصحاب الهوى؛ فمثل هؤلاء المتأولين غير معذورين فى قراءتهم؛ لأنهم مارسوا أمراً هم غير أهل له، «كمن يدعى الطب ويخطئ فى التطبيب فهو آثم، أما إذا أخطأ الطبيب الماهر العالم بصناعة الطب فهو معذور»(٦٩) ولذلك رأى علماء المسلمين أنه ما من آية فى القرآن إلا ولها أربعة معان، ظاهر وباطن وحد ومطلع: فالظاهر التلاوة؛ والباطن الفهم؛ والحد حلالها وحرامها، والمطلع إشراف القلب على المراد بها فقها من الله عز وجل فالعلم الظاهر علم علم؛ والفهم الباطن والمراد به خاص، قال تعالى: ﴿فما لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثا﴾؛ أى لا يفقهون خطابا(٧٠).

هكذا يرى المفسرون أن للنصوص ظاهراً وباطناً؛ ومن الظاهر ما يتصل بتلك الأمثال المضروبة للمعانى، وهى تتيح قدراً كبيراً من نسبية

التأويل؛ والباطن يتعلق بالحقائق التى لا يدركها على حقيقتها إلا أهل البرهان، وربما اختلفت مذاهب إدراكهم لهذه المعانى، وفقاً لنسبية التلقى عندهم، على بعد ما بين «ابن رشد» و«ابن عربى» مثلاً، بل إن كثيراً من المفسرين يعتبرون «المحكم» من هذا القبيل، فى مقابل «المتشابه» الذى ربما اعتبر محكماً بدوره عند بعض المذاهب، ومثل هذا الاختلاف أباح مجالاً أوسع فى ممارسة التأويل انتصاراً لمذهب أو عقيدة، وأباح حرية وحيوية فى حوار القارئين تعبر عن قدرة هذا الدين على البقاء والعطاء بتجدد الأجيال(٧١).

وإذا كانت محاولة ابن رشد لم تجد كثيراً فى سبيل انتصار حرية القراءة، كما لم تجد على الجانب الآخر محاولة معاصرة لابن عربى فى الدعوة إلى حرية القراءة وفقاً لنسبية مغايرة عنده، فإن محاولة ابن خلدون من بعدها لم تجد هى الأخرى شيئاً فى سبيل تحريك الساكن السائد فى منهج الأشعرية وأمثالهم من أصحاب المناهج التوفيقية، وفى إضفاء شيء من الواقعية التاريخية على تفسير الظاهرة الدينية، باعتبارها ظاهرة من ظواهر التأثير الفعال المرتبط ارتباطاً نسبياً بمستويات الاستقبال، وطبيعة الاجتماع الإنسانى(٧٢)؛ فقد تختلف قراءة البدوى عن قراءة غيره من حيث طبيعة التلقى، كما يفهم من كلام ابن خلدون: «ولذلك فإن هؤلاء إنما يحصل لهم الملك بصبغة دينية أو ولاية أو أثر عظيم من الدين على الجملة، فقراءتهم للنص تختلف عن قراءة غيرهم، لأنهم أسرع الناس قبولاً للحق والهدى، لسلامة طباعهم من عوج الملكات، وبراءتها من ذميم الأخلاق»(٧٣).

وإذا استدركنا هاهنا بما يشبه الجملة المعترضة، بحثاً عن تطور المصطلح، نقول إن فرط العناية بالنص، دينياً أو إبداعياً، فى الزمن

القريب الممتد، خلف تشابهاً فى المصطلح/ المصطلحات المستعملة فى درس القبيلين جميعاً، إذ بجانب التفسير والتأويل صرنا نقرأ/ نردد مصطلح «القراءة»؛ تعبيراً عن الدور المأمول من قبل المتلقى أو القارئ/المتعبد بالنص، فى بعث إمكانات هذا النص الذى لا تنقضى عجائبه ولا يخلق على كثرة الرد.

وإذا كانت القراءة/ القراءات القرآنية إشارة مبكرة إلى التعددية فى فهم النص الكريم، فإن تلك التعددية حتمها تفاوت لهجات العرب فى المعنى الواحد، وقد نص الطبرى على أن الأمة أمرت بقراءة القرآن وخيرت فى ذلك أن تقرأ بأى تلك الأحراف السبعة شاءت، ثم دعت الحاجة إلى التزام القراءة بحرف واحد مخافة الفتنة فى زمن عثمان رضى الله عنه، ثم اجتمع أمر الأمة على ذلك، وهى معصومة من الضلالة(٧٤)، وهكذا دعت نسبية الموقف التاريخى إلى إجماع الأمة على حرف واحد، حسماً للنزاع بين القراء فى عهد عثمان(٧٥).

نحن بإزاء مفهومين للقراءة؛ المفهوم القديم قراءة ناشئة عن اختلاف اللهجة يمكن أن تؤدى إلى تأويل، والمفهوم الجديد قراءة هى نفسها تأويل، أى أن الأمر بين نص لابد من توحد قراءته درءاً لاختلاف الأمة حول لفظه، وقراءة هى فهم المعانى تلك الألفاظ قصداً إلى كشف ما تدل عليه من جوانب النص وأبعاده.

ويمثل التأويل حجر الزاوية فى وصف هذا الدين بالتجدد المستمر والقدرة على معاصرة كل عصر، فكل يأخذ منه بقدره، وكل يجد فيه طلبته بقدر إخلاصه فى درسه واستكانة ألفاظه وعباراته، إذ إنه باعتباره كياناً لغوياً، لا يمكن بغير قابلية التأويل أن يوصف بالشمول والاستمرار،

مع التوالى القهرى للزمان وامتداد الرفعة المكانية لمعتنقيه، وهو الأمر الذى يشكل تحدياً لتأويلات أزمنة سابقة، «إذ تصبح القراءة القديمة فى نسبتها التأويلية الخاصة غير قادرة أحياناً على مواجهة الجديد، وحينئذ تنشأ القراءة المستحدثة عند أعلام مجتهدين يواجهون الظروف الثقافية الجديدة فى شجاعة، حرصاً على دوام تحقيق هذه الشمولية والاستمرارية، وحرصاً على الحركة التأويلية للنص أمام التغير المستمر للحياة؛ وكأن كل قراءة جديدة هى محاولة أخرى لإعادة فهم النص المقدس لتقديمه للناس فى صورته التاريخية الحاضرة التى تجيب عن أسئلتهم المعاصرة؛ لأن «الكلمة» باقية فى الناس، وهى لم تنقطع باكتمال الوحى السماوى وموت الرسول ﷺ، ولأن عناية الله ترعى البشرية دائماً، والإسلام دين باق إلى آخر الزمان، ودعوته مستمرة باجتهاد المجددين من علماء هذه الأمة، وفقاً لنسبية متجددة، تقر مبدأ الاجتهاد باعتباره مبدأ الحركة فى بناء المجتمع الإسلامى، كما يقول إقبال، وكما جاء فى حديث مجدد المائة[٧٦]، تأكيداً لحقيقة العناية الإلهية المستمرة بعد موت الرسول واكتمال الوحى.

هذه الاجتهادات المتوالية عبر العصور تشكل فى تراكمها المستمر ما بقى بين أيدينا باسم التراث، وهى مصدر أساسى لاجتهاد القراء المحدثين فى الكشف عن آفاق النص القرآنى، غير أن الرضا بالوقوف عند هذه القراءات، أى التأويلات، وحدها فى مواجهة العصر قد يكون نكوصاً عن حركة التقدم، وهو بهذا قد يشكل عبئاً على مناهج القراءة الجديدة التى تمليها نسبية الظروف المعاصرة، وربما بلغ من سطوته أن يصبح امتداداً لسلطة الماضين الذين يعيشون فينا ويحجبوننا عن أنفسنا، خصوصاً أن العقل الإسلامى، منذ نهاية القرن الرابع الهجرى، قد قرر التوقف عن

الاجتهاد، فى مواجهة قضايا العصر، مستسلماً إلى التقليد، ناكصاً عن تحمل رسالة القراءة التى حملها المثقف المسلم إبان عصور الاجتهاد(٧٧).

ولذلك يرى أحد المفسرين المعاصرين أن أقوال المفسرين القدامى ليست حجة قاطعة فيما نصت عليه، بل هى أوجه يجوز حمل عبارة القرآن عليها، ويجوز مخالفتها وحمل عبارته على غيرها، «فإن القرآن الكريم لا تنقضى عجائبه، ولا تنفد غرائبه، فلكل امرئ أن يتدبره بعقله، ويفهمه على الوجه الذى يستمر فى اعتقاده، بشرط أن يكون ذلك جارياً على مقتضى العربية، غير مخل بفصاحته، ولا مخل بشيء من مقاصد الدين»(٧٨).

وعلى أساس من هذه النسبية التى يؤيدها الواقع التاريخى لمذاهب التفسير القرآنى، أجاز أصحاب المدرسة الحديثة فى التفسير من مدرسة المنار لأنفسهم القول بأن بعض الأحكام التى حددتها النصوص الأساسية المقدسة والمتعلقة بالشئون والعادات الدنيوية (المعاملات)، قد نشأت ونمت بتأثير أحوال وقتية للمجتمع العربى فى القرنين الأول والثانى الهجريين. وكانت مشترعة لملابسات متغيرة من شئون الحياة، فلابد من رفض العمل بها على صورة غير متغيرة، وإنكار سريانها فى جميع الأزمنة؛ فالشريعة الإسلامية بما تقرر فيها من قاعدتى الاجتهاد ورعاية الأصلح من الشرائع التى توافق كل زمان ومكان، تجيز لكل ضرورة حكماً يوافق مقتضى المصلحة والحال، وإن خالف النص، مع اعتبار هذه القاعدة شرعاً أيضاً، وذلك خلافاً لما يتقوله عليها المتقولون من أنها شريعة ضعيفة توافق زماناً غير زماننا هذا، ومكاناً غير مكان الأمم الراقية لهذا العهد؛ فهى إذا صلحت لأهل ذلك العصر، لا تصلح لعصر تسير شرائعه

مع مقتضيات المدنية الحديثة وحاجاتها سيراً تدريجياً فى كل ما يقتضيه ترقى المجتمعات(٧٩).

وفى رأى مدرسة المنار أن منشأ تقولهم هذا «الجهل بحقيقة الشريعة الإسلامية، وعدم الوقوف على أصولها وقواعدها وكلياتها، يساعدهم على ذلك ما يرونه من تعصب بعض علماء الشريعة المقلدين لما جاء فى كتب الفروع دون الأصول، وردهم لكل ما يرد فيها من أسباب التفسير، وإن ورد فى أصول الشريعة وكلياتها، ومع أن فى كتب الفروع من الأحكام التى لا تستند إلى دليل قطعى ما لا يعدو مبناها الاجتهاد أو الرأى والقياس. ومع هذا فإنهم يفضلون العمل بهذه الأحكام على الرجوع إلى أصل الشريعة، مهما كان فيها من التقليد والتضييق على أنفسهم والأمة، ومهما ترتب على ذلك من التهم الباطلة التى يرمين بها الباحثون فى طبائع الاجتماع»(٨٠) وبجانب هذه الدعوة إلى إحياء مبدأ التأويل، بما يتصل به من تجديد أمر الدين بالاجتهاد واستكناه النص، تبرز محاولات لبذل هذا الاجتهاد، منها ما يتعلق بإعادة النظر فى أمور درج العقل المسلم على تناولها فى إطار وبشروط فرض بعضها وأوجبه ملابسات تاريخية، يختلف عنها ما يصاحب التفكير المعاصر ويسهم فى توجيهه.

من ذلك ما يشير إليه بعض الباحثين من الحاجة إلى «تأويل» بعض ما تفرد به القرآن الكريم من «وقائع» و«ظواهر»، دون غيره من الكتب السماوية، مثل آلية التعاقب التى أسسها ـ منذ البداية ـ تعاقب نزوله فى الزمان، الذى امتد على مدى نيف وعشرين عاماً، كان القرآن الكريم يرتب فيها نصه الشريف شيئاً فشيئاً ـ منذ البداية كذلك ـ على غير ترتيب نزوله، وهو ما يمكن تفسيره/ تأويله ـ كما يقول الباحث ـ «من

منطلق ميتافيزيقا التاريخ وحقائق الواقع معاً، بأنه قد أريد به تعضيد القراءة الإيمانية للقرآن الكريم بقراءة عملية لنصه الشريف، تتفاعل معها وتزكيها، وذلك لكي يظل دوره الروحي والثقافي فاعلاً في النشأة الأخرى إلى يوم الدين، ولكي تتطابق هذه القراءة المركبة مع ماهية هذه النشأة، بوصف هذه النشأة المآل العلمي للعالم وهو مآل وضع القرآن والإسلام بداياته الأولى، ومن هنا تكون النقلة إلى علم القرآن هي المآل العلمي للقرآن بقدر ما هي في الوقت نفسه المآل الذاتي للقرآن، ويبقى أن يتحقق ـ في قابل الأيام ـ المآل القرآني للعالم، الذي هو مآل الروحانية والسلام وسيادة وحدة قيم التعامل بين بني الإنسان»[٨١].

التأويل/ القراءة في سياق هذا الكلام أمر يجاوز مفردات الألفاظ ليتناول كليات الأفكار، ومجملات الوقائع والظواهر، وهو تطوير نوعي لمفهوم المصطلح، يخرج به من إطاره القديم/التاريخي، وهو في الوقت نفسه رافد يستقي من نسبية التأويل ويصب فيها. وفي هذا السبيل يقوم بتأويل المبادئ أو يوسع من مجالاتها الدلالية، وعليه فإنه يضيف في السياق السابق وجهاً آخر ـ يراه ـ «من الوجوه المتعددة للحكمة الكامنة وراء هذه الواقعة، وهو أنها تعني إمكان تنظيم قراءة مجاوزة لأسباب النزول، دون نفيها، أي قراءة تحول التلقي من تلق موجه بأسباب النزول وزمانه ومقتضياته العقدية والعقلية والثقافية إلى مطلق أسباب التلقي، أي إلى مقتضيات التلقي وأسبابه في كل زمان ومكان، دون نفي ـ بطبيعة الحال ـ للمقتضيات الخاصة بعصر التلقي الأول، عصر التنزيل.

ويترتب على ذلك نقل أسباب النزول من محض حسبانها لا تاريخية إلى حقيقة كونها تاريخية ولا تاريخية معاً، ومن ثم تحويلها إلى

معرفة وقيم وأصول قيم، وتحويلها إلى عناصر وآليات وتوجهات فى بنية لرؤيا [كذا!] ثقافية كلية شاملة. ويعنى ذلك كله إمكان الانتقال بحركة العقل العربى الإسلامى من الإفراط فى الانغماس فى الوقائع والجزئيات إلى النظر فى الماهيات والكليات، ومن المعاينة والتمثل التاريخيين، إلى الرؤيا والتفلسف التاريخيين، ومن محض المعرفة المعلومة المرتبطة بالماضى، إلى المعرفة الكلية المجهولة، الجامعة لكل أنحاء الزمان الثقافى، من الماضى إلى الحاضر إلى المستقبل»(٨٢).

يتبنى الباحث هاهنا ما يسميه بالتأويل الكلى، الذى نقرأ به القرآن الكريم ونفهمه ونؤوله بوصفه جملة واحدة، «ومن خلالها نعيد بناء علومه ونعيد توسيع آفاقها، لكى تعاود مسيرتها فى التاريخ، ونربطه هو وهذه العلوم بسائر علوم الدين والسنة والحديث القدسى والنبوى، فضلاً عن سائر علوم العربية وسائر الأديان والثقافات ومختلف صور النتاج الثقافى والمدنى..»(٨٣).

وبصرف النظر عن الاتفاق مع هذا الضرب من التأويل، أو الاختلاف معه، يظل مع ما يمكن أن يشبهه تمثيلاً حياً معاصراً لتطور مفهوم هذا المصطلح واتساع مجاله الدلالى، بما يجعله شيئاً من تقليب النظر فى المبادئ لا على سبيل الاطراح، بل إنه ـ كما يطمح ـ يستبقيها ويتجاوزها فى آن !

ولا يكاد التأويل فى مسائل اللغة والنحو يخرج، عند علمائنا القدامى، عنه فى مسائل تفسير القرآن الكريم، أو أصول الفقه، سواء فى جانب التنظير أو فى جانب التطبيق؛ فقد عرفوا التأويل بأنه صرف الكلام عن ظاهره والخروج به عما يقتضيه لفظه، وهل هو والتفسير مترادفان، أو متباينان، أو غير ذلك؟ أقوال(٨٤).

يقول ابن السراج[٨٥] ـ بعد أن ذكر أن أفعل التفضيل لا يأتى من الألوان ـ : فإن قيل:قد أنشد بعض الناس:

يا ليتنى مثلك فى البياض أبيض من أخت أبى أباض

فالجواب: أن هذا معمول على فساد، وليس البيت الشاذ، والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجة على الأصل المجتمع عليه فى كلام ولا نحو ولا فقه، وإنما يركن إلى هذا ضعفة أهل النحو ومن لا حجة معه، وتأويل هذاوما أشبهه كتأويل ضعفة أصحاب الحديث وأتباع القصاص فى الفقه. يقول السيوطى: فأشار بهذا الكلام إلى أن الشاذ ونحوه يطرح طرحاً، ولا يهتم بتأويله[٨٦] . وينقل السيوطى عن أبى حيان: التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء يخالف الجادة فيتأول[٨٧] ويقول ابن الطيب الفاسى يشرح ذلك: الجادة: معظم الطريق، أو هى الطريقة المسلوكة الواضحة، قوله: (ثم جاء شيء) إلخ، وهذا يكون فيه التعارض، لأنه لا يمكن رده، لوروده عن فصيح محتج بكلامه، ولا تنقض القواعد به، لأنها أصول لا تنقض بمجرد ما يسمع، ولهذا يجب رد ما ورد من ذلك للأصول بالتأويل[٨٨] ، ويضيف السيوطى: أما إذا كان لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأويل؛ ومن ثم كان مردوداً تأويل أبى على: «ليس الطيب إلا المسك» على أن فيها ضمير الشأن، لأن أبا عمرو نقل أن ذلك لغة تميم[٨٩] .

فالتأويل فى عرف أصول النحو هاهنا لا يجوز فيما يشيع ويكون مألوفاً فى بيئة لغوية معينة، لا يرى أفرادها فيه ما يدعو إلى تأويل، وإنما تظهر الحاجة إلى التأويل إذا خالف مألوف الكلام، فشذ عنه، استعمال خاص ينبو عن الإلف المعتاد؛ الأمر ـ إذا ـ نسبى، فلا يحاكم استعمال

إلى مألوف بيئة لغوية مغايرة، فيؤول، بل إلى الشائع فى بيئته، وحينئذ فلا سبيل إلا التأويل.

ولذلك فإنهم رتبوا على ذلك أصلاً هو أن الدليل إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال، وعليه فقد رد أبو حيان على ابن مالك بهذا الأصل كثيراً فى مسائل استدل عليها بأدلة تقبل التأويل، منها استدلاله على قصر «الأخ» بقوله:

أخاك الذى إن تدعه لملمة　　يجبك كما تبغى ويكفيك منى يبغى

فقد أعربه ابن مالك مبتدأ على لغة القصر، وهو لزوم الألف فى جميع الأحوال، والموصول بعده خبره، ولا يتعين ذلك لاحتمال كونه منصوباً على الإغراء جرياً على اللغة الفاشية، أى: الزم أخاك، وإذا دخل الاحتمال سقط به الاستدلال[٩٠].

وهذا أصل تجاوزته الدراسة التى تعنى بربط الدلالة بالتركيب، الذى يمكن بخروجه المفاجئ عن مألوف الاستعمال، أن يوحى بأوجه من المعنى تتسع لاحتمالات عديدة، تتيحها خصوبة التركيب وقابليته لأكثر من تأويل واحد يستجيب لداعى المنطق العقلى ومبادئه.

التأويل، آفاق جديدة:

ارتبط مصطلح التأويل فى البيئة العربية بالنص القرآنى الكريم، سواء كان استعماله مرادفاً للتفسير أو مقابلاً له، كما أسلفنا، ولا نظنه استعمل فى هذه البيئة، برغم الامتداد الزمنى، فى أمر يتعلق بنقد الشعر أو بيان معانيه أو معانى غيره من الأنواع الأدبية التى ذاعت، سواء اتصل الأمر بتوضيح الغريب من اللفظ أو الطريف من المعنى، وكان ما يستعمل فى هذا الخصوص مصطلحات مثل الشرح أو البيان أو التوضيح أو

الموازنة أو الإيضاح أو الكشف عن كذا، أو المعانى، أو كشف المشكل، أو المجاز، أو ألفاظ تتصف بالعموم مثل المسائل والأمالى، برغم أن بعض العلماء رأى التأويل والمعنى والتفسير واحداً، كما نسب إلى أبى العباس ثعلب، وإن كان الشاعر المخضرم عبدة بن الطبيب يستعمل التأويل فى معنى العلامة التى تنبأ بالشىء فى قوله(٩١):

وللأحبة أيام تذكرها   وللنوى قبل يوم البين تأويل

وفى الحاشية أن التأويل علامات تبين لك أن البين سيقع(٩٢).

ومثل هذا الاستعمال فى البيت إرهاص بالتطور الدلالى الذى آل إليه اللفظ، بحيث صار بين التأويل والتفسير فرق، كما ينص أبو هلال العسكرى: أن التفسير هو الإخبار عن أفراد آحاد الجملة، والتأويل الإخبار بمعنى الكلام، وقيل التفسير إفراد ما انتظمه ظاهر التنزيل، والتأويل الإخبار بغرض المتكلم بكلام، وقيل التأويل استخراج معنى الكلام لا على ظاهره بل على وجه يحتمل مجازاً أو حقيقة ومنه يقال تأويل المتشابه، وتفسير الكلام إفراد آحاد الجملة ووضع كل شىء منها موضعه.. والمفسر عند الفقهاء ما فهم معناه بنفسه(٩٣)..

وقد شهدت البيئة العربية المعاصرة استعمالاً متغيراً بعض التغير لمصطلح التأويل من جانبين، الأول: توسيع المجال الدلالى للمصطلح بحيث صار يطلق فى مجال النص الأدبى عامة، بجانب استعماله فى نطاق تناوب تفسيرى للنص القرآنى، ينطوى على شىء من الاجتهاد.

الجانب الآخر أنه إذا كان الأمر فيما يتعلق بالقرآن الكريم يكاد يكون مقصوراً على مصطلح التفسير والتأويل ـ مترادفين أو على سبيل العموم والخصوص ـ فإن الاستعمال المعاصر يوردهما، مع مصطلحات أخرى

بعضها عربى، مثل «التحليل» و«التلقى» و«القراءة» وبعضها معرب مثل الهرمنيوطيقا، يضاف إلى أولئك مصطلحات مثل «الدراسة» و«التذوق»، أو بحث العلاقة بين اللغة والدلالة. يقول بعض الباحثين: وموضوع هذه «الدراسة» هو محاولة «لتفسير» شعر بدر شاكر السياب وصلاح عبدالصبور من خلال تحليل الملامح اللغوية البارزة فى أسلوبهما الشعرى مستعينين فى ذلك بالنتائج التى توصل إليها علم اللغة الحديث، الذى يمكن أن يسهم بنصيب وافر فى دراسة الأدب بوجه عام، والأسلوب الأدبى بوجه خاص، دراسة متأنية دقيقة وموضوعية لما أوتى من مناهج وأساليب علمية قائمة على الملاحظة والتجريب والبرهان(٩٤).

ولا يمكن لواحد منا أن يتجاهل المضمون التأويلى فى الكلام السابق، وإن كان ضرباً من التأويل يستعين على استنطاق النص بأدوات تدخل فى نطاق علم آخر مستقل هو علم اللغة، فالدرس الأدبى ـ كما ينص باحث آخر ـ هو فى حقيقته محاولة الاتصال بالنص الأدبى ليستخرج ما كان مضمراً فيه، أو ما يظن أنه كان مضمراً، ومن ثم احتاج الدارس إلى إمكانات خاصة تهيئ له قدراً من النظر، وقدرة على تحليل ما ينظر فيه، دون أن يقوده نظره إلى مسارات فرعية تبعده عن هدفه الأصيل وهو النص الذى يستولده معانيه، ويحدد خطوط الدلالة فيه، وما يذهب منها طولاً وما يذهب عرضاً، وما يدور حول نفسه ـ وحول غيره من الدلالات ولابد أن يكون بيننا حد أدنى من الاتفاق على إمكانية تناول الفكرة الواحدة فى صياغات متعددة، لكن تعدد الصياغة سوف يقود حتماً إلى نوع من التمايز أو إلى بعض الفروق الدقيقة التى تجعل شاعراً يقف منفرداً بين غيره من الشعراء الذين سلكوا دربه الشعرى وعرضوا لكثير من الموضوعات التى طرقها(٩٥).

مرة أخرى، نجد أنفسنا بصدد جهد تأويلى ذى أدوات تتخذ من التحليل اللغوى للنص، باعتبار اللغة ـ لغة الأدب بخاصة ـ حمالة أوجه، كما أن لدى الشاعر الجيد قدرة خاصة على التميز، برغم أنه وغيره يغترفون من معين واحد، «فإمكانية استخدام اللغة، تحمل ضمناً إمكانية تعدد صور هذا الاستخدام، نتيجة لتمايز الوسيلة التعبيرية، وهنا يكمن الفارق بين مبدع وآخر، حيث يكون لكل منهما منطقة أثيرة يتحرك فيها لغوياً ونحوياً وبلاغياً، فيصنع لنفسه معجماً ينغلق عليه فى التصور الجزئى أو الكلى»(٦٦).

ينطوى الكلام السابق على ثلاثية من النص، والقارى/ المتذوق/ المتأول/ المفسر/ الدارس، والأداة أوالأدوات المعينة على الولوج إلى العوالم الكامنة وراء النص، تراكيبه ومفرداته ومعجمه الخاص، أما الشاعر فإنه يؤول إلى وسيط انتهى دوره بالإبداع.

ويميل بعض الباحثين المعاصرين إلى استعمال يجمع التفسير والتأويل والتلقى والقراءة فى صعيد واحد، على سبيل الترادف، بل يزيد عليها «التجلى»، بتعبير الصوفية، ذلك «أن للنص الواحد متوالية من التجليات عند المفسرين، وكلما تعددت التغيرات وتنوعت، أسهمت فى فهم النص وتنويره، وليست النصوص الأدبية من وادى واحد، ذلك أن منها ما يمنح نفسه من القراءة الأولى، ومنها ما لا يكتشف إلا من خلال قراءات عدة، لتركب معانيه ولثرائه فى الشكل وفى المضمون، وليس هذا الضرب من النصوص بالذى يستنفد معانيه تفسير واحد، لأنه فى ظهوره غير المحدد محصلة لتفسيرات متعددة، يعد النص حاضراً فى كل منها، ولا تفسير يحتويه بشكل نهائى. ولا يعنى اختلاف التفسيرات بعضها عن

بعض، أنها جميعاً بسبيل التعارض والتنافر، فقد يختلف تفسيران لكنهما مع ذلك يشيران إلى تركيب متطابق للمعنى، وقد يتشابهان لكنهما فى الوقت ذاته يشيران إلى تركيبين مختلفين للمعنى»(٩٧).

وقد تركت معاينة الفكر الغربى أثرها فى البيئة الثقافية العربية المعاصرة، على نحو ما نرى فى مشرق العالم العربى ومغربه، من مصطلحات غربية فى مجال النقد، عرفت طريقها إلى المعجم النقدى، سواء بطريق النقل الصوتى Transliteration، أو عن طريق الترجمة Translation، ونعاين فى بعض الحالات جمعاً بين القبيلين، بل تنتظم المصطلحات المنقولة عن بيئات ثقافية أخرى مع ما يرادفها أو يعد مقابلاً عربياً لها، أحياناً.

ويبدو أن استعمال المصطلح غير العربى مقصوداً، عندما يتعلق بالسياق ضرورة استدعاء الظلال التى يوحى بها، وتتصل بمعناه فى البيئة الثقافية الأصلية التى هو عنها منقول، كما أن المقابل العربى لمصطلح من المصطلحات قد لا يكون عند بعض الدارسين مؤدياً بصورة دقيقة تبرأ من الغموض لمعنى المصطلح المنقول.

ومن ذلك القبيل مثلاً مصطلح Phenomenology الذى ترجمته فى أحد المعجمات المتخصصة: الظاهراتية، التى نشأت فى كتابات أدموند هوسيرل الفيلسوف الألمانى، الذى تتخذ فلسفته نقطة انطلاقها من صورة العالم فى وعى الإنسان، ومن ثم فهى تنفى إمكانية النظر إلى العالم باعتباره كياناً مستقلاً عن الوعى البشرى، وتسعى للوصول إلى الواقع المجسد من خلال خبرتنا به. ويعتبر هوسيرل أن الوعى هو وعى بشىء ما فى كل حالة، أى أنه يتجه إلى الخارج لا إلى الداخل، حتى ولو كان

موجهاً إلى شيء متخيل، ولذلك فمن قبيل التبسيط المخل وصف الظاهراتية بأنها فلسفة مثالية، فرغم أنها تقبل إمكانية اكتساب المعرفة بالعالم دون التأثر بإدراكنا الحسي له ـ فإنها توحي بأننا نستطيع عن طريق التصوير الذّهني الدقيق أن نصل إلى تفهم تتزايد دقته باطراد للأشياء الكائنة في الوعي من خلال نبذ العناصر العرضية والشخصية في كل منها(٩٨).

مثل هذا التعريف بالمصطلح، وما يتبين من روافده المتصلة بالثقافة اليونانية القديمة، وتأثيره في ما تلاه من مدارس نقدية، كل ذلك مما يبرر استبقاءه بلفظه الأصلي المنقول إلينا، حفاظاً على ملابساته، أو ربما خوف لبس قد يبعث عليه اللفظ العربي، الذي يدور فيما يتصل بمجال التفسير في إطار مناقضة الباطن، فالظاهر خلاف الباطن، في المعجم العربي، وظهر يظهر ظهوراً، فهو ظاهر وظهير... وقوله تعالى ﴿وذروا ظاهر الإثم وباطنه﴾ [الأنعام: ١٢٠] ومعنى الظاهر من أسماء الله عز وجل: الذي ظهر فوق كل شيء وعلا عليه، وقيل: عرف بطريق الاستدلال العقلي بما ظهر لهم من آثار أفعاله وأوصافه.. والظهر من الأرض ما غلظ وارتفع، والبطن ما لأن منها وسهل ورق واطمأن(٩٩).

ولعل مثل ذلك ما هو حدا ببعض الدارسين إلى استعمال مصطلح فينومينولوجيا Phenomenology مرادفاً للتفسير والتأويل تارة، ووصفاً له تارة أخرى؛ فينص مثلاً على أنه «من المشكلات التي عكف التفسير الفينومينولوجي على حلها تلك المشكلة المتعلقة بما يسمى توارد الخواطر وتشابك الأفكار والمعاني برغم اختلاف الأشخاص واللحظات. وبينما أخفقت الدراسة السيكولوجية في حل هذه المشكلة، فسرتها الفينومينولوجيا

انطلاقاً من بيان اللبس الذى يفضى إلى التسوية غير المشروعة بين المعنى والعمليات الذهنية»(١٠٠).

ولفظ التفسير فى السياق السابق يتصف بالعموم لأن مركز الكلام هنا هو القيد «فينومينولوجى»، لا المقيد، الذى انحل فى التصورات المعاصرة إلى مناهج عديدة، يسمى كلِ منها باسم الوسيلة/ الأداة التى يتخذها مفتاحاً يلج به وصيد النص.

بل إن التفسيرية أو التأويلية، صارت علماً على أحد المناهج التى يمكن إخضاع النص للتناول على أساسها، وهو هنا ـ فى سياق النقد المعاصر ـ ترجمة لمصطلح Hermeneutics، وإذا كان هذا المصطلح عند إطلاقه ينصرف إلى ضرب من التناول النقدى للنص الأدبى، فإن معناه الدقيق هو فن تفسير النصوص Interpretation (أى تحديد معانيها) خصوصاً من خلال مجموعة ثابتة من القواعد Rules وفنون الصنعة Techniques، كالقواعد النحوية، أو أسس الأبنية البلاغية الخاصة بكل لغة، إلى جانب وجود نظرية أدبية أو قانونية أو دينية تحكم مسار التفسير(١٠١).

وشأن غيره من المصطلحات يستعمل هذا المصطلح بصورتيه المعربة (بالنقل الصوتى) والمترجمة، برغم أنه فى جذوره القديمة كان ذا صلة بالنص الدينى، غير أن قصره على النص الأدبى وحده، دون الدينى فى الغالب، جعل الازدواج فى التعبير عنه أمراً له مبرره.

وأصل اللفظ يرجع إلى الكلمة اليونانية Hermeneuein، وهى فعل معناه «يفسر»، وإن كانت استعمالاته كما يقول المتخصصون توحى بثلاثة اتجاهات لهذا المعنى: أولها تفسير الشعر شفوياً، ومن ثم يقترب معناه من

التعبير to express، وثانيها هو الشرح to explain، وثالثها هو الترجمة to translate؛ ولا يزال معنى الترجمة قائماً فى كلمة Interpret، وإن كان مقصوراً على الترجمة الفورية.. وإن كان هناك من يشير إليها باسم الترجمة التزامنية Simultaneous Translation، أى المصاحبة لحديث المتحدث بدلاً من الترجمة التعاقبية Consecutive التى يقدم فيها المترجم معنى الفقرات فقرة فقرة[١٠٢]..

وكانت التفسيرية وثيقة الصلة بالنقد القديم وما كان يسمى بفقه اللغة الدينى، إذ فرق القدماء بين الدراسة النصية Textual study التى تشبه ما نسميه اليوم بالتحقيق والنشر، وبين التفسير الذى يقع عليه عبء تفهم النص أو إفهامه للجمهور[١٠٣]..

وإذا كان لفظ التأويل فى الثقافة العربية القديمة محوطاً فى الغالب بشبهة الاجتراء على النص الدينى والقول فيه بالرأى، فإن العصور المتقابلة فى الثقافة الغربية شهدت محاولات لاستخدام التفسير لتأويل الكتب المقدسة، وتفاوتت نظريات التفسير وأشهرها المبادئ الثلاثة: الالتزام بحرفية النص، أى ظاهر اللفظ، والمغزى الخلقى، والدلالة الروحية، وهى المبادئ التى عدلها القديس أوغسطينوس فصارت: المعنى الحرفى، والمغزى الأخلاقى، والدلالة الرمزية، ثم التأويل الباطنى[١٠٤].

وقد اعتمد مارتن لوثر كنج فى دعوة الإصلاح الدينى، على افتراض الحاجة إلى تفسير جديد للنص الدينى، فسارع آباء الكنيسة الجديدة إلى إخراج تفسيراتهم الخاصة، فدفع ذلك الغيورين على الدين إلى وضع القواعد اللازم اتباعها فى التفسير، فصدر أول كتيب يتضمن لفظ الهرمنيوطيقا عام ١٦٥٤[١٠٥].

وإذا كانت الهرمنيوطيقا بدأت أول ما بدأت لصيقة بالنص الديني، مثلما بدأ التفسير/ التأويل في الثقافة العربية، فإن هذه المصطلحات وما يمكن أن يستعمل مرادفاً لها، اتخذت في الزمن القريب مسارات جديدة، ظل بعضها مرتبطاً بالنص الديني في الثقافة العربية، ولكن مع ميل إلى ربطه بالاجتهاد وتجديد أمر الدين، وتحول بعضها إلى الدرس النقدي متأثراً في الغالب بمذاهب نشأت في الثقافة الغربية، منها ما يدور في فلك الهرمنيوطيقا تطوراً عنها أو واقعاً معها في جدل لا يخلو من تأثر.

وقد شهدت الثقافة الغربية ـ كما هو ثابت ـ تغيراً نوعياً في دلالة المصطلح Hermeneutics؛ وإذا كان أول استعمال لهذا المصطلح ـ كما رأينا ـ عنواناً لكتيب في سياق تبني قواعد ملزمة في تفسير النص المقدس، فإن الصلة بينهما ـ أي بين المصطلح والنص الديني ـ لم تلبث أن انفصمت عراها، بفعل التحول الذي أحدثته «شلاير ماخر» برفضه ـ في أوائل القرن التاسع عشر ـ للتفسير القائم على فقه اللغة، الذي يدور في فلك النص الديني، ليقول إن التفسير هو فهم النص مكتوباً أو منطوقاً، ثم يأتي «ديلتي» ليزيد على تعريف «شلاير ماخر» تحديداً للتفسير بأنه يعني فهم أي شيء انطبعت فيه روح الإنسان، مما يمكن أن يكون أعمالاً فنية أو قانوناً سامياً، أو قصيدة، أو نصاً مقدساً، أو بناء معمارياً، أو رقصة ـ أي كل شكل مسته وشكلته الروح الإنسانية لكي يفصح عن معنى ـ؛ وقد حاول «ديلتي» أن يشرح عملياً الخبرة فالتعبير فالفهم، وأن يوضح التضاد أو التقابل بين الفهم اليقيني، وبين الشرح استناداً إلى قانون العلة والمعلول فحسب في العلوم الطبيعية، ومن ثم أن يضع أسس ما أطلق عليه «نقد العقل التاريخي».. على غرار نفس الأسس المنهجية التي أرساها «كانط» للعلوم الطبيعية في كتابه «نقد العقل الخالص»(١٠٦).

نلاحظ فيما سبق انفكاكاً بين التفسير أو Hermeneutics وبين النص الدينى، وما يتعلق به من دراسات فى اللغة، ليئول إلى تفسير أو فهم للنص بعامة، بل لمجموع ما تنطبع فيه الروح الإنسانية، وهو الأمر الذى جعل الهرمنيوطيقا تلبس أثواباً من مجالات مختلفة، «وفضلاً عن أن التفسير فى مجال النقد الأدبى يهتم بالنصوص ذواتها، فإن النقاد لم يتحرجوا من استثمار بعض المناهج والمذاهب، بله المصطلحات الأنطولوجية والأبستمولوجية، لذلك تتردد فى المعجم النقدى المعاصر طائفة من هذه المصطلحات والأفكار التى تعزى إلى بعض المذاهب الفلسفية الكبرى، وانطلاقاً من امتدادات النقد الأدبى إلى بعض العلوم التى تثريه، صار من الممكن أن نتابع هرمنيوطيقيا ما يثار فى النقد الأدبى من قضايا وتصورات، وأن نردها إلى الأصول التى انحدرت منها..»(١٠٧).

أما فى الثقافة العربية، فإن مصطلح التفسير أو التأويل، فى جانب تعلقه بالنص القرآنى الكريم، لم يعرف هذا الانفكاك، بل التحول عن النص الذى حدث فى علاقة الهرمنيوطيقا بالنص المقدس فى الثقافة الغربية، لاختلاف طبيعة النصين، فالنص القرآنى ذو طبيعة ثابتة، وإن تعددت وجوهه، أو تنوعت الاجتهادات فى فهمه واستبصاره، إذ هو غير قابل للاطراح أو التجاوز.

ولا يكاد يكون ثم خلاف بين الباحثين فى أمر القرآن الكريم ـ وإن تعددت رؤاهم ـ فى محورية نصه، وليس من قبيل التبسيط ـ كما ينص بعض الباحثين ـ «أن نصف الحضارة العربية الإسلامية بأنها حضارة النص، بمعنى أنها حضارة أنبتت أسسها وقامت علومها وثقافتها على أساس لا يمكن تجاهله فى تشكيل ملامح هذه الحضارة وفى تحديد طبيعة

علومها، وإذا صح لنا بكثير من التبسيط أن نختزل الحضارة فى بعد واحد من أبعادها لصح لنا أن نقول إن الحضارة المصرية القديمة هى حضارة ما بعد الموت، وأن الحضارة اليونانية هى حضارة العقل، أما الحضارة العربية الإسلامية فهى حضارة النص»[١٠٨].

ولأن النص القرآنى بهذه المثابة، فإن مفاتح إعجازه تعددت بتعدد رؤى المجتهدين فى التماسها، فثم من عكف على جانب الإعجاز اللغوى الذى ألزم العرب الحجة، فألزمها من بعدهم من الأمم، فوجب عند هؤلاء اتخاذ ما يبلغ بنا ذلك، «وذاك أنا إذا كنا نعلم أن الجهة التى منها قامت الحجة بالقرآن وظهرت، وبانت وبهرت، هى أن كان على حد من الفصاحة تقصر عنه البشر، ومنتهياً إلى غاية لا يطمح إليها بالفكر... كان الصاد عن ذلك صاداً عن أن تعرف حجة الله تعالى... ذاك لأنا لم نبتعد بتلاوته وحفظه، والقيام بأداء لفظه، على النحو الذى أنزل عليه، وحراسته من أن يغير ويبدل، إلا لتكون الحجة به قائمة على وجه الدهر، تعرف فى كل زمان، ويتوصل إليها فى كل أوان، ويكون سبيلها سبيل سائر العلوم التى يرويها الخلف عن السلف... فإذا كنت لا تشك فى أن لا معنى لبقاء المعجزة بالقرآن إلا أن الوصف الذى له كان معجزاً قائم فيه أبداً، وأن الطريق إلى العلم به موجود، والوصول إليه ممكن فانظر أى رجل تكون إذا أنت زهدت فى أن تعرف حجة الله تعالى وآثرت فيه الجهل على العلم، وعدم الاستبانة على وجودها...»[١٠٩].

وإذا كان اجتهاد الإمام عبد القاهر فى هذا الصدد، بجعله التركيب مناط الإعجاز، فإن صنيعه كان فى سياق رؤى عصره؛ وقد تابع هذا الدرب بعض الباحثين المعاصرين برؤية تناسب الأدوات التى يتيحها الدرس العلمى المعاصر للغة بمناهجه ووسائله.

ومن نماذج هذا الاجتهاد المعاصر ما قام به بعض الباحثين، إذ تناول ظواهر قرآنية لغوية تناولها السلف من علماء هذه الأمة وكشفوا ـ بأدواتهم ـ عن جوانب الإعجاز فيها، فتناولها فى ضوء علم اللغة الحديث، الذى يمكن أن تسلط مناهجه على أى مادة لغوية تتاح له «وتأتى أحكامه وأقواله قوانين لا يملك من يقرؤها إلا أن يقر بها أياً كانت ملته، فهى مناهج ذات موضوعية وفيها دقة علمية يستوى فيه الوصول إليها من يصدق أو من يكذب، وفائدة الدراسة المنهجية فى هذا أنها ترسم تحليلات علمية على مستويات مختلفة... وعن طريق الربط بين نتائج تلك المستويات تأتى النتائج الدقيقة...»(١١٠).

وفى البحث المشار إليه دراسة لظواهر كأفضلية التعبير القرآنى، والتكرار، وكيفية تحليل البناء اللغوى من خلال مسرح الحدث، والانسجام الصوتى، وتحليل الصيغ، والفاصلة القرآنية، وتعدد الصور اللغوية للغرض الواحد(١١١).

ويمثل هذا الاتجاه القديم المتجدد ضرباً من النظر فى النص من داخله يتسم بطابع السكون، فى مقابلة فيه من خارجه، باعتباره قابليته للتأويل المستمر، وباعتباره باعث الحركة المتجددة فى الأمة ما تعاقب من زمن، «وإذا كانت الحضارة تتركز حول نص بعينه يمثل أحد محاورها الأساسية، فلا شك أن التأويل ـ وهو الوجه الآخر للنص ـ يمثل آلية هامة من آليات الثقافة والحضارة فى إنتاج المعرفة.

قد يكون هذا التأويل مباشراً، أى ناتجاً عن تعامل مباشر مع النص وتوجه قصدى إلى استخراج دلالته ومعناه، وهذا هو التأويل فى مجال العلوم الدينية، وقد يكون التأويل تأويلاً غير مباشر، نجده فى مجالات

العلوم الأخرى. إن النص حين يكون محوراً لحضارة أو ثقافة لابد أن تتعد تفسيرات وتأويلاته، ويخضع هذا التعدد التأويلى لمتغيرات عديدة متنوعة، أهم هذه المتغيرات مثلاً طبيعة العلم الذى يتناول النص، أى المجال المعرفى الخاص الذى يحدد أهداف التأويل وطرائقه. ثانى هذه المتغيرات الأفق المعرفى الذى يتناول العالم المتخصص من خلاله النص، فيحاول أن يفهم النص من خلاله، أو يحاول أن يجعل النص يفصح عنه. وغنى عن القول أن هذه المتغيرات يصعب أن ينفرد أحدها ويكون هو المتغير المسيطر فى عملية التأويل والتفسير، والأحرى القول إن هذه المتغيرات تعمل فى حالة تفاعل نشط خلاق فى أى عملية تأويلية...»(١١٢).

التأويل هاهنا مفهوم ذو دلالة أكثر اتساعاً من محض تفسير لغة النص من داخلها، أو فى إطار ما تعارفه القوم بعلومه، بل هو سعى لاستكشاف مفهوم النص، ينطوى على بحث ـ كما يقول صاحبه ـ عن البعد المفقود فى تراثنا، وهو البعد الذى يمكن أن يساعدنا على الاقتراب من صياغة الوعى العلمى بهذا التراث(١١٣).

ولسنا بصدد عرض هذا الطرح أو غيره على بساط البحث، بل إننا فحسب بصدد رصد لأبعاد جديدة، يضيفها باحثون فى الفكر الدينى، وهو المجال الذى بدأ فيه استعمال مصطلح التأويل، أول أمره، وهاهو يعود إلى الاستعمال، محملاً بدلالة، تنطلق من دعوة قديمة متجددة إلى تناول القرآن الكريم بحثاً عن ماهيته باعتباره نصاً لغوياً، ينبغى أن تقوم حوله دراسة أدبية صحيحة كاملة مفهمة، تكفل تحقيق وعى علمى، وهو ما يستلزم ـ فى رأيه ـ إعادة قراءة «علوم القرآن» قراءة جديدة باحثة منقبة(١١٤).

بدأالتأويل ـ إذا ـ بالقرآن، فى الثقافة العربية، وتراوحت دلالته بين التفسير العام، ومقابلة الظاهر بالباطن، أو بين الدلالة اللغوية، وما يمكن أن تحمله اللغة، أو يحمل عليها من رموز، كصنيع الصوفية، والشيعة، كما تراوحت بين مباحث الإعجاز الذى يبدأ من التركيب ويراه مناط الإعجاز، كصنيع الإمام عبدالقاهر الجرجانى، وبين التناول البيانى للنص الكريم، أو النظر الأدبى الذى يجمع الذوق واستدعاء الموروث البلاغى كما فى تفسير الظلال، ثم التأويل الكلامى الذى ينتصر للقرآن بالمحاجة العقلية، والتأويل الكلى الذى يعيد النظر إلى النص من خارجه، ويحاول صياغة مفهوم جديد، ابتغاء بعث حضارى قائم على هذا المفهوم الجديد للإسلام كما يرجو دعاته.

وعاد التأويل فى البيئة العربية المعاصرة ليستعمل فى مجال نقد الأدب والشعر، مرادفاً مصطلحات مثل القراءة، أو القراءة الثانية أو القراءة الجديدة، التى تسعى إلى التماس رموز شعرية من خلال نماذج تتواتر فى أعمال الشعراء، سواء فى ذلك الشعر القديم والشعر الحديث، وقد صار إلى ضرب من النقد الإبداعى يسعى منشئوه إلى تحميله رموزاً مختلفة المنابع يضرب بعضها فى التراث العربى، وينزع بعضها إلى استلهام التراث الإنسانى بوجه عام؛ ويتراءى جل ذلك من خلال علاقة يقصها الدارس/ المتلقى، بين اللفظ أو التركيب أو الصورة، من جانب، وبين ما يحمله أو ما يمكن أن يحمل عليه من دلالة، من جانب آخر.

ويميل بعض المعاصرين إلى التسوية فى الاستعمال بين مصطلحى التفسير والتأويل (وكذلك القراءة)، ويرى التأويل أصيلاً فى الثقافة العربية القديمة على وجه التحديد، وهو فى حديثه لا يقف عند أمر النص القرآنى

فحسب، بل يشمل بملاحظاته أمر تناول النص الشعرى كذلك، وهو يرى التأويل ينتظم حياتنا كلها، بل إنه يراه «إحياء لثقافتنا، بل لا إحياء دون تأويل، لهذا كان التأويل فى خدمة الثقافة العامة لا خدمة نص مفرد؛ ثقافتنا العربية لا سبيل إلى أن تعرف معرفة نامية دون هذا النشاط، إن العقل العربى ظلم أكثر من مرة، وهذا يعنى فى الحقيقة فقراً فى القراءة، كذلك ظلم النقد العربى والبلاغة العربية التى ما زالت محتاجة إلى تأويل؛ التأويل هو طريقنا إلى الحياة»[١١٥].

ويؤكد الباحث عموم معنى التأويل فى الثقافة العربية بعمومها، فهو عنده «المعنى الغائم المستور الذى نحلم به ونشتاق إليه، كان كل باحث عظيم مؤولاً، وكان الفقه الحقيقى تأويلاً؛ لقد أولت الثقافة العربية الثقافة اليونانية، والثقافة الفارسية، وأولت النهضة الأدبية القديمة الشعر العربى أكثر من مرة، أول المجددون شعر القدماء، وأول الشعراء بعضهم بعضاً، وكان الشعر العربى كله نمطاً من التأويل المستمر... كان القدماء يصبرون لهذا التأويل والتدقيق، أوضح معالم ثقافتنا العربية هذه القراءة المجهرية، لكننا نسينا هذا العمل الجوهرى فى الثقافة العربية الإسلامية»[١١٦].

وإذا عدنا إلى التأويل/ التفسير فى نطاق النص، نرى الباحث يضعه فى إطار الجدل المستمر الواجب بين الماضى والحاضر، ذلك أن «الإحساس اللغوى بكلمتى التفسير والتأويل يناقض فكرة العودة إلى الماضى... لا ماضى بمعزل عن الحاضر، كل تأويل يجادل الحاضر ويجادل الماضى، الماضى لا يحيا وحده، الماضى والحاضر إذن لا تقابل بينهما، كل تأويل هو اشتغال بالحاضر؛ نحن ننظر إلى نص مضى من أجل أن ندخل فى حوار معه، نحن لا نسترجع الماضى، فالماضى لا

يعـود، نـحن دائمـاً نتـأول أو نقـيم حـواراً. والحـوار بطبـيـعـتـه مـشـغـول بالحـاضـر... لا يعنينا من التـأويل العـودة إلى الماضى، يعنينا أن نـوسع آفاقنا، أن نتحـاور، أن نرى الأعمال فى ضوء جديد، لأن الضوء الجديدة حياة جديدة...»(١١٧).

الهوامش

١ ـ اللسان (أول)، وانظر: الأفعال لابن القوطية ١٨٠ .

٢ فتح البارى، شرح صحيح البخارى، ٧/١٢٦، الباب ٢٤، وللحديث أكثر من رواية.

٣ ـ مختصر تفسير ابن كثير اختصار وتحقيق محمد على الصابونى ٣/٤٤٦ .

٤ ـ كتاب الزينة فى الكلمات الإسلامية العربية، تأليف الشيخ أبى حاتم بن حمدان الرازى، تعليق حسين بن فيض الله الهمذانى، القاهرة ١٩٥٨م ـ ٢/٤٨ .

٥ ـ المعجم الكبير (أول) ١/٦١٥ وما بعدها.

٦ ـ السابق ١/٦١٧، ٦١٨.

٧ ـ تأويل النص الشعرى، رمضان صادق عباس، مخطوط ماجستير بآداب عين شمس ص٤ .

٨ ـ السابق ٤ .

٩ ـ تفسير ابن كثير ١/٥١٧.

١٠ ـ تفسير ابن كثير ٢/٤٨١ .

١١ ـ تفسيرابن كثير ٢/٤٨٤ .

١٢ ـ تأويل النص الشعرى ص٦ .

١٣ ـ تفسير ابن كثير ٢/٥٦٢.

١٤ ـ تفسير ابن كثير ٢/١٠١.

١٥ ـ تأويل النص الشعرى ص٧.

١٦ ـ تأويل النص الشعرى ص٧.

١٧ ـ تأويل النص الشعرى ص٨.

١٨ ـ تفسير ابن كثير ٢/٢٤٦.

١٩ ـ تفسير ابن كثير ٢/٢٢٥.

٢٠ ـ تأويل النص الشعرى ص٨.

٢١ ـ تفسير ابن كثير ١/١١١.

٢٢ ـ تفسير ابن كثير ١/١١١.

٢٣ ـ تفسير ابن كثير ١/١١٢.

٢٤ ـ تأويل النص الشعرى ٩.

٢٥ ـ فتح القدير الجامع بين فنى الدراية والرواية من علم التفسير، تأليف محمد بن على بن محمد الشوكانى ١/٣١٤.

٢٦ ـ فتح القدير ١/٣١٤.

٢٧ ـ فتح القدير ١/٣١٧.

٢٨ ـ فتح القدير ١/٣١٧ وما بعدها.

٢٩ ـ مناهل العرفان، للزرقانى ٢/٥.

٣٠ ـ التفسير، أقسامه، ومناهج علمائه ص٩.

٣١ ـ التفسير والمفسرون، د. محمد حسين الذهبى، ١/١٩ (عن كتاب تأويلات أهل السنة، للماتريدى ٢٤).

٣٢ ـ الإسرائيليات والموضوعات فى كتب التفسير ٢٧.

٣٣ ـ مناهل العرفان ٢/٥.

٣٤ ـ الإتقان فى علوم القرآن ٢/٥.

٣٥ ـ الإتقان ٢/٥.

٣٦ ـ الإتقان ٢/٦.

٣٧ ـ انظر: الإتقان ٢/١٧٣، ١٧٤، وفى التعريفات للجرجانى: التفسير فى الأصل هو الكشف والإظهار، وفى الفرع توضيح معنى الآية وشأنها وقصتها والسبب الذى نزلت فيه بلفظ يدل عليه دلالة ظاهرة. التعريفات ص ٦٥.

٣٨ ـ كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، مادة (تأويل) ١/٣٧٦ ـ ٣٧٧.

٣٩ ـ كتاب تأويلات أهل السنة ٢٦.

٤٠ ـ انظر: التفسير والمفسرون ١/٢٣، وعلوم القرآن والتفسير، د. عبدالله شحاته ٣٤١، (عن الساق ٢٦).

٤١ ـ تاريخ التفسير ومناهجه ١/١٢ (عن السابق ٢٦).

٤٢ ـ فتح القدير ١/١٢.

٤٣ ـ فتح القدير ١/١٢.

٤٤ ـ فتح القدير ١/١٢.

٤٥ ـ فتح القدير ١/١٢ .

٤٦ ـ انظر: مقدمة تأويل مشكلة القرآن، نشر السيد أحمد صقر، ط٢ دار التراث ١٣٩٣م، ص ١٤، ١٥ .

٤٧ ـ تأويل مشكل القرآن، ٢٢ .

٤٨ ـ تأويل مشكل القرآن، ٢٣ .

٤٩ ـ تأويل مشكل القرآن، ١٥ .

٥٠ ـ فى سبيل النسبية التأويلية الدينى، د. عفت الشرقاوى، ضمن أعمال المؤتمر الدولى الأول للنقد الأدبى ـ القاهرة ـ أكتوبر ١٩٩٧، ص ٢٢٧ .

٥١ ـ صناعة المعنى وتأويل النص، منشورات كلية الآداب بمنوبة، تونس ١٩٩٢، سعد غراب ص٦ .

٥٢ ـ السابق .

٥٣ ـ فى سبيل النسبية التأويلية، ص ٢٢٧ .

٥٤ ـ سلطة النص، عبدالهادى عبدالرحمن، مجلة الفكر العربى، بيروت ١٩٧٨، ص٨، نقلاً عن السابق، ولاحظ هاهنا استعمال «القراءة» فى معنى «التأويل»، أو قريباً منه .

٥٥ ـ فى سبيل النسبية التأويلية، ٢٢٨ .

٥٦ ـ السابق ٢٢٨، ٢٢٩ .

٥٧ ـ السابق ٢٢٩ .

٥٨ ـ السابق ٢٢٩ .

٥٩ ـ السابق ٢٢٩، ٢٣٠.

٦٠ ـ تفسير الفخر الرازى ٧/ ٢٧١، نقلاً عن السابق.

٦١ ـ تفسير الرازى، الموضع السابق.

٦٢ ـ تفسير الرازى، الموضع السابق.

٦٣ ـ فى سبيل النسبية التأويلية، ٢٣١.

٦٤ ـ تفسير الرازى، الموضع السابق.

٦٥ ـ فى سبيل النسبية التأويلية، ٢٣٢.

٦٦ ـ السابق.

٦٧ ـ راجع: فصل المقال وتقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال، لابن رشد، ٢٠، نقلاً عن السابق.

٦٨ ـ فصل المقال ٢٢ (من مقدمة ألبير نصرى نادر) نقلاً عن السابق.

٦٩ ـ فى سبيل النسبية التأويلية ٢٣٢.

٧٠ ـ انظر: تفسير القرآن العظيم، سهل التسترى ٣، نقلاً عن السابق.

٧١ ـ فى سبيل النسبية التأويلية ٢٣٣.

٧٢ ـ مقدمة ابن خلدون، ط بيروت، ص ٢٢٦، نقلاً عن السابق.

٧٣ ـ تفسير الطبرى ١/ ٥١، وما بعدها.

٧٤ ـ فى سبيل النسبية التأويلية ٢٣٩، وانظر ما بعدها.

٧٥ ـ انظر: تجديد الفكر الديني في الإسلام، محمد إقبال، ١٧٢ .

٧٦ ـ في سبيل النسبية التأويلية ٢٣٥ .

٧٧ ـ قصص الأنبياء، عبدالوهاب النجار، المقدمة .

٧٨ ـ انظر: في سبيل النسبية التأويلية ٢٣٥ .

٧٩ ـ تفسير المنار ٣١/ ٤١ .

٨٠ ـ في القراءة الأخرى للقرآن الكريم: نحو تأسيس علم لنظم القرآن، محمد صديق غيث (ضمن أعمال المؤتمر الدولي الأول للنقد الأدبي، القاهرة، أكتوبر ١٩٩٧ ، ص ٢٤٨ . وينبغي أن نلاحظ هاهنا أن النشأة الأولى عند المفسرين هي ابتداء الخلق من نطفة...، وأن النشأة الآخرة إعادة الأرواح إلى الأجسام عند البعث وفاء من الله بوعده، وهو ما يوافق السياقات التي ورد فيها هذا الاستعمال في القرآن الكريم. انظر مثلاً: فتح القدير ٤/١٩٧، ٥/١١٦، ٥/١٥٧، في تفسير آيات: العنكبوت ٢٩/ ٢٠، والنجم ٥٣/٤٧، والواقعة ٥٦/٦٢ .

٨١ ـ السابق، ٢٤٨ ـ ٢٤٩ ، وانظر ما بعدهما.

٨٢ ـ السابق ٢٤٩ .

٨٣ ـ فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، لابن الطيب الفاسي، تحقيق وشرح د. محمود فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات، دبي، ط١، ١٤٢١/ ٢٠٠٠م، ١/٦٣٧ .

٨٤ ـ الأصول لابن السراج ١/ ١٠٤ ـ ١٠٥، والنص في الاقتراح للسيوطي ٣٦ .

٨٥ ـ الاقتراح ٣٦ .

٨٦ ـ السابق .

٨٧ ـ فيض نشر الانشراح ١/٦٣٧ ـ ٦٣٨ .

٨٨ ـ الاقتراح ٣٦ .

٨٩ ـ انظر: الاقتراح ٣٧ وفيض نشر الانشراح ١/٦٤٠ ـ ٦٤١ .

٩٠ ـ المفضليات ١٣٦ .

٩١ ـ المفضليات ١٣٦، الحاشية (٦) .

٩٢ ـ الفروق اللغوية، لأبى هلال العسكرى ٤٣ .

٩٣ ـ اللغة والدلالة فى الشعر، دراسة نقدية فى شعر السياب وعبدالصبور، د. على عزت ٥، ٤ .

٩٤ ـ قراءة ثانية فى شعر امرئ القيس، د. محمد عبدالمطلب، القاهرة ١٩٨٦ .

٩٥ ـ السابق، المقدمة .

٩٦ ـ النص الشعرى ومشكلات التفسير، د. عاطف جودة نصر، ٢٩ .

٩٧ ـ المصطلحات العربية الحديثة، د. محمد عنانى ٧١، ٧٠ pp .

٩٨ ـ لسان العرب (ظهر) .

٩٩ ـ النص الشعرى ومشكلات التفسير، ٣٩ .

١٠٠ ـ المصطلحات الأدبية الحديثة، ١١٢ .

١٠١ ـ السابق ١١٢ ـ ١١١٣، وانظر: الهرمنيوطيقا، المصطلح والمفهوم، د. منى طلبة، مجلة إبداع، ١٩٩٨/٤، ١٤٩ ومابعدها.

١٠٢ ـ المصطلحات الأدبية الحديثة ١١٣.

١٠٣ ـ السابق ١١٦.

١٠٤ ـ السابق.

١٠٥ ـ السابق ١١٦ ـ ١١٩. وحتى الناقد الإيطالى «إميليو بيتى». فى دعوته إلى العودة للتقاليد والتراث، يصف الهرمنيوطيقا بأنها ذلك المتحف العظيم العام الذى فاضت مياهه العذبة فأكسبت الدنيا سناها وسناءها إبان الحركة الرومانسية، وكانت العامل المشترك فى جميع العلوم الإنسانية. انظر المرجع نفسه ١٢٢ ومابعدها.

١٠٦ ـ النص الشعرى ومشكلات التفسير، ٥ ـ ٦.

١٠٧ ـ مفهوم النص، دراسة فى علوم القرآن، د. نصر أبو زيد، نشر المركز الثقافى العربى، بيروت، ط٤، ١٩٩٨، التمهيد ٩.

١٠٨ ـ دلائل الإعجاز، عبدالقاهر الجرجانى ٧ ـ ٨.

١٠٩ ـ ظواهر قرآنية، فى ضوء الدراسات اللغوية بين القدماء والمحدثين، د. البدراوى زهران، ط٢، دار المعارف ١٩٩٣، ص٧.

١١٠ ـ انظر: السابق ٨ ـ ١٣، ومواضع أخر متفرقة.

١١١ ـ مفهوم النص، ٩ ـ ١٠.

١١٢ ـ انظر: السابق ١٠.

١١٣ ـ انظر مفهوم النص ١٠، ١١، وانظر: دائرة المعارف الإسلامية، مادة «تفسير»، أمين الخولى، نقلاً عن السابق.

١١٤ ـ نظرية التأويل، د. مصطفى ناصف، ص٥.

١١٥ ـ السابق.

١١٦ ـ السابق.

١١٧ ـ السابق ١٧٤، ١٧٥.

مراجعة لمعجم المصطلحات اللغوية
في كتابات المستشرقين الألمان
للـ «د. إسماعيل أحمد عمايرة»

د. سعيد حسن بحيرى

تقتصر هذه المراجعة اللغوية على معجم من المعجمات اللغوية الحديثة، وهو المعجم الصغير الذى قام باحث جاد عَرَفَ المؤلفات اللغوية التى كتبها المستشرقون الألمان معرفة وثيقة، ولذا كان موفقاً فى وضع عنوان فرعى لمعجمه الصغير، إذ إن المستشرقين يستخدمون مصطلحات خاصة لا توجد فى المعجمات اللغوية العامة، كما أن للاصطلاحات لديهم مفاهيم لا تتطابق مع المفاهيم اللغوية. فربما حدث تضييق لدلالة المصطلح لاستعماله فى مجال محدد، أو حدث له توسيع أو نقل كلى من مفهوم إلى آخر أو استعمال جديد لم يُعْرَف من قبل إلى آخر تلك الوسائل التى اختص بها المستشرقون. ولا يمكن لأحد أن يغفل اعتماد المستشرقون الأوائل على اللاتينية واليونانية اعتماداً كبيراً، فقد كانت لهما (وللأولى خاصة) السيادة العلمية فى البحث. ولا يستطيع المرء أيضاً أن يستغنى عن معرفة عميقة مفصلة بالبحوث اللغوية فى مجال اللغات الهندوأوروبية، فقد اغترف منها علماء الاستشراق (القدماء والمحدثون على حد سواء، وإن كان بدرجات متفاوتة) مناهج البحث اللغوى وأدواته ومصطلحاته بهمة وشغف. فقد شاع لدى المستشرقين الأوائل استخدام المصطلح اللاتينى أو اليونانى (وما يزال هذا الأمر قائماً إلى اليوم لدى فئة غير قليلة منهم).

وقد حرص بعض المستشرقين الأوائل على نقل المؤلفات اللغوية إلى لغاتهم نقلاً كاملاً؛ فقد نُقِل كتاب سيبويه وكتاب شرح ابن يعيش للمفصل وألفية ابن مالك وغيرها من المؤلفات النحوية الأساسية. ولما كانت اللاتينية هى لغة العلم حتى أواخر القرن التاسع عشر، فقد كان نصيب المصطلحات اللاتينية النصيب الأكبر، ولكنه ظل يتناقص، إذ عدل بعض المستشرقين عن المصطلح اللاتينى إيثاراً لدقة المفاهيم والاقتراب من المصطلح العربى الأصلى، فآثر النقل الحرفى للمصطلح العربى أو ترجمته أو تفسيره أو الجمع فى عمل واحد بين طرائقه المختلفة.

ولاشك أن درس المصطلحات من المسائل الخلافية الشائكة فى البحث اللغوى، فما يزال الخلاف على أشده برغم جهود بعض المجامع وفرق من العلماء أو الجهود الفردية وهى الأكثر شيوعاً. ولكن ما زال الشوط الذى لم يقطع طويلاً، فثمة حاجة ملحة إلى جهود فردية وجماعية كبيرة ومتواصلة لإنجاز أعمال أساسية، يمكن للباحث اللغوى أن يعتمد عليها فى قراءاته لتلك النصوص المترجمة أو المؤلفة التى صنعها فقهاء اللغة الألمان وغيرهم. فلا يوجد إلى الآن معجم شامل للمصطلحات التى استخدمت فى تلك المؤلفات، وحين يتصدى باحث جاد لهذه المهمة، فلابد أن نشجعه، ونقدر عمله، ونقرأ ما صنع قراءة فاحصة متأنية، تسهم بشكل إيجابى فى مؤازرته حتى يمضى فى استكمال البداية.

ولاتخرج مراجعتى عن التقويم البنَّاء، ومن ثم لا أرى أن أتتبع المعجم مصطلحاً مصطلحاً، وإنما أكتفى ببعض النماذج التى توضح وجهة نظرى، فربما أفادت. إذ ما تزال طرائق استخدام المصطلحات

شديدةالتباين، وما تزال الحاجة ماسة إلى رصد شامل ودقيق للمصطلحات اللغوية فى معجم «اف».

ولعل المدخل إلى هذه المراجعة تناسبه طريقة طريفة فى التعامل مع المصطلح اللغوى، أعنى طريقة للاشتقاق اتبعها أحد أوائل المستشرقين البارزين الذين فتحوا باب الاستشراق، وهو المستشرق الهولندى توماس اربنيوس Th. Erpenius (١٥٨٤ ـ ١٦٢٤)، واسمه بالهولندية van Erpe. فقد اشتق من أسماء الحركات أفعالاً بنهايات لاتينية، مثل:

ضمة rafa (رفع)، اشتق منها الفعل rafare (رَفَعَ)، والفتحة nasab (نصب)، اشتق منها الفعل nasabare (نَصَبَ)، والخفض = الكسر chafad اشتق منها الفعل chafadare (خَفَضَ)، والجزم gjazma اشتق منها الفعل gjazmare (جَزَمَ). وهذه طريقة طريفة تسترعى الانتباه، ولكن كان حظها من الشيوع قليلاً.

وفى إطار تلك الأمنية وذلك التطلع إلى ذلك المعجم الشامل للمصطلحات اللغوية فى كتابات المستشرقين فقد أسعدنى فى واقع الأمر قيام زميل دراستى فى ألمانيا د. إسماعيل أحمد عمايرة بمجهود طيب فى مجال المصطلحات اللغوية التى استخدمها المستشرقون الألمان فى مؤلفاتهم، فقد كان حافزه فى ذلك، كما أوضح فى المقدمة أنه: «قد شعر وهو يتعامل مع كتب المستشرقين اللغوية بصعوبة بالغة أحياناً فى فهم المصطلح اللغوى الذى استخدموه للتعبير عما يناظره فى العربية (المقدمة، ص ٥)، وقد اختار الاستشراق الألمانى بالتحديد، إذ يرى ـ وهو محقق إلى حد كبير فى ذلك بما تشهد به آثارهم ـ أن «الاستشراق الألمانى من أكثر مدارس الاستشراق اهتماماً بالدراسات اللغوية العربية،

فقد أقبلوا على دراسة التراث اللغوى العربى، وتمثل ذلك فى اتجاهات متعددة كالعناية بالمخطوطات والفهرسة والتصنيف والترجمة والتحقيق والتعليق..» (المقدمة، ص ٦).

وقد أشار فى المقدمة (ص ٧) أيضاً إلى اعتماده على ثلاثة أعمال هى: كتاب ركندورف Arabische Syntax الذى نشر فى هايدلبرج سنة ١٩٢١م، وترجمة كتاب ترومب لآجرومية الصنهاجى التى نشرها فى ميونخ سنة ١٨٧٦م، وأخيراً كتاب أستاذنا بروفيسور فيشر عن نحو العربية الفصحى، الذى نشر فى فيسبادن ط. أولى سنة ١٩٧٢م، وهو بذلك قد جمع بين عمل يرجع إلى القرن التاسع عشر وهو ترجمة ديتريصى لألفية ابن مالك فهى أثرى وأشمل. وكذلك اقتصر على كتاب ريكندورف الموجز دون عمله الضخم المفصل فى جزءين عن العلاقات النحوية. وربما أراد أن يبدأ بالكتب الأكثر تحديداً، ثم يتوسع فى المستقبل ليستوعب معجمه مصطلحات أخرى، واعتمد كذلك على طبعة قديمة لكتاب أستاذنا عن النحو العربى، وأظن أنه لم تتوفر له الطبعة الأخيرة. وفى رأيى أنه كان موفقاً غاية التوفيق إذ إنه وفر كثيراً من الوقت والجهد، فقد اختار الطريق الواضحة العملية، ولم يسلك نهجى الأكثر وعورة، حيث إنى قد بدأت منذ سنوات بعيدة فى رصد تلك المصطلحات اللغوية فى عدد كبير من مؤلفات المستشرقين الألمان، ولم أستطع حتى الآن أن أحسم أمرى وأقرر أن ما قمت به يكفي، وعليَّ أن أنشره لكى يرى النور، واكتفيت بمعاونة كل باحث يلجأ إلىَّ ليسألنى عن كيفية ترجمة أو استعمال هذا المصطلح أو ذاك.

وقد أشار د. عمايرة كذلك إلى طرائق التعامل مع المصطلح منها

الترجمة الحرفية أو النقل الحرفى بكتابة المصطلح العربى بحروف لاتينية مثل جزم jazm أو إضافة نهاية خاصة بالألمانية عن العملية الإعرابية jazmierung وهو اسم مشتق من الفعل jazmieren أى يجزم، ولذلك تستخدم صيغة بناء للمجهول منه، وهى jazmiert أى مجزوم (اسم مفعول)، أو استخدام كلمة ألمانية ترجمة للمصطلح العربى، مثل «استثناء» تقابل فى اللغة الألمانية Ausnahme، وبذلك تنقل الكلمة من المجال اللغوى إلى المجال الاصطلاحى، أو استخدام مصطلح لاتينى أو يونانى الأصل مقابلاً للمصطلح العربى مثل استخدام Subjekt (اللاتينى) مقابلاً للفاعل (المسند إليه)، ومصطلح Apokopatus (اليونانى) مقابلاً لحالة الجزم.

وأشار كذلك إلى مشكلة اتساع المدلول أو ضيقه حين يستخدم مصطلح لاتينى أو يونانى أو ألمانى للمصطلح العربى، وما ينتج عن ذلك من سوء الفهم، فاستخدام مصطلح reflexiv مقابلاً لمصطلح «المطاوعة» ليس موفقاً كل التوفيق، ولذا يلجأ بعض الباحثين إلى استخدام حرفى وهو «انعكاسى» أحياناً. راجع ترجمة د. محمود نحلة لمصطلح reflexive pronouns الضمائر المنعكسة، ومصطلح reflexive Verben «الأفعال المنعكسة ص ٣، ٤ من كتابه الضمائر المنعكسة فى اللغة العربية، دار العلوم العربية، لبنان، ١٩٩٠م.

وقد رتب هذا المعجم تارة وفق حروف الهجاء العربية وتارة وفق حروف الهجاء اللاتينية لتيسير استعماله. ومن ثم أكتفى بمناقشة المصطلحات وفق الترتيب الوارد لديه، وهو ما يسرى بداهة على الترتيب الآخر. وهى مناقشة لنماذج محدودة دالة على القصد من هذه المراجعة، إذ إنى لا أرغب إطلاقاً عند مراجعة أى عمل من الأعمال العلمية أن

أسيء إليه أو يكون القدح هدفاً، بل هي ليست سوى رؤية أخرى مكملة إن أراد المؤلف أن يفيد منها فبها ونعمت وإن لم يرد فهو وما أراد.

* استخدم مصطلح الاختصاص مقابلاً لكل من Beschränkung وSpezialisierung وHervorhebung وفي ذلك تعميم غير محمود لأن الأول يستعمل لدلالة على القصر والحصر (التقييد) في الأغلب، والثاني للتخصيص والاختصاص والتمييز، والثالث عام يستخدم كوسيلة من وسائل الحصر، وهي التقديم أو الإبراز بمعنى وضع عنصر بطريقة تظهره عن بقية عناصر الكلام الأخرى.

* استخدم مصطلح «الإدغام» مقابلاً لـ Assimilation وهو أوسع من ذلك إذ يقصد به كل صور المماثلة، والإدغام حالة من حالاتها.

* ذكر للاسم حالتي الإضافة وهي status constructus والتعريف status determinatus، ولم يذكر الحالة الأولى المنطلق أعني حالة الإطلاق status absulutus.

* استخدم مصطلح «اسم المفعول» Nomen Patientis دون تفريق. وأرى أن الأول يقصد به الاسم الواقع مفعولاً Passiv Partizip موقعاً إعرابياً وهي وظيفة للاسم، والثاني يقصد به الاسم المشتق من الفعل المبني للمجهول للدلالة على المفعول «اسم مفعول» في مقابل اسم الفاعل.

* استخدم مصطلح «إضافة العين إلى المعنى» مقابلاً لـ Genitiv der Beschaffenheit وGenitiv verbindung des Kontretums mit dem Abstraktum، وفي ذلك تعميم إذ يقصد بالأول إضافة التخصيص، أي إضافة المحسوس إلى المجرد، أي الجمع بين اسم محسوس واسم مجرد في تركيب إضافي.

* استخدم مصطلح «الإعراب» مقابلاً لمصطلحى Deklination وFlexion وهذا استخدام غير دقيق، إذ يقصد بالأول تصريف أو إعراب الأسماء، ولذلك فهو أخص لأن الثانى يقصد به التصريف عموماً بدليل الوصف منه، إذ يقصد بـ flectierenede Sprache اللغة التصريفية (للأسماء والأفعال وغيرهما)، وذكر هو نفسه مصطلح تصريف الأسماء، الاشتقاق مقابلاً لـ Flexion der Noming.

* استخدم مصطلح «البدل» مقابلاً لكل من Apposition وVertretung وPermutativ والأول مصطلح لاتينى ويقصد به التابع الاسمى. أما الثانى والثالث فكلمتان استخدمتا استخداماً اصطلاحاً، تعنى الأولى الإحلال، نيابة عن، والثانية التبديل أوالإبدال. ولذلك يجب إضافة ما يفرق بينها. ولذلك عاد فذكر مصطلح التابع مقابلاً لـ Apposition وإن التابع يقابل Attribut لأنه يضم البدل وبقية التوابع (النعت والتوكيد والعطف).

* استخدم مصطلح «الالتفات» فى الضمائر مقابلاً لـ Wechsel، وليس ذلك دقيقاً، إذ إنه يعنى التبديل أو التحويل أو التغيير. أما مصطلح الالتفات (أو المفارقة) فيقابله Parenthese. وقد استخدم هو نفسه مصطلح تحويل الحركة إلى أخرى مقابلاً لـ Vokalwechsel فى الصفحة التالية.

* استخدم مصطلح «تسهيل الهمزة» مقابلاً لـ Dissimilation von Hamza، وليس ذلك دقيقاً أو فيه تعميم، لأن Dissimilation تعنى المخالفة أوالمغايرة أو التخالف... أما مصطلح التسهيل فهو Adoucissment.

* استخدم مصطلح «التوكيد» مقابلاً للمصطلحات الثلاثة Korroboration وEnergikus وVerstärkung. وبينهافروق، إذ أصل الكلمة

الأولى إنجليزى وتعنى تأييد، توثيق، تعزيز، والثانية يونانية الأصل وتعنى القوة فى الفعل، والثالثة ألمانية الأصل وتعنى تقوية وتشديد وتدعيم وبين الثلاثة شبه ترادف حقاً، ولكن تظل الفروق بينهما واجبة، آى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار.

* استخدم مصطلح «التفخيم» مقابلاً لـ vollere Ausdrucksweise وهو مصطلح خاص بتمام المنطوق، وبخاصة أنه استخدم بعد ذلك مصطلح التقدير مقابلاً لـ Gedachterweise. أما التفخيم أو الإطباق (فى الأصوات) فيقابله Emphasis من Emphase (فى اليونانية واللاتينية) وتعنى فى النحو التوكيد، وفى الأصوات التفخيم (الإطباق)؛ فالصوت المفخم (المطبق) يقابل emphatic sound.

* استخدم مصطلح Attributsätze مقابلاً للجمل الواقعة نعتاً، وهذا تخصيص للمصطلح، الذى أعم إذ يدل على التوابع، فإذا ما اختص بالنعت كان مصطلح Adjektivasatz.

* استخدم مصطلح «الجملة الشرطية بدون أداة شرط» مقابلاً لـ asyndetischer Folgesatz mit Apokopatus، والمقصود بذلك جملة جواب الأمر المجزوم، فمعنى كلمة Folgesatz جملة العاقبة أى الجواب أو الجزاء، وكلمة asyndetischer الصفة فتتكون فى اللاتينية من A وتعنى بدون وsyndetisch رابط أو أداة ربط، ومصطلح Apokopatus اليونانى يعنى الجزم. وهكذا يكون القصد منه جملة «عِشْ حراً تَمُتْ كريماً». وهو يترادف مع Nachsatz zu einem Imperativ.

* أظن أنه قد حدث خطأ طباعى، إذ وضع أمام حرف استقبال Abwehrpartikel، وأمام حرف إضراب Partikel der Zukunft والصحيح عكس ذلك.

* لا أدرى لماذا أشار إلى Partikeln des Zweck حروف التعليل، ولم يشر إلى Absichtsätze وAbsichtpartikeln .

* لم يفرق بين حالتى الرفع فاستخدم مصطلحاً واحداً لكل من Indikativ وNominativ، والأدق فى الاستعمال أن الأول للفعل والثانى للاسم.

* استخدم مصطلح «صدر الكلام» مقابلاً لـ Spitze des Satzes والأدق فى الاستعمال استخدام صدارة الجملة، لأن الكلام يقابله مصطلح Rede أوAndrede .

* استخدم مصطلح «ضبط الكتابة بالحروف» مقابلاً لـ Orthographie ، وأرى اختصاص المصطلح «بعلامات الإملاء والترقيم» لضبط الكتابة.

* لا يكفى أن يستخدم مصطلح «ضمير متصل مرفوع» مقابلاً لـ Nominativaffix برغم أنه المقصود فعلاً، ولكن المصطلح فى هذا التكوين إذ يشمل كل لاحقة تكون فى حالة الرفع.

* استخدم مصطلح «النداء» مقابلاً للمصطلحات Interjektion وVokativ وAusruf وAnruf، وهذا تعميم مضلل أيضاً، إذ إن المصطلح الأول أعم حيث يدل على نداء ونُدْبَة وتعجب وانفعال، والثانى مصطلح لاتينى دال على حالة من حالات الاسم(ألا وهى النداء) . أما المصطلحان الثالث والرابع فأصلهما كلمتان دالتان على النداء أوالصراخ .

* استخدم مصطلح «نظام الربط بين الجمل» مقابلاً لـ Koordinierte ولا يوجد فى المصطلح الألمانى لفظ «نظام»، وإنما وصفت الجمل بالعطف

أو المعطوفة بمعنى جمل رئيسية فى مقابل subordinierte أى فرعية أو تابعة.

* استخدم مصطلح «النسبة» مقابلاً لـ Gentilizium، وهذا صحيح، ولكن حين فَصَّل الأدوات لم يذكر مصطلح أداة النسبة gentilische Partikel.

* أخيراً استخدم مصطلح «الوظيفة الدلالية لاسم الفاعل» مقابلاً لـ Funktion des Partizips، وفى ذلك زيادة وعدم تحديد لأنه لا توجد صفة «دلالية» للوظيفة فى الأصل، كما أن مصطلح Partizip يعنى المشتق، فإذا حُدِّد بـ I فيقصد بذلك اسم الفاعل، وإذا حدد بـ II فيقصد به اسم المفعول.

وبعد... فذلك جهد غير عادى لباحث واع عارف بأصول الصنعة، وضع أساساً قوياً لصرح معجم شامل للمصطلحات اللغوية التى استعملها اللغويون المستشرقون فى مؤلفاتهم أو ترجماتهم، ومن ثم يحتاج هذا الهدف إلى جهود متضافرة لأعمال جماعية (وتكون الأفضل دون شك) أو فردية للمتخصصين الذين يتملكون معرفة واسعة وخبرة طويلة فى التراث النحوى العربى والمؤلفات والترجمات فى مجال النحو العربى بمفهومه الواسع التى أنتجتها أجيال متعاقبة من المستشرقين، وما تزال إلى يومنا هذا تتابع ذلك العمل الشاق دون كلل أو ملل.

ومن حق القارىء العربى علينا أن نُبَصِّره بالاستعمال الصحيح حتى يستخدمه فى اطمئنان، وأن نُطْلِعَه على كل جديد حتى يستكمل أدواته المعرفية والبحثية، إعداداً له حتى يكون جاهزاً متكمل العدة للدور الذى سوف يسند إليه فى زمن قريب بإذن الله.

ميلكا إفيتش: اتجاهات البحث اللساني
ترجمة عن الإنجليزية
[عرض ونقد] عباس السوسوة

سعد عبدالعزيز مصلوح ـ وفاء كامل فايد

ط٢ ، القاهرة ـ المجلس الأعلي للثقافة ٢٠٠٠هـ

الكتاب مسح للأبحاث اللسانية التى تمت فى الغرب (أوربا وأمريكا)، مع نظرة تاريخية للأبحاث خاصة التى أنجرت قبل القرن التاسع عشر.

ويحسن بنا أن نسرد عناوين الأبواب والفصول، ليأخذ القارىء فكرة عامة عن محتويات الكتاب، وهى: البحث اللسانى عند الإغريق، المدرسة النحوية الهندية، من عصر الإمبراطورية الرومانية حتى نهاية عصر النهضة، من عصر النهضة إلى نهاية القرن ١٨، البحث اللسانى قبل القرن ١٩، حقبة علماء الدراسات المقارنة الأوائل، المذهب الطبيعى البيولوجي عند أوجست شلايشر، مذهب همبولت فى اللسانيات، المذهب النفسى فى اللسانيات، النحاة المحدثون، هوجو شوخارت ممثلاً للمستقلين، البحث اللسانى فى القرن العشرين، مقدمة: الخصائص الأساسية للدرس العلمى فى القرن العشرين، اللسانيات غير البنيوية، الجغرافيا اللغوية تأسيس المناهج، علم اللهجات الحديث، المدرسة الفرنسية، الدراسات النفسية والفسيولوجية والاجتماعية للغة، البحث الأسلوبى، المثالية الجمالية فى اللسانيات (مقدمة) ـــ اللسانيات الجديدة، مدارس الدراسات السلافية

التقدمية، مدرسة قازان، مدرسة موسكو، آراء بيليتش اللسانية، مدرسة مار، الصوتية المخبرية.

فردينان دى سوسير، مدرسة جنيف، الحقبة الفونولوجية فى اللسانيات، المبادىء الصوتولوجية عند تريتسكوى، حلقة براغ اللسانية، مبدأ الثنائية لدى رومان ياكبسون، التفسير البنيوى للتغيرات الصوتية.

ـ مدرسة اللسانيات الأمريكية:

بوواز وسابير وبلومفيلد، الحقبة التوزيعية، اللسانيات الإناسية، اللسانيات النفسية.

ـ مدرسة كوبنهاجن: تأسيس المدرسة (بروندال) ، مدرسة يلمسليف الجلوسيمية.

ـ الرمزية المنطقية فى اللسانيات:

السيميائية ، علم الدلالة اللسانية، علم النحو والمقاربة التوليدية، اللسانيات الرياضية.

ـ (تمهيد)، اللسانيات الكمية (الاحصائية)، نظرية المعلومات، الترجمةالآلية.

وذيل الكتاب بمسردين، الأول للأعلام، والثانى للمصطلحات ومقابلاتها العربية كما ارتضاها المترجمان.

من هنا تتضح المساحة الكبيرة التى يغطيها الكتاب، والاهتمام الذى أولاه المؤلف للدراسات السلافية، سواء كانت بالروسية، أو بالصربوكرواتية أو بالبلغارية.

والكاتب تنقصه النظرة المتأنية الناقدة التى نجدها عند جورج مونان فى «اللسانيات فى القرن العشرين» أو عند ر. هـ. روبنس فى «موجز تاريخ اللسانيات»، بل إننا نجد لديه اختزالاً لجهود المسلمين والعرب (قديماً) فى صفحتين ونصف (30- 32) فيها ما فيها من المعلومات الخاطئة دون أن يطرف للمترجمين جفن، فيعلقا حتى على هذه الفقرة «وذاع صيت العرب فى مجال تصنيف المعاجم. ووصلت إلينا إشارات(؟) عن كثير من المجتهدين الذين عملوا فى هذا المجال ولاسيما عن الفيروزآبادى الذى كتب ـ فيما يروى ـ حوالى مئة مجلد من المعاجم(؟)».

وقد جرى المؤلف على اتباع الفصل بإحالات، ثم بالحواشى.

والذى يلفت النظر فى الكتاب أن (أحدث) مراجعه تعود إلى العام (1961). وهذا ينقلنا إلى الحديث، عن عمل المترجمين اللذين سارا على خطة واحدة فى العمل. حقيقة أنهما بذلا جهداً جباراً فى هذا الخضم الحافل بالأسماء والمؤلفات والمصطلحات والآفاق التى لا عهد للقارىء بها. ولكن شاب عملها هذه المآخذ.

* أولاً: لم يعرّفا بمؤلف الكتاب وأعماله إطلاقاً.

* ثانياً: لم يذكرا متى نشر الكتاب فى نصه الإنكليزى، وأين؟ والنص الإنكليزى كما يلى:

Milka Ivič: Trends in Linguistics ; 2nd ed, The Hague, Mouton 1970.

والكتاب مؤلف أصلاً بالصربوكرواتية، وترجمه إلى الإنكليزية موريل هابل (1955) وهذه طبعته الانكليزية الثانية.

* ثالثاً: زعما افتقار المكتبة العربية إلى مصنف مثل هذا الكتاب. وكلامهما غامض: فإن كانا يقصدان إلى اللسانيات العربية، فهناك العمل الضخم الذى قام به محمد حسن باكلا، ونشر فى لندن 1984 . وإن كان يقصدان شيئاً يشبه ما ورد فى هذا الكتاب، فهناك كتاب المرحوم محمود جاد الرب. «علم اللغة» نشأته وتطوره، القاهرة: دار المعارف 1985» فى 222 صفحة.

وليسمح لنا القارىء الكريم باستعراض محتوياته:

المراجع: (217 - 220).

بين العملين ـ كما ترى اشتراك في مواضع، وغياب لبعض الفترات الزمنية، وبعض البلدان في أماكن أخرى.

* رابعاً: لم يكن نقل الأعلام الأجنبية إلى العربية يقارب نطقها في مصادرها الأصلية وسنكتفي بالإشارة إليها مرة أو مرتين مهما تكرر الخطأ، مع ملاحظة أننا التزمنا بحرف الجيم في بعض الأعلام كما ارتضاه المترجمان. وإلا فإننا نفضل نقل /g/ بحرف الغين. ومن ذلك:

ـ نقلا لقب المؤلف Ivic افيتش في غلاف الكتاب وفي العنوان الداخلي، وهو بالرسم نفسه ايفيتش Ivic في ص 127، 129.

ـ ص 17'41'202 كاسيرار، صوابه: كاسيرر

ـ ص 33 كلوديو تولوماي. ص: كلاوديو تولومي.

ـ ص 34 جين كولارت Gean Collart. صوابه: جان كولار.

ـ ص 43 بورت رويال. صوابه: بور رويال.

ـ ص 49 فرانس بوب. صوابه: فرانز بوب.

ـ ص 50 جوهان كاسبار زويس. صوابه: يوهان.

ـ ص 54 ميليه Meillet. صوابه: مييه (+ 132، 134 مثلاً) وجاءت على الصواب، ص 321.

ـ ص 58 يوهان شميدت Johannes Schmidt. وصوابه يو هانس شميت وزيادة الدال ملتزم عند المترجمين، انظر مثلاً: شوخاردت +97 Schuchardt 63.

همبولدت 74،73،68،65، فوندت Wundt 79،76،75 وجاءت همبولت على الصواب ص 308 وجاءت شوخارت وفونت على الصواب ص 375.

ـ 68 دورنسيف Dornseif. صوبه: دورنزايف.

ـ 123 جاستون باريس Gaston Paris. صوابه: جاستون بارى.

ـ 123 ادمونت Edmont. صوابه: إدمون.

ـ 131، 142،134 (مثلا) جرامونت Grammont صوابه: جرامون، التى جاءت على الصواب فى 321.

ـ 135 برونوت Brunot. صوابه: برونو.

ـ 140 ماروزيو Marouzeau صوابه: ماروزو.

ـ 188 هيل Halle. صوابه: هاله.

ـ 204 جليسون Glesson. وصوابه: Gleason.

ـ 212 بودودان دى كورتيناى. صوابه: كورتينى كما فى الفصول السابقة.

ـ 223 شارلز بالى، صوابه: شارل بالى.

ـ 271 كوريلوفيتش Kurylovicz. صوابه: Kurylovic.

ـ 305 وورف Warb. صوابه: Whorf.

ـ 315 كوهلر Kohler. الصواب: كولر، لأن h علامة على إطالة الحركة وليست صامتاً منطوقاً.

ـ 337 هوايتفيلد Whitefield. صوابه: وايتفيلد.

ـ 339 مارتنيه Marine. صوابه: مارتينيه Martiné.

ـ 366 س 7 فليس ثمة إمكان لتنمية المترادفات. صوابه: لتنحية (بالحاء).

ـ 475 س 2 كيف حدث على مرّ القرون تغير في المعنى صحبة تغير في العلاقات المتبادلة بين الكلمات. صوابه: صَحِبه.

ـ 401 س 14 الطريقة الاحصائيات. صوابه: الإحصائية.

ـ 446 س 9 وفي عام 1995 بدأ العلماء السوفييت. صوابه: عام 1951.

ـ408 س 4 - 7 الأصوات المهموسة التي هي أيسر نطقاً من المجهورة (؟) ترد بتكرار أكبر من نظائرها المجهورة في جميع اللغات. وقد كانت هذه القضية المؤكدة (؟) ذات أهمية خاصة لعلماء الصوتولوجيا وعلماء النفس. (لاتعليق).

* سابعاً: للكتاب مسرد أعلام بالرسم الانكليزي فقط (457-474) يشير إلى الفقرات التييرد فيها العلَم لكنها لا تشمل كل الفقرات، وبعض الأعلام ورد رسمه خطأً Hjelmsler وبعضها غير موجود في موضعه. (انظر Ivic مثلاً).

ثم جاء مسرد المصطلحات (475 -493) مرتباً بالألفبائية اللاتينية، وأمام المصطلح اللفظ العربي الذي ارتضاه المترجمان، دون إشارة إلى صفحات بالطبع. ولن نخوض في هذه القضية التي تخرج بنا عن غرض التعريف بالكتاب. ويكفي أن نقول إن بعضها ورد المتن مختلفاً عما ورد في المسرد. ومن الطريف أنه ورد أمام مسرد المصطلحات (Fischer,E)، ولم نستطع حل هذا اللغز.

ـ 450 هوايتهيد Whitehead . صوابه: وايتهيد.

ـ 375 فييسبرجر Weisgerber . صوابه: فايسجربر.

ـ 387 بوهلر Buhger . صوابه: Bühler .

ـ 422 هويتني Whitney . صوابه: ويتنى . كما ورد فى صفحات سابقة، مما يدل على ضعف التنسيق بين المترجمين.

ـ 445 سيتل Seattle صوابه: سياتل.

* خامساً: هناك أخطاء فى نقل الرسم الأجنبى للمصطلحات والعناوين، إما فى أماكن الحروف أو فى نقص كلمات، ومن ذلك:

ـ 96 woerter صوابه: Wörter .

ـ 105 س Outline of English Structure سقطت An من بداية العنوان.

ـ 134 ص 9 Le Language ومثل ذلك فى 138, 294, 338 . صوابه: Le Langage .

ـ 289 س 11 المكونات المباشرة Immediate Constitutes ومثل ذلك ذلك فى 335 . صوابه: Constituents .

ـ 291 س 20 Phonollgy صوابه: Phonology .

ـ 292 س 3 Marphene صوابه: Morpheme .

ـ 295 س 4 Tgmeme صوابه: Tagmem .

ـ 390 س 70 .Supra Segmental .

فى النص الانكليزى هما كلمة واحدة متصلة.

ـ 421 س 9 Philogy صوابه: Philology.

ـ 441 س 19 Beharior صوابه: Behavior.

ـ 442 س ٣ من أسفل Redumdant صوابه: Redunant.

وهناك أخطاء طباعيه أجنبية وعربية لا تخفى على القارئ فى صفحات

429, 419, 363, 307, 304, 300, 288, 286, 284, 282, 267, 255, 238, 211, 202, 43.

* سادساً: فى الكتاب أخطاء لغوية تكون نحوية أحياناً أو تصحيفاً. وقد تلتوى العبارة فتصبح بخلاف ما أراد المؤلف. وسنورد قسماً منها بحسب ترتيب صفحات الكتاب:

ـ 18 س 6 التى تعنى الخبر. صوابه: الخُبز.

ـ 26 س 2 لايعرف على وجه اليقين متى عاش بانينى، ويبدو أنه لابد قد عاش فى بدايات القرن الرابع قبل الميلاد (!) صوابه: ـــــ ويرجح أنه عاش فى ....

ـ 57 س الأخير يرتبط ببعضه البعض، صوابه: يرتبط بعضه ببعض.

ـ 76 س 4 نتعرف إلى كل مظاهر الحياة. صوابه: نتعرف على.

ـ 188 س 12 وهناك مقولات معينة أكدها الجغرافيون اللسانيون تعد الآن بدهيات فى علم اللهجات الحديث. صوابه: أكدها اللسانيون الجغرافيون تعد الآن بديهيات....

ـ 267 س 7 كما فى اللغة الصرب ـ كرواتية. صوابه: الصربوكرواتية.

ـ 239 س 16 دقق تروبتسكوى بنجاح نظرية المتتضدات الصوتيمية (!) صوابه: المتقابلات الصواتية. وانظر 255.

ـ 255 خاصية التوتر فى الصويتم الانجلزى /t/ فى مقابل خاصية الارتخاء فى الصويتم الانجليزى /d/. صوابه: (أن يحل /d/ محل /t/).

ـ 274 س -11 - 13 استطاع بوواز ما تميزت به مقاربته للغات الهندية منجدية ومنهجية أن يمتلك زمام تراث عظيم فى اللسانيات الأمريكية من حيث الهموم العلمي والعمل.

صوابه: .... بما تميز به............. الهموم العلمية والعملية.

ـ 274 س 17 «الدليل إلى اللغات الهندية الأمريكية الأمريكية».

صوابه: «دليل اللغات الهندية الأمريكية» وورد فى ص 280 «الوجيز فى اللغات الأمريكية الهندية»!

ـ 275 س 15 غايتها الأولى محض أنماط البنية اللغوية. صوابه: فحص.

ـ 297 س 11 المعايير الذهنى. صوابه: الذهنية.

ـ 285 س 1 كما يراه السلوكيين. صوابه: السلوكيون.

ـ 308 س الأخير: الواصل. صوابه: التواصل.

ـ 358 س 2 من الكلم اليونانية. صوابه: الكلمة.

كذلك وردت تحت حرف (D) كلمات مكررة باللفظ نفسه فى أول الصفحة وآخرها مخالفة للترتيب، وإن بمعنيين عربيين هذا علاوة على أخطاء الرسم. انظر مثلاً ما يقابل:

علم الدلالة الوصفى، سمات مازّة، المكونات المباشرة، الحدس، وهناك نقص فى المصطلحات المبدوءة بحرف (H) وسقط من حرف (U) Ugric، وهى الأُجرية التى هى جزء من الأسرة الأورلية الألطائية.

ونختم هذا القسم بخطأ طريف نستبعد أن يكون المؤلف أو المترجمان سبباً فيه. جاء فى ص 230 - 5 عن بحث دى سوسير فى اللسانيات المقارنة «مذكرات فى النظام العراقى البدائى للحركات فى اللغات الهندية والأوروبية.

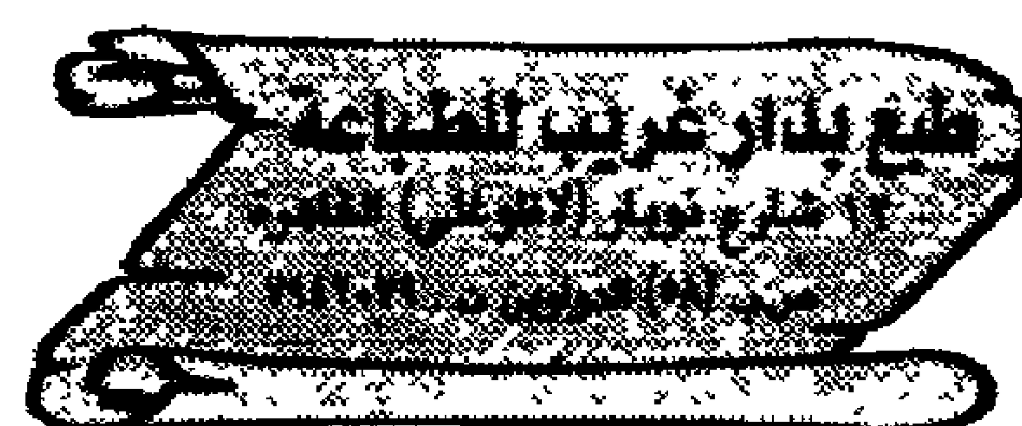
وبالمناسبة ورد فى ص 46 «فى العقود الأولى من القرن 19 ...... كانوا أقل اهتماماً بروابط القربى فى المجموعات اللغوية الأخرى (السامية والحامية والأوجاريتية والألطائية). «والصواب: الأُجرية، التى ذكرناها قبل قليل».

وفى الختام نقول: الكتاب مفيد لمن أراد أن يكون على بينة من أهم الأبحاث اللسانية الغربية، برغم أن النظرات النقدية ضعيفة فيه، وبرغم أن المترجمَيْنِ لم يتدخلا بالتعليق إلا فى ستة مواضع بالتحديد فى ذكر عام وفاة أحد اللسانين.

عباس علي السوسوة

أستاذ علم اللغة - جامعة تعز اليمن

رقـم الإيـــداع ٦٨١٥


طبع بدار غريب للطباعة
١٢ شارع نوبار (لاظوغلي) القاهرة

